

تم التصحيح  
١٤١٢/٤/٤

جامعة أم القرى - مكة المكرمة  
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية  
قسم الدراسات العليا الشرعية  
فرع الفقه وأصوله  
شعبة الفقه



# أحكام الطهارة والفرائض

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير



إعداد: **عبد الله عليم سريسيخ**  
(عبد الحليم حاج أحمد)

إشراف: **فضيلة الدكتور / يوسف بن ليمان السبيعي**

٢٤٢٩

١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م

١١٢٠٣٥

قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى :

• إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ اللَّهِ الْأِسْلَامُ

(آل عمران ١٩)

.. وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ  
وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ .

(آل عمران ٨٥)

... وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِي فِيمَنْ هُوَ كَافِرٌ  
فَأُولَئِكَ سَبَطْتُ عَنْهُمْ آلَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ  
وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ .

(البقرة ٢١٧)

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

• مَنْ بَدَلَ دِينَهُ فَأَقْتُلُوهُ .

(رواه البخاري )

بسم الله الرحمن الرحيم

( أ )

مقدمة

الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور  
أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي  
له ، وأشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ، اللهم  
صل على محمد وعلى آل محمد ، كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم  
وبارك على محمد وعلى آل محمد ، كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم  
في العالمين انك حميد مجيد .

قال الله سبحانه : ( ان الدين عند الله الاسلام ) ( ١ ) وقال :  
( ووضيت لكم الاسلام دينا ) ( ٢ ) فقد رضي الله لنا الاسلام دينا نتدين به ،  
فما ارسل رسولا الا بالدعوة الى التمسك بهذا الدين الذي ارتضاه ، فما من  
رسول الا أن يأتي بهذا الدين الوحيد بلا اختلاف في أصوله عبر العصور ،  
وان اختلفت تشريعاته لاختلاف أحوال الأمم ودرجة استعدادها ، واختتم  
الله شرائعه بشريعة محمد ( صلى الله عليه وسلم ) فكانت أكمل الشرائع  
وأتمها وهي الشريعة الباقية الدائمة لكل عصر ومكان ولذلك كانت خاتمة  
الشرائع ولا يقبل الله غيرها : ( ومن يستغ غير الاسلام دينا فلن يقبل منه وهو  
في الآخرة من الخاسرين ) ( ٣ ) .

---

( ١ ) آل عمران ٦٩

( ٢ ) المائدة ٣

( ٣ ) آل عمران ٨٥

والدين من احدى الضروريات الخمسة التي يجب على الناس حفظها  
 - الدين والنفس والمقل والمرض والمال - وهذه الأمور لا تقوم حياة  
 الناس ومصالحهم الا بها ، واذا فقدت اختل نظام حياتهم ، وعمت فيهم  
 الفوضى والمفاسد ، ولذا شدد الاسلام في الخروج على دينه الحنيف ،  
 واعتبر الردة ثورة على الاسلام وعلى نظامه ومنهجه ، وسببا من أسباب هدم  
 الدين ونظامه ، وجريمة من الجرائم التي تهدد الكيان الانساني ولذا شرع  
 الاسلام لا قامته وحفظه وحمايته احكام الجهاد لمحاربة من يقف عقبة في  
 سبيل الدعوة اليه ، وفرض نظام العقوبة على من ارتد عن دينه لئلا يبعث ذروا  
 الاُمم بالتلعب والتهاون بهذا الدين .

وعالمنا اليوم مليء بعناصر الكفر والردة ، تهاجمنا من كل ناحية  
 من نواحي حياتنا ، ولم يوجد مجال من مجالات حياتنا الا وفيه شبهة  
 للردة ولا يشمر كثير منا بخطرنا .

وبشعور بالمسؤولية وبخطر هذه الردة اخترت موضوع رسالتي :  
 " احكام المرتد في الاسلام " مع الرغبة في معرفة الحق من الدين ، والحد من  
 الوقوع في هذه المهلكة والتيارات الجارفة المناهضة للدين التي اجتاحت  
 عالمنا الاسلامي اليوم ، والابتعاد من الغلو والافراط في تكفير المسلمين والتخريب  
 فيه ، خاصة - ونحن المسلمين - في جنوب شرق آسيا قد تواجهنا التيارات  
 والنظريات المختلفة التي تتجاذب يمينا وشملا ، فالنشاطات التنصيرية  
 أخذت تصل ليل نهار لتحطيم هذه العقيدة ، والتشكيك فيها وصرف المسلمين  
 عنها ، والنظرية الماركسية قد أخذت تلعب دورا هاما للنفوذ السياسي فسي  
 هذه المنطقة ، وخاصة بعد سقوط بعض الدول الشيوعية تحت سيطرتها ،  
 هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى أنه يوجد هناك النزاع الداخلي الذي يحدث  
 بين العلماء المسلمين حيث ظهرت مسألة الافراط في التكفير .

فهذه العوامل والأحداث قد جعلت ضعاف الايمان من المسلمين يقفون

متحيرين عن حقيقة دينهم ، وقد تجرهم الى الاستهزاء والازدراء به ، والهروب  
عن التكليف التي وجبت عليهم ، ولذا اهتم بهذا الموضوع لعلي أجد حلا  
ما ذكره علماءنا - سلفهم وخلفهم - رحمهم الله ، وأقدمه لنفسي ولاخواني  
المسلمين .

وقد بذلت جهدي على قدر الاستطاعة لاستخراج هذه الرسالة المتواضعة  
فان أصبت ووفقت فيها فمن الله - ولله الحمد - وان أخطأت فمني ومن  
الشيطان - والبيان بالله - وأستغفر الله العظيم . فان الكمال لله وحده .

والرسالة تشتمل على مقدمة وتمهيد وستة أبواب والخاتمة .

فأما المقدمة فقد ذكرت فيها سبب اختياري الموضوع مع عرض بسيط  
لأهمية هذا الدين وخطر الارتداد عنه .

وأما التمهيد فذكرت فيه العقيدة الحقبة التي يجب على المؤمن من  
اعتقادها مع بيان شمولها من كل جوانب الحياة .

وأما الباب الأول : ففيه بيان تحقق الردة ، وفيه أربعة فصول :

الفصل الاول : في معنى الردة والدوافع اليها

الفصل الثاني : في شروط صحتها

الفصل الثالث : في انواع الردة

والفصل الرابع : في ثبوت الردة

وأما الباب الثاني : ففيه بيان عقوبة المرتد وفيه ثلاثة فصول :

الفصل الاول : في عقوبة المرتد والاعذار اليه

الفصل الثاني : في توبة المرتد وشروطها

الفصل الثالث : في ردة المرأة والاعذار اليها .

وأما الباب الثالث : ففيه بيان احكام المرتد المالية وفيه ثلاثة فصول :

الفصل الأول : في أملاك المرتد

الفصل الثاني : في الحقوق المتعلقة بأمواله

الفصل الثالث : في تصرفات المرتد .

وأما الباب الرابع : ففيه بيان احكام المرتد الجنائية ، وفيه فصلان :

الفصل الأول : في جناية القصاص

الفصل الثاني : في الجناية الحديدية .

وأما الباب الخامس : ففيه بيان احكام المرتد الزوجية ، وفيه فصلان :

الفصل الأول : في زوجة المرتد

الفصل الثاني : في ولد المرتد

وأما الباب السادس : ففيه بيان أثر الردة على عبادات المرتد .

وأما الخاتمة ففيها بيان أهم النتائج التي توصلت اليها من هذا البحث.

والله أسأل أن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم ، وأن يشهدنا على دينه

الذي ارتضاه الى أن نلقاه يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من أتى الله بقلب سليم .

وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ،،،

المقدمة

بيان العقيدة الحقة ومشتملها

### التصهيد

### بيان العقيدة الحققة

المقيدة الحققة التي يجب على المؤمن من اعتقادها لتكون عقيدته صحيحة خالصة مقبولة عند الله هي : العقيدة التي جاء بها رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) من عند الله . وهي التي استقرت في النفس باعتقاد يقيني راسخ لا يزلزله شك ولا ارتياب . ويقترن به اقرار باللسان وعمل بالجوارح خضوعا وانقيادا مع الرضا والتسليم ، ومنها تنبثق الشريعة من كل جوانبها - شعائرها التعبدية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية - وتكون هذه الأجزاء مرتبطة بأصلها الثابت ارتباطا وثيقا بحيث لا تقبل التجزئة والنفقة بينها وبين أصلها .

( ألم تركيف ضرب الله مثلا كلمة طيبة كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء تؤتى أكلها كل حين بإذن ربها ، ويضرب الله الأمثال للناس لعلهم يتذكرون ) ( ١ ) .

وهذه العقيدة هي اللبنة الأساسية التي تبنى عليها أنظمة الحياة كلها ، وهي التي تتمثل في أركان الإيمان والإسلام التي لا بد أن تستقر في النفس وتظهر آثارها على صاحبها من كل جوانبه الثلاثة - الجانب الاعتقادي والاقاربي والعقلي - ليكون مؤمنا حقا .

وقبل أن أتناول الكلام على هذه الأركان من هذه الجوانب يحسن بي أن أتعرض لتعريف الإيمان والإسلام باختصار لكي يتبين معناهما .

### ( ١ ) سورة ابراهيم ٢٤-٢٥

قال مجاهد وابن جريج : الكلمة الطيبة : الإيمان . وقال ابن عباس : الكلمة الطيبة : لا اله الا الله ، والشجرة الطيبة : المؤمن من وقال الإمام القرطبي : فالإيمان ثابت في قلب المؤمن ، وعمله وقوله وتسيحه عال مرتفع في السماء ارتفاع فروع النخلة وما يكسب من بركة الإيمان وثوابه ( انظر تفسير القرطبي ٢٥٩/٩ - ٣٦١ ) .



تعريف الايمان :

أما الايمان فهو لغة تصديق (١) ومنه قوله تعالى ( وما أنت  
 بمؤمن من لنا ولو كنا صادقين ) (٢) أي بمصدق لنا (٣) .  
 وأما معناه شرعا : فقد اختلف العلماء في تعريفه :  
 فذهب جمهور السلف رحمهم الله ( من الأئمة الثلاثة : مالك (٤)  
 والشافعي (٥) وأحمد (٦) وسائر أهل الحديث وأهل المدينة وأهل الظاهر  
 وجماعة من المتكلمين ) إلى أنه : تصديق بالجنان ، وإقرار باللسان ، وعمل  
 بالأركان (٧) .

---

(١) مختار الصحاح ٢٦

(٢) سورة يوسف ١٧

(٣) فتح القدير للشوكاني ١١/٣ تفسير القرطبي ١٤٨/٩

(٤) مالك : هو الامام ابو عبد الله مالك بن انس بن مالك بن ابي عامر .

ابن عمرو بن الحارث الاصمعي المدني . امام دار الهجرة واليه  
 تنسب المالكية . ولد بالمدينة سنة ٩٣ هـ . وتوفي بالمدينة سنة

١٧٩ هـ ودفن بالبقيع . ( الاعلام ١٢٨/٦ ) . بن عثمان

(٥) الشافعي : هو الامام ابو عبد الله محمد بن ادريس بن العباس بن شافع

ابن السائب - وينتهي نسبه الى عبد مناف جد النبي ( صلى الله عليه

وسلم ) ولد بمغزة سنة ١٥٠ هـ وتوفي بمصر سنة ٢٠٤ هـ ( الاعلام

٢٥٠/٦ / طبقات الشافعية للمصنف ٢ ) .

(٦) أحمد : هو الامام ابو عبد الله احمد بن حنبل بن علال بن أسد بن

ادريس بن عبد الله بن حبان ، وتلاقى في نسب رسول الله ( صلى الله

عليه وسلم ) في نزار بن معد بن عدنان . ولد ببغداد سنة ١٦٤ هـ .

وتوفي سنة ٢٤١ هـ ( مناقب الامام احمد بن حنبل لا بي الفرج ١٣ )

(٧) شرح العقيدة الطحاوية ٣٧٣ .

ونذهب الإمام أبو حنيفة (١) وأصحابه إلى أنه : تصديق بالجنان وإقرار باللسان (٢) وأما العمل فلا يسمى إيمانا ولكنه من لوازم الإيمان وشرائعه .  
فالاختلاف بين الجمهور وبين أبي حنيفة وأصحابه في أن الجمهور جعلوا الأعمال جزءا من الإيمان ، ونظروا إلى حقيقة الإيمان في عرف الشارع ، فإن الشارع ضم إلى التصديق أوصافا وشروطا كما في الصلاة والصوم والحج ونحو ذلك (٣) .

وأن أبا حنيفة قد جعل الأعمال لا زمة لإيمان القلب - وليست جزءا منه - ونظر إلى حقيقة الإيمان في اللغة مع أدلة من كلام الشارع ، لأن الإيمان فسي اللغة هو التصديق والعمل قد عطف على الإيمان كما في قوله تعالى : ( وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم جنات تجري من تحتها الأنهار ) (٤) والعطف يقتضى المفارقة (٥) .

(١) الإمام أبو حنيفة : هو الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطى بن ماه التيمي ولد سنة ٨٠ هـ أدرك أريضة من الصحابة : أنس بن مالك وعبد الله بن أبي أوفى وسهل بن سعد الساعدي وعامر بن واثلة ولم يلق أحدا منهم ولا أخذ عنه . وتوفي سنة ١٥٠ هـ وهو في

السجن ( تاريخ بغداد ٣٢٨/١٣ - ٣٣٠ ) .

(٢) شرح الطحاوية ٣٧٣ - ٣٧٤

(٣) كقوله عليه الصلاة والسلام لو ولد عبد القيس : ( هل تدرون ما الإيمان بالله ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم . قال : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان وأن تؤدوا خمسا من المغنم ) . انظر صحيح مسلم بشرح النووي ١/١٨٨ .

(٤) سورة البقرة ٢٥

(٥) شرح العقيدة الطحاوية ٣٧٤ ، ٣٧٩ . بتصريف .

وعلى الرغم من اختلافهم في كسبون الأعمال جزءاً من الإيمان أو لازمة من لوازمه فانهم متفقون جميعاً على أن مرتكب الكبيرة لا يخرج من الإيمان . بل هو في مشيئة الله ، إن شاء عذبه ، وإن شاء عفا عنه . قال تعالى : ( وتوبوا إلى الله جميعاً أيّه الموتى منون لعلكم تفلحون ) (١) ولا شك أن مرتكب الكبيرة داخل في جملة من دعاهم الله إلى التوبة في هذه الآية وقد سماهم مؤمنين .

وروى عن مكحول رحمه الله (٢) أنه قال في مرضه الذي مات فيه : ( حديث كنت أكتمكموه لولا ما حضرني من أمر الله ما حدثتكم به . ثم قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تكفروا أهل ملتكم وإن عملوا الكبائر ، الصلاة مع كل إمام ، الصلاة على كل ميت ، الجهاد مع كل أمير ) أي الصلاة مع كل إمام ، والصلاة على كل ميت ، والجهاد مع كل أمير سواء أكان عدلاً أم فاسقاً بمرتكب الكبيرة (٣) .

فالاختلاف بينهم اختلاف صوري ونزاع لفظي ، لا يترتب عليه فساد اعتقاد (٤) .

---

(١) سورة النور ٣١

(٢) مكحول : هو أبو عبد الله مكحول بن عبد الله الشامي ، كان معلماً

الوزاعي ، وكان لا يفتي حتى يقول " لا حول ولا قوة الا بالله ،

هذا رأي ، والرأي يخطئ " ويصيب " مات سنة ١١٦ هـ

( طبقات الفقهاء للشيرازي ٥٣ ) .

(٣) شرح كتاب السير الكبير ١٥٦/١

(٤) شرح العقيدة الطحاوية ٣٧٤

وأما الإسلام فهو لغة : الطاعة والانقياد والتسليم لأمر الأمر ونهييه  
بلا اعتراض (١) .

وأما شرعا : فقد عرفه العلماء بعدة تعاريف منها :

- ١ - أنه : الخضوع والاستسلام والانقياد لله رب العالمين .
- ٢ - أنه : مجموع ما أنزله الله تعالى على رسوله محمد صلى الله عليه وسلم من أحكام العقيدة والأخلاق والعبادات والمعاملات والأخبارات في القرآن الكريم والسنة المطهرة والتي أمره الله بتبليغها إلى الناس .

- ٣ - هو التصريف الذي ورد عن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) في حديث جبريل ( عليه السلام ) حيث قال : ( الإسلام : أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ، وتقيم الصلاة ، وتؤتي الزكاة ، وتصوم رمضان ، وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلا ) (٢) .

#### العلاقة بين الإيمان والإسلام :

هل الإيمان والإسلام شيئان مختلفان أو مترادفان ؟ لقد وردت نصوص تبين ذلك ، منها :

- ١ - ما يدل على أنهما مختلفان ، فللإسلام معنى ، وللإيمان معنى آخر ، من ذلك :

- أ - قوله تعالى ( قالت الأعراب آمنا ، قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الإيمان في قلوبكم ، وإن تطيعوا الله ورسوله لا يلتكم من أعمالكم شيئا إن الله غفور رحيم ) (٣) .

(١) محيط المحيط ٤٢٤

(٢) انظر هذه التعاريف في اصول الدعوة ٨-١٠ والحديث أخرجه

مسلم ١٥٢/١

(٣) سورة الحجرات ١٤

### قال المفسرون :

إن هذه الآية نزلت في الأعراب الذين هم مسلمون لم يستحكم  
الإيمان في قلوبهم فادعوا لأنفسهم مقاما أعلى مما وصلوا إليه  
وهو مقام الإيمان - ولم يحصل لهم بعد ، فادعوا وأعلموا  
أن ذلك لم يصلوا إليه بعد ( ١ ) فأخبر الله تعالى أنه ليس  
كل من أسلم مؤمنا ( ٢ ) .

ب - حديث جبريل ( عليه السلام ) حين سأل النبي ( صلى الله  
عليه وسلم ) عن الإسلام والإيمان فأجاب ( صلى الله عليه وسلم )  
عن الإسلام بأنه : ( أن تشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا  
رسول الله و تقيم الصلاة و تؤتي الزكاة و تصوم رمضان و تحج  
البيت إن استطعت إليه سبيلا ) .

وعن الإيمان بأنه : ( أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله  
واليوم الآخر ، وتؤمن بالقدر خيره وشره ) ( ٣ ) .

فهذا الحديث ظاهرا في بيان الفرق بين الإسلام والإيمان ،  
حيث فسر الإسلام بالأعمال الظاهرة والإيمان بالأمور الاعتقادية .

٢ - ومنها ما يدل على أنهما مترادفان ، فالإسلام والإيمان شيء  
واحد ، من ذلك :

أ - قوله تعالى ( ومن يبتغ غير الإسلام دينا فلن يقبل منه  
وهو في الآخرة من الخاسرين ) ( ٤ ) فالإسلام هودين اللسه  
الذى لا يقبل من أحد سواه ( ٥ ) فيشمل أمور الدين كلها  
عقيدة وشرعية .

( ١ ) تفسير ابن كثير ٣٩٠/٦ بتصرف

( ٢ ) تفسير القرطبي ١٣٤/٢

( ٣ ) الحديث بطوله في مسلم بشرح النووي ١٥٧/١

( ٤ ) سورة آل عمران ٨٥

( ٥ ) شرح العقيدة الطحاوية ٣٩١ بتصرف .

وقوله تعالى : ( فأخرجنا من كان فيها من المؤمنين ، فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين ) (١) والاستثناء يدل على أن المستثنى من جنس المستثنى منه .

ب - حديث وفد القيس <sup>عبد</sup> حيث قال لهم النبي ( صلى الله عليه وسلم ) : ( هل تدرون ما الإيمان بالله ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم . قال : شهادة أن لا اله الا الله ، وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، وإن تؤدوا خمسا من المضم . . . ) (٢) هذا الحديث دليل على أن الأعمال داخلة في معنى الإيمان ، فإنه فسر الإيمان بالأعمال ، ولم يذكر التصديق ، للحكم بشأن هذه الأعمال لا تفيد مع اليهود ، فعلم أن هذه الأعمال مع إيمان القلب هو الإيمان (٣) .

وقد تباحث العلماء في مفهوم الإيمان والاسلام عنسند اجتماعهما او افتراقهما ، وتوصلوا الى القول بأنهما : " اذا اجتماعا افترقا ، واذا افترقا اجتماعا " ، ويعنون بذلك انه :

١ - اذا قرن أحدهما بالآخر ، كان المراد من أحدهما غير المراد من الآخر (٤) فالمراد بالإسلام في هذه الحالة هو الأعمال الظاهرة والمراد بالإيمان هو الأعمال الباطنة ، كما فصلهما النبي ( صلى الله عليه وسلم ) في حديث جبريل ( عليه السلام ) السابق (٥) .

(١) سورة الذاريات ٣٥-٣٦

(٢) مسلم بشرح النووي ١/ ١٨٨

(٣) شرح العقيدة الطحاوية ٣٨٩ بتصرف

(٤) المصدر السابق ٣٩٤

(٥) انظر الصفحة : ٦

قال أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله (١) في هذا الحديث :  
( هذا بيان لأصل الإيمان وهو التصديق بالباطن - وبيان لأصل الإسلام  
وهو الاستسلام والانقياد للظاهر ... وقال : ثم إن اسم الإيمان  
يتناول ما فسر به الإسلام في هذا الحديث ، وسائر الطاعات لكونها  
ثمرات للتصديق بالباطن الذي هو أصل الإيمان ، ومقومات ومتممات  
وحافظات له ... وقال : واسم الإسلام يتناول أيضاً ما أصل الإيمان ،  
وهو التصديق بالباطن ، ويتناول أصل الطاعات فإن ذلك كله استسلام  
... وقال : وحققنا أن الإيمان والإسلام يجتمعان ويفترقان (٢)

٢ - - إذا انفرد أحدهما : شمل معنى الآخر وحكمه (٣) .

فالمراد بالإسلام في هذه الحالة هو : الإسلام والإيمان معاً ، وكذا  
الإيمان ، فإنه إذا انفرد فإنه يشمل الإسلام لأن لا إيمان لمن  
لا إسلام له ، ولا إسلام لمن لا إيمان له ، إذ لا إيمان لمن  
من إسلام به يتحقق إيمانه ، ولا يخلو المسلم من إيمان به يصح  
إسلامه (٤) .

فمثال الإسلام عند انفرد : قوله تعالى ( ومن يستغفر للإسلام ديناً فإنا نقبل  
منه وهو في الآخرة من الخاسرين ) (٥) فالإسلام شامل لأمر الدين كلها  
عقيدة وشريعة .

(١) أبو عمرو بن الصلاح : هو أبو عمرو تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن  
ابن عثمان بن موسى الكردي الشافعي الشرحاني المحدث الحجة  
الفقيه الأصولي الشافعي ولد سنة ٥٧٧ هـ في شربهان ، وتوفي سنة  
٦٤٣ هـ دمشق ( مقدمة علوم الحديث لابن الصلاح (٢)

(٢) مسلم بشرح النووي ١/١٤٨

(٣) شرح العقيدة الطحاوية ٣٩٤

(٤) المصدر السابق نفسه ٣٩٢ بتصريف

(٥) سورة آل عمران ٨٥ .

قال الإمام ابن كثير رحمه الله (١) في هذه الآية : " من سلك طريقاً  
سوى ما شرعه الله فلن يقبل منه " (٢) .

وقال سيد قطب رحمه الله (٣) : ( ولن يكون الاسلام اذن هو  
النطاق بالشهادتين دون ان يتبع شهادة ان لا اله الا الله معناه وحققتها  
وهي توحيد الألوهية وتوحيد القوامة ، ثم توحيد العبودية ، وتوحيد الاتجاه  
ودون ان يتبع شهادة ان محمداً رسول الله معناه وحققتها وهي التقيّد  
بالمضج الذي جاء به من عند ربه للحياة ، واتباع الشريعة التي أرسله بها ،  
والتحاكم الى الكتاب الذي حمله الى العباد ) (٤) .

ومثال الايمان عند انفراده : قوله تعالى ( انما المؤمنون الذين اذا ذكر  
الله وجلت قلوبهم واذا ثلثت عليهم آياته زادتهم ايماناً ولى ربهم يتوكلون  
الذين يقيمون الصلاة وما رزقناهم ينفقون اولئك المؤمنون هم درجات  
عند ربهم ومنفرة ورزق كريم ) (٥) .

(١) ابن كثير : هو الحافظ عماد الدين ابو الفداء اسماعيل بن عمر بن كثير  
ابن ضوء ولد سنة ٧٠١ هـ وتوفي سنة ٧٧٤ هـ وله تصانيف منها :  
تفسيره المشهور المعروف بتفسير ابن كثير - والبداية والنهاية وطبقات  
الشافعية وغيرها ( طبقات المفسرين للداء دى ١١٠/٢ )

(٢) تفسير ابن كثير ٦٧/٢

(٣) سيد قطب : هو الشهيد سيد قطب الداعية الكبير ولد سنة ١٩٠٦ م  
في قرية من قرى اسيوط بمصر وتلقى على يديها من محمد الحفاد زطنا  
طويلاً وتأثر في اتجاهه الاسلامي بـ مدرسة الشيخ محمد عابد وانشأ  
الى جماعة الاخوان المسلمين ثم اعدم في عهد جمال عبد الناصر  
عام ١٩٦٦ م ( سيد قطب - خلاصة كتاباته - توفي بركات ٩ )

(٤) في ظلال القرآن ٦٢٦/١

(٥) سورة الانفال ٢ - ٤



فذكر الله سبحانه في هذه الايات الايمان الذي يشمل الأمور الاعتقادية والأعمال الظاهرة .

قال ابن كثير رحمه الله (١) " ينيه تعالى بذلك على أعطائهم بعد ما ذكر اعتقادهم ، وهذه الأعمال تشمل أنواع الخير كلها " (٢)

وقال الامام ابو عبد الله القرطبي في هذه الآية (٣) : " اولئك هم المؤمنون حقا " اي الذين استوى في الايمان ظاهريهم وباطنيهم " (٤) .

واما الكلام عن اركان هذه العقيدة التي يجب على المرء اعتقادها واقرارها وتنفيذها فسوف أتكلم عنها - ان شاء الله - <sup>بإذن</sup> بالتصريح بالاعتقاد ثم الاقرار ثم العملي .

١ - الركن الاعتقادي :

من المتفق عليه عند اهل السنة والجماعة : ان الاعتقاد الجازم

بالعقيدة التي جاء بها رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) شرط اساسي لصحة ايمان المرء فلا ايمان بلا اعتقاد .

وهذه الأمور الاعتقادية قد بينها الله سبحانه في كتابه العزيز وبينها رسوله الأمين ( صلى الله عليه وسلم ) في سنته المطهرة .

---

(١) ابن كثير سبقت ترجمته

(٢) تفسير ابن كثير ٢٧٩/٣

(٣) ابو عبد الله القرطبي : هو ابو عبد الله محمد بن احمد بن ابي بكر بن

فرح الانصاري الخزرجي المالكي مصنف المشهور وتوفي

سنة ٦٧١ هـ وله مؤلفات منها :

تفسيره المشهور جامع احكام القرآن - شرح الاسماء الحسنی -

التذكار وغيرها ( طبقات المفسرين بن الداودي ٦٦/٢ )

(٤) تفسير القرطبي ٣٦٧/٧ يتصرف .

قال تعالى ( آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا تفرق بين أحد من رسله ، وقالوا سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير ) (١) .

قال العلماء في تفسير هذه الآية : صدق الرسول بجميع هذه الاشياء التي جرى ذكرها ، وكذلك المؤمنون كلهم صدقوا بأن الله واحد أحد فرد صمد وصدقوا بملائكته وكتبه المنزلة من السماء على عباده وبجميع الانبياء والرسل حال كونهم لا يفرقون بين أحد منهم (٢) كما جاء في السنة القولية مؤيدة لما تضمنته الآية الكريمة فقد قال ( صلى الله عليه وسلم ) حين سئل عن الايمان : ( أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره ) (٣) .

فالايان بالله : يكون بالايان بوجوده سبحانه وبصفاته وبأفعاله وبأحكامه وبأسمائه (٤) .

ويقتضي الايمان به : الايمان بربوبيته سبحانه وهو الاقرار بأنه تعالى خالق كل شيء ومالكة ومدبره وهو رب كل شيء ورب العالمين قال تعالى : ( ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ؟ ليقولن خلقهن العزيز العليم ) (٥) فبين تعالى انهم مقررون بأن خالق السموات والأرض وما فيها هو الله العزيز الحكيم ، والمقصود انهم مع كونهم مقررين بهذا المعنى يصيدون معه غيره . وينكرون قدرته على البعث (٦) .

(١) سورة البقرة ٢٨٥

(٢) تفسير ابن كثير ٦٠٨/١ فتح القدير للشوكاني ٣٠٧/١ تفسير القرطبي

٤٢٦/٣ بتصرف .

(٣) مسلم بشرح النووي ١٥٧/١

(٤) تفسير الفخر الرازي ١٣٠/٧

(٥) سورة الزخرف ٩

(٦) تفسير الفخر الرازي ١٩٦/٢٧

ويقتضى أيضا الايمان بألوهيته ، وهو اخلاص العبادة لله وحده  
 في جميع انواع العبادات التي كلف العباد بأدائها ، سواء كانت من  
 ناعية الشعائر التعبدية او السياسية او الاقتصادية او الاجتماعية ، وكلها  
 يقتضى ان يكون لله وحده لا شريك له . قال تعالى ( قل ان صلاتي  
 ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له ، وبذلك أمرت وأنا  
 اول المسلمين ) (١) .

وقال تعالى ( شهد الله انه لا اله الا هو ، واللائكة وأولو العلم  
 قائما بالقسط لا اله الا هو العزيز الحكيم ) (٢) .

قال ابن كثير رحمه الله (٣) في تفسير قوله " انه لا اله الا هو "   
 المنفرد بالألوهية لجميع الخلائق ، وان الجميع عبيده وخلق وفقراء اليه  
 وهو الغنى عما سواه (٤) . وباعتراف المرء بألوهية الله وحده وتفرده بما  
 خلق ودبر ( ألا له الخلق والأمر ) (٥) : يجب ان يكون موقنا بشريعته  
 وقانونه ، ويتبعه اتباعا كاملا ، ويطبقه في كل شأن من شؤون حياته .

ويقتضى أيضا الايمان بما وصف به نفسه من غير تحريف في كتابه ،  
 وبما وصف به رسوله من غير تحريف ولا تمطيل ومن غير تكليف ولا تشييل (٦)  
 قال تعالى ( ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ) (٧) .

(١) سورة الانعام ١٦٢ - ١٦٣

(٢) سورة ال عمران ١٨

(٣) ابن كثير : سبق ترجمته

(٤) تفسير ابن كثير ٢١/٢ بتصرف

(٥) سورة الاعراف ٥٤

(٦) شرح العقيدة الواسطية ١٧ - ١٨

(٧) سورة الشورى ١١

ويستلزم الايمان به : الايمان بملائكته وذلك يكون بالايمان بوجودهم  
وانهم عباد الله المكرمون الموكلون بالسماوات والأرض ، الغاضمون لا مكره  
المعصومون المطهرون الذين لا يعصون الله ما امرهم ويفعلون ما يؤمرون ،  
وهم غلغلا من النور كما قال عليه الصلاة والسلام ( خلقت الملائكة من نور ،  
وخلق الجان من طين من نار ، وخلق آدم مما وصف لكم ) (١) وهم وسائط  
بين الله وبين البشر ، ينزلون بالوحي على الرسل والأنبياء ، ويبلغونهم رسالات  
الله وأحكامه ، وينفذون ارادة الله في خلقه (٢) قال تعالى : ( والله  
يسجد ما في السماوات وما في الأرض من دابة ، والملائكة وهم لا يستكبرون  
يخافون ربهم من فوقهم ويفعلون ما يؤمرون ) (٣) .

كما يستلزم الايمان بالله تعالى وبملائكته : الايمان بجميع الكتب  
الساوية المنزلة على الرسل عليهم الصلاة والسلام ، وبأنها وحي من الله تعالى  
الى رسله وانها ليست من باب الكهانة ولا من باب السحر ولا من باب القسا.  
الشياطين (٤) . وانها مشتقة على الشرائع التي تعبد بها عباده (٥)  
فيؤمن من ايماننا اجماليا بالكتب التي لم يصرح القرآن بأسمائها ، وايماننا  
تفصيليا بالتي صرح بأسمائها كصحف ابراهيم وموسى (٦) والتوراة  
والانجيل والقرآن .

- 
- (١) صحيح مسلم بشرح النووي ١٢٣/١٨  
(٢) تفسير الفخر الرازي ١٣٢/٧ فتح القدير للشوكاني ٣٠٧/١ شح  
المقيدة الطحاوية ٣٣٥ بتصرف - الحضارة الاسلامية ١٦١ - ١٦٥  
بتصرف .  
(٣) سورة النحل ٤٩ - ٥٠  
(٤) تفسير الفخر الرازي ١٣٣/٧ بتصرف وزيادة .  
(٥) فتح القدير للشوكاني ٣٠٧/١  
(٦) المراد بـصحف موسى ما عدا التوراة انظر روح المعاني ١٤١/٣٠  
الدر المنثور ٣٤١/٦ .

ويجب الايمان بأن القرآن هو آخر الكتب السماوية المنزلة ، وهو  
الحكم للكتب السابقة في الاحكام الالهية والتعاليم السماوية من العقائد  
ومبادئ الاخلاق وقوانين العمل والمعارف والفضائل (١) قال تعالى :  
( وانزلنا اليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب ومهيمنا عليه  
فاحكم بينهم بما انزل الله ولا تتبع احواءهم عما جاءك من الحق ) (٢) .  
قال ابن جريج (٣) : القرآن أمين على الكتب المتقدمة قبله ،  
فما وافقه منها فهو حق ، وما خالفه منها فهو باطل (٤) .

ويجب الايمان بأن تعاليم القرآن هي كلمة الله الأخيرة لهداية  
البشر والاحكام النهائية الخالدة الصالحة لكل زمان ومكان الى يوم القيامة  
وهي وهذا يجب اتباعها دون سائرهما من التعاليم السماوية التي انقطع  
بها الاتباع عن سائر الكتب السابقة ، ووجب الاقتصار عليها وهذا دون غيرها (٥) .  
قال عليه الصلاة والسلام : ( والذي نفس محمد بيده لا يسمع بي  
أحد من هذه الأمة يهودى ولا نصراني ثم يموت ولم يؤد من بالذى أرسلت  
به إلا كان من اصحاب النار ) (٦) ففيه نسخ الطل كلها برسالة نبينا  
( صلى الله عليه وسلم ) (٧) .

(١) الحضارة الاسلامية ٢١٢-٢١٣ بتصرف

(٢) سورة المائدة ٤٨

(٣) ابن جريج : هو ابو الوليد عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج  
فقيه الحرم المكي ، روى الاصل مكي المولد والوفاة . ولد سنة ٦٨  
وتوفي سنة ١٥٠ هـ ( الاعلام ٣٠٥/٤ )

(٤) تفسير ابن كثير ٥٨٦/٢

(٥) العقائد الاسلامية ١٦٤ الحضارة الاسلامية ٢١٣ بتصرف .

(٦) صحيح مسلم بشرح النووي ١٨٦/٢

(٧) المصدر السابق ١٨٨/٢

وأما الإيمان برسله فهو : الإيمان بان الله سبحانه قد بعث الى

الناس رسلا مبشرين ومنذرين ليبلفوا رسالاته هداية ورحمة للعالمين .  
قال تعالى ( رسلا مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة  
بعد الرسل وكان الله عزيزا حكيما ) (١) .

قال الامام الفخر الرازي رحمه الله (٢) : ان المقصود من بعثة  
الانبياء عليهم الصلاة والسلام ان يبشروا الخلق على اشتغالهم بعبودية الله ،  
وان يذكروهم على الاعراض عن العبودية ، فهذا هو المقصود الاصلى من البعثة . (٣)

ويقتضى الإيمان بهم : الإيمان بشخصياتهم وصفاتهم ، وانهم بشر  
لا يتصفون بخصائص الالهية . وانهم اماء فى تبليغ ما يتلقونه من الله .  
وانهم كثيرون ، فمنهم من قصهم الله علينا في القرآن بأسماهم . ومنهم من لم  
يقصصهم علينا بأسماهم فيجب علينا الإيمان بهم اجبالا وتفصيلا قال  
تعالى : ( ورسلا قد قصصناهم عليك من قبل ورسلا لم نقصصهم عليك ،  
وكلم الله موسى تكليما ) (٤) .

قال الامام الفخر الرازي رحمه الله (٥) ( والمعنى انه تعالى انما  
ذكر احوال بعض الانبياء في القرآن ، والاكثر غير مذكورين على سبيل  
التفصيل ) (٦) .

(١) سورة النساء ١٦٥

(٢) الامام الفخر الرازي هو فخر الدين الرازي ابو عبد الله محمد بن عمر  
بن حسين بن الحسن بن علي القرشي البكري التيمي الطبرستاني  
الاصل ثم الرازي الشافعي المذهب ولد سنة ٥٤٣ هـ وتوفي  
سنة ٦٠٦ هـ وله تصانيف منها تفسيره المشهور التفسير الكبير  
مفتاح الشيب ( مقدمة التفسير الكبير )

(٣) تفسير الفخر الرازي ١١ / ١١٠

(٤) سورة النساء ١٦٤

(٥) الامام الفخر الرازي سبق ترجمته

(٦) تفسير الفخر الرازي ١٠٩ / ١١

ويقتضى أيضا التصديق بفعاليتهم واتباع الطريق الذي سلوكه في كل

شأن من شؤون الحياة (١) قال تعالى : ( وما ارسلنا من رسول الا ليطاع

بأذن الله ... ) (٢)

قال ابن كثير رحمه الله (٣) : \* فرضت طاعته على من ارسله اليهم (٤)

قال تعالى : ( ... وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه

فانتهوا ، واتقوا الله ان الله شديد العقاب ) (٥) ذكر الامام القرطبي

رحمه الله (٦) : ( هذا يوجب ان كل ما امر به النبي ( صلى الله عليه وسلم )

امر من الله تعالى ، والاية وان كانت في الفنائم فجميع اوامره ( صلى الله

عليه وسلم ) ونواهيها تدخل فيها \* (٧) قال تعالى ( من يطع الرسول

فقد اطاع الله ، ومن تولي فما ارسلناك عليهم حفيظا ) (٨) .

ويجب الايمان بأن نبينا محمد بن عبد الله ( صلى الله عليه وسلم )

هو اخرهم وخاتمهم ، وان رسالته خاتمة للرسالات السابقة ، خالدة الى

يوم القيامة ، لا تقبل التفسير ولا التبديل قال تعالى : ( ما كان محمد

أبا احد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين وكان الله بكل شئ

علیما ) (٩)

(١) الحضارة الاسلامية ١٧٥ بتصرف

(٢) سورة النساء ٦٤

(٣) ابن كثير سير ترجمته

(٤) تفسير ابن كثير ٣٢٨/٢

(٥) سورة الحشر ٧

(٦) الامام القرطبي سبق ترجمته

(٧) تفسير القرطبي ١٧/١٨

(٨) سورة النساء ٨٠

(٩) سورة الاحزاب ٤٠

قال ابن كثير رحمه الله (١) : فهذه الآية نص في انه لا نبي بعده ، واذا كان لا نبي بعده فلا رسول بعده بالطريق الأولى والأخرى ، لان مقام الرسالة أغص من مقام النبوة ، فان كل رسول نبي ولا ينعكس (٢) . وقال ( صلى الله عليه وسلم ) : ( ان مثلي ومثل الأنبياء من قبلي كمثل رجل بنى بيتا فأحسنه وأجمله الا موضع لبنة من زاوية ، فجعل الناس يطوفون به ويحجبون له ويقولون هلا وضعت هذه اللبنة ؟ قال : فأنا اللبنة وأنا خاتم النبيين ) (٣) .

قال ابن حجر العسقلاني رحمه الله (٤) : " وفي الحديث ... فضل النبي ( صلى الله عليه وسلم ) على سائر النبيين ، وان الله ختم به المرسلين واكمل به شرائع الدين " (٥) .

وأما الايمان باليوم الآخر فهو : الايمان بوجود الحياة بعد

الموت وبوجود عالم البرزخ والبعث والحشر والحساب والجزاء والجنة ونعيمها والنار وعذابها وغير ذلك من الامور الغيبية التي اخبر الله ورسوله بوجودها بعد الموت .

(١) ابن كثير : سبقت ترجمته .

(٢) تفسير ابن كثير ٤٧٠/٥

(٣) البخارى بشرح فتح البارى ٥٥٨/٦

(٤) ابن حجر العسقلاني : هو شهاب الدين ابو الفضل احمد بن علي بن

محمد الكنانى العسقلاني ثم المصرى ولد بمصر سنة ٧٧٣ هـ ونشأ بها

يتيمًا وتوفي سنة ٨٥٢ هـ وله مصنفات واجلها فتح البارى وكان

شروعه في تصنيفه سنة ٨١٢ هـ الى ان انتهى في سنة

٨٤٢ هـ ( مقدمة تحفة الاحوذى ٣٧٨/١ ) .

(٥) فتح البارى ٥٥٩/٦ .



قال تعالى في شأن القبر : ( فوقاه الله سيئات ما مكروا وحاق بآل

فرعون سوء المذاب ، النار يمرضون عليها غدوا وعشيا ، ويوم تقوم الساعة أدخلوا آل فرعون أشد المذاب ) (١) .

وهذه الآية دليل لاثبات عذاب القبر في البرزخ (٢) فقد ذكر الله

سبحانه ان فرعون وقومه يمرضون على للنار صباح كل يوم ومساء ، قيل ان تقوم القيامة ، وهذا يقتضى ان هذا الموضع انما يكون<sup>لهم</sup> في حياة البرزخ لا في الدنيا وهم احياء ، ولا في الآخرة فتبين ان يكون عذاب القبر .

وقال ( صلى الله عليه وسلم ) : ( اذا مات الرجل عرض عليه مقعده

بالخدادة والعشى ، ان كان من اهل الجنة فالجنة ، وان كان من اهل النار

فالنار - قال : ثم يقال " هذا مقعدك الذي تبعث اليه يوم القيامة " (٣) وفيه اثبات عذاب القبر ونعيمه ، واثبات البعث يوم القيامة .

وقال تعالى في البعث : ( وان الساعة آتية لا ريب فيها وان

الله يبعث من في القبور ) (٤) قال ابن كثير رحمه الله " يبعثهم بعمد ما

صاروا في قبورهم ربما ، ويوجد لهم بعد المدم " (٥) .

وقال تعالى في الحشر : ( يوم ينفخ في الصور ونحشر المجرمين يومئذ

زرقا ) (٦) .

(١) سورة طافر ٤٥ - ٤٦

(٢) تفسير الفخر الرازي ٧٣/٢٧ تفسير ابن كثير ١٤٢/٦

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي ٢٠٢/١٧

(٤) سورة الحج ٧

(٥) تفسير ابن كثير ٦١٧/٤

(٦) سورة طه ١٠٢

وقال ( صلى الله عليه وسلم ) : ( يحشر الناس يوم القيامة على ارض  
بيضاء عفاء ) (١) ففي الآية والحديث : دليل على اثبات الحشر. قال الامام  
الفخر الرازي (٢) رحمه الله :

\* ان مسألة الحشر والنشر من المسائل المعتبرة في صحة الدين \* (٣)

وقال تعالى في الحساب : ( ونضع الموازين القسط ليوم القيامة

فلا تظلم نفس شيئا . وان كان مثقال حبة من خردل أتينا بها ، وكفى بنا

حاسبين ) (٤) .

الامام الفخر الرازي رحمه الله \* بين سبحانه و تعالى ان جميع ما ينزل

بهم في الاخرة لا يكون الا عدلا . فهم وان ظلموا انفسهم في الدنيا

فلن يظلموا في الاخرة . . . فبين ان تلك الموازين تجري على حد المدل

والقسط \* (٥) .

وعن عائشة رضي الله عنها (٦) عن النبي ( صلى الله عليه وسلم )

قال : ( ليس أحد يحاسب الا هلك ، قلت : يا رسول الله ، اليس يقول <sup>الله</sup> :

\* حسابا يسيرا \* ؟ قال : ذاك العرض ولكن من نوقش الحساب هلك ) (٧)

(١) مسلم بشرح النووي ١٣٤/١٧

(٢) الامام الفخر الرازي سبقت ترجمته

(٣) تفسير الفخر الرازي ١٢٢/٢

(٤) سورة الانبياء ٤٧

(٥) تفسير الفخر الرازي ١٢٦/٢٢

(٦) عائشة : هي ام المؤمنين عائشة بنت ابي بكر الصديق رضي الله عنها .

أفقه النساء مطلقا ، تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم بكرا وهي

بنت ست ، وبنى بها وهي بنت تسع ، توفيت بالمدينة سنة ٥٧ هـ

ودفنت بالبيقاع ( عشرون حديثا من صحيح مسلم بقلم عبد المحسن

الحيار ) .

(٧) مسلم بشرح النووي ٢٠٨/١٧ .

والمعنى : أن تحرير الحساب يفضى إلى استحقاق المذاب لأن  
سنوات الصبد موقوفة على القبول ، وإن لم تقع الرحمة المقتضية للقبول لا  
يحصل النجاة (١) .

وقال تعالى في الجنة والنار : ( واتقوا النار التي أعدت للكافرين  
واطيعوا الله والرسول لعلكم ترحمون وسارعوا إلى مغفرة من ربكم وجنة عرضها  
السموات والأرض أعدت للمتقين ) (٢) .

في هذه الآية دليل على أن الجنة والنار مخلوقتان موجودتان لأن  
المعدوم لا يكون معدا ، فالنار معدة للكافرين " أعدت للكافرين " والجنة  
معددة للمتقين " أعدت للمتقين " (٣) .

وأما الايمان بقضائه تعالى وقدره فهو : الايمان الجازم بأن كل

خير وشر يكون بقضاء الله وقدره ، وهو الذي حكم أولا بوجود الشيء  
او عدمه على كيفية خاصة في زمن معين بإرادته وشيئته فلا شيء في المالم  
يحدث الا عن تدبيره وتقديره سبحانه وهو المليم الخبير (٤) قال تعالى :  
( ... وكان أمر الله قدرا مقدورا ) (٥) وكان أمره الذي يقدره كائننا  
لا معالة ، وواقعا لا محيد عنه ولا معدل ، فما شاء كان وما لم يشأ  
لم يكن (٦) .

(١) فتح الباري ١/١٩٧

(٢) سورة آل عمران ١٣١ - ١٣٣

(٣) تفسير الفخر الرازي ١٢٦/٢ تفسير القرطبي ٢٠٣/٤ - ٢٠٥ يتصرف

(٤) الايمان ومبطلاته ٨٧ - ٨٨ يتصرف

(٥) سورة الاحزاب ٣٨

(٦) تفسير ابن كثير ٤٦٨/٥

وقال ( صلى الله عليه وسلم ) في حديث جبريل الطويل (١) :  
( وتوَّ من بالقدر خيره وشره ) (٢) .

والذى عليه أهل السنة والجماعة : ان كل شىء بقضاء الله وقدره  
وان الله تعالى خالف افعال العباد (٣) .

## ٢ - الركن الرابع الاقرارى :

الاقرار باللسان بالشهادتين - شهادة ان لا اله الا الله  
وان محمدا رسول الله - شرط لصحة اسلام المرء عند أهل السنة والجماعة  
فلا يحكم باسلامه الا بالنطق بهما . فشرط الايمان هو الاقرار بالشهادتين  
مع اعتقادهما واعتقاد جميع ما اتى به رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) فلا  
ينفع اعتقاد التوحيد دون النطق ، ولا النطق دون الاعتقاد ، بل لا بد  
من الجمع بينهما . (٤) .

فالشهادتان من اركان الاسلام التى يقوم عليها بناء الاسلام قال  
( عليه الصلاة والسلام ) : ( بنى الاسلام على خمس : شهادة ان لا اله  
الا الله وان محمدا عبده ورسوله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وحج البيت  
وصوم رمضان ) (٥) .

(١) جبريل : هو الملك الذى اتى الرسول صلى الله عليه وسلم بالوحي ،  
ويسمى بالروح الامين وروح القدس ويسمى ايضا بالناموس  
( المعقائد الاسلامية للسيد سابق ١١٧ )

- (٢) مسلم بشرح النووي ١٥٢/١
- (٣) شرح المعقيدة الطحاوية ٢٧٤
- (٤) مسلم بشرح النووي ١٦٢/١ ٢١٢٠ بتصرف وزيادة .
- (٥) مسلم بشرح النووي ١٧٢/١

فلا يدخل العبد في الاسلام الا بهما ، ولا يخرج منه الا  
بمناقضتهما ، ولهذا لم يدع الرسول ( صلى الله عليه وسلم ) الى شئ قبلهما  
ولا يقبل الله تعالى ولا رسوله ( صلى الله عليه وسلم ) من أحد شيئا دونهما .  
فبالشهادة الأولى : يصرف المعبود وما يجب له ، وفيها ت  
توحيد المعبود الذي ما خلق الخلق الا ليعبدوه وعده لا شريك له .  
وبالشهادة الثانية : يصرف كيف يعبد ، وبأى طريق يصل اليه  
وفيها توحيد الطريق الموصل الى الله تعالى وان الله لا يقبل دينا ممن  
ابتغى غيره ورغب عنه (١) .

وبالشهادتين تعصم الدماء والاموال كما قال عليه الصلاة والسلام :  
( أمرت ان اقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله  
ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ، فاذا فعلوا عصمو امني دماءهم واموالهم  
الا بحقها ، وحسابهم على الله ) (٢) .

فبين الرسول ( صلى الله عليه وسلم ) ان المرء معصوم الدم  
محرم قتله بعد قوله لا اله الا الله ، جريا على الظاهر والله يتولى  
السرائر .

### ٣ - الجانب العملي :

وقد سبق الكلام عن اختلاف العلماء في اعتبار العمل جزءا  
من الايمان وشرطا من شروط صحته وعلمنا ان هذا الاختلاف اختلاف صوري .  
لا يترتب عليه فساد اعتقاد ، فان الذين قالوا بعدم اعتباره جزءا من الايمان  
قالوا ايضا بانه لا زم من لوازمه ، فاتفقوا في المبنى على ان العمل ضروري  
لايمان المرء ، كما اتفقوا على ان مرتكب الكبيرة لا يخرج عن كونه مؤمنا ،

(١) معارج القبول ٤٧/٢ بتصريف

(٢) مسلم بشرح النووي ٢١٢/١

ولا يهيننا هذا الاختلاف فان الايمان لا بد له من ان يقترب به العمل .  
والذي اريد ان اتكلم عنه هنا هو بيان هذه الاعمال على الوجه  
التفصيلي الرئيسي فأقسم هذه الاعمال الى نوعين هما : اداء المأمورات  
وترك المنهيات .

### النوع الأول - اداء المأمورات :

وهو اداء الواجبات التي كلف الشارع عباده بتنفيذها ،  
وقسمت هذه المأمورات الى اربع نواح من نواحي الحياة تسهيلات للفهم  
الصحيح في التصور الاسلامي . لهذه العقيدة وهي : ناحية الشعائر  
التعبدية ، والناحية السياسية ، والناحية الاقتصادية ، والناحية الاجتماعية .  
١ - ناحية الشعائر التعبدية :

والشعائر التعبدية التي تعتبر من اكبر الواجبات واعظمها ،  
والتي كلف بها العبد لادائها هي : الشعائر الفرضية العينية التي هي  
من اركان الاسلام الخمسة كما صرح بها الرسول ( صلى الله عليه وسلم ) في  
الحديث السابق : ( بني الاسلام على خمس .. الخ ) ( ١ ) فهي واجبات  
شرعية لا يجوز أن تعطل لأن تعطيلها مناف لحقيقة هذه العقيدة ،  
وهذه الواجبات هي : الصلاة والزكاة والحج وصوم رمضان .

فأما الصلاة : فقد قال الله تعالى : ( فاذا قضيت الصلاة فاذكروا  
الله قياما وقعودا وعلى جنوبكم فاذا اطمأنتم فاقموا الصلاة ، ان الصلاة كانت  
على المؤمنين كتابا موقوتا ) ( ٢ ) . ففي هذه الآية امر الله سبحانه باقامة  
الصلاة وبين انها مفروضة <sup>موقوتة</sup> فكلما مضى وقت جاء وقت . ( ٣ )

( ١ ) وهو عند الكلام عن الجانب الاقرارى اخرج به مسلم ١٧٧ / ١

( ٢ ) سورة النساء ١٠٣

( ٣ ) تفسير ابن كثير ٢ / ٣٨٤ / <sup>بتصرف</sup> وزيادة

وعن طلحة بن عبيد الله رضى الله عنه (١) : ( ان اعرابيا  
 جاء الى رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) نائرا الرأس ، فقال : يا رسول  
 الله ، اخبرني ماذا فرض الله عليّ من الصلاة ؟  
 فقال : الصلوات الخمس ، الا ان تطوع شيئا  
 فقال : اخبرني بما فرض الله عليّ من الصيام ؟  
 فقال : شهر رمضان الا ان تطوع شيئا .  
 فقال : اخبرني ما فرض الله عليّ من الزكاة ؟  
 قال : فأخبره رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) بشرائع  
 الاسلام .  
 قال : والذي اكرمك بالحق ، لا اتطوع شيئا ولا أنقص مما  
 فرض الله عليّ شيئا .  
 فقال رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) : أفلح ان صدق ، أو دخل الجنة  
 ان صدق ( ٢ ) .  
 فقد اجتمعت الامة على وجوب خمس صلوات في اليوم والليلة ، ولا  
 خلاف بين المسلمين في وجوبها ( ٣ ) فالصلاة هي اكبر اركان الاسلام بعد  
 الشهادتين .

---

(١) طلحة بن عبيد الله : هو طلحة بن عبيد الله بن عثمان بن عمرو بن  
 كعب بن سعد بن تميم القرشي التيمي ابو محمد المدني ، احد  
 المشركين واحد الستة / وسماه الرسول ( صلى الله عليه وسلم ) طلحة  
 الخير . قتل يوم الجمل سنة ٣٦ هـ . فكان من اول قتيل ( تهذيب  
 التهذيب ٢٠/٥ ) .  
 (٢) البخاري شرح فتح الباري ١٠٢/٤  
 (٣) المغني ٢٦٧/١ بتصريف -

قال ابن القيم رحمه الله (١) : " والصلاة اول فروغ الاسلام ، وحى  
 آشور ما يفقد من الدين ، فهي اول الاسلام واخره ، فاذا ذهب اوله واخره  
 فقد ذهب جميعه ، وكل شي\* ذهب اوله واخره فقد ذهب جميعه " (٢)  
 وأما الزكاة : فقد اجمع المسلمون في جميع الاعصار على وجوبها ،  
 واتفق الصحابة رضی الله عنهم على قتال مانعيها . وادلة وجوبها ظاهرة  
 في الكتاب والسنة وإجماع الامة (٣) قال تعالى ( واقموا الصلاة وآتوا  
 الزكاة واطيعوا الرسول لعلكم ترحمون ) (٤) وقال النبي ( صلى الله عليه  
 وسلم ) لعمري (٥) لما بعثته الى اليمن : ( انك تقدم على قوم - اهل كتاب -  
 فليكن اول ما تدعوهم اليه عبادة الله عز وجل ، فاذا عرفوا الله فأخبرهم ان الله  
 فرض عليهم خمس صلوات في يومهم وليلتهم ، فاذا فعلوا فأخبرهم ان الله  
 قد فرض عليهم زكاة تؤخذ من اغنيائهم فترد على فقرائهم ، فاذا اطاعوا بها  
 فخذ منهم وتوق كرائم اموالهم ) (٦) وذلك لأن الزكاة تطهر النفوس

- 
- (١) ابن القيم : هو شمس الدين ابو عبد الله / بن ابي بكر بن سعيد بن  
 سريز الزرعي ثم الدمشقي ولد سنة ٦٩١ هـ وتلمذ <sup>عليه</sup> ابن تيمية  
 ونصر مذهبه ، وقد امتحن واودى مرات ، وتوفي سنة ٧٥١ هـ  
 وله تصانيف منها اعلام المومنين ( مقدمة اعلام الموقفين )  
 (٢) كتاب الصلاة لابن القيم ٣٤  
 (٣) المغني ٤٢٧/٢ بتصرف  
 (٤) سورة النور ٥٦  
 (٥) صغان : هو صغان بن جبل بن عمرو بن الانصاري الخزرجي ، من  
 اعيان الصحابة اسلم وهو ابن ١٨ سنة وشهد بدرا وهو ابن ٢١ سنة  
 اعلم الصحابة بالحلال والحرام وتوفي بالطاعون في الشام سنة  
 ١٧ هـ ( عشرون حديثا من صحيح البخاري ١٨٣ ) .  
 (٦) مسلم بشرح النووي / ١٩٩ .



من أدران الشح ، وتقوى الروابط بين طبقات الأمة لما فيها من الاحسان الى الفقراء والمحتاجين فتصير الأمة الاسلامية كالجسد الواحد اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى .

واما الحج : فقد أوجبه الله تعالى بقوله : ( ... والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا ، ومن كفر فان الله غنى عن العالمين ) (١) .

قال ابن كثير رحمه الله : هذه آية وجوب الحج عند الجمهور ... كما وردت الاحاديث المتعددة بأنه احد اركان الاسلام ودعائه وقواعده واجمع المسلمون على ذلك اجماعا ضروريا (٢) وقد خفف الله عن المسلمين بشأن اوجبه مرة واحدة في العمر على المستطيع قال ( صلى الله عليه وسلم ) : ( ايها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا ، فقال رجل : اكل عام يا رسول الله ؟ فسكت حتى قالها ثلاثا ، فقال رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) لو قلت " نعم " لوجبت ولما استطعتم ... ) (٣) . وقد اجمع العلماء على ان الحج لا يجب الا مرة (٤) .

واما الصوم : فقد قال الله تعالى مخاطبا المؤمنين من هذه الأمة وآمر لهم بالصيام وذاكرا انه كما اوجبه عليهم فقد أوجبه على من كان قبلهم فظهم فيه اسوة (٥) : ( يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون ) (٦) وقد اجمع المسلمون على وجوبه (٧) .

(١) سورة آل عمران ٩٧

(٢) تفسير ابن كثير ٢٧/٢ بتصرف

(٣) مسلم بشرح النووي ١٠٠/٤

(٤) المصدر السابق ١٠١/٩ بتصرف

(٥) تفسير ابن كثير ٣٧٥/١ بتصرف

(٦) سورة البقرة ١٨٣

(٧) المجموع ٢٠٣/٦ المفنى ١٠٤/٣

وقد تضافرت الأدلة من الكتاب والسنة على وجوب هذه الشعائر الأربعة وفرضيتها ما يبلغ حد التواتر ويعلم من الدين بالضرورة .

## ٢ - الناحية السياسية :

ان الاعمال السياسية وتدابيرها في ادارة شؤون الدولة وتشريع نظامها وقانونها لا تقل شأنًا عن الشعائر التعبدية ، فلا بد وان تنبثق عن هذه العقيدة كالشعائر جنبًا الى جنب ، وهي تقيم السياسة على اساسها ، وتثبت ان الله هو خالق هذا العالم ومن فيه ، فهو ربهم ومالكهم ، وبيده الحكم والسلطان ، وبذلك تنفي فكرة حاكمية البشر فلا تجيز لهم ان يقوموا بالتشريع ولا التقنين من عند انفسهم - لا من الحاكم ولا من الشعب - لأن هذا رفض الوعية الله وحده ، فان شهادة الألوهية تقر ان الحاكمية في حياة البشر لله وحده لا شريك له ، وتقرر ان لا حاكم الا الله . ولا حكم الا حكمه ولا قانون الا قانونه (١) .

وكل نظام خرج عن حدود هذه العقيدة فهو جاهلية . قال تعالى ( أفحكم الجاهلية يبغون ؟ ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون ) (٢) . قال ابن كثير رحمه الله : ينكر تعالى على من خرج عن حكم الله المحكم المشتمل على كل خير ، الناهي عن كل شر ، وعدل الى ما سواه من الآراء والأهواء والاصطلاحات التي وصفها الرجال بلا مستند من شريعة الله كما كان اهل الجاهلية يحكمون به من الضلالات والجهالات مما يضمنونها بأرائهم وأهوائهم . . . . ومن أعدل من الله في حكمه لمن عقل عن الله شرعه وآمن به وایقن وعلم ان الله احكم الحاكمين (٣) .

---

(١) نظام الحياة في الاسلام ٢١-٢٢ بتصريف

(٢) سورة المائدة ٥٠

(٣) تفسير ابن كثير ٥٩٠/٢ .

فالجاهلية . . . هي حكم البشر للبشر وهي عبودية البشر للبشر والخروج من عبودية الله ، ورفض الوهية الله (١) قال تعالى : ( . . . ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ) (٢) عن ابن عباس رضي الله عنهما (٣) قال : " من جهد ما أنزل الله فقد كفر ، ومن أقّر به ولم يحكم به فهو ظالم فاسق " (٤) .

وقال الامام القرطبي رحمه الله (٥) : ومن لم يحكم بما أنزل الله ردّا للقرآن وجهدا لقول الرسول عليه الصلاة والسلام فهو كافر ، قاله ابن عباس ومجاهد (٦) .

وحذر القرآن الكريم الحكام من اتخاذهم انفسهم مشرعين في التحليل والتحرير وحذر الشعوب عن طاعتهم في هذا التشريع .

(١) في ظلال القرآن ٢/٧٥١ يتصرف

(٢) سورة الطائدة ٤٤

(٣) ابن عباس : عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف الهاشمي ابو العباس المكي ثم المدني ثم الطائفي حبر الأمة

وفقيها وترويض القرآن ، احد المكثرين من الصحابة والسد

قبل الهجرة بثلاث سنين ، وتوفي بالطائف سنة ٦٨ ( تقريب

التهذيب ١٧٨ ) .

(٤) تفسير ابن كثير ٢/٥٧٨

(٥) الامام القرطبي سبقت ترجمته - انظر تفسيره ٦/١٩٠

(٦) مجاهد : ابو الحجاج مجاهد بن جبر المخزومي المكي مولى السائب

بن ابي السائب المخزومي ، من فقهاء التابعين ، صاحب التأويل والتفسير

توفي وهو ساجد سنة ١٠٠ هـ او ١٠١ هـ .

( طبقات الفقهاء للشيرازي ٤٥ ) .

عن عدى بن حاتم رضى الله عنه (١) قال : ( أتيت النبي  
( صلى الله عليه وسلم ) وفي عنقي صليب من ذهب فقال : يا عدى ،  
أأرجع عنك هذا الوثن ، وسمعتة يقرأ في سورة براءة " اتخذوا أهبأرهم  
ورهبأنهم أربأبا من دون الله " (٢) .

قال : أأأأنهم لم يآكونوأ يعبدونهم ولكنهم آأنوأ إذا أألوأ  
لهم شأثأ استأألوه ، وإذا أرموأ عليهم شأثأ أرموه (٣) . ومعنى الآية  
أنهم أأأأعوأهم فأما يأمر ونهم / وينهونهم عنه آأنوأ بمنزلة المتأأذأين  
لهم أربأبا لأنهم أأأعوأهم كما تنأاع الأربأب (٤) .

### ٣ - النأحية الأآآصادية :

أن مأسرة الشئون الأآآصادية ومأاملا أها أأضا لا أأل  
شأثأنا عن الشؤئون السأاسية ، فلأد وضأأ هذه المقيدة أأودأ وأصولأ  
وقواعد ثابتة للشؤئون الأآآصادية ، ولا أراضى أن أأأأك هذه الأأود ،  
بل أوجب أن أراعى وأأأرم ، فأن الأأأراف بشهادة الألوهية أأأضى الأأأراف  
بأل أنأمة صادرة عنها ، ومنها النظام الأآآصادى .

ففى مآال الملكية أأ وضع الإسلام نظامأ للأألك وهو أن يكون  
بوسأله المشروعة بأن لا يعأدى على ملكية أأد ظلما وأأأأا . قال أعالى :  
( يا أأأأا الذأن آمنوأ لا أأألوأ أموالكم بأمكم بالباطل إلا أن أكون أآسأرة

(١) عدى بن أأأم : هو عدى بن أأأم بن أأأالله بن سأمأ بن الأأأأ  
أبن أأمرى القأأأ الطأأى أأأم على النبأ ( صلى الله عليه وسلم ) فى  
شعبان سنة ٧ هـ

أوفى فى الكوفة سنة ٦٨ هـ .

(٢) سورة التوبة ٣١

(٣) أأرمذى بشرأ أأأة الأأونى ٤٩٢/٨

(٤) أأأ القأأر للشوكأنى ٣٥٣/٢

عن تراش منكم ، ولا تقتلوا انفسكم ، ان الله كان بكم رحيمًا (١) ينهى  
تبارك وتعالى عباده المؤمن عن أن يأكل بعضهم اموال بعض بالباطل -  
اي بانواع المكاسب التي هي غير شرعية كأنواع الربا والقمار وما جرى مجرى  
ذلك من سائر صنوف الحيل (٢) .

وقال عليه الصلاة والسلام : ( من اقتطع شبرا من الارض ظلما طوّقه  
الله اياه يوم القيامة من سبع ارضين ) (٣) وفي الحديث تحريم الظلم والخصب  
وتفليط عقوبته (٤) .

وبذلك لا تثبت الملكية الا باثبات الشارع وتقريره ، قال الشيخ محمد  
ابوزهرة رحمه الله (٥) : " ان الملكية لا تثبت الا باثبات الشارع ، وتقريره  
امر متفق عليه بين فقهاء الاسلام ، لأن الحقوق كلها ومنها حق الملكية  
لا تثبت الا باثبات الشارع لها وتقريره لأسبابها (٦) .

وفي مجال المعاملات المالية قد حدد الاسلام نطاقها ، فيفرض  
ان يكون اكتساب المال عن طريق الحلال ، فيحرم تحريما باتا عن كل عمل  
يُضربه غيره كالغش والربا وغير ذلك .

---

(١) سورة النساء ٢٩

(٢) تفسير ابن كثير ٢/٢٥٣ بتصرف

(٣) مسلم بشرح النووي ٤٨/١١

(٤) فتح الباري ١٠٥/٥

(٥) محمد ابوزهرة : احد علماء مصر وائمة الفقه الاسلامي في العصر الحديث

قام بتدريس مواد الشريعة الاسلامية بجامعة القاهرة وتوفي بمرض ،

وله عدة مؤلفات منها : اصول الفقه والملكية ونظرية العقد

والجريمة وغيرها .

(٦) الملكية ونظرية العقد ٧١ .

عن أبي هريرة رضي الله عنه (١) ان رسول الله ( صلى الله عليه وسلم )

مر على صبرة طعام ، فأدخل يده فيها ، فالتصابعه بلالا ، فقال :

ما هذا يا صاحب الطعام ؟

قال : أصابت السمأ يا رسول الله .

قال : ألا جعلته فوق الطعام كي يراه الناس ، من غش

فليس مني (٢) .

وهذا الحديث يدل على تحريم الغش وهو مجمع عليه (٣) .

وبذلك لا يجوز لأحد ان يدعي حرية التصرف الاقتصادي

فيحاطل الناس كيف يشاء دون ان يتقيد بقواعد الشريعة التي حددتها هذه العقيدة .

#### ٤ - الناحية الاجتماعية :

اما الحياة الاجتماعية فانها لا تقل - ايضا - شأنها عن

النواحي السابقة ، فقد اقام الاسلام الحياة الاجتماعية على اساس نظيف فاهتم

اول ما اهتم ببناء البيت السعيد على اساس ~~تزوج الزوجين~~ <sup>بين الزوجين</sup> وحسن المعاشرة

فلم يقر العلاقة بينهما على غير هذا الاساس الشرعي ، وحرم العلاقات ~~بينهم~~ <sup>بينهم</sup>

القبیحة التي تنشأ بين الرجل والمرأة تحريما باطا ، قال تعالى :

( ولا تقربوا الزنى انه كان فاحشة وساء سبيلا ) (٤) .

(١) ابو هريرة هو : ابو هريرة الدوسي البجلي صاحب رسول الله صلى الله

عليه وسلم حافظ الصحابة . اختلف في اسمه واسم ابيه اختلافا

كثيرا فقليل اسمه عبد الرحمن بن صخر وقيل عبد الله بن عائذ

وقيل .. قيل .. اسلم عام خميس وتوفي سنة ٥٧ هـ ( تهذيب

التهذيب ١٢ / ٢٦٢ )

(٢) مسلم بشرح النووي ١٠٩ / ٢

(٣) تحفة الاحوذى ٤ / ٥٤٥

(٤) سورة الاسراء ٣٢

كما نهى عن أسبابه ودواعيه لأن في الزنى قتلا متعدد الجوانب فهو انه قتل ابتداء لأنه إراقة لحياة في فيز موضعها . . . وهو قتل للجماعة من جانب آخر اذ ان سهولة قضاء الشهوة عن طريق تجميـل الحياة الزوجية نافذة لا ضرورة لها ، وتجعل الاسرة تبعاً لا داعي لها . . . والقرآن يحذر من مجرد مقاربة الزنا مخالفة في التحرز ، ومن ثم يأخذ الاسلام الطريق على اسبابه الدافعة توجها للوقوع فيه ويكره الاختلاط في غير ضرورة ، ويحرم الخلوة وينهى عن التبرج بالزينة ، ويحض على الزواج لمن استطاع ، ويوصى بالصوم لمن لا يستطيع (١) .

وقال تعالى : ( وقرن في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الاولى ) (٢) .

قال مجاهد رحمه الله (٣) : كانت المرأة تخرج تشى بين يدي الرجال ، فذلك تبرج الجاهلية ، قال مقاتل بن حيان رحمه الله (٤) : والتبرج انها تلقي الخمار على رأسها ولا تشده ليوارى قلائدها وقرطها وعنقها ، فيبدو ذلك كله منها ، وذلك هو التبرج (٥) .

(١) في ظلال القرآن ٣٢١/٥ - ٣٢٢ يتصرف

(٢) سورة الاحزاب ٣٣

(٣) مجاهد : سبقت ترجمته

(٤) مقاتل بن حيان : هو مقاتل بن حيان ابويستام النبطي البلخي الخراساني احد الأعلام ، كان عبدا كبيرا القدر حارب ايام ابي مسلم الخراساني الى كابل ودعا خلقا الى الاسلام فأسلموا ، مات قبيل الخمسين ومائة بأرض الهند .

( ميزان الاعتدال ١٧١/٤ ) .

(٥) تفسير ابن كثير ٤٥٢/٥ يتصرف .

هذه هي صورة التهرج في الجاهلية التي عالجها القرآن الكريم ،  
ليظهر المجتمع الاسلامي من آثارها ويبيد عنه عوامل الفتنة ودواعي  
الخوابة ... ويشير النص القرآني الى تهرج الجاهلية فيوحي بأن هذا  
التهرج من مخلفات الجاهلية ... والجاهلية ليست فترة معينة من الزمان  
انما هي حالة اجتماعية معينة ذات تصورات معينة للحياة \* (١) .

وانتقالا من نطاق البيت والأسرة الى نطاق المجتمع العام فقد حدد  
الاسلام العلاقات الوثيقة بين افراد المجتمع كله لكي يترابط بعضها ببعض  
بالحب والمواساة والايتار تحت راية العقيدة . قال عليه الصلاة والسلام :  
( لا تحاسدوا ولا تناجشوا ولا تباغضوا ولا تدابروا ، ولا يبيع بعضكم على  
بيع بعض ، وكونوا عباد الله اخوانا ، المسلم اغوا المسلم ، لا يظلمه  
ولا يخذله ولا يحقره ، التقوى ههنا - ويشير الى صدره ثلاث مرات -  
بموجب امرى من الشر ان يحقر اخاه المسلم ، كل المسلم على المسلم حرام  
دمه وماله وعرضه ) (٢) .

كما حث الاسلام على الاحسان الى الجار والى الضيف وجعل له  
الاسلام ارتباطا وشيئا من بلايمان . قال عليه الصلاة والسلام : ( من  
كان يوم من بالله واليوم الآخر فليحسن الى جاره ومن كان يوم من بالله  
واليوم الآخر فليكرم ضيفه ، ومن كان يوم من بالله واليوم الآخر فليقبل  
غيره أو ليسكت ) (٣) .

---

(١) في ظلال القرآن ٥٨٤/٦ بتصرف

(٢) مسلم بشرح النووي ١٢٠/١٦

(٣) المصدر السابق ٢٠/٢



وهكذا أقام الاسلام مجتمعه الاسلامي على اساس متين دون أن  
يقلد أي نظام من الانظمة البشرية التي وضعها البشر ، بل كان نظامه  
منهثقا من عقيدته الصحيحة الثابتة .

### النوع الثاني : ترك المنهيات :

من الواجبات التي توجبها هذه العقيدة على معتنقيها ترك  
المحرمات واجتناب الكبائر ، واعتبرت الشريعة الاسلامية هذه الكبائر  
جرما عظيما ، ولذا شددت فيها ووضعت لها <sup>لبعضها</sup> حدودا لا يجوز الاعتداء  
عليها لأن الاعتداء عليها اعتداء على العقيدة التي حددتها ووضعت  
لها قيودا . قال تعالى : ( ... تلك حدود الله فلا تعتدوها ومن  
يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون ) (١) أي هذه الشرائع التي شرعها  
لکم هي حدوده فلا تتجاوزوها (٢) .

قال الامام القرطبي رحمه الله : " فقسم الحدود قسمين :  
منها حدود الأمر بالامتناع ، وحدود النهي بالاجتناب (٣)  
ثم أخبر تعالى عن المعتدين على حدود الله بقوله : ( ومن يتعد حدود  
الله فأولئك هم الظالمون ) (٤) .

فارتكاب الكبائر من اعظم الاعتداء على العقيدة ، ولهذا  
نجد الشارع الحكيم حكم على من يمتد على الكفر كما قال تعالى :

(١) سورة البقرة ٢٢٩

(٢) تفسير ابن كثير ٤٩١/١

(٣) تفسير القرطبي ١٤٦/٣

(٤) الآية السابقة .

( ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون ) (١) . ولعظم هذه  
الكبائر نجد العلماء قد اختلفوا في مرتبتها - هل هو موء من أو كافر؟  
ما يدل على أن الحلاقة بين المقيدة وبين ترك هذه الكبائر علاقة  
متينة وثيقة . والله اعلم .

## الباب الأول

### تحقيق الردة

٢٦ - ١٩٥

٢٦ - ٤٧	معنى الردة والسد وأفع اليها	:	الفصل الأول
٤٨ - ٨٧	شروط صحة الردة	:	الفصل الثاني
٨٨ - ١٩١	أنواع الردة	:	الفصل الثالث
١٩٢ - ١٩٥	قبول الردة	:	الفصل الرابع

## الباب الأول

### تحقق الردة

### الفصل الأول

### معنى الردة - والدوافع اليها

#### المبحث الأول : معنى الردة

##### الردة لغة :

مشتقة من رده عن وجهه ، ويرده ردا ومردا ومردودا ،  
وتردادا ، وردة ورديدي : صرفه عن وجهه ورجعه (١) ارتد الى حاله ؛  
عاد (٢) وفي التنزيل قال تعالى : ( فلما أن جاء البشير ألقاه على وجهه  
فارتد بصيرا ) (٣) .

قال السدي رحمه الله (٤) : " فألقاه على وجهه أبويه فرجع بصيرا " (٥)  
والمعنى : عاد ورجع الى حالته الاولى من صحة بصره " (٦) .

وارتد على اثره ارتدادا ، وعن طريقه ودينه ، رجع وتحول (٧) .  
وفي التنزيل قال تعالى ( قال ذلك ما كنا نبغ فارتدا على آثارهما  
قصصا ) (٨) أى فرجعا على الطريق التي جاءا منها يقصان اثرهما لئلا

(١) لسان العرب ١١٤٩/١ تاج الصروس ٣٥٠/٢ مختار الصحاح ٢٣٩

المصباح المنير ٢٤٠/١ .

(٢) محيط المحيط ٣٣٠

(٣) سورة يوسف ٩٦

(٤) السدي هو اسماعيل بن عبد الرحمن السدي تابعي حجازي الاصل ،  
سكن الكوفة صاحب التفسير والمغازي والسير . وتوفي سنة ١٢٧ هـ

(الاعلام ٣١٣/١)

(٥) تفسير ابن كثير ٤٨/٤

(٦) فتح القدير للشوكاني ٥٤/٣

(٧) مختار الصحاح والمصباح المنير والرائد من الصفحات السابقة . (٨) سورة الكهف ٦٤

ينطقا طريقهما (١) .

واما تعريفها اصطلاحاً : فقد اخطف الفقهاء فيه :

١ - فالملكية عرفوها بانها : كفر المسلم بصريح او لفظ يقتضيه

او فعل يتضمنه (٢) فقوله " كفر " جنس ، شمل الردة وسائر

انواع الكفر الشخصي .

وقوله " المسلم " اى الذى ثبت اسلامه بينوا في مسلم وان لم

ينطق بالشهادتين او بنطقه بهما عالم باركان الاسلام ملتزما لهما .

والاضافة : فصل مخرج سائر انواع الكفر (٣) .

فان انتقال كافر من دينه الى دين آخر غير الاسلام كيهودى

تنصر او عكسه لا يكون مرتداً (٤) ،

وقوله " بصريح " : من القول في الكفر كقوله أشرك بالله

او العزيز بن الله (٥) .

وقوله " او قول يقتضيه " اى يستلزم الكفر استلزاما بينيا

كقوله " الله جسم متحيز كالا جسم " (٦) .

(١) تفسير ابن كثير ٤/٤٠٣ تفسير القرطبي ١١/١٥ فتح القدير

للشوكاني ٣/٢٩٩ بتصرف .

(٢) مختصر خليل ٢٦٧ الخرشى ٨/٦٢ شرح فتح الجليل ٤/٤٦١

اقرب المسالك ١٧٥ حاشية الدسوقي ٤/٢٦٧ الشرح الصغير

٤/٤٣١ .

(٣) شرح منج الجليل ٤/٤٦١

(٤) شرح منج الجليل ٤/٤٦١ الخرشى ٨/٦٢ بتصرف

(٥) المصدر السابق

(٦) شرح منج الجليل ٤/٤٦١ حاشية الدسوقي ٤/٢٦٧ بتصرف .

وقوله " او فعل يتضمنه " اى يستلزمه استلزاما بينا كالتاء  
مصحف بشى " مستقذر مستضاف (١) .

٢ - والشافعية عرفوها بأنها : قطع الاسلام بنية أو قول كفر ،  
أو فصل ، سواء قاله استهزا أو عنادا أو اعتقادا (٢) .

وقوله " قطع " جنس يشتمل قطع الاسلام وغيره من الممانى .  
وقوله " الاسلام " فصل ، يخرج به قطع غيره من العبادات  
كالصلاة والصوم والحج فلا يكون ذنبا كفرا (٣) .

وخرج بقوله : " قطع الاسلام " : المنتقل من دين لاخر  
لعدم سبق الاسلام له فلا يسمى مرتدا (٤) .

وقوله " بنية " اى ولو فى المستقبل كأن نوى ان يكفر  
غدا او فى قابل فيكفر فى الحال .

وقوله : " او قول كفر " كأن يقول الله ثالث ثلاثة .

وقوله : " او فصل كفر " كأن يحظم وشا ما لم يكن مكرها  
على ذلك وخاف على نفسه والا فلا يكفر لكونه مكرها حينئذ (٥) .

وقوله " استهزا " اى على جهة عى الاستهزا فخرج بذلك  
من سبق لسانه الى الكفر فانه لا يكون مرتدا (٦) .

---

(١) الشرح الصغير ٤٣٢/٤ شرح منح الجليل ٤٦٢/٤ بتصرف

(٢) مفتى المحتاج ١٣٣/٤

(٣) مفتى المحتاج ١٣٤/٤

(٤) قليوبي وعميرة ١٧٤/٤ حاشية ابراهيم البيجورى ٢٦٤/٢ بتصرف

(٥) حاشية ابراهيم البيجورى ٢٦٤/٢ بتصرف

(٦) حاشية ابراهيم البيجورى ٢٦٤/٢ مفتى المحتاج ١٣٤/٤ بتصرف .

قوله " عنادا " كأن يقول الله ثالث ثلاثة عنادا لمن يخاصمه  
مع اعتقاده ان الله واحد .

قوله " اعتقادا " أى ما لم يكن عن اجتهاد كاعتقاد المجتولة  
عدم روية البازي في الاخرة (١) .

٣ - والحنفية عرفوها بأنها إى عبارة عن الرجوع عن الايمان (٢) .

وعرف بمضهم المرتد بأنه هو : الراجع عن دين الاسلام (٣) .

٤ - أما الحنابلة فانهم لم يتعرضوا لتصريف الردة ، وإنما تعرضوا  
لتصريف المرتد نفسه !

فصرفه بمضهم بأنه : الذى يكفر بعد اسلامه نطقا أو اعتقادا

او شكاً او فعلاً ولو مميّزاً - فتصح ردة كاسلامه - وبأى طوعاً  
لا مكرها ولو كان هازلاً (٤) .

٥ - أما الظاهرية فالمرتد عندهم هو : كل من صح عنه انه  
كان مسلماً متبرئاً من كل دين حاش دين الاسلام ثم ثبت عنه انه  
ارتد عن الاسلام وخرج الى دين كتابي / غير كتابي أو الى غير  
دين (٥) .

٦ - وأما الشيعة الامامية فقالوا : المرتد من كان مسلماً عاقلاً  
بالفا ثم رجع وارتد عنه (٦) .

وأما الشيعة الزيدية فقالوا : الردة هى الكفر بعد الاسلام (٧)

(١) حاشية ابراهيم البيجورى ٢٦٤/٢

(٢) بدائع الصنائع ٤٣٨٢/٩

(٣) فتح القدير لابن الهمام ٦٨/٦ الفتاوى الهندية ٢٥٣/٢ البحر

الرائق ١٢٩/٥ الباب ٤/١٤٨ .

(٤) كشف القناع ١٦٢/٦

(٥) المحلى ١٨٨/١١

(٦) فقه الامام جعفر الصادق ٣٠٨/٦

(٧) البحر الزخار ٢٠٢/٦

### مقارنة التعاريف :

من التعاريف السابقة عرفنا ان الفقهاء قد اتفقوا في أمر واحد وهو الرجوع عن الاسلام ، ولكنهم اختلفوا في تحديد القيود وكيفية الرجوع ، فبعضهم حدها كالمالكية والشافعية والحنابلة غير ان المالكية لم يستوفوها لانهم لم يذكروا النية او الاعتقاد . واما الحنابلة فانهم قد استوفوها فيرائهم لم يحرفوا الردة وانما عرفوا المرتد .

ولذا أرى أن التعريف المختار هو تعريف الشافعية حيث انه اشترط صيلا فقد ذكروا فيه انواع الردة بكيفيتها وهي الاعتقاد والقبول والفعل بالصناد أو الاستهزاء .

### المبحث الثاني : التوافع وأسباب الردة وأسبابها :

للردة دوافع وأسباب قد تؤدي بالشخص الى ارتداده وخروجه من دينه . وهذه الدوافع والاسباب قد تكون منبثقة من الأمراض النفسية او الاجتماعية او السياسية او الاقتصادية .

#### ١ - الأسباب النفسية :

النفس البشرية كأرض خصبة مهددة لقبول كل ما يلقي فيها من البذور ، ولذا فهي تتفاعل مع كل ما يوضع فيها ، فاذا ما أُلقيت فيها بذور الشر ، فقد تجد فيها مكانا صالحا للنمو ما يجعل الشخص يستنكيب الطريق السوي . ومن هذه المؤثرات :

#### أ - الانحراف الفكري عن منهج التفكير السليم :

وذلك أن يشتغل بعض الناس بالظنون والأوهام ، ويحول هذه الظنون الى حقائق وعقائد ثابتة ، فيتبع هذه الظنون وتسيطر على مشاعره ، فمعتقذ يتبعها معتقدا انها حقيقة وهي في الأصل خيال ووهم ، ثم تصبح لديه



فكرة راسخة ، وتؤدي به الى اعتقاد أشياء باطلة والتزام ضلالات ، والعمل على نشرها وجمع أنصارها (١) .

ب - الجهل العام وضعف العقل :

وهذا هو السبب في انتشار كثير من العقائد الباطلة المنحرفة في المجتمع المتخلف والتي تجد قبولا لديه حتى تصبح عقيدة متوارثة وتقليدا ثابتا متبعا ، لأن الانسان بمقتضى نشوئه في البيئة الجاهلة المنحرفة يكتسب ما فيها من عادات وتقاليد ، ويلتزمها التزاما أعمى ، تعصبا لأهله فيدافع عنها بكل ما يملك من الاستطاعة كالمبالغة في تقدير بعض العظماء ، فقد يوجد عند الأمم من يبلغ درجة عالية في الكمال ويكتب الله له النجاح ، فيعظمه الناس حتى يعتبروا كل عمل من أعماله حسنا وإن كان قبيحا ، ويسرى هذا الداء الى نفوس الجهلاء فيبالغون

في تقديره الى حد توهم الألوهية فينحرفون بذلك عن منهج التفكير السليم ، ويقعون في جريمة الشرك والارتداد (٢) . هذا ما أشار اليه النبي ( صلى الله عليه وسلم ) بقوله تعالى : أفكذبون (٣) .

الله عليه وسلم ) بقوله : ( وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد ، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد ، إني أنهاكم عن ذلك ) (٤) .

قال العلماء : إنما نهى النبي ( صلى الله عليه وسلم ) عن اتخاذ قبره وقبر غيره مسجدا خوفا من المبالغة في تعظيمه والافتتان به . فربما أدى ذلك الى الكفر كما جرى لكثير من الأمم الخالية (٥) .

(١) انظر صراع الملاحدة ٣٨٥ - ٣٨٧ العقيدة الاسلامية وأسسها ٦٨٣ يتصرف .

(٢) صراع مع الملاحدة ٣٨٨ - ٣٨٩ العقيدة الاسلامية ٦٨٤ - ٦٨٧

(٣) مسلم بشرح النووي ١٣/٥

(٤) مسلم بشرح النووي ١٣/٥

## ج - الكبر والحسد القبيح :

وذلك ان كلا منهما مرض خبيث يفرى صاحبه بغمط الحق وانكاره مهما كان مؤيدا بالحجج والبراهين ، فهو من العوامل الصارفة عن الاستجابة للحق ، والباعثة الى التمرد عليه وتكوين المعتقدات والمفاهيم الباطلة (١) .

## ٢ - الأسباب الاجتماعية :

ان فساد الاخلاق وضعف الايمان في المجتمع الانساني اليوم مما يجعل الحياة الاجتماعية قائمة على المظفة وعلى التحلل من كل القيود ، فالسرقة والرشوة وبيع الاعراض والكرامات بالزنا وتناول الخمر والمسكرات والقتل كل ذلك يرتكب ما دام يؤدي الى المال ومتع الحياة الدنيئة (٢) مما يجعل امر الشريعة مستهانا بينهم حتى لا يعتبر مرتكبه مجرما يعاقب عليه ، بل قد يستبيحه بعض ضفاف الايمان ويهزؤون بالشريعة والمتمسكين بها مما يؤدي الى جريمة الردة .

## ٣ - الأسباب السياسية :

كثير من الانحراف يأتي عن طريق اتباع القادة المضلين ذوي السلطان في الأرض ، ويكون هذا الاتباع لهم اما فتنه لهم او طمعا باسترضائهم او خوفا من عقوباتهم ، فقد يملطون على بث فكرة المادية والاحاد بالله والاباحية ، والطمع في الدين والرسول وما الى ذلك (٣) .

---

(١) صراع مع الملاحدة ٣٩٣ العقيدة الاسلامية وأسسها ٢٩٢ بتصرف .

(٢) الاسلام ووضاعنا القانونية ١٢٦-١٢٧ بتصرف

(٣) انظر صراع مع الملاحدة ٣٩٨ بتصرف

فقيادة الفساق والفجار المضلين منشأ جميع الكوارث والنكبات التي  
مني بها الجنس البشري فان الانسانية بمجموعها لا تستطيع أن تأبى السير  
على تلك الخطة التي رسمها هو\*لا\* الطغاة الذين بأيديهم السلطة المطلقة<sup>(١)</sup>.  
ومن أمثلة ذلك : ما حدث في ليبيا حيث قشرت جريدة الزحف الأخضر  
التي تصدرها اللجان الثورية في عددها ١١ الصادر في ١٤٠٠/٥/٧ هـ  
الموافق ٢٤ مارس ١٩٨٠ م مقالا بعنوان "الله وحده عدو الاشتراكية"  
وفيها أيضا : " فالله هو المرشئ والراشئ " " والله هو الذي سرق عرق  
الفقراء وحقوقهم " ،

وقد استتكرت رابطة العالم الاسلامي بشدة نشر مثل هذه المقالات  
الطيفة بالكفر والالحاد والمدسوسة ضد عقيدة المسلم (٢) .

وهذا نوع من الاطماع في السيادة والحفاظ عليها يتوصل اليها  
بعضهم بأية وسيلة كانت ولو يبيع دينه ، وهذا ما أشار اليه النبي صلى الله  
عليه وسلم حيث قال : ( بادروا بالاعمال فتنا كقطع الليل المظلم ، يصبح  
الرجل مؤمنا ويمسك كافرا ، أو يمسى مؤمنا ويصبح كافرا ، يبيع دينه  
بمعرض من الدنيا ) (٣) .

وللسياسة وسيلتان خطيرتان في تضليل الشعوب :

التعليم والتربية ، والاعلام :

٩ - التعليم والتربية :

سياسة التعليم اعظم وسيلة للوصول الى هدف منشود ، فقد اتفقت  
اعداء الاسلام للتعليم مناهج وأساليب ، غايتها تحطيم عقيدة المسلمين

(١) الاسم الاخلاقية ٨٦-٨٧ بتصرف

(٢) مجلة البلاغ عدد ٥٤٦ التاريخ ٢ شعبان ١٤٠٠ هـ

(٣) مسلم بشرح النووي ١٣٣/٢

وقيمهم واخلاقهم ، وأخذ القادة المضلون يطبقونها في شعوبهم فاستطاعوا بذلك تضليل الشباب وابعاد كتاب الله وسنة رسوله عن توجيه المسلمين في حياتهم فتخرج عن طريق مدارسهم جيل أغلبه يكفريدين الله ويسخسروا من كل مظاهره ودعائه ، وينصب المداء للإسلام وأهله (١) .

ومن هذه الثعالب : الفلسفات والاصول الفكرية الفاسدة التي تؤدى الى الوقوف عند حدود المادة المدركة بالحس ، وتؤدى الى انكار الوحى وحقيقة الخيب التي تأتي بها النبوات ، وهذه النظرية تقضى ببعض الناس الى اعتناق فكرة المادية الملحدة التي لا تعترف الا باللذة وحدود الظواهر المادية (٢) .

## ب - الاعلام :

ان وسائل الاعلام المختلفة من اذاعة وصحافة ومرئيات ( تلفزيون وسينما ) كالتعليم ، وجهت توجيهها مظهرا دقيقا للتشكيك في الدين ونقد القيم الاخلاقية والاغراء بالجريمة وإشاعة الفاحشة والسعى بالفساد في الارض ، وتمتاز هذه الوسائل عن التعليم بأنها أعم وأشمل ، فان التعليم قد يخاطب الآلاف بمناهجه ولكن الاعلام يخاطب الملايين ببرامجه . واقل ما يمكن ان تحدثه هذه الوسائل الاعلامية في نفوس ضفاف الايمان هو الميوعة والطفاء جذوة الحماس للإسلام والشك في دينهم (٣) .

(١) انظر الردة عن الاسلام وخطورها ٤٠ بتصرف

(٢) صراع مع الملاحدة ٣٩٠ بتصرف

(٣) انظر الردة عن الاسلام وخطورها ٤١ اساليب الخسروا الفكرى

٧٠ - ٧١ بتصرف .

### الاسباب الاقتصادية

فهي اما ان ترجع الى النظم الاقتصادية القائمة الآن من الرأسمالية او الاشتراكية ، واما ان ترجع الى حالة الشخص الاقتصادية .

فأما الرأسمالية فهي نظام اقتصادي يقوم على الأثرة و تحليل الربا والخش وما الى ذلك ، ويدعو الى هيمنة المادية على النفوس والمشاعر ، فهذا مما يجعل الشخص مطلقا عن القيود يرتكب الحلال والحرام على حد سواء .  
وأما الاشتراكية فهي نظام اقتصادي له عقيدة تقوم على الانحلال والمادية والانحلال الخلقي . وقد يتوهم بعض ضعاف الايمان ان هذين النظامين أفضل وأولى من شريعة الله في الاقتصاد ، فينبذ شريعة الله ويحاربها فيقع بذلك في جريمة الارتداد والمعياذ بالله .

واما ما يرجع الى حالة الشخص الاقتصادية فهي الخنى والفقر . فأما الخنى فانه قد يؤول بصاحبه الى الاعتزاز بالمال والتفاخر به والبغى في الأرض والكفر بمنعمه كما وقع ذلك في نفس قارون ، قال تعالى :  
( ان قارون كان من قوم موسى فبغى عليهم ، وآتيناه من الكوز ما ان مفاعه لتنوء بالعصية اولى القوة ، اذ قال له قومه لا تفرح ان الله لا يحب الفرحين ) ( ١ ) .

فلما بغى على قومه باغتراره بالمال عذبه الله بمذاب مسن عنده كما قال تعالى : ( فحسفنا به وبداره الأرض فما كان له من فئة ينصرونه من دون الله وما كان المنتصرين ) ( ٢ ) .

قال سيد قطب ( ٣ ) : وقارون لم يجهر بكلمة الكفر ولكن اغتراره

( ١ ) سورة القصص ٧٦

( ٢ ) سورة القصص ٨١

( ٣ ) سيد قطب : سبقت ترجمته .

بالمال ونسبته الى ما عنده من العلم جعلهم يسلكونه في عداد الكافرين ،  
ويرون في نوع هلاكه انه هلاك للكافرين (١) .

ولذا استعان الرسول ( صلى الله عليه وسلم ) عن فتنة الغنى

قائلا :

( اللهم فاني اعوذ بك من فتنة النار وعذاب النار وفتنة القبر

وعذاب القبر ومن شرفنة الغنى ومن شرفنة الفقر ) (٢) .

واما الفقر فهو من اخطر الآفات على العقيدة ، وبخاصة الفقهاء

المدقع فانه مدعاة للشك في حكمة التشظيم الالهى للكون وفي عدالة

التوزيع للرزق ، ويكون أيضا خطرا على خلقه وسلوكه وفكره (٣) ، ولذا

استعان الرسول ( صلى الله عليه وسلم ) من شر الفقر مقترنا بالكفر في سياق

واحد فقال : ( اللهم اني أعوذ بك من الكفر والفقر وعذاب القبر ) (٤)

#### الموامل الخارجية :

وهي حملات المستعمرين والمبشرين والمستشرقين والشيوعيين

والصهيونية العالمية التي تقوم بحملات الدس والتشويه المعادية للاسلام

والمسلمين في كل مكان وفي كل الميادين : الثقافية والتربوية والاعلامية

والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فهذه من أقوى الأساليب المتخذة

لاخراج المسلمين من دينهم ولارتدادهم عنه .

---

(١) في ظلال القرآن ٣٢٨/٦

(٢) مسلم بشرح النووي ٢٨/١٢

(٣) مشكلة الفقر وكيف عالجه الاسلام ١٨-١٩ يتصرف

(٤) مسند الامام احمد ٣٦/٥ .

هذه <sup>هي</sup> بعض الأسباب أو الدوافع التي تؤدي ببعض ضعاف الإيمان إلى الارتداد عن دينهم ، ولا شك أن الضعف الإيمانى هو محور كل دافع إلى الردة فانه يجعل صاحبه يشك في كل شيء <sup>حول</sup>ه حتى في عقيدته ويصور له الخروج عن دينه والتخلص عن مبادئ الأخلاق والانفلات من الضوابط الشرعية ، وبذلك يصبح لا تأثير للدين عليه فسي تعرفاته وأفعاله .  
والله أعلم .

## الفصل الثاني

### شروط صحة السرقة

اتفق الفقهاء - رحمهم الله - على أن المرء إذا توافرت فيه هذه الشروط الثلاثة الآتية وهي : البلوغ والعقل والاختيار صحت سرقاته وترتب عليه أحكام المرتد من الاستتابة والقتل وغيرهما .  
وسأتناول هذه الشروط بالبسطان شاء الله .

#### الشرط الأول : البلوغ :

وهو انتهاء حد الصغير (١) ، وعبر عنه بعضهم بأنه : عبارة عن قوة تعدت في الشخص يخرج بها <sup>عن</sup> حال الطفولية الى غيرها ، ويبلغ بها كمال الحال وذلك بكمال القدرة والقوة ، وتلك القوة لا يكاد يعرفها أحد ، فجعل الشارع لها علامات يستدل بها على حصولها (٢) .  
وقد ذكر الفقهاء علامات البلوغ التي تنطبق بها الأحكام الشرعية وتترتب عليها أحكام المرتد . ومن هذه العلامات : السن والانزال والانبات والحيض والحمل .

فأما السن فهو : أن يبلغ الشخص سنا معينة وهي خمس عشرة سنة كما ذهب اليه الشافعية والحنابلة وبعض المالكية وأبو حنيفة في رواية عنه ومحمد وأبو يوسف رحمهم الله (٣) أو ثمانى عشرة سنة كما هو المشهور عند

---

(١) فتح القدير لابن الهمام ٢٦٩/٩

(٢) الخرشى ٢٤١/٥ اسهل المدارك ٥/٣ بدائع الصنائع ٩/٩٤٧٠ بتصرف .

(٣) مفتى المحتاج ١٦٦/٢ المفتى ٣٤٦/٤ اسهل المدارك ٥/٣ الخرشى

٢٩١/٥ فتح القدير لابن الهمام ٢٧٠/٩ .



الملكية (١) او ثمانى عشرة سنة في الغلام . وسبع عشرة سنة في الجارية  
كما ذهب اليه الامام ابو حنيفة في رواية اخرى (٢) او تسع عشرة سنة كما ذهب  
اليه ابن حزم (٣) .

واما الانزال<sup>(٤)</sup> فهو : خروج الضى من قبله ، وهو الماء الأبيض الدافق  
الذى يخلق منه الولد ، فكيفما خرج - في يقظة بجماع او في منام باحتلام  
او غير ذلك - حصل به البلوغ .

واما الانبات<sup>(٥)</sup> فهو : فهو أن ينبت الشعر الخشن حول ذكر الرجل  
او فرج المرأة (٦) .

واما الحيض<sup>(٧)</sup> فهو : فهو دم أسود تقتضيه الطباع السليمة يخرج من  
أقصى رحم المرأة - لا يعقب الولادة - في أوقات معلومة (٨) .

واما الحمل<sup>(٩)</sup> فهو : ما تحمل الاناث في بطونها ، وهو علم ودلالة  
على البلوغ ، فاذا حملت المرأة علمنا أنه قد خرج منها الضى ، لأن الله

(١) الخرشى ٢٩١/٥

(٢) فتح القدير لابن الهمام ٢٧٠/٩ بدائع الصنائع ٤٤٧٠/٩

(٣) المحلى ٨٨/١

(٤) بدائع الصنائع ٤٤٧٠/٩ المجموع ٣٦٦/١٢ ، المفنى ٣٤٥/٤

الخرشى ٢٩١/٥ اسهل المدارك ٥/٣

(٥) المفنى ٣٤٥/٤ الخرشى ٢٩١/٥ المجموع ٣٦٦/١٢ المحلى ٨٨/١

(٦) المفنى ٣٤٥/٤

(٧) المجموع ٣٦٦/١٢ الخرشى ٢٩١/٥ المفنى ٣٤٦/٤ فتح القدير

لابن الهمام ٢٧٠/٩ المحلى ٨٨/١ بتصرف

(٨) مفنى المحتاج ١٠٨/١ بدائع الصنائع ١٦٧/١ بتصرف

(٩) المجموع ٣٦٦/١٢ الخرشى ٢٩١/٥ المفنى ٣٤٦/٤ فتح القدير

لابن الهمام ٢٧٠/٩ بتصرف .

أجرى العادة أن الولد لا يخلق الا من ماء الرجل وطء المرأة (١) قال تعالى : ( فلينظر الانسان مم خلق ، خلق من ماء دافق يخرج من بين الصلب والترائب ) (٢) .

فاذا عرضت على المصبي احدى هذه العلامات عرفنا أنه قد أصبح بالغا مكلفا ، ويكون مسؤولا عن كل أفعاله الجنائية . لأنه قد بلغ كمال الحال بكمال القدرة والقوة على استعمال سائر الجوارح السليمة فيحد اذا ارتد أو سرق ويقتصر منه اذا قتل ، ويعاقب بأنواع العقوبات المقررة في الشرع اذا ارتكب ما يوجبها . واما اذا لم يبلغ هذا الحد بأن لم تظهر عليه احدى هذه العلامات فانه يبقى صبيا ، فاذا ارتد في هذه المرحلة فهل تصح رده وتترتب عليه أحكام المرتد أم لا ، وهذا الذي سنتكلم عنه ان شاء الله .

ردة المصبي واسلامه :

والمصبي اما ان يكون غير مميز ليس له عقل ، واما أن يكون مميزا ولعقل .

فأما المصبي غير المميز وليس له عقل : فانه لا يصح منه اسلامه ~~مميزا~~ ولا رده ولا حكم لكلامه بخير خلاف (٣) .

وأما المصبي المميز العاقل فقد اختلف الفقهاء - رحمهم الله - في حكم رده ، وحينما ذكروا رده يتطرق كلامهم الى ذكر اسلامه ، لأنه لا يحكم برده الا بعد الحكم بصحة اسلامه ، فلذا نجدهم قد اختلفوا في هذه المسألة الى ثلاثة أقوال :

---

(١) المجموع ٣٧١/١٢ المغنى ٣٤٦/٤ بتصرف

(٢) سورة الطارق ٥-٧

(٣) المغنى ٤/٩ كشف القناع ١٧٥/٦ البحر الرائق ١٥٠/٥ الفتاوى

الهندية ٢٥٣/٢ التشريع الجنائي ٧١٧/٢ .

- ١ - انه يصح اسلام الصلبي المميز وردته ، وهو ما ذهب اليه الحنابلة في قول ، والامام أبو حنيفة ومحمد ، وهو ظاهر ما ذهب اليه المالكية (١) .
- ٢ - انه لا يصح اسلامه ولا رده ، وهو ما ذهب اليه الشافعية وزفر والزيدية والامامية ، وهو قول للامام أحمد (٢) .
- ٣ - انه يصح اسلامه ولا تصح رده ، وهو ما ذهب اليه ابو يوسف (٣) وهو قول لأبي حنيفة وقول للامام أحمد (٤) ، وحكي صاحب الانصاف أن قول الامام أحمد هذا هو الاظهر في مذهبه (٥) .

- 
- (١) المغنى ٥/٩ الانصاف ٣٢٩/١٠ الكافي ١٥٥/٣ فتح القدير لابن الهمام ٩٤/٦ بدائع الصنائع ٤٣٨٣/٩ شرح منج الجليل ٤٦٧/٤ .  
- محمد هو : ابو عبدالله محمد بن الحسن بن فرقد صاحب ابي حنيفة ، ثقة على ابي حنيفة فلما توفي أتم الفقه على ابي يوسف وأخذ عنه الشافعي . وتوفي سنة ١٨٩ هـ ( تاريخ بغداد ١٧٢/٢ ) .
  - (٢) المجموع ٥/١٨ حاشية ابراهيم البيجوري ٢٧٤/٢ فتح القدير لابن الهمام ٩٤/٦ البحر الزخار ٤٢٣/٦ اللصة الدمشقية ٣٤١/٩ المقنع ٥١٨/٣ الانصاف ٣٣٠/١٠ .  
- زفر هو زفر بن الهذيل بن قيس العنبري ، فقيه كبير من اصحاب الامام ابي حنيفة وكان من اصحاب الحديث فغلب عليه الرأي ، وكان يقول : نحن لا نأخذ بالرأي ما دام اثر ، واذا جاء الاثر تركنا الرأي ، وتوفي بالبصرة سنة ١٥٨ هـ ( الاعلام ٧٨/٣ ) .
  - (٣) ابو يوسف هو يعقوب بن ابراهيم بن هبيب بن سعد بن حميد الانصاري من اولاد ابي دجانة <sup>الصحابي</sup> الانصاري وكان من اصحاب الحديث ثم غلب عليه الرأي وأخذ الفقه عن ابي حنيفة وتوفي ببغداد سنة ١٨٢ هـ ( طبقات الفقهاء للشيرازي ١١٣ ) .
  - (٤) بدائع الصنائع ٤٣٨٣/٩ فتح القدير لابن الهمام ٩٤/٦ المغنى ١٦/٩ الانصاف ٣٢٩/١٠ الكافي ١٥٥/٣ .
  - (٥) الانصاف ٣٢٩/١٠ .

الأدلة على ذلك :

(١) : أدلة القائلين بصحة اسلام الصبي المميز وردته :

استدل القائلون بهذا القول بأدلة منها :

١ - استدلوا بالمنقول :

أ - قوله تعالى ( يا يحيى خذ الكتاب بقوة وآتيناه الحكم صبيا ) (١) وهذه الآية تدل على أن نبوة يحيى كان عند صغره ، ونيل : كان يحيى عند هذا الخطاب له ابن سنتين او ثلاث سنوات (٢) فعلم ضرورة انه اهل للاسلام ، وأن الاسلام مع الصبي يكون صاحبه اهلا للرسالة (٣) .

ب - عموم الحديث : ( أمرت أن اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله ، فاذا قالوا لا اله الا الله عصموا مني دماهم وأموالهم الا بحقها وحسابهم على الله ) (٤) .

ج - عموم الحديث : ( كل مولود يولد على الفطرة حتى يعرّب عنه لسانه ، فاذا أعرب عنه لسانه اما شاكرا واما كفورا ) (٥) .

د - عموم الحديث : ( من شهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله حرم الله عليه النار ) (٦) .

---

(١) سورة مريم ١٢

(٢) فتح القدير للشوكاني ٣٢٥/٣

(٣) المبسوط ١٢١/١٠ بتصرف

(٤) مسلم بشرح النووي ٢١١/١

(٥) مسند الامام احمد ٣٥٣/٣

(٦) مسلم بشرح النووي ٢٢٩/١

فهذه الاحاديث يدخل في عمومها الصبي المميز .

هـ - اسلام على رضى الله عنه (١) فانه قد أسلم صبيا وهو ابن  
عشر سنين (٢) وحسن اسلامه ، وصحح النبي ( صلى الله عليه وسلم )  
اسلامه (٣) ولهذا قيل : أول من أسلم من الرجال : أبو بكر (٤)  
ومن الصبيان : علي ، ومن النساء : خديجة (٥) ومن المبيد  
: بلال (٦) .

(١) علي : هو علي بن ابي طالب عبد مناف بن عبد المطلب - ابو الحسن  
الهاشمي أول من آمن بالله من الناس بعد خديجة ، بويح بالخلافة  
يوم قتل عثمان .  
وتوفي سنة ٤٠ هـ قتلته عبد الرحمن بن ملجم . ( تهذيب التهذيب  
٣٣٤/٧ ) .

(٢) سيرة النبي ( صلى الله عليه وسلم ) لا بن هشام ٢٦٤/١  
(٣) فتح القدير لابن الهمام ٩٤/٦ كشف القناع ١٧٥/٦ .  
(٤) أبو بكر : هو عبد الله بن عثمان بن عامر بن عمرو بن كعب بن سعد -  
أبو بكر الصديق الأكبر ابن ابي قحافة ، خليفة رسول الله ( صلى الله  
عليه وسلم ) وصاحبه في الغار اسلم ابواه . ووالى الخلافة بمسند  
النبي ( صلى الله عليه وسلم ) وتوفي سنة ١٣ هـ ( تهذيب التهذيب  
: ٣١٥/٥ ) .

(٥) خديجة : هي خديجة بنت خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي ،  
أول من آمن بالله ورسوله ، تزوجها رسول الله ( صلى الله عليه وسلم )  
قبل البعثة ولم يتزوج عليها رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) مدة  
حياتها امرأة حتى ماتت ، وتوفيت بمكة قبل هجرته الى المدينة .  
( السيرة النبوية لا بن كثير ٥٨١/٤ ) .

(٦) بلال : هو بلال بن رباح التيمي - المؤذن ابو عبد الله ، أسلم قديما  
وعذب في الله ، وشهد بدرا والمشاهد كلها ، وسكن دمشق ومات  
بالشام سنة ١٧ هـ أو ١٨ هـ ( تهذيب التهذيب ٥٠٢/١ ) .

استدلوا بالمعقول :

٢

أ - لأن الاسلام عبادة محضة فصحت من الصبي العاقل  
كالصلاة والحج (١) ولأنه قد أتى بحقيقة الاسلام - وهي التصديق  
والاقرار به - وهو من أهله فيحكم باسلامه كالبالغ ، لأن الاقرار عن  
طوع دليل على الاعتقاد على ما عرف ، ومن رجع الى نفسه علم  
أنه كان معتقدا للتوحيد قبل بلوغه (٢) قال السرخسي (٣) : وقد  
سمعنا اقراره بتجارة مفهومة ونحن نرى صبيًا يناظر في الدين ،  
ويقوم الحجج الظاهرة حتى اذا ناظر الموحدين أفهم ، واذا ناظر  
الملحدين أفهم ، فلا يظن بما قل أن يقول انه ليس من أهل  
المعرفة (٤) .

ب - لأن الاسلام يتعلق به كمال العقل دون البلوغ بدليل  
أن من بلغ غير عاقل لم يصح اسلامه ، والعقل يوجد من الصغير  
كما يوجد من الكبير ، واذا صار مسلما ثم ارتد اليه صحته ردت  
كالبالغ ، لأن الاسلام عقد ، والردة حله ، وكل من ملك عقدا ملك حله  
كسائر العقود ، ولأن من كان بيده الاعتقاد تصور منه تبديله (٥) .

---

(١) المجموع ٥/١٨

(٢) البحر الرائق ١٤٩/٥ فتح القدير لابن الهمام ٩٥/٦ بتصريف

(٣) السرخسي هو الامام الكبير شمس الأئمة ابو بكر محمد بن أحمد بن ابي  
سهل السرخسي تفقه على ابي محمد عبد العزيز بن احمد الحلواني  
وصنف كتاب "المبسوط" املاء من خاطره لأنه كان مغبوسا في الجب  
بسبب كلمة نصح بها ، يملأ على الدلية من الجب وهم على اعلاه .  
توفي رحمه الله سنة ٤٨٣ هـ ( اصول السرخسي في مقدمته ٤/١ )

(٤) المبسوط ١٢١/١٠

(٥) الاختيار ١٤٨/٤

- كما أنه لما كان أهلاً لعقد الاحرام والصلاة كان أهلاً للخروج منها<sup>(١)</sup> .
- ج - لأن الله دعا عباده الى دار السلام ، وجعل طريقها الاسلام ، وجعل من لم يجب دعوته في الجحيم والعذاب الأليم ، فلا يجوز منع الصبي من اجابة دعوة الله مع اجابته اليها وسلوكه طريقها ، ولا الزامه بعذاب الله والحكم عليه بالنار وسد طريق النجاة عليه مع هريه منها<sup>(٢)</sup> .
- د - لأن الردة موجودة حقيقة ، لوجود حقيقتها من انكسار الاسلام والتلفظ بالكفر ، كما أن الاسلام يتحقق اذا وجدت حقيقته وهي التصديق والاقرار ، ولا مرد للحقيقة ، ولأن صحة الايمان والردة منية على وجودهما حقيقة ، والاقرار الصادر عن عقل دليل وجودهما ، وقد وجد ههنا ، الا أنهما مع وجودهما منه حقيقة لا يقتل ولكن يحبس لأن القتل عقوبة والعقوبات موضوعة عن الصبيان مرحمة بهم ، ولكن يجبرون على الاسلام لما فيه من النفع لهم<sup>(٣)</sup> .
- واشترط<sup>بعض</sup> الذين قالوا بصحة اسلامه شرطين :  
أولهما : أن يكون له عشر سنين ، لأن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) أمر بضربه على الصلاة لعشر<sup>(٤)</sup> قال ( صلى الله عليه وسلم ) : ( علموا الصبي الصلاة ابن سبع سنين ، واضربوه عليها ابن عشرة )<sup>(٥)</sup> .

(١) المبسوط ١٠/١٢٢

(٢) المغنى ٩/١٤ المجموع ١٨/٥ كشف القناع ٦/١٧٥ بتصرف .

(٣) فتح القدير لابن الهمام ٦/٩٦ بدائع الصنائع ٩/٤٣٨٣ بتصرف

(٤) المغنى ٩/١٤

(٥) الترمذى بشرح تحفة الأئمة ٢/٤٤٥

- وهذا رأى الخرقى (١) ، فقد اشترط أن يكون له عشرين سنين ، وهو رواية عن الامام أحمد ، وعنه في رواية أخرى : أنه يصح من بلغ سبعا (٢) .
- وقال ابن أبي شيبة (٣) : إذا أسلم وهو ابن خمس سنين صح إسلامه (٤) .
- وقال أبو أيوب (٥) : أجزأ إسلام ابن ثلاث سنين ، فمن أصاب الحق من صغير أو كبير أجزأه (٦) .

---

(١) الخرقى هو أبو القاسم عمر بن أبي على الحسين بن عبدالله بن أحمد الخرقى الفقيه الحنبلي - الخرقى بكسر الخاء وفتح الراء نسبة الى بيع الخرق والثياب وله المصنفات الكثيرة في المذهب لم ينتشر منها الا المختصر في الفقه لأنه خرج من بغداد وسافر الى دمشق لما ظهر سب الصحابة رضوان الله عليهم وأودع كتبه في درب سليمان فاحترقت الدار التي كانت فيها الكتب . ومختصر الخرقى أشهر كتاب في فقه الحنابلة ، وله شروح أكثر من ثلثائة شرح ، وأعظمها المصنف لابن قدامة .

وتوفي بدمشق سنة ٣٣٤ هـ ( المصنف في مقدمته ١٥/١ )

(٢) المصنف ١٥/٩ الانصاف ٣٣٠/١٠

(٣) ابن أبي شيبة هو الامام الحافظ أبو بكر عبدالله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن أبي شيبة العيسى الكوفي ، صاحب المسند والمصنف وغير ذلك . سمع من شريك بن عبدالله وعبدالله بن المبارك وسفيان بن عيينة ، وعنه البخارى وعلم وأبو داود وابن ماجه وغيرهم وتوفي سنة ٢٣٥ هـ . ( مصنف ابن أبي شيبة في مقدمته ٤/١ ) .

(٤) المجموع ٦/١٨

(٥) أبو أيوب هو سليمان بن داود بن داود بن على بن عبدالله بن عباس الهاشمي أبو أيوب ، سكن بغداد روى عن ابن عيينة ومحمد بن إدريس الشافعي وعنه البخارى وأحمد بن الحسن الترمذى وأحمد بن حنبل وغيرهم . وتوفي ببغداد سنة ٢١٩ هـ ( تهذيب التهذيب ٤/١٨٧ ) .

(٦) المجموع ٦/١٨



ثانيهما : أن يعقل الاسلام ، ومعناه : أن يعلم أن الله تعالى ربه ، لا شريك له ، وأن محمدا عبده ورسوله .

وهذا لا خلاف في اشتراطه ، فان الطفل الذي لا يعقل لا يتحقق منه اعتقاد الاسلام ، وانما كلامه لقلقة بلسانه <sup>بدل</sup> لا ~~يعقل~~ على شيء (١) .

(٢) أدلة القائلين بعدم صحة اسلامه وعدم وروده :

استدل القائلون بهذا القول بأدلة منها :

١ - قوله عليه الصلاة والسلام : ( رفع القلم عن ثلاثة : عن الصبي حتى يبلغ ، وعن النائم حتى يستيقظ وعن المعتوه حتى يبرأ ) (٢) .  
ومن كان مرفوع <sup>عنه القلم</sup> فلا ينمنى الحكم في الدنيا على قوله ، والصبي أحد من رفع القلم عنه ، فلم يصح اسلامه كالمجنون والنائم (٣) .

وأجيب : بأن هذا الحديث لا حجة فيه ، لأن هذا يقتضي أن لا يكتب عليه ذلك ، والاسلام يكتب له لا عليه ، ويسعد به في الدنيا والآخرة - فهو كالصلاة تصح منه وتكتب له وان لم تجب عليه ، وكذلك غيرها من العبادات المحضة (٤) .

٢ - لأن الاسلام قول ثبت به الأحكام فلم يصح من الصبي كالبهة (٥) فان قيل ان الاسلام يوجب الزكاة عليه في ماله ، ونفقة قريبه المسلم ، ويحرمه ميراث قريبه الكافر ويفسخ نكاحه (٦) .

(١) المغنى ١٥/٩

(٢) ابوداود بشرح عون المعبود ٧٧/١٢

(٣) المغنى ١٣/٩ المجموع ٥/١٨

(٤) المغنى ١٤/٩

(٥) المغنى ١٣/٩ المجموع ٥/١٨

(٦) المغنى ١٤/٩ كشف القناع ١٧٥/٦

أجيب : بأن عقد الهبة إنما لم يصح منه لما فيه من نقل الملك الى

غيره (١) بدو مخاض

وأما الزكاة فانها نفع لأنها سبب الزيادة والنماء وتحصين المال والشواب ، وأما الميراث والنفقة فأمر متوهم وهو مجبور بميراثه من أقارب المسلمين وسقوط نفقة أقاربه الكفار ، ثم ان هذا الضرر مغمور في جنس ما يحصل له من سعادة الدنيا والآخرة وخلاصه من شقاء الدارين والخلود في الجحيم (٢) .

٣ - لأنه غير مخاطب بالاسلام وغير مكلف ما لم يبلغ ، فلا يسكن بصحة اسلامه كالذي لا يعقل اذا لقن فتكلم به فلا عبرة لعقله قبل البلوغ حتى يكون تبعاً لغيره في الدين والدار فيحكم باسلامه اذا أسلم أحد أبويه مع كونه مستقداً للكفر بنفسه ولا يجعل أصلاً ، وأنه لو صرح اسلامه بنفسه كان ذلك منه فرضاً لاستحالة القول بكونه مستقلاً في الاسلام ، ومن ضرورة كونه فرضاً أن يكون مخاطباً به ، وهو غير مخاطب باتفاق (٣) .

واذا تبين أنه غير مكلف فلا يؤخذ بكلامه في الردة كما لا يؤخذ به في إقراره وطلاقه واعتاقه (٤) لأن الردة قول يثبت به عقوبة (٥) ويلزمه الحكماء تشوُّبها بالمضرة فلا يؤهل له (٦) ولأنها تضره مضرة محضة ، فلا يعتبر معرفته وعقله فيما يضره ، وإنما يعتبر فيما ينفعه ، ألا ترى ان قبول الهبة منه صحيح وردّها باطل (٧) .

(١) الميسوط ١٠/١٢٢

(٢) المغنى ٩/١٤ كشف القناع ٦/١٧٥

(٣) الميسوط ١٠/١٢٠ يتصرف

(٤) المغنى ٩/٤ يتصرف

(٥) الكافي ٣/١٥٥ يتصرف

(٦) فتح القدير لابن الهمام ٦/٩٤

(٧) الميسوط ١٠/١٢٢ يتصرف

(٣) - أدلة القائلين بصحة اسلامه وعدم صحة رده :

استدل القائلون بهذا القول بأدلة ، منها :

- ١ - قوله عليه الصلاة والسلام : ( رفع القلم عن ثلاثة : عن الصبي حتى يبلغ ... ) (١) . وهذا يقتضي ألا يكتب عليه ذنب ولا شيء ولو صحت رده لكتب عليه ، وأما الاسلام فلا يكتب عليه ، وإنما يكتب له (٢) .
- ٢ - ان الردة مضرّة محضة ، وعقل الصبي في التصرفات الضارة المحضة ملحق بالعدم ، ولهذا لم يصح طلاقه واعتاقه وتبرعته ، فيكون حكمه حكم من لم يرتد ، وأما الاسلام فإنه نفع محض ، وتعلق به أعلى المنافع ، ولهذا صح اسلامه لأنه تمحض مصلحة ومنفعة فيجوز تصرفه النافع كقبوله الهبة ، بخلاف تصرفه الضار فلا يجوز كالهبة ، ولهذا قلنا ان الولي يجهز تصرفه النافع دون الضار (٣) .

\*

والذي يظهر لي أن الراجح في هذه المسألة ما يلي :

- ١ - ان اسلام الصبي المميز صحيح ، فلا يشترط فيه البلوغ ، لأن عليا رضي الله عنه وغيره من الصحابة رضوان الله عليهم أسلموا وهم صبيان ، ولأن الاسلام فيه منفعة للانسان ، وبه سعادة أبدية ونجاة من النار .
- ٢ - ان رده غير صحيحة لأن الردة فيها مضرّة محضة للانسان ، ولأن الصبي محجور عليه في التصرفات الضارة ، والردة من التصرفات الضارة بلا خلاف وهو من الذين رفع عنهم القلم بلا خلاف .

---

(١) ابوداود شرح عون المعبود ٧٧/١٢ سبق ذكره

(٢) المغنى ١٦/٩

(٣) المغنى ١٦/٩ بدائع الصنائع ٤٣٨٣/٩ فتح القدير لابن الهمام

٩٦/٦ الاختيار ١٤٨/٤ بتصريف .

ثم ان الذين قالوا بصحة رده قالوا في قول آخر بعدم صحتها  
كلام ام ابى حنيفة والامام احمد ، فكان القول بعدم صحتها قريب من المتفق  
عليه بين العلماء .

ثم ان الخلاف في هذه المسألة ليس له أهمية عظيمة من الناحية الجنائية  
لان الصبي لا يقتل سواء قيل بصحة رده أو عدم صحتها ان الفلام لا تجب  
عليه الحدود حتى يبلغ ، فاذا بلغ فثبت على رده : ثبت حكم الردة  
ووجبت عليه العقوبة بعد الاستتابة ان لم يتب ، فيستوى اذن في الحكم  
المرتد قبل بلوغه والمرتد وقت بلوغه (١) خلافاً للحنيفية والصبي عنهم لا يقتل في الصغر  
عقوبة الصبي المرتد :  
وكيفية البلوغ النسبة للخلاف في صحة اسلامه

وان قلنا ان ردة الصبي صحيحة - بناء على قول الذين قالوا بصحة  
رده - فان الذي يترتب عليها أمور :  
١ - أن امرأته تهن منه (٢) .  
٢ - اختلف الفقهاء في حبسه ، فقليل - انه يحبس (٣) وقيل :  
انه لا يحبس (٤) .  
٣ - انه لا يقتل باتفاق (٥) .

- 
- (١) التشريع الجنائي ٧١٦/٢  
(٢) المبسوط ١٢٣/١٠ الاختيار ١٤٨/٤ يتصرف  
(٣) بدائع الصنائع ٤٣٨٣/٩  
(٤) تحفة الفقهاء ٥٣١/٣  
(٥) المبسوط ١٢٣/١٠ تحفة الفقهاء ٥٣١/٣ بدائع الصنائع ٤٣٨٣/٩  
٤٣٨٦ كشف القناع ١٧٦/٦ المغني ١٦/٩ فتح القدير لابن  
الهوام ٩٤/٦ الفتاوى الهندية ٢٥٤/٢ .

ويعرض عليه الاسلام ويجبر عليه ، لأن القتل عقوبة مؤكدة وهوليس  
من اهل العقوبة في الدنيا مباشرة سببها كسائر العقوبات ، ولأن الحسن  
يكفيه وسيلة الى الاسلام (١) .

ولو قتله انسان لم يخرم شيئا لأن من ضرورة صحة رده اصدار  
دمه (٢) جيمز لاغتياحه على الدماء

وانا بلغ أستتيب بعد ثلاثة أيام لأن البلوغ مظنة كمال العقل

فاستبهرت الاستتابة فيه ، ولأنه قبل البلوغ غير مكلف ، فان لم يتب قتل <sup>(٣)</sup> ~~خلفا للحنفية~~  
كأسبق  
٤ - أنه لا يرث أبويه وان كانا مسلمين (٤) ولا يورث (٥) .

### الشرط الثاني : العقل :

اتفق العلماء على أن شرط المكلف : أن يكون عاقلا فاعلا للتكليف  
لأن التكليف خطاب ، وخطاب من لا عقل له ولا فهم : محال كالجماد  
والبهيمة (٦) .

وقال الامام الفزالي رحمه الله (٧) في بيان شروط المكلف :  
" وشروطه : أن يكون عاقلا يفهم الخطاب فلا يصح خطاب الجماد والبهيمة

(١) المبسوط ١٢٣/١٠ بدائع الصنائع ٤٣٨٦/٩ بتصرف

(٢) المبسوط ١٢٣/١٠

(٣) الكافي ١٥٨/٣ كشف القناع ١٧٦/٦ بتصرف

(٤) مختصر الطحاوى ٢٦٠

(٥) الاختيار ١٤٨/٤

(٦) الاحكام للآمدي ١١٤/١ بتصرف

(٧) الامام الفزالي هو : حجة الاسلام ابو حامد محمد بن محمد الفزالي  
ولد بطوس سنة ٤٥٠ هـ وتوفي سنة ٥٠٥ هـ . وله تصانيف منها كتابه  
المشهور احياء علوم الدين ، والمستصفي في اصول الفقه ( طبقات  
الشافعية لأبي بكر المصنف ٦٩ ) .

بل خطاب المجنون والصبي الذي لا يميز ، لأن التكليف مقتضاه الطاعة والامتثال ولا يمكن ذلك الا بقصد الامتثال " (١) وقال أيضا : " فان شرط تكليف المكلف السماع والفهم ، وذلك في المجنون والبهيمية معدوم " (٢) .

ولذا تعتبر الشريعة الانسان مكلفا ومسؤولا عن اعماله كلها اذا كان مدركا ومتمتعا بقواه العقلية ، فان فقد عقله لعاهة أو أمر عارض أو جنون فهو فاقد الادراك (٣) .

وفاقد الادراك اما أن يكون مجنونا أو سكران ، فاذا ارتد هذا الشخص هل تصح رده أم لا ؟ ، سندحاول أن نتعرف على حكمه ان شاء الله .

#### ردة المجنون :

##### تعريف المجنون :

المجنون لغة : من جنّ الليل ، ويجنّ جنّاً وجنونا : ستره (٤)  
جن الرجل - على المجهول - جناً وجنونا وأجنسه  
الله فهو مجنون (٥) : زال عقله أو فسد أو دخلته  
الجن (٦) .

---

(١) المستمضى ٨٣/١

(٢) المصدر السابق ٩٠/١

(٣) التشريع الجنائي ٥٨٤/١ يتصرف

(٤) محيط المحيط ١٣٠ مختار القاموس ١١٧

(٥) لسان العرب ٥١٥/١ مختار القاموس ١١٧

(٦) محيط المحيط ١٣٠

وشرعا : هو اختلال العقل بحيث يمنع جريان الأفعال والأقوال  
على نهجه إلا نادرا (١) .

وأما العته : فهو : لفة من عته الرجل - على المجهول -  
عتها وعتها فهو معتوه : نقص عقله أو فقد (٢) أو  
دهش من غير مس أو جنون (٣) .

وشرعا هو : اختلاط الكلام مرة وعدم اختلاطه مرة .  
وهذا حاصل ما قيل هو : اختلال العقل بحيث يختلط كلامه  
فيشبه مرة كلام المجانين ومرة كلام العقلاء (٤) .

حكم زكاته :

المجنون إما أن يرتد في حال جنونه ، وإما أن يرتد في حال إفاقته  
ثم يجزئ .

١ - إذا ارتد في حال جنونه : لم يصح ارتداده إجماعا (٥) .  
والأدلة على ذلك :

١ - الإجماع ، وقد نقل هذا الإجماع ابن الهيثم (٦)

(١) تيسير التحرير ٢٥٩/٢

(٢) محيط المحيط ٥٧٥ مختار القاموس ٤٠٥

(٣) محيط المحيط ٥٧٥

(٤) تيسير التحرير ٢٦٢/٢

(٥) البحر الرائق ١٢٩/٥ الاختيار ١٤٨/٤ بدائع الصنائع ٤٣٨٢/٩

الاقناع ٢٠٦/٢ نهاية المحتاج ٣٩٧/٧ حاشية الجمل ١٢٥/٥

كشف القناع ١٧٨/٦ الكافي ١٥٥/٣ المقنع ٥١٨/٣ المصنف

٤/٩ بلفه السالك ٤١٨/٢ سراج السالك ٢١٦/٢

(٦) ابن الهيثم هو : محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود

السيواسي ثم الاسكندري كمال الدين المعروف بابن الهيثم ،

امام من علماء الحنفية وتوفي سنة ٨٦١ هـ له تصانيف منها فتوح

التقدير والتحرير في اصول الفقه (الاعلام ١٣٤/٢) .

في فتح القدير (١) قال ابن المنذر (٢) : أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن المجنون إذا ارتد في حال جنونه : أنه مسلم على ما كان عليه قبل ذلك (٣) قال ابن قدامة (٤) : فأما الطفل الذي لا يعقل والمجنون ومن زال عقله بنوم أو غم أو شرب دواء مباح شربه : فلا تصح رده ولا حكم لكلامه بغير خلاف (٥) .

٢ - السنة وعوقوله عليه الصلاة والسلام ( رفع القلم عن ثلاثة . . . . . إلى أن قال - وعن المعتوه حتى يبرأ ) (٦) .

٣ - المعقول وهو : أن العقل من شرائط الأهلية خصوصاً في الاعتقادات (٧) ولأن الإسلام والكفر يتبعان العقل ولا عقل له (٨) فلا تكليف عليه (٩) لرفع القلم عنه (١٠) فلم يؤخذ بكلامه ولا حكم له (١١) .

(١) فتح القدير ٩٨/٦ حيث قال : وكذا المجنون لا يصح ارتداده بالاجتماع ولا إسلامه .

(٢) ابن المنذر هو محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري أبو بكر - فقيه مجتهد من الحفاظ كان شيخ الحرم بمكة وتوفي سنة ٣١٩ هـ (الاعلام ١٨٤/٦)

(٣) المغني ٤/٩

(٤) ابن قدامة هو : شيخ الإسلام موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن المقدسي الحنبلي وقد تفقه عليه خلق كثير من العلماء والفقهاء وأعلام المحدثين وتوفي سنة ٦٢٠ هـ وله مؤلفات منها الممدة والمقنع والمغني وغيرها ( المطلع على أبواب المقنع في مقدمته ) .

(٥) المقنع ٥١٨/٣

(٦) سبق تشريجه : أبو داود ٧٧/١٢ وفي رواية ( رفع القلم عن ثلاثة : من المجنون المفلوب على عقله حتى يفيق وعن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحتلم ) . أخرجه أبو داود ٧٦/١٢

(٧) بدائع الصنائع ٤٣٨٢/٩ (٨) الاختيار ١٤٨/٤ بتصرف

(٩) الاقناع ٢٠٦/٢ حاشية إبراهيم البيهقي ٢٦٤/٢ بتصرف

(١٠) نهاية المحتاج ٣٩٧/٧ بتصرف

(١١) كشف القناع ١٧٥/٦ المغني ٤/٩ بتصرف .



ويتفرع على ذلك ما اذا اعتدى عليه انسان بالقتل فان القاتل يقتصر منه اذا طلبه اولياؤه ، لانه قتل معصوما عدوا وانا (١) .

٢ - اذا ارتد في حال افاقته فجئ : صح ارتداده (٢) لانه

ارتد وهو انسان مكلف شرعا . فيترتب على صحة رده أمور منها :

١ - انه يمهل ولا يقتل في جنونه احتياطا (٣) لانه قد يعقل

ويعود الى الاسلام (٤) ولا نال القتل يجب بالاصرار على الردة ،

والمجنون لا يوصف بالاصرار ولا يمكن استنابته (٥) ولا ناله غير

مكلف (٦) .

واشترطت الشافعية بأن هذا الاصل يكون فيمن اذا

ارتد فجئ فوراً ولم يستتب ، وأما اذا ارتد وتراخى المجنون عن الردة

واستتب فلم يتب ثم جن بعد ذلك فانه يجوز قتله في حال جنونه . (٧)

- 
- (١) كشف القناع ١٧٥/٦ المقنع ٥١٨/٣ المغنى ٤/٩ بتصرف  
 (٢) البحر الرائق ١٢٩/٥ بدائع الصنائع ٤٣٨٢/٩ نهاية المحتاج  
 ٣٩٧/٧ حاشية الجمل ١٢٥/٥ الام ١٤٨/٦ مغنى المحتاج  
 ١٣٧/٤ قليوبي وعميرة ١٧٦/٤ الاقتاع ٣٠١/٤ كشف القناع  
 ١٧٥/٦ الكافي ١٥٨/٣ .

(٣) المضار السابقة

(٤) نهاية المحتاج ٣٩٧/٧ حاشية الجمل ١٢٥/٥ مغنى المحتاج

١٣٧/٤ قليوبي وعميرة ١٧٦/٤ .

(٥) الكافي ١٥٨/٣ المغنى ٢٧/٩ المجموع ٨/١٨

(٦) كشف القناع ١٧٥/٦

(٧) حاشية الجمل ١٢٥/٥ مغنى المحتاج ١٣٧/٤ بتصرف

٢ - انه اذا قطعه قاتل فان دمه هدر لانه مرتد ، ولم يجب على قاطعه شيء من قصاص أو دية لعدم عصمته بالارتداد ، ولكن يعزر لغوئته الاستتابة الواجبة (١) .

٣ - انه اذا افاق من جثوته استتيب ثلاثا ، فان تاب ترك ، وان لم يتب قتل بالسيف (٢) .

### ردة السكران واسلامه :

١ - حكم رده : فأما حكم رده فقد اختلف العلماء فيه :

١ - فذهب الحنفية والظاهرية الى أنها لا تصح استحسانا (٣) وهو رواية عن الشافعية (٤) والحنابلة (٥) والمالكية (٦) .

ووجه الاستحسان : أن احكام الكفر مبنية على الكفر ، كما أن احكام الايمان مبنية على الايمان ، والايمان والكفر يرجعان الى التصديق والتكذيب ، وانما الاقرار دليل عليهما ، واقرار السكران الذاهب العقل لا يصلح دلالة على التكذيب فلا يصح اقراره (٧)

- 
- (١) نهاية المحتاج ٣٩٧/٧ حواشي الشرواني وابن القاسم ٩٣/٩  
 (٢) كشف القناع ١٧٥/٦ الاقناع ٣٠١/٤  
 (٣) المبسوط ١٢٣/١٠ بدائع الصنائع ٤٣٨٢/٩ والاختيار ١٤٩/٤ تحفة الفقهاء ٥٣٢/٣ المحلى ٢١١/١٠  
 (٤) حاشية الجمل ١٢٥/٥ نهاية المحتاج ٣٩٧/٧ قليوبي وعميرة ١٧٦/٤  
 فيض الاله مالك ٣٠٥/٢  
 (٥) الانصاف ٣٣١/١٠ المغني ٢٦/٩  
 (٦) سراج السالك ٢١٦/٢ ويقيد بما اذا كان سكره بحلال  
 (٧) بدائع الصنائع ٤٣٨٢/٩

وان الردة تبقى على الاعتقاد ، ونحن نعلم ان السكران غير معتقد لما يقول ، ولا أنه لا يهجو السكران من التكلم بكلمة الكفر في حال سكره عادة (١) اللهم الا أن يرد السكران ويسب النبي ( على الله عليه وسلم ) فإنه يقتل ولا يعفى عنه اذا كان سكره بسبب مغمور بأشوه مختاراً بلا اكراه (٢) .

وفي قول للحنفية : أن ردة السكران تصح قياساً (٣) ووجه القياس : أن الاحكام مبنية على الاقرار بظاهر اللسان ، لا على ما في القلب اذ هو أمر باطن لا يوقف عليه (٤) ولا أن السكران كالمصاحي في اعتبار أقواله وأفعاله حتى لو طلق امرأته بادت منه ، ولو باع أو اقربشى ، كان صحيحاً منه (٥) .

في أصح الروايات عنهم

٢ - وذهب الشافعية والحنابلة والمالكية الى أن ردة السكران

صحيحة (٦) وهو رواية عن الحنفية كما سبق .

وأطلق الحنابلة صحة ردة سواء كان سكره بالتمدى أو لا .

وأما الشافعية فقد فصلت ذلك ، فقالت : ان كان متمدياً بسكره

فانه تصح ردة كطلاقه وسائر تصرفاته وان لم يكن مكلفاً تغليظاً

عليه ، وأما غير المتمدى بسكره كأن أكره على شربها فلا تصح

(١) المبسوط ١٠/١٢٣

(٢) فتح القدير ٦/٩٨

(٣) الاختيار ٤/١٤٩ تحفة الفقهاء ٣/٥٣٢ المبسوط ١٠/١٢٣ بدائع

الصنائع ٩/٤٣٨٢ فتح القدير ٦/٩٨

(٤) بدائع الصنائع ٩/٤٣٨٢

(٥) المبسوط ١٠/١٢٣

(٦) الاقتاع ٢/٢٠٦ شرح البهجة ٥/٧٦ حاشية الجمل ٥/١٢٤ مغنى

المحتاج ٤/١٣٧ المغنى ٩/٢٥ الانصاف ١٠/٣٣١ بلفظة

السالك ٢/٤١٨ حاشية الدسوقي ٤/٢٧٤ .

ردته كالمجنون (١) وكما في طلاقه وغيره (٢) .  
وأما المالكية فقد اشترطت لذلك أن يدخل السكر على نفسه (٣) .  
ويترتب على صحة رده بأمور منها :

- أ - أنه يستتاب بهمد افاقته ولا يقتل حتى يصحو ليكمل عقله  
ويفهم ما يقال وتزول شبهته ، وليأتي بإسلام مجمع على صحته (٤) .  
ب - وإن قتله قاتل في حال سكره : لم يضمنه ولا شيء فيه  
لأنه غير معصوم ، لأن عصمته زالت برده (٥) .

### الأدلة على ذلك :

(١) أدلة القائلين بعدم صحة ردة السكران :

- استدل القائلون بهذا القول بأدلة منها :  
١ - السنة وهي : أن واحدا من كبار الصحابة رضي الله عنهم  
وهو حمزة سيد الشهداء رضي الله عنه (٦) - سكر حين كان الشرب

(١) المصادر السابقة للشافعية .

(٢) مغني المحتاج ١٣٧/٤

(٣) حاشية الدسوقي ٢٧٥/٤

(٤) كشف القناع ١٧٦/٦ الانصاف ٣٣١/١٠ المغني ٢٥/٩ <sup>شرح</sup> منتهى  
الارادات ٣٩٠/٣ الام ١٤٨/٦ فيض الاله المالك ٣٠٤/٢ حاشية  
الجمال ١٢٥/٥ .

(٥) حواشي الشرواني وابن قاسم ٩٣/٩ كشف القناع ١٧٦/٦ المغني ٢٦/٩

(٦) حمزة هو ابو عمارة حمزة بن عبد المطلب رضي الله عنه عم رسول الله صلى

الله عليه وسلم اسلم في السنة الخامسة أو السادسة من البعثة ،

واستشهد يوم أحد ، قتله وحشي بن حرب ، ثم أسلم وحشي وقتل

مسيلة الكذاب يوم اليمامة ( بهجة المحافل ١٠٣/١ ) .

حلالا ، وقال لرسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) : " وهل انتم الا عبيد لأبي . . . . " (١) .

ولم يجعل ذلك رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) منسبه كفسر (٢) .

وأجيب : بأن هذا كان قبل تحريم الخمر (٣) .

وبما روى عن علي رضي الله عنه (٤) قال ( صنع لنا عبد الرحمن

ابن عوف (٥) طعاما فدعانا وسقانا من الخمر ، فأخذت الخمر مني

وحضرت الصلاة ، فقد " موني فقرأت " قل يا أيها الكافرون ، لا أعبد

ما تعبدون . ونحن نعبد ما تعبدون " فأنزل الله ! " يا أيها

الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون (٦) .

فهذا دليل على أنه لا يحكم برده اذا قال ما يكفر به في حال سكره (٧) .

٢ - المقول : وهو : أن ذلك يتعلق بالاعتقاد والقصد ،

والسكران لا يصح عقده ولا قصده فأشبه المعتوه ، ولأنه زائل

العقل وغير مكلف فلم تصح رده كالمجنون ، والدليل على أنه غير

مكلف : أن العقل شرط في التكليف وهو معدوم في حقه .

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ١٤٧/١٣

(٢) المبسوط ١٢٣/١٠

(٣) حاشية الدسوقي ٢٧٥/٤

(٤) علي : سبقت ترجمته

(٥) عبد الرحمن بن عوف هو عبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف بن عبد بن

الحارث ابن زهرة بن كلاب ابو محمد الزهري ، احد العشرة ولد بمعد الفيل بعشر سنين وأسلم قديما ، وهاجر الهجرتين وشهد المشاهد كلها .

مات سنة ٣٢ هـ ( تهذيب التهذيب ٢٤٤/٦ ) .

(٦) الترمذي بشرح تحفة الاحوذى ٣٨٠/٨

(٧) المبسوط ١٢٣/١٠ ل يتصرف وزيادة .

وأجيب : بأن قولهم " ليس بمكلف " ممنوع فان الصلاة واجبة عليه ، وكذلك سائر أركان الاسلام ، ويأثم بفعل المحرمات ، وهذا معنى التكليف ، ولا أن السكران لا يزول عقله بالكيفية ولهذا يتقى المحذورات ويفرح بما يسره ويساء بما يضره ، ويزول سكره عن قرب من الزمان فأشبهه الناعس (١) .

(٢) - أدلة القائلين بصحة رده :

استدل القائلون بهذا القول بأدلة منها :

١ - الكتاب وهو قوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا

الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ) (٢) .

فمخاطبته إياه في حال سكره يدل على أنه مخاطب بمكلف (٣) .

وأجيب : بأن الخطاب لجماعة الأمة الصاحين ، وأما السكران

إذا عدم الميز لسكره فليس بمخاطب في ذلك الوقت لذهاب عقله (٤) .

٢ - الأثر وهو قول علي رضي الله عنه (٥) : ( إذا سكر هذى ،

وإذا هذى افتري ، وعلى المفتري ثمانون ) فأوجبوا عليه حد الفرية

التي يأتي بها في سكره (٦) .

(١) المفتى ٢٦/٩ بتصرف

(٢) سورة النساء ٤٣

(٣) المجموع ١١/١٨ بتصرف

(٤) تفسير القرطبي ٢٠١/٥

(٥) علي رضي الله عنه ج سبقت ترجمته

(٦) كشف القناع ١٧٦/٦

واتفق الصحابة رضوان الله عليهم على مؤاخذته بالقذف فدل  
ذلك على اعتبار أقواله (١) .

٣ الموقوف وهو أن السكران كالصاحي في اعتبار أقواله  
وأفعاله وصحة طلاقه فصحت رده (٢) .

\*

بعد عرض آراء المطلأ وأدلتهم في هذه المسألة يظهر لي أن الراجح  
هو أن السكران المتمدى يؤخذ بمأقواله ، وأن رده صحيحة تفليظاً  
عليه ؛ لأنه ارتكب الكبيرة واعتدى على عقله في حال صحوه ، وأفسده باختياره  
ورضاه ، ولأن الصحابة رضوا الله عنهم قد اتفقوا على مؤاخذته بالقذف ،  
وأوجبوا عليه حد الفرية التي يأتي بها في حال سكره ؛ فدل ذلك على اعتبار  
أقواله ، وأما غير المتمدى فلا تصح رده لأنه لا عقل له فهو كالمجنون  
وهو من الذين رفع عنهم القلم .

٢ - حكم اسلام <sup>المرتد</sup> في حال سكره :

وان أسلم في حال سكره : صح اسلامه ولا يغلى سبيله بل يحبس  
الى ان يفيق ثم يسأل بعد افاقته ، فان افاق وثبت على اسلامه فهو مسلم ،  
ويغلى سبيله ، وان امتنع من التوبة وأعاد الكفر فهو كافر (٣) فان تاب ؛  
غلى سبيله ، والا قتل (٤) وان مات في حال سكره : مات كافراً لأنه هلك

(١) حواشي الشرواني وابن القاسم ٩٣/٩ نهاية المحتاج ٣٩٧/٧ حاشية  
الجمال ١٢٥/٥

(٢) كشف القناع ١٧٦/٦ المبسوط ١٢٣/١٠ .

(٣) الأم ١٤٨/٦ المجموع ١٢/١٨ روضة الطالبين ٧٢/١٠ كشف القناع

١٧٦/٦ مطالب اولى النهي ٢٩١/٦ المغنى ٢٦/٩

(٤) كشف القناع ١٧٧/٦ مطالب اولى النهي ٢٩١/٦

بعد ارتداده وقبل توبته (١) . وان مات بعد اسلامه في حال سكره مات مسلماً (٢) .

### الشرط الثالث : الاختيار :

وهو أن يكون الشخص متمتعاً بحريته عند اتيانه بما يكفره غير مكره عليه ، ومن المعلوم أن الإرادة لا تكون تامة في حالة الاكراه ، بل هي مغلوبة مستكرهة ، لذلك نجد أن الشريعة السمحة قررت رفع مسؤولية الانسان عن أعماله التي يستكره على فعلها (٣) .

ونريد الآن ان نتعرف على حكم الشخص الذي زال عنه الاختيار ومار مكرها على الارتداد عن دينه ، هل تصح رده أم لا ؟

### (١) - الاكراه على الردة :

المؤمن اذا اكراه على الردة فهل تصح رده أم لا ؟  
ففيه تفصيل :

- ١ - فان اعتقد الكفر بقلبه ورضى به : صحت رده ويصير مرتداً (٤)
- لقوله تعالى : ( من كفر بالله من بعد ايمانه الا من اكراه وقلبه مطمئن بالايمان ولكن من شرح بالكفر صدرا فعليهم غضب من الله ولهم عذاب عظيم ) (٥) .

---

(١) كشف القناع ١٧٦/٦ / منتهى الارادات ٣٩٠/٣

(٢) المغنى ٢٦/٩

(٣) الاخلاق الاسلامية وأسسها ١٢٧/١ يتصرف .

(٤) فيض الاله المالک ٣٠٥/٢ حاشية البجيرمي ٢٠٧/٤ مغنى

المحتاج ١٣٧/٤

(٥) سورة النحل ١٠٦



فقد أخبر الله تعالى عن كفر بعد الايمان والتبصرو شرح صدره بالكفر واطمأن به أنه قد غضب عليه لعلمه بالايمان ثم عدوله عنه ، وان له عذابا عظيما في الدار الاخرة (١) .

٢ - وان لم يمتد الكفر بقلبه بل كان قلبه مطمئنا بالايمان ، وتلفظ بكلمة الكفر وقصد بها الدفع عن نفسه : لم تصح رجوعه ولم يصر مرتدا اتفاقا (٢) الا ما روى عن محمد بن الحسن رحمه الله (٣) .

وذلك لأدلة منها :

أ - قوله تعالى ( الا من أكره وقلبه مطمئن بالايمان ) (٤) عن ابن عباس رضي الله عنهما (٥) في هذه الآية أنه قال x أخبر الله سبحانه أن من كفر بعد ايمانه فعليه غضب من الله وله عذاب عظيم فأما من أكره فتكلم بلسانه وخالفه قلبه بالايمان لينجو بذلك من عدوه فلا حرج عليه ، لأن الله سبحانه انما يأخذ الصياد بما عقدوا عليه قلوبهم (٦) .

(١) تفسير ابن كثير ٢٢٧/٤ بتصرف

(٢) تفسير القرطبي ١٨٢/١٠ احكام القرآن لابن العربي ١١٧٨/٣ سراج السالك ٢١٦/٢ شرح منج الجليل ٤٧١/٤ الشرح الصغير ٥٤٨/٢ المصنف ٢٤/٩ كشف القناع ١٨٥/٦ فيض الاله الطالك ٣٠٥/٢ اعانة الطالبين ١٣٣/٤ المجموع ٣/١٨ . الميسوط ٤٣/٢٤ رد المختار ٢٢٤/٤ تبين الحقائق ١٨٦/٥ شرائع الاسلام ١٨٣/٤ البحر الزخار ٤٢٤/٦ المحلي ٣٢٩/٨ فقه الامام جعفر الصادق ٣١٢/٦ .

(٣) محمد بن الحسن رحمه الله : سبقت ترجمته

(٤) سورة النحل ١٠٦

(٥) ابن عباس رضي الله عنهما : سبقت ترجمته

(٦) السنن الكبرى للبيهقي ٢٠٩/٨ بتصرف .

ب - قوله عليه الصلاة والسلام : ( ان الله تجاوز عن أمتي

الخطأ والنسيان وما استكثروا عليه ) (١) .

ج - عن ابي عبيدة (٢) بن محمد بن عمار بن ياسر عن ابيه رضى

الله عنه قال : أخذ المشركون عمار بن ياسر رضى الله عنه (٣)

فلم يتركوه حتى سب رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) ،

وذكر آلهتهم بخير ، ثم تركوه ، فلما أتى رسول الله ( صلى

الله عليه وسلم ) قال ( عليه الصلاة والسلام ) : ما وراءك ؟

قال : شربا رسول الله ، ما تركت حتى نلت منك وذكرت آلهتهم

بخير قال ( عليه الصلاة والسلام ) كيف تجد قلبك ؟

قال : مطمئنا بالايان .

قال ( عليه الصلاة والسلام ) : ان عادوا فعد (٤) .

وهذا دليل على أنه لا بأس للمسلم أن يجرى كلمة الشرك

على اللسان مكرها بعد أن يكون مطمئن القلب بالايان ،

وأن ذلك لا يخرج من الايمان (٥) .

(١) سنن ابن ماجه ٦٥٩/١

(٢) ابو عبيدة بن محمد هو ابو عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر الحنسي  
أخو سلمة مقبول من الرابعة قال ابن معين ثقة . ( تهذيب التهذيب

١٢/١٦٠ ) .

(٣) عمار بن ياسر هو عمار بن ياسر بن عامر بن مالك بن كنانة بن قيس بن  
الحصين الحنسي ، ابو اليقظان مولى بني مخزوم ، أسلم عمار وأبوه

قد يما ، وكانوا ممن عذب في الله قتل مع علي بصفين سنة ٣٧ هـ .

( تهذيب التهذيب ٧/٤٠٨ )

(٤) السنن الكبرى للمبيهقي ٢٠٨/٨

(٥) المصنوع ٤٣/٢٤ .

د - ولأنه قول اكره عليه بخير حق فلم يثبت حكمه كما لو اكره  
على الاقرار (١) ولأن بهذا الاظهار لا يفوت الايمان حقيقة  
لأن التلغظ في هذه الحالة لا يدل على تبدل الاعتقاد  
لقيام التصديق به حقيقة (٢) .

وبعد أن اتفقوا على رخصة الردة بالاكره اختطفوا :  
في تحديد كيفية الاكره :

فذهبت المالكية الى أنه لا يتحقق فيها الاكره الا بخوف  
من القتل فقط (٣) واعتبرت الشافعية والحنابلة الحبس والقيود  
من الاكره (٤) .

وأما الأحناف فقد قسموا الاكره الى نوعين :

١ - نوع يوجب الاجاء والاضطرار طبعاً كالقتل والقطع والضرب  
الذي يخاف فيه تلف النفس او العضو ، ويسمى هذا اكرهاً تاماً ،  
وهو الذي يرضى فيه اجراء كلمة الكفر على اللسان مع اطمئنان القلب  
بالايمان .

---

(١) المفنى ٢٤/٩

(٢) الهداية ٢٧٧/٣ تبين الحقائق ١٨٦/٥ يتصرف

(٣) الشرح الصغير ٥٤٨/٢ الخرشي ٣٥/٤

(٤) المجموع ٧/١٨ المفنى ٢٤/٩ ففي المجموع ( وان قامت بيعة على  
رجل انه تلغظ بكلمة الكفر وهو محبوس او مقيد ولم يقل البيعة انه اكره  
على التلغظ بذلك : لم يحكم بكفره لأن القيد والحبس اكره في  
الظاهر ) .

وفي المفنى ( وان قامت عليه بيعة انه نطق بكلمة الكفر وكان محبوساً  
عند الكفار ومقيداً عندهم في حالة خوف : لم يحكم برده لأن ذلك  
ظاهر في الاكره ) .

٢ - ونوع لا يوجب الالجاب والاضطرار وهو الحبس والقيد والضرب  
الذى لا يخاف<sup>منه</sup> تلف النفس او العضو ، ويسمى هذا اكراها ناقصا ،  
وهذا النوع لا يرخص له اصلا ، ويحكم بكفره وان قال : كان قلبي  
مطمئنا بالايطان (١) !

وتقسيم الاحناف هذا : تقسيم حسن ، فان مجرد الاكراه  
بالحبس او القيد او الضرب الذى لا يؤدى الى اتلاف النفس<sup>المقصود</sup> لا يكره به على الكفر  
أن لا يتلف<sup>بما كره</sup> بكلمة الكفر وان يتحمل ذلك .

وروى عن محمد بن الحسن رحمه الله (٢) أنه قال بصحة ردة  
المكره ظاهرا وهو مسلم باطنا حكى ذلك صاحب فتح البارى والامام  
القرطبي وصاحبها المغنى والمجموع (٣) وهذا مخالف لما جاء في الفتاوى  
الهندية وهو من الكتب الحنفية - حيث ورد فيها : " قال محمد  
رحمه الله : اذا اكره الرجل ان يتلف بالكفر بوعيد تلف او ما أشبه  
ذلك فتلف به فهذا على وجوه :

الأول : أن يتكلم بالكفر وقلبه مطمئن بالايطان ولم يخطر بباله  
شىء سوى ما اكره عليه من انشاء الكفر ، وفي هذا الوجه  
لا يحكم بكفره لا في القضاء ولا فيط بينه وبين ربه .

---

(١) بدائع الصنائع ٤٤٧٩/٩

(٢) محمد بن الحسن : سبقت ترجمته .

(٣) فتح البارى ٣١٤/١٢ تفسير القرطبي ١٨٢/١٠ المغنى ٢٤/٩

المجموع ٦/١٨ .

الثاني : أن يقول خطر ببالي ان اخبر عن الكفر في الماضي كاذبا فأردت ذلك وما أردت كفرا مستقبلا جوابا لكلا مهم ، وفي هذا الوجه يحكم بكفره قضا حتى يفرق القاضي بينه وبين امرأته (١) .

وبهذا يبدو أن ما حكاه هؤلاء العلماء الافاضل - رحمهم الله - من الامام محمد رحمه الله في تصحيحه ردة المكره على الاطلاق مخالف لما جاء في هذه الفتاوى - من الكتب الحنفية نفسها - فانه يبدو في تفصيله - رحمه الله - أنه موافق للجمهور في عدم تكفير المكره اذا كان قلبه مطمئنا بالايان .

أيهما أفضل الصبر على الاكراه أو الأخذ بالرخصة ؟

وقد عرفنا أن المكره على الردة له أن يتلفظ بكلمة الكفر اذا كان قلبه مطمئنا بالايان ، وله ان يثبت على الايمان ولا يأتي بكلمة الكفر - فأيهما أفضل ؟ .

١ - ذهب جمهور العلماء الى أن الافضل هو ان يثبت على الايمان ويصبر عليه ولا ينطق بكلمة الكفر وان اتى ذلك على نفسه (٢) فاق قتل فانه شهيد ومأجور بلا خلاف (٣) قال الامام القرطبي

---

(١) الفتاوى الهندية ٢٧٦/٢

(٢) مغنى المحتاج ١٠/٤ روضة الطالبين ٧٢/١٠ المجموع ٣/١٨ المغنى ٢٥/٩ كشف القناع ١٨٥/٦ الخرشى ٣٦/٤ الهداية ٢٧٧/٣ تبيين الحقائق ١٨٦/٥ المبسوط ١٣٦/٢٤ بدائع الصنائع ٤٤٨٢/٩ تفسير القرطبي ١٨٨/١٠ تفسير ابن كثير ٢٢٩/٤ البحر الزخار ٩٨/٦ .

(٣) احكام القرآن لا بن الصربي ١١٧٩/٣ بتصرف

رحمه الله : " اجمع العلماء على أن من أكره على الكفر فاغتار القتل  
أنه أعظم أجراً عند الله من اغتار الرخصة (١) .

٢ - وذهب بعض الشافعية إلى : أن الأفضل هو أن يأتي بلفظة  
الكفر صيانة لنفسه .

٣ - وقال بعضهم : إن كان من العلماء المقتدى بهم فالأفضل  
الثبوت والا فلا .

٤ - وقال بعضهم : إن كان ممن يتوقع منه الانكاف في المدو ،  
والقيام بأحكام الشرع فالأفضل أن ينطق بها لما في بقاءه من صلاح  
المسلمين ، وإن كان لا يرجى ذلك فالأفضل : الثبات (٢) .

الأدلة على ذلك :

(١) - أدلة القائلين بأفضلية الصبر :

استدلوا بأدلة منها :

١ - حديث أنس رضي الله عنه (٣) عن النبي ( صلى الله عليه وسلم )  
قال ( ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان : أن يكون الله ورسوله  
أحب إليه مما سواه ، وأن يحب المرء لا يحبه إلا الله ، وأن يكره أن  
يמוד في الكفر كما يكره أن يوقد في النار ) (٤) .

(١) تفسير القرطبي ١٠/١٨٨

(٢) مغنى المحتاج ١٠/٤ نهاية المحتاج ٢٤٧/٧

(٣) أنس بن مالك هو أنس بن مالك بن النضر بن ضحيم بن زيد بن عوام  
بن جندب - أبو حمزة المدني ، خادم رسول الله ( صلى الله عليه وسلم )  
ونزيل البصرة وهو آخر من بقي بالبصرة من أصحاب رسول الله  
( صلى الله عليه وسلم ) مات سنة ٩٣ هـ ( تهذيب التهذيب ١/٣٧٦ )

(٤) متفق عليه - اللؤلؤ والمرجان ٩/١

٢ - حديث غيباب بن الأُرت رضى الله عنه (١) قال ( شكونا الى رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) وهو متوسد بردة له في ظل الكعبة فقلنا : ألا تستنصر لنا ، ألا تدعونا .

فقال : قد كان من قبلكم يوم أخذ الرجل فيحفر له في الأرض فيجعل فيها ، فيبأء بالمشار فيوضع على رأسه فيجعل نصفين ، ويمشط بأمشاط الحديد ما دون لحمه وعظمه ، فما يمدد ذلك عن دينه (٢) .

(٢) - أدلة القائلين بالأخذ بالرخصة :

استدلوا بأدلة منها :

١ - قوله تعالى : ( ولا تقتلوا أنفسكم / الله كان بكم رحيما ) (٣) ان

فالذى يمتنع من التلطف بكلمة الكفر - وهو عرض له - يمهّد لنفسه للمقتل فيكون التلطف بها أولى صيانة لنفسه وحفاظا للأرواح .

وأجيب : بأن / الآية لا حجة لهم فيها ، لأنها مقيدة بما

بعد ها وهو قوله تعالى ( ومن يفعل ذلك عدوانا وظلما فسوف نصليه نارا وكان ذلك على الله يسيرا ) (٤) والذى أهلك نفسه في طاعة

الله ليس ظالما ولا معتديا ، فلا يدخل في هذا الوعيد ، وقد أجمعوا على جواز تقحم الممالك في الجهاد (٥) .

(١) غيباب بن الأُرت هو غيباب بن جندلة بن سعد التميمي

ابو عبد الله ، اسلم قبل ان يدخل رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) مكة . الأرقم وكان من المستضعفين الذين يمدحون بمكة . ومات بمكة سنة

٣٧ هـ ( تهذيب التهذيب ٣ / ١٣٣ )

(٢) البخارى بشرح فتح البارى ١٢ / ٣١٥

(٣) سورة النساء ٢٩

(٤) سورة النساء ٣٠

(٥) فتح البارى ١٢ / ٣١٦ بتصرف .

٢ - حديث عمار بن ياسر السابق (١) .

\*

وبالنظر الى الأدلة يظهر لي ان الراجح هو : أن الصبر أولى وأفضل لما فيه من اجلال لرب العالمين واعزاز للدين و اظهار للصلاة في الدين الا أن يكون ذا شخصية وتأثير على النفوس من علمه ودعوته ، وبما هو أكثر فائدة للاسلام والمسلمين فالأفضل في هذه الحالة ان يأخذ بالرخصة لقوله ( عليه الصلاة والسلام ) لمطارين ياسر \* ان عادوا فعد \* (٤) .

الاكراه على الاسلام وردة المكروه عليه :

(١) - الاكراه على الاسلام :

اذا اكره الشخص على الاسلام هل يصح اسلامه ام لا ؟

اختلف العلماء في ذلك :

١ - فذهب الحنفية والشافعية الى صحة اسلامه (٣) وهو قول للحنابلة (٤) .

---

(١) الحديث في السنن الكبرى للبيهقي ٢٠٨/٨ - الحديث بصفحة ٧٤  
بالرسالة .

(٢) السنن الكبرى للبيهقي ٢٠٨/٨

(٣) بدائع الصنائع ٤٤٨٤/٩ حواشي الشرواني وابن قاسم ٨١/٩ ففي البدائع : ( فالمكروه على الكفر لا يحكم بكفره اذا كان قلبه مطمئناً بالايمان بخلاف المكروه على الايمان انه يحكم بايمانه ) .  
وفي حواشي الشرواني : ( واذا اكرهناه على الاسلام فأسلم صح اسلامه لأن اكراهه بحق ) .

(٤) الانصاف ٣٣٧/١٠



٢ - وذهب الحنابلة<sup>في رواية</sup> والظاهرية الى عدم صحته (١) ، وهو ظاهر  
ما ذهب اليه المالكية (٢) .  
الأدلة على ذلك :

(١) - أدلة القائلين بصحة اسلامه :

- ١ - ان اكراهه بحق ، وهو راجع الى اعلاء الدين الحق ،  
واعلاء الدين الحق واجب ، قال ( عليه الصلاة والسلام ) : ( الاسلام  
يعملو ولا يعمل على ) (٣) .
- ٢ - انما قبلنا ظاهر ايمانه مع الاكراه ليخالط المسلمين فيرى محاسن  
الاسلام فيؤول امره الى الحقيقة ، وان كنا لا نعلم بايمانه لا قطعا  
ولا غالبا ، وهذا جائز . وقد أمرنا الله بامتحان النساء المهاجرات  
بعد وجود ظاهر الكسبة منهن ليظهر لنا ايمانهن (٤) . قال تعالى :

---

(١) كشف القناع ١٨٠/٦ / منتهى الارادات ٣٩٢/٣ . الانصاف ٣٣٢/١٠

المفنى ٢٣/٩ المحلى ٣٢٩/٨

ففي كشف القناع ( ولو اكراهه ذمى او مستأمن على اقراره بالاسلام  
لم يصح لانه ظلم فلا يحكم باسلامه حتى يوجد منه ما يدل على  
الاسلام به طوعا مثل ان ثبت على الاسلام بعد زوال الاكراه ...  
وان مات قبل زوال الاكراه فحكمه حكم الكفار ) بتصريف .

(٢) بلغة السالك ٣٨٩/٢ شرح منح الجليل ٤٧٠/٤ ففي شرح منح

الجليل ( وقيل عذر من اسلم ثم ارتد وقال في اعتذاره : أسلمت  
عن ضيق كخوف قتل او حبس او ضرب ان ظهر ما اعتذره به بقرينة ولم  
يستمر على الاسلام بعد زوال ما اعتذره به )

(٣) البهاري بشرح فتح الباري ٢١٨/٣ وهو من قول ابن عباس رضى الله

عنهما ورواه الدارقطني موفوعا ٢٥٢/٣

(٤) بدائع الصنائع ٤٤٨٥/٩ بتصريف .

( يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتنعوهن •  
الله اعلم بايمانهن فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن الى  
الكفار ... ) (١) .

(٢) - أدلة القائلين بعدم صحة اسلامه :

استدلوا بأدلة منها :

١ - قوله تعالى ( لا اكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي ) (٢) .  
فالأية دلت على عدم جواز الاكراه على الاسلام .

قال ابن كثير رحمه الله (٣) في هذه الآية : " لا تكرهوا  
احدا على الدخول في دين الاسلام فانه بين واضح جلي دلائله  
وبراهينه ، لا يحتاج الى أن يكره احد على الدخول فيه ، بل من  
هداه الله للاسلام وشرح صدره ونور بصيرته : دخل فيه على بهينة  
ومن أعشى الله قلبه وختم على سمعه وبصره فانه لا يفقه الدخول  
في الدين مكرها مقسورا " (٤) .

٢ - عن ابن عباس رضي الله عنهما (٥) في قوله تعالى ( لا اكراه في  
الدين ) قال : " نزلت في رجل من الانصار من بنى سالم بن عوف  
يقال له الحصيني كان له ابنان نصرانيان ، وكان هورجلا مسلما ،  
فقال للنبي ( صلى الله عليه وسلم ) ألا استكرههما فانهما قد أبيسا  
الا النصرانية ، فأنزل الله فيه ذلك " (٦) .

---

(١) سورة الممتحنة ١٠

(٢) سورة البقرة ٢٥٦

(٣) ابن كثير سبقت ترجمته

(٤) تفسير ابن كثير ٥٥١/١

(٥) ابن عباس رضي الله عنه : سبقت ترجمته

(٦) تفسير ابن كثير ٥٥٢/١

٣ - قوله عليه الصلاة والسلام ( إنما الأعمال بالنية وإنما لأمرى ما نوى .. ) (١) . قال ابن حزم (٢) : فصح أن كل من أكره على قول ولم ينوّه مختاراً له فإنه لا يلزمه (٣) .

٤ - موقف عمر بن الخطاب رضي الله عنه (٤) من العجوز النصرانية حيث قال لها : "أسلمي أيها العجوز تسلمي ، إن الله بهت محمداً بالحق ، قالت : أنا عجوز كبيرة والموت إلي قريب ، فقال عمر : اللهم اشهد ، وتلا : لا أكره في الدين " (٥) .

وهذه الأدلة كلها فيها دلالة واضحة على عدم جواز الإكراه على الإسلام، وإن قلنا إن إعلاء الدين الحق واجب ، فهذا لا جدال فيه إلا أن طريقة الإعلاء ليست على طريقة الإكراه والإكراه ، ولهذا قال ابن قدامة رحمه الله (٦) : وأجمع أهل العلم على أن الذي إذا قام على ما عوّد عليه والمستأمن لا يجوز نقض عهده ولا إكراهه على ما لم يلتزمه ، ولأنه أكره

(١) مسلم بشرح النووي ٥٣/١٣

(٢) ابن حزم هو الإمام الجليل علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري أبو محمد ، عالم الأندلس في عصره كان من صدور الباحثين فقيها حافظاً يستنبط الأحكام من الكتب والسنة . وتوفي سنة ٤٥٦ هـ وله مؤلفات منها المحلى والأحكام لأصول الأحكام (الاعلام ٥٩/٥) .

(٣) المحلى ٣٢٩/٨

(٤) عمر بن الخطاب هو عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى بن رباح القرشي المدوني أبو حفص أمير المؤمنين أسلم بعد أربعين رجلاً واحد عشر امرأة ، وولى الخلافة بعد أبي بكر وتوفي سنة ٢٣ هـ . ودفن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم (تهذيب التهذيب ٤٣٨/٧)

(٥) تفسير القرطبي ٢٨٠/٣

(٦) ابن قدامة : سبقت ترجمته .

على ما لا يجوز اكرامه عليه فلم يثبت حكمه في حقه (١) .

قال الشيخ أبو الأعلى المودودي (٢) في هذه الآية ( لا اكرام

في الدين ) : معناه أن الاسلام لا يفرض على أحد عقيدته قسرا ،

ان ليست العقيدة أمرا يمكن تعبئة القلوب بها قسرا ، وأنه كذلك

لا يرغم احدا على قبول شعائره التعبدية التي هي ذات صلة

وثيقة بمعتقداته لأن هذه المباديات لا معنى لها أبدا بدون الإيمان

الصحيح (٣) .

قال تعالى ( ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعا ،

أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين ) (٤) ،

## (٢) - ردة المكره على الاسلام :

إذا زال الاكرام عن هذا المكره وارتد عن الاسلام فهل يجوز قتله

أم لا ؟ اختلف العلماء في ذلك :

(١) المفتي ٢٣/٩ .

(٢) أبو الأعلى المودودي هو العلامة الداعية المجاهد المعاصر أبو الأعلى

المودودي ولد في ١٩٠٣/٩/٢٥ م بمدينة اورنگ آباد في ولاية .

حيدر اباد ، وهو مؤسس الجماعة الاسلامية بباكستان . وتوفي يوم السبت

١٩٧٩/٩/٢٢ م .

وله مؤلفات كثيرة تجاوزت المائة منها : مبادئ الاسلام ، والحجاب . .

( مجلة المجتمع عدد ٤٥٦ ذي الحجة ١٣٩٩ هـ )

(٣) الاسلام في مواجهة التحديات المعاصرة ٥٤

(٤) سورة يونس ٩٦ .

١ - ذهب جمهور العلماء الى انه : لا يجوز قتله ، غير أنهم  
اختلفوا في جواز اكرامه على الاسلام ، فذهب الحنابلة الى عدم  
جواز اكرامه على الاسلام .

وذهب الحنفية في الاستحسان وبعض المالكية الى جواز  
اكرامه على الاسلام وأنه يحبس (١) .

٢ - وذهب الحنفية في القياس وبعض المالكية الى : أنه  
يقتل (٢) .

الأدلة على ذلك :

(١) - أدلة القائلين بعدم جواز قتله :

استدلوا بأدلة منها :

١ - انما قبلنا كلمة الاسلام منه ظاهرا طمعا للحقيقة ليغالط  
المسلمين فيرى محاسن الاسلام فينجع التصديق في قلبه ، فاذا  
رجع تبين أنه لا ملتمح لحقيقة الاسلام فيه ، وأنه على اعتقاده الأول فلم  
يكن هذا رجوعا عن الاسلام بل اظهارا لما كان في قلبه من التكذيب  
فلا يقتل ، ثم ان قيام السيف على رأسه ظاهر في عدم الاعتقاد  
فيصير شبهة في اسقاط القتل ، فان الشبهة بالاكرام مسقطة للقتل (٣) .

---

(١) الفتاوى الهندية ٢٥٧/٢ البحر الرائق ١٥٠/٥ بدائع الصنائع

٤٤٨٥/٩ حاشية رد المختار ٢٤٥/٤ المغنى ٢٣/٩ كشاف

القناع ١٨٠/٦ شرح منح الجليل ٤٧١/٤

(٢) بدائع الصنائع ٤٤٨٥/٩ شرح منح الجليل ٤٧١/٤

(٣) حاشية رد المختار ٢٤٥/٤ بدائع الصنائع ٤٤٨٥/٩ المسبوط ١٢٣/١٠

فتح القدير لابن الهمام ٩٧/٦ هذا هو وجه الاستحسان عند الأحناف .

ولو قتله قاتل قيل ان يسلم لا يلزمه شيء (١) .

- ٢ - لأنه اكره على ما لا يجوز اكرامه عليه فلم يثبت حكمه في  
حقه كالمسلم اذا اكره على الكفر لقوله تعالى ( لا اكره في الدين ) (٢)  
فلا يجوز قتله لأنه ليس بمرتد لعدم صحة اسلامه ابتداء (٣) .

(٢) - ادلة العاقلين بجواز قتله :

استدلوا بأدلة منها :

- ١ - عموم قوله عليه الصلاة والسلام ( أمرت ان اقاتل الناس حتى  
يشهدوا أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله ، ويقيموا الصلاة  
ويؤتوا الزكاة ، فاذا فعلوا عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها ،  
وحسابهم على الله ) (٤) .
- ٢ - انه اتى بقول الحق فلزمه حكمه ، ووجدت منه الردة ،  
وهو الرجوع عن الاسلام (٥) .

\*

والذى يظهر لي أن الراجح هو أنه لا يجوز قتله لأن اسلامه كان  
عن اكرام وبدون رضا عنه ، وأنه باق على اعتقاده الأول ، ولم يكن مسلما

---

(١) الفتاوى الهندية ٢٥٧/٢ البحر الرقيق ١٥٠/٥

(٢) سورة البقرة ٢٥٦

(٣) المغنى ٢٣/٩ كشف القناع ١٨٠/٦

(٤) مسلم بشرح النووي ٢١٢/١

(٥) بدائع الصنائع ٤٤٨٥/٩ المغنى ٢٣/٩

بالاكراه ، ولا راجعا عن الاسلام بل كان مظهرا لما كان في قلبه من التكذيب  
فلا يقتل ، وقد سبقنا الأدلة على عدم جواز الاكراه من الكتاب والسنة ،  
وأما حديث " أمرت أن أقاتل الناس . . . " فهو وان كان صحيحا إلا أن  
دلالة عامة في قتل الكفار مع عدم الاكراه في الدين لقوله تعالى :  
( لا اكراه في الدين ) فلا قتلى على المرتد المكره على الاسلام لعدم صحة  
اسلامه وردته . والله أعلم .

### الفصل الثالث

#### انواع الردة

( ردة الاعتقاد ، القول ، الفعل )

تقدم ان هذه العقيدة تقوم على اركان ثلاثة : اعتقادي واقرارى وعملي ،  
وان الشارع الحكيم قد جعل لهذه العقيدة مدخلا يدخل فيه وهو الاقرار  
باللسان والتصديق بالقلب : اقرار بالشهادتين : شهادة ان لا اله الا الله  
التي تتمثل في توحيد الله - وربوبيته والوحيته واخلص العبادة له وحده ،  
وشهادة ان محمدا رسول الله التي تتمثل في التصديق بكل ما جاء به من الشرائع  
وما اخبر به من الامور الغيبية ويتبعهما العمل بمقتضاها ، فمن دخل  
في الاسلام من هذا الباب فانه لا يخرج منه الا ان يجحد ما ادخله فيه من  
اعتقاد وقول أو عمل ، فيكون في هذه الحالة قد اعتدى على عقيدته فيصير خارجا  
عن دائرة الايمان ومرتدا عنه .

وقبل ان ادخل في هذا الموضوع احب ان ننتبه الى ان مسألة التكفير  
من اعطى المسائل الاسلامية ، وانها ليست مسألة هيئة حتى يمكن أن تصدر  
الحكم على الشخص بالارتداد بمجرد أن يصدر منه شيء كان في ظاهره  
مخالفة لعقيدته وايمانه وبدون ان نستثبته ، فاننا نخشى ان نكفر احدا بالارتداد  
- وهو ليس كذلك - فنقع في المزلة والهلاك . ولذا نبه بعض العلماء رحمهم  
الله على ذلك حيث قال : الكفر شيء عظيم فلا أجعل المؤمن كافرا  
متى وجدت رواية انه لا يكفر . (١)

وقال بعضهم : اذا كان في المسألة وجوه توجب التكفير ووجه واحد  
يمنع التكفير فعلى المفتي أن يميل الى الوجه الذى يمنع التكفير



تحسينا للظن بالمسلم (١) .

وقال بعضهم : لا يخرج الرجل من الايمان الا جحوده ، ما ادخله فيه (٢)  
ثم ما تيقن أنه ردة يحكم بها ، واما ما يشك انه ردة فلا يحكم بها لأن الاسلام  
الثابت لا يزول بالشك ، كيف والاسلام يعلو ، وينبغي للعالم اذا رفع اليه  
هذا <sup>المراد</sup> سؤالا عن مكفر ان لا يبادر بتكفير اهل الاسلام (٣) .

ولما كان للايمان اركان ثلاثة كان للخروج عنه ايضا ثلاثة وهي التي  
تناقضها ، فتتنوع الردة الى ثلاثة انواع وهي : ردة الاعتقاد وردة الاقوال  
وردة الافعال .

وقد ذكر الفقهاء - رحمهم الله - هذه الانواع كلها في كتبهم وموافاتهم ،  
فمنهم المقلون ومنهم المكثرون في ذلك التي ان قال بعضهم : " وهذا باب  
لا ساحل له " لكثرة مسأله (٤) .

ويكفي ان نورد بعض ما ذكره من هذه الانواع ليكون على بينة وحذر  
فأقول مستمينا بالله سبحانه .

---

(١) البحر الرائق ١٣٤/٥

(٢) ما ادخله في الايمان كالشهادتين والايمان بالله ورسوله واليوم الآخر  
وغير ذلك فهذا ما ادخله في الايمان ، فاذا انكر ذلك او جحده  
بعد دخوله في الايمان فانه اخرجه من دائرة الايمان السي  
الكفر فيصير مرتدا خارجا عن الاسلام .

(٣) حاشية الطحطاوى ٤٧٩/٢ البحر الرائق ١٣٤/٥

(٤) بحيرى على الخطيب ٢٠٢/٤ .

### أولا : الردة في الاعتقاد

وهو أن يعتقد شيئا يناقض مفهوم الشهادتين سواء كان الاعتقاد  
الناقض عزما أو ترددا أو شككا ، والردة تكون اعتقادية ما دامت لم  
تظهر في القول أو الفعل ، وإذا ظهرت منهما تكون قولية أو فعلية .  
وسأتناول بعض ما ذكره الفقهاء في هذا الجانب ان شاء الله .

#### ١ - ما يوجب الردة في حق الايمان والاسلام :

يحكم على من قطع الاسلام بنية الكفر (١) أو تردده فيه أو عزم  
على الكفر غدا : انه يكفر حالا لضافاته الاسلام (٢) ولأن استدامة  
الاسلام شرط ، فاذا عزم على الكفر : كفر حالا (٣) .  
ويكفر أيضا بتمنيه الكفر أو قصده الكفر ساعة أو يوما (٤) أو بعدم  
تغيير من دان بخير الاسلام كالنصارى واليهود ، أو الشك في كفرهم أو بتصحيحه  
مذهبهم ، لأنه مكذب (٥) لقوله تعالى : ( ومن يبتغ غير الاسلام دينا فلن  
يقبل منه وهو في الاخرة من الخاسرين ) (٦) .  
ويكفر أيضا بالرضا بالكفر كاعراضه عن طلب منه تلقين الاسلام

---

(١) معنى المحتاج ١٣٤/٤ نهاية المحتاج ٣٩٤/٧

(٢) بجبرمي على الخطيب ٢٠٠/٤ ٢٠٢٠ قليوبي وعميرة ١٧٥/٤

(٣) بجبرمي على الخطيب ٢٠٠/٤

(٤) البحر الرائق ١٣٣/٥

(٥) كشف القناع ١٧٠/٦ معنى المحتاج ١٣٥/٤

(٦) سورة آل عمران ٨٥

بلا عذر (١) وانتقد بعضهم هذا بأنه من الإفراط ، بل المواب انه ارتكب مصيبة عظيمة (٢) .

٢ - ما يوجبها في حق الله سبحانه :

اتفق العلماء على كفر من جحد المانع وأنكر وجوده سبحانه ، أو اعتقد حدوثه ، أو اشرك بالله ، أو جحد ربوبيته أو وحدانيته أو صفة من صفاته ، أو اعتقد انه اتخذ صاحبة أو ولدا (٣) .

قال تعالى : ( هل من خالق غير الله يرزقكم من السماء والأرض لا اله الا هو ، فاني توّ فكون ) (٤) وقال تعالى : ( نالت رسلكم في الله شك فاطر السموات والأرض ) (٥) وقال تعالى : ( قل هو الله أحد ، الله الصمد لم يلد ولم يولد ، ولم يكن له كفوا أحد ) (٦) .

---

(١) فتح الجواب ٢٩٩/٢ المجموع ١٥٨/٢

(٢) المجموع ١٥٨/٢

(٣) غليوبي وعميرة ١٧٥/٤ فتح الوهاب ١٥٥/٢ كشف القناع ١٦٨/٦

كشف المخدرات ٥٨٠ التنقيح المشبع ٢٨٣ نيل المسدّد

٢٤٧/٢ الفواكه الدواني ٢٧٤/٢ المغني مع الشرح الكبير

٧٤/١٠ هداية الراغب ٥٣٧ البحر الرائق ١٢٩/٥ .

(٤) سورة فاطر ٣

(٥) سورة ابراهيم ١٠

(٦) سورة الاخلاص ١ - ٤

٣ - ما يوجبها في حق الأنبياء عليهم الصلاة والسلام :

ويحكم بالردة على من انكر رسلاً أو ائمة أو واحد منهم أو واحد الأنبياء المجمع عليه (١) فلا يكره بانهكار نية الخضر عليه السلام (٢) وذى الكفل عليه السلام (٣) لعدم الاجتماع على نبوتهم (٤) .

أو من تنفى بقلبه النبوة بعد وجود نبينا محمد ( صلى الله عليه وسلم ) (٥)  
أو صدق مدعي النبوة (٦) لأنه مكذب لقول الله سبحانه : ( ما كان محمد أباً أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين ) (٧) .  
ولقوله عليه الصلاة والسلام : ( وأنا خاتم النبيين ) (٨) .

- 
- (١) نهاية المحتاج ٣٩٥/٧ حاشية إبراهيم البيهقي ٢٦٥/٢ كشف  
المحذرات ٤٨٠ نيل المآرب ٢/٢٤٨ .
- (٢) الخضر عليه السلام : والذي عليه الجمهور أن اسمه بلييا ، والخضر لقبه وأنه نبي وليس برسول ، وقيل هو رسول ، وقيل هو ولي . وأنه حتى موجود بين أظهرنا ، وقال بعضهم انه ليس بحي اليوم .
- ( روح المعاني ٣١٩/١٥ ) .
- (٣) ذوالكفل عليه السلام : قد اختلف العلماء في نبوته فذهب بعضهم الى انه نبي من الأنبياء وعليه اكثر العلماء وذهب بعضهم الى انه ليس بنبي وإنما كان عبدا صالحا ( روح المعاني ٨٢/١٧ تفسير ابن كثير ٥٨٣/٤ ) .
- (٤) البحر الرائق ١٣٠/٥
- (٥) نهاية المحتاج ٣٩٥/٧
- (٦) المفني ٢٨/٩
- (٧) سورة الاحزاب ٤٠
- (٨) البخاري بشرح فتح الباري ٥٥٨/٦ وهو من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

أوابغض النبي ( صلى الله عليه وسلم ) بقلبه (١) أو كان مهفوسا  
لما جاء به الرسول ( صلى الله عليه وسلم ) (٢) أو لم يرش سنة من سنن  
المرسلين ، أو تعنى ألا يكون بعض الانبياء نبيا ، مريدا به الاستخفاف به  
أو عداوته (٣) أو اعتقد أن لا أحد طريقا إلى الله من غير متابعة محمد  
( صلى الله عليه وسلم ) أو أنه لا يجب عليه اتباعه أو أن له أو لغيره خروجا  
عن اتباعه ( صلى الله عليه وسلم ) أو اعتقد أن <sup>طريقه</sup> غير النبي صلى الله  
عليه وسلم خير من هديه (٤) .

#### ٤ . موجباتها من الامور الغيبية :

ويكفر من انكر البعث أو الحساب أو الميزان أو الصحائف المكتوب  
فيها اعمال العباد أو الصراط أو الثواب أو العقاب أو الجنة والنار  
لتكذيبه الكتاب والسنة واجماع الامة (٥) .

ويكفر أيضا من جحد الملائكة أو ملكا له سبحانه مجمعا عليه لأنه  
مكذب لله ورسوله في ذلك لتكذيبه القرآن لأن ذلك ثابت في القرآن (٦) .

(١) حاشية الطهطاوى ٤٧٩/٢ فتح القدير لابن الهمام ٩٨/٦ كشف

القناع ١٦٨/٦ .

(٢) كشف القناع ١٦٨/٦

(٣) البحر الرائق ١٣٠/٥

(٤) كشف القناع ١٧١/٦

(٥) بجبرمي على الخطيب ٢٠٢/٤ قليوبي وعميرة ١٧٥/٤ كشف القناع

١٦٨/٦ حاشية الطهطاوى ٤٧٩/٢ البحر الرائق ١٣٢/٥ .

(٦) كشف المخدرات ٤٨٠ كشف القناع ١٦٨/٦ نيل المآرب ٢٤٨/٢

هداية الراغب ٥٣٨ .

٥ - ما يوجبها في حق بعض الأحكام الشرعية ؛

ويكفر من يتنص أن لم يحرم الظلم والزنا والقتل بغير حق (١) وكذلك  
أن اعتقد أن الزنا حلال ، وأن الخمر حلال وأن الخبز حرام ونحو ذلك مما  
أجمع عليه أئمة قطعيا (٢) .

### ثانيا : الردة في الأقوال :

وهو أن يتكلم بكلمة الكفر عن قصد وروية سواء قاله استهزاء أو عنادا .  
فمثاله في الاستهزاء كأن قيل له : " قص اظفارك فإنه سنة " فقال :  
" لا أفعله وإن كان سنة " وقصد بذلك الاستخفاف . أو قال : " لو أمرني  
الله ورسوله بكذا ، ما فعلته " إلا أن يريد بذلك المبالغة في تهديد  
نفسه في الامتناع من الفعل فلا يكفر . (٣)

ومثاله في العناد : كأن عرف أنه الحق باطنا وامتنع أن يقر  
به عنادا (٤) .

---

(١) البحر الرائق ١٣٣/٥

(٢) نيل الطارب ٢٤٨/٢ هداية الراغب ٥٣٨

(٣) يراد به : أنه قال ذلك على وجه المبالغة في عدم اتیان ذلك الفعل  
دون أن يستخف ويستهزئ به .

وانظر نهاية المحتاج ٣٩٤/٧ بجيرمي على الخطيب ٢٠١-٢٠٢/٤

حاشية ابراهيم البيجوري ٢٦٤/٤

(٤) نهاية المحتاج ٣٩٤/٧ .

و هناك مواضع قد يتكلم فيها الشخص ولا يقع بهما في الكفر وهي :

- ١ - فيما اذا سبق لسانه وجرى الكفر على لسانه من غير قصد لشدة فرح او دهش او غير ذلك (١) لحديث ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) قال : ( ان الله وضع على امتي الخطأ والنسيان وما استكروا عليه ) (٢) .
  - ٢ - فيما اذا اكبره عليه (٣) ( وقد سبق الكلام على من اكبره على الكفر ) .
  - ٣ - فيما اذا حكى كفرا سمعه ولا يعتقد (٤) .
  - ٤ - فيما اذا نطق بكلمة الكفر ولم يعلم معناها (٥) .
  - ٥ - فيما اذا اجتهد فيه ولم يقم الدليل القاطع على خلافه ، فأما اذا قام الدليل القاطع على خلاف اجتهاده فلا يفيد هذا الاجتهاد ويكفر بذلك كقول الثائلين بتقديم العالم مع انه اجتهد فيه (٦) .
- فمن تكلم بكلمة الكفر في غير هذه المواضع كفر ، سواء قالها عالما عامدا أو هازلا ولا غيا وان لم يعتقد ، ولا اعتبار باعتقاده كما صرح

---

(١) كشف القناع ١٦٩/٦ مغنى المحتاج ١٣٤/٤ فتح الوهاب

١٥٥/٢ .

(٢) سنن ابن ماجه ٦٥٩/١

(٣) البحر الرائق ١٣٤/٥ حاشية الطحطاوى ٤٧٨/٢

(٤) كشف القناع ١٦٩/٦ كشف المخدرات ٤٨١ مغنى المحتاج ١٣٤/٤

فتح الوهاب ١٥٥/٢ البحر الزخار ٢٠٥/٦

(٥) كشف القناع ١٦٩/٦

(٦) نهاية المحتاج ٣٩٤/٧ حواشى الشرواني وابن قاسم ٨٢/٩ .

به قاضي خان (١) في فتاواه (٢) ، وأن التورية عنا فيما لا يحتله اللفظ لا شهيد فيكفر باطنا أيضا (٣) .

وأما إذا تكلم بها اختيارا جاهلا بأنها كفر ففيه اختلاف ، ولهذا قال بعض العلماء : انه لا يفتى بتكفير مسلم امكن حمل كلامه على محمل حسن ، وان كان في كفرها اختلاف ولو رواية ضعيفة ، وعلى هذا فأكثر ألقاظ التكفير لا يفتى بالتكفير بها (٤) .

---

(١) قاضي خان هو : حسن بن منصور بن ابي القاسم - فخر الدين المعروف بقاضي خان الأوزجندی الفرغاني ، من كبار الاحناف ، له التاوى والأمالى والواقعات وتوفي سنة ٥٩٢ هـ .  
(١١٠٢٢٨/٢) .

(٢) حاشية الطحطاوى ٤٧٨/٢ البحر الرائق ١٢٩/٥ - ١٣٤

(٣) قليوبي وعميرة ١٧٥ / ٤  
ومعنى التورية هي : أن يذكر المتكلم لفظا مفردا له معنيان : احدهما قريب غير مقصود ، ودلالة اللفظ عليه ظاهرة ، والاخر بعيد وهو المقصود به ودلالة اللفظ عليه خفية فيتوهم السامع انه يريد المعنى القريب . وهو انما يريد المعنى البعيد ، كقوله تعالى :

( وهو الذى يتوفاكم بالليل ويعلم ما جرحتم بالنهار )  
وأراد بقوله جرحتم معناه البعيد وهوار تكاب الذنوب .  
( جواهر البلاغة لا حمد الهاشمى ٣٦٣ ) .

(٤) حاشية الطحطاوى ٤٧٨/٢ البحر الرائق ١٣٥/٥ .



والردة بالشول منها :

١ - ما يتعلق بحق الله سبحانه و تعالى :

فيحكم بالكفر على من يقول : " الله ثالث ثلاثة " أو وصف الله بما لا يليق به سبحانه (١) . قال تعالى : ( لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة وما من اله الا اله واحد وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الذين كفروا منهم عذاب اليم ) (٢) او من سب الله او استهزأ به سبحانه او استخف باسمه لأنه لا يسبه الا وهو جاحد به (٣) ولقوله تعالى : ( ولئن سألتهم ليقولن انما كنا نخوض ونلعب ، قل أبالله وآياته ورسوله كنتم تستهزئون ، لا تعتذروا قد كفرتم بعد ايمانكم ، ان نعف عن طائفة منكم نغضب طائفة بأنهم كانوا مجرمين ) (٤) او استخف بأمره سبحانه أو وعده أو وعيده / كالأستهزاء بالله (٥) لقوله تعالى : ( قل أبالله وآياته ورسوله كنتم تستهزئون ، لا تعتذروا قد كفرتم بعد ايمانكم ) (٦) .

(١) حاشية ابراهيم البيجورى ٢٦٤/٢ البحر الرائق ١٢٩/٥

(٢) سورة المائدة ٧٣

(٣) المغنى مع الشرح الكبير ٧٥/١٠ كشف المخدرات ٤٨٠ نيل المآرب

٢٤٧/٢ اسهل المدارك ١٥٩/٣ فتح الجواد ٢١٩/٢ حاشية

ابراهيم البيجورى ٢٦٤/٢ كشف القناع ١٦٨/٦

(٤) سورة التوبة ٦٥-٦٦

(٥) كشف القناع ١٧٠/٦ بجيرى على الخطيب ٢٠١/٤ حاشية ابراهيم

البيجورى ٢٦٤/٢ . البحر الرائق ١٢٩/٥ فتح الجواد

٢٩٩/٢

(٦) سورة التوبة ٦٥-٦٦

٢ - ومنها ما يتعلق بحق الانبياء :

- فيكفر من سب نبيا من الانبياء ممن اجمع على نبوته (١) أو سب نبينا محمدا ( صلى الله عليه وسلم ) (٢) أو استخف بأحد منهم أو أوزى عليهم أو أذاهم أو استخف بنبينا محمدا ( صلى الله عليه وسلم ) أو باسمه (٣) أو جوز الكذب على الانبياء (٤) أو نقص نبيا أو رسولا بأى نقص كان صغر اسمه قاصدا تحقيره (٥) أو قذف النبي أو أمه (٦) أو استخف بسنة من السنن (٧) أو قال بتخصيص الرسالة بالعرب (٨) .
- قال القاضي عياض رحمه الله (٩) : ان من سب النبي ( صلى الله عليه وسلم )

- 
- (١) اسهل المدارك ١٥٦/٣ جواهر الاكليل ٢٨٠/٢  
 (٢) بجيرمي على الخطيب ٢٠١/٤ فتح البواد ٢٩٩/٢ المغنى مع الشرح الكبير ٧٥/١٠ كشف القناع ١٦٨/٦ مواهب الجليل ٢٨٥/٦  
 (٣) مواهب الجليل ٢٨٠/٤ ، ٢٨٥ بجيرمي على الخطيب ٢٠١/٤ ،  
 حاشية ابراهيم الباجورى ٢٦٥/٢  
 (٤) قوانين الاحكام الشرعية ٣٩٥  
 (٥) نهاية المحتاج ٣٩٥/٧ بجيرمي على الخطيب ٢٠١/٤ قليوبي وعميرة ١٧٥/٤  
 (٦) كشف القناع ١٧٠/٦  
 (٧) البحر الرائق ١٣٠/٥  
 (٨) قوانين الاحكام الشرعية ٣٩٥  
 (٩) القاضي عياض هو ابوالفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن موسى اليحصبي كان امام وقته في الحديث وعلومه ، عالما بالتفسير فقيها اصوليا بصيرا حافظا لمذهب مالك رحمه الله . وتوفي مسموما سنة ٥٤٤ هـ وله تصانيف منها ج الشفا وغيره ( الشفا في مقدمته ) .

أوعابه أو ألحق به نقصا في نفسه أو نسيه أو دينه أو غصلة من غصاله . . .  
فهو سابل له والحكم فيه حكم الساب ، يقتل ، وكذلك من لعنه أو دعا عليه  
بمضرة له أو نسب إليه ما لا يليق بمنصبه على طريق الذم . أو غيره بشي\*  
ما جرى من البلاء والمعنة عليه . . . وهذا كله اجماع من العلماء وأئمة  
الفتوى من لدن الصحابة رضوان الله عليهم (١) .

٣ - ومنها ما يتعلق بكتب الله وآياته :

(٢) أجمعت الأمة على وجوب تعظيم القرآن على الاطلاق وتزيينه وصيانته  
ولذا يحكم بالكفر على من نفي حرفا أو آية من القرآن مجمعا على ثبوته أو  
استقط منه حرفا أو زاد حرفا فيه قد اجمع على نفيه معتقدا كونه منه أو ابدل  
حرفا أو آية من القرآن عمدا (٣) أو جهدا اعجاز القرآن (٤) أو جحدا  
كتابا لله أو شيئا منه لأن جحد شي\* منه كجده كله لا شراكهما في كون  
الكل من عند الله (٥) أو استهزأ بآيات الله أو كتبه أو امتحن القرآن (٦) أو  
سخر بآية منه أو مزح به كتوله التفت الساق بالساق (٧) يريد به الاستهزاء  
أو السخرية بهذه الآيات .

(١) الشفا ٢١٤/٢

(٢) المجموع ١٧٤/٢

(٣) بجمري على الخطيب ٢٠١/٤ فتح الجواب ٢٩٩/٢ حاشية الطحطاوى

٤٧٩/٢ البحر الرائق ١٣١/٥ كشف المخدرات ٤٨١ المجموع :

١٧٤/٢ .

(٤) فتح الجواب ٢٩٩/٢

(٥) هداية الراغب ٥٣٨ كشف القناع ١٦٨/٦ المغنى مع الشرح الكبير

٧٤/١٠

(٦) المغنى مع الشرح الكبير ٧٥/١٠ كشف المخدرات ٤٨٠ كشف القناع ١٦٨/٦

نيل المآرب ٢٤٨/٢ .

(٧) حاشية الطحطاوى ٤٧٩/٢ البحر الرائق ١٣١/٥ والآية من سورة القيامة

ومن السخرية ان يذكر احد كتاب الله مستدلا به او داعيا اليه  
فيقول السامع : دعونا من هذا فقد ذهب وقته ، او اذهب فاقراءه على  
الموتى ، او هذا العصر عصر فلان وفلان - من عادة الكفر كماركس ولينين  
وماوزيتون (١) .

او ادعى خلافه او القدرة على مثله او زعم ان القرآن نقص منه شيء  
او كتم ، او ان له تأويلات باطنة تسقط الاعمال المشروعة من صلاة  
وصيام وحج وغيرها (٢) او دافع نص الكتاب (٣) أو قال : ان القرآن  
مخلوق (٤) او قرأ القرآن على ضرب الدف أو القضيبي (٥) وقال بعضهم :  
لا يكفر بذلك (٦) .

٤ - ومنها ما يتعلق بالصحابة رضي الله عنهم :

أ - في حق أبي بكر الصديق رضي الله عنه :

اتفقت الائمة الاربعة على كفر من نفى صحبة ابي بكر الصديق

---

(١) الردة عن الاسلام وخطرها ٦٨

(٢) كشف القناع ١٦٩/٦ ، ١٧٢ ، كشف المخدرات ٤٨١

(٣) مواهب الجليل ٢٨٠/٦

(٤) البحر الرائق ١٣١/٥ الانوار لاعمال الأبرار ٤٨٨/٢

(٥) حاشية الطحطاوى ٤٧٤/٢ البحر الرائق ١٣١/٥

(٦) مغنى المحتاج ١٣٦/٤ .

رضي الله عنه (١) لشبوت صحبته في القرآن الكريم - قال سبحانه : ( لا تقصروه  
فقد نصره الله أنه أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين إذ هما في الفار إذ يقول  
لصاحبه لا تحزن أن الله معنا ) (٢) .

وأما إنكاره صحبة غيره من الصحابة رضي الله عنهم فقد اغتطف العلماء  
في ذلك :

١ - فذهبت الحنفية إلى أنه لا يكفر (٣) وهو رواية عن الشافعية  
حيث قالوا : ظاهره أن صحبة غير أبي بكر كبقية الخلفاء لا يكفر به ..  
لأن صحبتهم لم تثبت بالنص (٤) .

(١) حاشية الطحطاوى ٤٧٩/٢ البحر الرائق ١٣١/٥ الخرشي ٧٤/٨  
كشف القناع ١٧٢/٦ مطالب أولى النهى ٢٨٧/٦ بجزر ملي  
على الخطيب ٢٠١/٤ الشرواني وابن قاسم ٨٩/٩ حاشية  
رد المختار ٢٣٧/٤ .

ونص الحنفية : ( وإنكار صحبة أبي بكر رضي الله عنه بخلاف غيره -  
البحر الرائق ١٣١/٥ ) .

ونص المالكية : ( وأنكر صحبة أبي بكر أو إسلام العشرة أو إسلام  
جميع الصحابة أو كفر الأربعة أو واحدا منهم : كفر -  
الخرشي ٧٤/٨ ) .

ونص الحنابلة : ( وكذا من أنكر صحبة أبي بكر برسول الله ( صلى الله  
عليه وسلم ) فقد كفر - مطالب أولى النهى ٢٨٧/٦ )  
ونص الشافعية : ( ( وكذا من أنكر صحبة أبي بكر - الشرواني وابن  
قاسم ٨٩/٩ ) .

(٢) سورة التوبة ٤٠

(٣) البحر الرائق ١٣١/٥ حاشية الطحطاوى ٤٧٩/٢ الفتاوى الهندية  
٢٦٤/٢

(٤) الشرواني وابن قاسم ٨٩/٩ بجزر ملي على الخطيب ٢٠١/٤ الانوار  
لأعمال الأبرار ٤٨٧/٢ .

٢ - وذهبت الحنابلة والشافعية في رواية أخرى الى انه يكفر (١)  
لتكذيبه النبي ( صلى الله عليه وسلم ) في صحبته ، ولا أنه يعرفها الخاص  
والعام وانعقد الاجماع على ذلك فتنافي صحبة احدثهم مكذب للنبي  
( صلى الله عليه وسلم ) ( ٢ ) .

ولغا فقد انتقد بعض الشافعية الرواية التي قالت بعدم

كفره حيث قالت :

( وفيه نظر ، لأن الاجماع منعقد على صحابة غيره ، والنص  
وارد شائع . . . وأقل الدرجات ان يتعدى ذلك الى عمرو وعثمان وعلى  
رضي الله عنهم لأن صحبتهم يعرفها الخاص والعام من النبي ( صلى الله  
عليه وسلم ) فتنافي صحبة احدثهم مكذب للنبي ( صلى الله عليه وسلم )  
. . . انما نص الفقهاء على ابي بكر لثبوت صحبته بالقرآن وسكوتهم  
عن غيره لا يمنع اللحق به لما تقرر من كفر من أنكر مجمعا عليهم  
معلوما من الدين بالضرورة ، وصحبة عمرو وعثمان وعلى من هذا  
القبيل ( ٣ ) .

---

( ١ ) كشف القناع ١٧٢/٦ مطالب اولى النهي ٢٨٢/٦ ،

بجبرمي على الخطيب ٢٠١/٤ الا نوار لأعمال الابرار

٠٤٨٢/٢

( ٢ ) مطالب اولى النهي ٢٨٢/٦

( ٣ ) بجبرمي على الخطيب ٢٠١/٤ ، وانظر كشف القناع ١٧٢/٦ .

ب - في حق بقية الصحابة رضي الله عنهم :

واما سب الصحابة رضي الله عنهم فقد اختلف العلماء في تفصيل ذلك وتوقف بعضهم عن تكفيره .

١ - فذهبت الحنابلة الى كفر من سب الصحابة واقترن بسبه دعوى

أن عليه اله او نبي او ان جبريل غلط . . . . . واما من سبهم سبها لا يقدح في عدالتهم ودنيتهم مثل وصف بعضهم ببخل او جبن او قلة علم او عدم زهد ونحوه فهذا يستحق التأديب والتميز ولا يكفر .  
واما من لعن وقبح مطلقا فهذا محل الخلاف توقف احمد في كفره وقتله وقال : يعاقب ويجلد ويحبس حتى يموت او يرجع عن ذلك .

وعن ابن تيمية (١) : انه يستحق عقوبة بليغة باتفاق

٥

المسلمين .

وقيل : يكفر ان استحله ، والمذعوب : يضرر (٢) .

وقال القاضي ابو يعلى (٣) : الذي عليه الفقهاء في سب

(١) ابن تيمية هو شيخ الاسلام ابو المباس تقي الدين احمد بن عبد الحليم ابن عبد السلام السمراني الدمشقي الحنبلي ، كان كثير البحث فسي فنون الحكمة ، داعية اصلاح في الدين ، وتوفي معتقلا بقلعة دمشق سنة ٧٢٨ هـ له تصانيف منها الفتاوى والصارم المسلول ( الاعلام ١٤٠ / ١ )

(٢) مطالب اولي النهي ٢٨٧ / ٦ كشف القناع ١٧٢ / ٦

(٣) القاضي ابو يعلى هو محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن الفراء شيخ الحنابلة عالم عصره في الاصول والفروع وانواع الفنون ، توفي سنة ٤٥٨ هـ .

وله تصانيف منها الاحكام السلطانية ، الكفاية في اصول الفقه ( الاعلام

٣٣١ / ٦ ) .

الصحابه : ان كان مستحلاً لذلك كفر ، وان لم يكن مستحلاً فسق او  
كفر ، سواء كفرهم او طعن في دينهم مع اسلامهم (١) .

٢ - وذهب المالكية الى أن سب الصحابة رضي الله عنهم وتنقيصهم  
أواحد منهم من الكبائر المحرمات (٢) الا أنهم اختلفوا فيما يجب به .  
فقال بعضهم : ان فيه الاجتهاد بقدر قوله والمقول فيه .  
ومن قال : كانوا على ضلال وكفر : يقتل ، وحكى عن سحنون (٣)  
مثل هذا فيمن قاله في الأئمة الأربعة ، قال : وينكل في غيرهم .  
وحكى عنه : انه يقتل في الجميع (٤) .

٣ - وذهب الشافعية الى انه لو استحل افك احد من الصحابة :  
كفر ، ومن سب الصحابة او عائشة ولم يستحل : فسق ولم يكفر (٥)  
ما عدا سب الشيخين (٦) أو الحسن والحسين فانه يكفر بذلك ، وهو  
وجه ضعيف عند الشافعية (٧) .

(١) الصارم السلول ٥٦٩

(٢) شرح منج الجليل ٤٨٦/٤ مواهب الجليل ٢٨٦/٦

(٣) سحنون هو عبد السلام بن سميد بن حبيب التنوخي الملقب بسحنون  
قاضي فقيه انتهت اليه رئاسة العلم في المغرب كان زاهدا لا يهاب  
سلطانا في حق يقوله ، رفيع القدر عفيفا وتوفي سنة ٢٤٠ هـ .  
(الاعلام ١٢٩/٤) .

(٤) شرح منج الجليل ٤٨٦/٤ مواهب الجليل ٢٨٦/٦

(٥) الانوار لاعمال الابرار ٤٤٨/٢

(٦) المراد بالشيخين ابوبكر الصديق وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما .

(٧) الانوار لاعمال الابرار ٤٨٨/٢ حواشي الشرواني وابن قاسم ٨٩/٩ .



قال الامام النووى رحمه الله (١) : ان سب الصحابة رضى الله عنهم حرام من فواحش المحرمات . . . و مذمينا و مذهب الجمهور انه يحزر ولا يقتل (٢) ،

٤ - وذهب الحنفية الى ان سب واحد من الصحابة و يفضه : لا يكون كهرالكن يضل الا سب الشيخين او الطعن فيهما ففيه كفر (٣) .

و من بيان العلماء و تفاصيلهم نستخلص انه ان استحل ذلك أو نسب اليهم الكفر او الضلال كفر ، وان لم يستحل لم يكفر ، كما ذهب اليه الحنابلة والشافعية والمالكية في تفاصيلهم . وان كان سبهم سبا عاديا لا يقدح في عدالتهم فلا يكفر ، و يحزر و يضرب ضربا شديدا ، لأن احترام الصحابة رضى الله عنهم واجب ، قال عليه الصلاة والسلام : ( لا تسبوا اصحابي ، لا تسبوا اصحابي ، فوالسدى نفسي بيده لو ان احدكم انفق مثل أحد ذهباً ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه ) (٤) وقال عليه الصلاة والسلام : ( النجوم أمانة للسماء فاذا ذهبت النجوم اتى السماء ما توعد ، وأنا أمانة لأصحابي فاذا ذهبت اتى اصحابي ما يوعدون ، واصحابي أمانة لأمتي ، فاذا ذهب اصحابي أتى أمتي ما يوعدون ) (٥) .

(١) الامام النووى رحمه الله : هو الامام الحافظ شيخ الاسلام محي الدين ابوزكريا يحيى بن شرف بن مري الحزامي الحواري الشافعي صاحب التصانيف - ولد سنة ٦٣١ هـ وتوفي سنة ٦٧٦ هـ له تصانيف منها : شرح صحيح مسلم ، المجموع ورياض المالعين وغيرها ( مفضى المحتاج ٤ / ٥٥ ) .

(٢) مسلم بشرح النووى ٩٣ / ١٦ .

(٣) حاشية رد المختار ٤ / ٢٣٦ - ٢٣٧ البحر الرائق ٥ / ١٣٦

(٤) مسلم بشرح النووى ٩٢ / ١٦ وهو من حديث ابي هريرة رضى الله عنه .

(٥) مسلم بشرح النووى ٨٣ / ١٦ وهو من حديث ابي بردة عن ابيه رضى الله عنهما .

ج - في حق زوجات النبي ( صلى الله عليه وسلم ) :

(أ) - في حق عائشة رضي الله عنها :

أجمع العلماء على كفر من قذف عائشة رضي الله عنها بما برأها

الله منه (١) لتكذيبه القرآن وكفره بذلك . قال تعالى :

( يعظكم الله ان تعبدوا لمثله أبدا ان كنتم مؤمنين ) (٢) -

---

(١) البحر الرائق ١٣١/٥ حاشية رد المختار ٢٣٧/٤ الفتاوى الهندية

٢٦٤/٢ مواهب الجليل ٢٨٦/٦ الخرشى ٧٤/٨ شرح منج

الجليل ٤٨٦/٤ مطالب اولى النهي ٢٨٥/٦ كشف القناع :

١٧٢/٦ نهاية المحتاج ٣٩٦/٧/٨ بجيرى على الخطيب

٢٠١/٤ فتح الجواد ٢٩٩/٢ المحلى ٤١٥/١١ .

ونص الحنفية : ( لا شك في تكفير من قذف السيدة عائشة رضي الله

عنها ) حاشية رد المختار ٢٣٧/٤

ونص المالكية : ( فان من رمى عائشة بما برأها الله منه بأن قال :

: زنت . . . كفر ) الخرشى ٧٤/٨

ونص الشافعية : ( وكذا من انكر صحة ابي بكر او رمى ابنته عائشة

رضي الله عنها بما برأها الله منه ) الشرواني وابن قاسم

٠٨٩/٩

ونص الحنابلة : ( ومن قذف عائشة رضي الله عنها بما برأها الله منه

كفر بلا خلاف ) كشف القناع ١٧٢/٦ .

ونص الظاهرية : قال بعد ذكر ساب عائشة عند مالك : ( قول مالك

ههنا صحيح وعنى ردة تامة وتكذيب لله في قطعه ببرائها ،

وكذلك القول في سائر اصيات المؤمنين ولا فرق ) المحلى

٠ ٤١٥/١١

(٢) سورة النور ١٧

هذه الآية وردت بعد سائر قصة الافك : ينهاكم الله متوعدا ان يقع منكم ما يشبه هذا أبدا فيما يستقبل لأن مثله لا يكون الا لظير الكفر في المقول عنه بعينه ان كنتم مؤمنين ، فان الايمان يقتضى عدم الوقوع في مثله (١) .

وقال تعالى : ( الخبيثات للخبيثين والخبيثون للخبيثات ، والطيبات للطيبين والطيبون للطيبات ، اولئك مبرؤون مما يقولون ، لهم مغفرة ورزق كريم ) (٢) .

هذه الآية نزلت في عائشة واهل الافك قاله ابن عباس (٣) ومجاهد (٤) وعطاء (٥) وغيرهم ، أى : الخبيثات من النساء للخبيثين من الرجال . . . . . والطيبات من النساء للطيبين من الرجال ، وما كان الله ليحصل عائشة زوجة لرسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) الا وهى طيبة ، لأن الله أطيّب من كل طيب من البشر ، ولو كانت خبيثة لما صلحت له لا شرعا ولا قدرا ، ولهذا قال تعالى : ( اولئك مبرؤون مما يقولون ) أى هم بصداء عما يقوله اهل الافك والمدوان (٦) . فالظمن في عائشة ظمن في النبي ( صلى الله عليه وسلم ) وهو كفر .

(١) تفسير ابن كثير ٧٣/٥ تفسير القرطبي ٢٠٥/١٢ فتح القدير للشوكاني

١٤/٤

(٢) سورة النور ٢٦

(٣) ابن عباس : سبقت ترجمته

(٤) مجاهد : سبقت ترجمته

(٥) عطاء هو ابو محمد عطاء بن ابي رباح ، ولد في جند باليمن ، ونشأ بمكة

تابعي من أجداء الفقهاء وسيد التابعين علما وعملا واتقانا في زمانه بمكة ، اخذ عنه ابو حنيفة وتوفي سنة ١١٥ هـ ( طبقات الشافعية للشيرازي

٤٤/الاعلام ٢٩/٥ )

(٦) تفسير ابن كثير ٧٩/٥ بتصرف .

(ب) - في حق بقية زوجات النبي ( صلى الله عليه وسلم )

واختلف العلماء في قذف بقية زوجاته ( صلى الله عليه وسلم ) ~~غير~~

عائشة ، بل يكفر به او لا ؟ :

١ - فذهبت الحنفية الى انه لا يكفر به ، فهو كسب واحد من

الصحابة (١) وهي احدى روايتي المالكية والحنابلة (٢) لأنه

لا يوجد نص خاص في ذلك كما وجد في شأن عائشة رضي الله

عنها ، ولأن قذف احدى نساء الطاهرات غير عائشة في حياتها خاصة .

تنقيص لشأنه ( عليه الصلاة والسلام ) لما فيه من الفضاضة والعار

عليه الصلاة والسلام . وهذا مفقود بعد وفاته ( عليه الصلاة

والسلام ) (٣) .

٢ وذهبت الظاهرية الى انه يكفر كقذف عائشة رضي الله عنها (٤) وهي

رواية اخرى للمالكية والحنابلة (٥) لقوله تعالى : ( الخبيثات

الخبيثين ..... الاية ) (٦) فان كانت امهات المؤمنين

خبيثات فالنبي خبيث ففيه طعن للنبي ( صلى الله عليه وسلم )

وعو كفر .

---

(١) البحر الرائق ١٣١/٥ الفتاوى الهندية ٢٦٤/٢

(٢) مواهب الجليل ٢٨٦/٦ شرح منح الجليل ٤٨٦/٤ كشف القناع ١٧٢/٦

مطالب اولى النهي ٢٨٦/٦ .

(٣) كشف القناع ١٧٢/٦ مطالب اولى النهي ٢٨٦/٦

(٤) المحلى ٤١٥/١١

(٥) مواهب الجليل ٢٨٦/٦ شرح منح الجليل ٤٨٦/٤ كشف القناع ١٧٢/٦

مطالب اولى النهي ٢٨٦/٦ .

(٦) سورة النور ٢٦

ولأن رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) واجب الاحترام حيا وميتا ،  
فلا فرق بين وقوع ذلك التنقيص في حياته وبعد مماته ، بل جرم متنقصه بعد  
موته اعظم من جرم من تنقصه في حياته ، ان يمكن في حياته العفو عن  
فرط. منه ذلك واما بعد وفاته ( صلى الله عليه وسلم ) فالحفو متعذر ، ولا  
ريب ان اذاه بقذف نسائه الطاهرات اعظم من اذاه بنكاحهن بعده .  
والذى يظهر<sup>لنا</sup> ان هذا القول الثاني هو الراجح لأن بهذا التنقيص  
ايذاء لرسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) والله يقول : ( والذين يؤذون رسول  
الله لهم عذاب أليم ) ( ٢ ) . وأما ما قيل انه لا يوجد نص خاص في ذلك كما  
وجد في شأن عائشة فانه وان لم يوجد الا أن العلة موجودة في كل منهما  
وهي الحار والظعن في شأنه ( صلى الله عليه وسلم ) . فتدخل في مضمون  
قوله تعالى : ( الخبيثات اللعيبات ... الآية ) فيستلزم من خبث أمهات  
المؤمنين خبث النبي ( صلى الله عليه وسلم ) ففيه ظعن لشأنه ( عليه الصلاة  
والسلام ) وهو كفر والله أعلم .

---

( ١ ) مطالب اولى النهي ٢٨٦/٦ بتصرف

( ٢ ) سورة التوبة ٦١

ومنها ما يتعلق بحق بعض الأحكام الشرعية :

يكفر من جحد حكماً ظاهراً بين المسلمين مجعماً عليه إجماعاً قطعياً لا شكوتياً ، سواء كان جحده بتحليل محرم مجمع عليه قد علم تحريمه من الدين بالضرورة ولم يجز خفاؤه عليه كالزنا أو لحم خنزير أو شرب الخمر ، أو بتعريم حلال مجمع عليه كتعريم الخبز أو اللحم أو الماء ، أو ينفي مشروعية شيء مجمع عليه من الدين ضرورة لأنه يستلزم تكذيب القرآن والسنة كنفى مشروعية الطهارة وضوءاً كانت أو غسلاً أو تيمماً ، وأما ما لا يعرفه إلا الغواص كالاستمطاق بنت الابن السدس مع بنت الصلب فلا كفر بجحده لأنه ليس فيه تكذيب (١) .

وذكر بعض الشافعية أن من انكر مشروعية السنن الراتبة أو صلاة العيد ينكفر لأنها معلومة من الدين بالضرورة (٢) .

قلت : وليست كل السنن الراتبة مما أجمع المسلمون على مشروعيتها كسنة المغرب القبلية وسنة الجمعة القبلية ، فلا كفر لانكار المختلف فيه . والله أعلم .

وفصل بعض الأحناف مسألة تحليل المحرم بأن الأصل : أن من اعتقد الحرام حلالاً : فإن كان حراماً لغيره كمال الغير : لا يكفر ، وإن

---

(١) نهاية المحتاج ٣٩٥/٧ قليوبي وعميرة ١٧٥/٤ المغني مع الشرح الكبير ٧٥/١٠ جواهر الأكليل ٢٧٨/٢ نيل الأرب ٢٤٨/٢ .  
البحر الرائق ١٣١/٥ هداية الراغب ٥٣٨ التنقيح المشيع ٢٨٣  
مواعب الجليل ٢٨٠/٦  
(٢) نهاية المحتاج ٣٩٥/٧ حاشية رد المختار ٥/٢ .

كان حراما لعينه ، فان كان دليله قطعيا كفر - كأكل الميتة - والا فلا . (١)

وفصل بعض الحنابلة بأنه ان كان لجهل : عرف ذلك ، وان كان ممن لا يجهل ذلك : كفر . (٢)

ويكفر أيضا اذا اوجب ما ليس بواجب مجمعا على نفي وجوبه  
كزيادة ركعة في الصلوات الخمس او زيادة صلاة سادسة (٣) .

ويكفر أيضا باستحلال وطىء الحائض ، وبقوله جاء الشهر الثقيل  
- يعنى رمضان - الا اذا اراد التعب لنفسه ، وباستهانته بالشهور الفضلة (٤)  
أو بأن قال لو لم يفرض الله هذه الطامعات لكان خيرا لنا او بالاستهزاء بالانكار  
او بالاذان لا المؤذن او بتسميته عند اكل الحرام او فعل الحرام  
كالزنا (٥) .

ويكفر أيضا بانكار اصل الوتر والاضحية (٦) وقيل : لا يكفر جاحده  
اصل الوتر لأن وجوبه ثبت بخبر الواحد (٧) وخبر الواحد لا يوجب  
علم اليقين لا احتمال الفلظ من الراوى وهو دليل موجب للعمل بحسن الظن

---

(١) حاشية الطحطاوى ٤٧٩/٢

(٢) التنقيح المشيع ٢٨٣

(٣) نهاية المحتاج ٣٩٥/٧ بجيرمى على الخطيب ٢٠٢/٤ عليوبسي

وعميرة ١٧٥/٤

(٤) حاشية الطحطاوى ٤٧٩/٢ البحر الرائق ١٣١/٥-١٣٢

(٥) البحر الرائق ١٣٢/٥

(٦) حاشية الطحطاوى ٤٧٩/٢ البحر الرائق ١٢١/٥

(٧) حاشية رد المختار ٤/٢

بالراوى ، فيثبت الحكم بحسب دليله وموانه لا يكفر جاحده لأن دليله لا يوجب علم اليقين ويوجب العمل به . ويضلل جاحده اذا لم يكن مثلاً ولا بل كان راد الخبر الواحد (١) .

وأجاب القائلون بكفره بأن الثابت بخبر الواحد هو وجوبه لا أصل مشروعيته ، وأما مشروعيته فهي ثابتة باجماع الأمة ومعلومة من الدين بالضرورة . ولا شبهة أن ما نحن فيه من مشروعية الوتر ونحوه بحلم الخاضع والصوامئ منها من الدين ضرورة فينبغى الجزم بتكفير منكرها ما لم يكن عن تأويل ، بخلاف تركها فإنه ان كان عن استخفاف ! فكفر ! والا بأن يكون كسلاً بلا استخفاف فلا (٢) .

٦ - ومنها ما يتعلق بالخلق :

فيكفر من قال بقدوم العالم اوبقائه أو شكك في ذلك (٣) أو نفى وجود مكة أو المسجد الحرام لما فيه من تكذيب للقرآن (٤) .

أو قال ان الكنائس بيوت الله وان الله يعبد فيها ، وان ما يفعله اليهود والنصارى عبادة لله وطاعة له ولرسوله ، أو أنه يحب ذلك أو يرضاه ، أو أعانهم على فتح الكنائس واقامة دينهم واعتقد ان ذلك قرية أو طاعة لأن ذلك يتضمن اعتقاد صحة دينهم ، وذلك كفر (٥) .

(١) اصول السرخسى ١١٢/١ بتصرف

(٢) حاشية رد المختار ٤/٢ ، ٥ بتصرف

(٣) كشف القناع ١٧٠/٦ مواهب الجليل ٢٨٠/٦ جواهر الاكليل ٢٧٨/٢

الخرشى ٦٣/٨ قوانين الاحكام الشرعية ٣٩٥

(٤) بجيرى على الخطيب ٢٠٢/٤ قليوبى وعميرة ١٧٥/٤ فتح الجواد

٢٩٩/٢

(٥) كشف القناع ١٧٠/٦



ويكفر أيضا من قال يستنسخ الأرواح ، وهو انتقلها في الآت من  
أو غيرهم (١) أو كفر مسلما بلا تأويل للكفر بكفر النعمة أو أشار بالكفر  
على مسلم ، أو غلغل الأمة بأن قال قولا يتوصل به الى تضليل الأمة لأنه  
مذهب للاجماع على أنها لا تجمع على ضلالة (٢) أولقن غيره كلمة الكفر ليتكلم  
بها ولو على وجه اللبس (٣) أو دعا على شخص من المسلمين بأن قال :  
" أمانته الله على الكفر " مع قصده للكفر لأن الرضا بالكفر كفر ، وأما اذا لم  
يقصد الكفر وإنما أراد التخليط عليه في الشتم فلا يكون كافرا بذلك (٤) .

ويكفر أيضا من صرح باستحلال قتل المصومين واخذ أموالهم بغير  
شبهة ولا تأويل ، وإن كان يتأويل كالخوارج فإن أكثر الفقهاء لم يحكموا بكفرهم  
مع استحلالهم دماء المسلمين وأموالهم (٥) .

ويكفر أيضا بسبب ملك من الملائكة أو الاستغفاف به (٦) لأن الإيمان  
بهم ركن من أركان الإيمان ، وإنهم عباد الله المظهرين ، لا يعصون الله  
ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون .

---

(١) مواهب الجليل ٢٨٠/٦ جواهر الاكلیل ٢٧٨/٢ الخرشى ٦٤/٨

قوانين الاحكام الشرعية ٣٩٤

(٢) بجيرمى على الخطيب ٢٠٢/٤ حاشية ابراهيم البيجورى ٢٦٥/٢ فتح

الجواد ٢٩٩/٢ كشف القناع ١٧٠/٦

(٣) حاشية الطحطاوى ٤٧٩/٢

(٤) الخرشى ٦٥/٨

(٥) المغنى على الشرح الكبير ٧٦/١٠ كشف القناع ١٧٣/٦

(٦) قليوبى وعميرة ١٧٥/٤ البحر الرائق ١٣١/٥

### ثالثا : الردة في الأفعال :

الفعل المكفر هو ما تمده استهزاء صريحا بالدين ، أو عناد له ، أو جهودا له ، فخرج بالعمد السهو والغفلة ونحو النوم ، وبالأستهزاء نحو الاكراه .

وقد ذكر الفقهاء مجموعة من الأفعال التي إذا فعل أحدُها مسلم صار مرتدا منها ما يلي :

١ - ما يتعلق بحق الله سبحانه :

يحكم بالكفر على من ألقى اسما معظما بقاذورة أو قدر كاعس كخط أو بزاق إذا دلت القرينة على الإجماع لأن فيه استخفافا بالدين ، والا فلا (١) .

ويكفر أيضا من جعل بينه وبين الله وسائط يتوكل عليهم ويدعوهم ويسألهم أجماعا لأن ذلك كفعل عابدي الأصنام (٢) القائلين : " ما نعبدكم الا ليقربونا الى الله زلفى " (٣) .

٢ - ما يتعلق بحق القرآن الكريم :

يكفر بالقراءة مصحف أو نحوه ما فيه شيء من القرآن أو من الحديث بقاذورة أو قدر ظاهر كخط أو بزاق أو منى لأن فيه استخفافا بالدين ،

(١) نهاية المحتاج ٣٩٦/٧ بجبرمى على الخطيب ٢٠٣/٤ قليوبي

وعميرة ١٧٦/٤

(٢) كشف القناع ١٦٨/٦

(٣) سورة الزمر ٣

والحق بمضهم بالمصحف ما فيه شيء من علم شرعي كالقاء الفتوى على الأرض حين أتى بها خصمه مثلاً (١) .

والالقاء المكفر ليس يقيد بل المدار على مآسته بقدر - وهو  
 ما يستقدر ولو طأهرا كالصاق لا خصوص العذرة (٢) فيدخل فيه تطييفه  
 به أو تركه به مع القدرة على ازالته (٣) أو وضعه بالأرض مع قصد الاستغفار (٤)  
 ولا بد أن لا يكون القاءه على وجهه الخوف ، فأما ان كان على وجهه الخوف  
 فلا كفر فيه وان حرم عليه أن يخاف من القطع أو القتل أو من أخذ الكافر  
 له (٥) وكذا حرقة لكونه ضعيفا أو موضوعا فلا كفر فيه ايضا (٦) ولا بد  
 في غير القرآن من قرينة تدل على الاهانة والا فلا (٧) وذهب بمضهم إلى  
 اشتراط الاستغفار ايضا في القاء المصحف (٨) .

---

(١) نهاية المحتاج ٣٩٦/٧ بجيرمي على الخطيب ٢٠٣/٤ قليوبي وعميرة  
 ١٧٦/٤ فتح الوهاب ١٥٥/٢ نيل المآرب ٢٤٨/٢ مواهب  
 الجليل ٢٧٩/٦ اسهل المدارك ١٦٠/٣ جواهر الاكليل ٢٧٨/٢  
 الفواكه الدواني ٢٧٥/٢ حاشية الطحطاوي ٤٧٩/٢ فقه الامام  
 جعفر ٣٠٩/٦ .

(٢) بجيرمي على الخطيب ٢٠٣/٤ نهاية المحتاج ٣٩٦/٧  
 (٣) جواهر الاكليل ٢٧٨/٢  
 (٤) الخرشى ٦٢/٨  
 (٥) حاشية المدو مع الخرشى ٦٣/٨ مغنى المحتاج ١٣٦/٤  
 (٦) الخرشى ٦٣/٨  
 (٧) قليوبي وعميرة ١٧٦/٤  
 (٨) مغنى المحتاج ١٣٦/٤ .

و يجب على من وجده بالقدر أن يخرج منه ولو كان جنبا . (١)

ويكفر أيضا بوضع رجله على المصحف عند الحلف مستغفرا به . (٢)

ومن الأسف أن نرى كثيرا من المسلمين اليوم يتسائلون بالقرآن  
وبالحديث الشريف ، ونجد كل يوم كثيرا من الجرائد والمصحف اليومية تطرح  
على الأرض وفيها آيات من القرآن وأحاديث الرسول ( على الله عليه وسلم )  
وبعض الأحكام الشرعية ، وهذا مما يحسن التنبيه عليه لكي يحفظ المسلمون  
كتاب ربهم وسنة نبيهم وأحكام شريعتهم ، وعلى ولاية الأمور والمسؤولين  
أن ينبهوا على ذلك .

### ٣ - ما يتعلق في حق بعض فروع الشريعة :

فيكفر بصلاته لغير القبلة متعمدا أو بصلاته في ثوب نجس أو بفحش  
وضوء عمدا ، وقيل : لا : في الكل ، ومحل الخلاف إذا لم يكن  
استغفارا بالدين (٣) .

ونذهب بعض الشافعية إلى أن من صلى بفحش وضوء متعمدا أو  
بنجس أو إلى غير القبلة ولم يستحل ذلك ليس بكافر (٤) .

ويكفر أيضا باتيانعه عيد المشركين مع ترك الصلاة

---

(١) الخرشى ٦٢/٨

(٢) حاشية الطحطاوى ٤٧٩/٢ البحر الرائق ١٣١/٥

(٣) البحر الرائق ١٣١/٥

(٤) مغنى المحتاج ١٣٦/٤ .

تمظيما لهم (١) او السعى الى الكنائس بزي النصارى (٢) .

ويكفر ايضا بلبس الزنار - وهو حزام فيه خطوط ملونة بألوان مختلفة يشد الكافر وسطه به ليميز عن المسلم ، والمراد به هنا ملابس الكافر الخاص به لأن هذا فعل يتضمن الكفر (٣) وقيد بمضهم للكفران ينضم السعي لللبس المشى الى الكنيسة وبما اذا فعله في بلاد الاسلام (٤) الا اذا فعل ذلك خديعة في الحرب وطلبعة للمسلمين (٥) .

ويكفر أيضا بوضع قلنسوة المجوس على رأسه الا لضرورة دفع الحبر أو البرد (٦) .

وخلقت بعض الشافعية الى أن من شد الزنار على وسطه أو وضع على رأسه قلنسوة المجوس لم يكفر بمجرد ذلك . وكذلك لو شد الزنار على وسطه ودخل دار الحرب للتجارة أو لتخليص الأسارى (٧) .

وعن الحنابلة : انه من تزيا بزي كافر من لبس غيار (٨) وشد زنار وتعليق صليب بصدرة حرم ولم يكفر (٩) .

(١) البحر الرائق ١٣٢/٥

(٢) قوانين الاحكام الشرعية ٣٩٥

(٣) مواهب الجليل ٢٧٩/٦

(٤) الخرشى ٦٣/٨

(٥) البحر الرائق ١٣٣/٥

(٦) حاشية الطحطاوى ٤٧٩/٢ البحر الرائق ١٣٣/٥

(٧) الفتاوى الكبرى للهيثمى ٢٣٨/٤ مغنى المحتاج ١٣٦/٤

(٨) غيار : علامة اهل الذمة كالزنار للمجوس وغيره ( محيط المحيط ٦٧١ )

(٩) كشف القناع ١٦٩/٦

٤ - ما يتعلق بالخلق :

يُكْفَرُ بالسجود لصنم أو شمس أو مخلوق آخر لأنه أثبت للهِ شريكا (١) ، قال تعالى : ( ان الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ) (٢) وان دلت قرينة قوية على عدم دلالة الفعل على الاستغفاف كسجود أسير في دار الحرب بحضرة كافر خشية منه فلا كفر (٣) .

وأما الركوع فان قصد تعظيم مخلوق بالركوع كما يعظم الله به ففيه كفر ، وان اطلق فلا لوقوع صورته للمخلوق عادة .

وأما الانحناء لمخلوق كما يفعل عند ملاقة العظما فان اطلق أو قصد تعظيمهم لا كتعظيم الله فهو حرام ، وان قصد تعظيمهم كتعظيم الله ففيه كفر (٤) . وقيل : أما ما جرت به العادة من خفض الرأس والانحناء الى أحد لا يصل به الى أقل الركوع فلا كفر به ولا حرمة أيضا لكن ينهي كرامته (٥) .

(١) نهاية المحتاج ٣٩٦/٧ بجبرمي على الخطيب ٢٠٣/٤ قليوبي وعميرة

١٧٦/٤ فتح الجواد ٢٩٩/٢ كشف المخدرات ٤٨١ كشف

القناع ١٦٩/٦ نيل المآرب ٢٤٨/٢ مواهب الجليل :

٠ ٢٧٩/٦

(٢) سورة النساء ٤٨

(٣) نهاية المحتاج ٣٩٦/٧ بجبرمي على الخطيب ٢٠٣/٤ فتح

الوهاب ٠١٥٥/٢

(٤) بجبرمي على الخطيب ٢٠٣/٤

(٥) نهاية المحتاج ٣٩٧/٧

### ارتكاب الكبيرة

اختلف العلماء في مرتكب الكبيرة هل هو كافر أم لا ؟

١ - فذهب أهل السنة <sup>والجماعة</sup> إلى أن مرتكب الكبيرة مؤمن عاص ناقص الإيمان ولا يكفر ما لم يستحل ما ارتكبه ، وهو في مشيئة الله أن شاء عفا عنه وإن شاء عذبه (١) .

وأهل السنة متفقون كلهم على أن مرتكب الكبيرة لا يكفر كقوله ينقل عن الملة بالكلمة ، ومتفقون على أنه لا يخرج من الإيمان والاسلام ، ولا يدخل في الكفر ولا يستحق الخلود مع الكافرين (٢) .

واستدلوا على ذلك بأدلة منها :

١ - قوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا توبوا إلى الله توبة نصوحا ... ) (٣) فسمى الله العاصين من المؤمنين مؤمنين ، وامرهم بالتوبة فلم يكونوا كافرين .

٢ - قوله تعالى ( وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تنفي إلى أمر الله ، فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يسحب المقسطين ) (٤) .

فقد أثبت الله سبحانه الإيمان للطائفتين المتقاتلتين مع وجود القتال بينهما ، فهذا دليل على أن المؤمن لا يخرج من

(١) مسلم بشرح النووي ٤١/٢ مغني المحتاج ١٢٤/٤

(٢) شرح العقيدة الطحاوية ٣٦٠

(٣) سورة التحريم ٨

(٤) سورة الحجرات ٩

الباقى

كونه مؤمناً بالكبيرة لأن النبي جعله من إحدى الطائفتين  
وقد سماهما الله مؤمنين (١).

- ٣ - قوله عليه الصلاة والسلام : ( أتاني جبريل عليه السلام (٢)  
فبشرني أنه من مات من أمتك لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة  
قلت : وان زنى وان سرق ؟ قال : وان زنى وان سرق ) (٣) .
- ٤ - قوله عليه الصلاة والسلام ( شفاعةي لأهل الكبائر من  
أمتي ) (٤) .
- ٥ - قوله عليه الصلاة والسلام ( ليصيبن ناساً سفع من النار  
عقوبة بذنوب عطاها ثم يدخلهم الله الجنة بفضل رحمته فيقال  
لهم الجهنميون ) (٥) .

فهذه الأحاديث كلها تدل على عدم كفر مرتكب الكبيرة وان له شفاعة  
يوم القيامة .

- ٦ - اجتماع الأمة وقد أجمعت الأمة من عصر النبي صلى الله عليه  
وسلم إلى يومنا هذا بالصلاة على من مات من أهل القبلة من  
غير توبة والدعاء لهم والاستغفار لهم مع العلم بارتكابهم الكبائر (٦)  
كما أجمعت الأمة على أنه سبحانه يعفو عن عباده قال تعالى : ( وهو  
الذى يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات ويعلم ما تعملون ) (٧)

(١) تفسير الفخر الرازى ١٢٨/٢٨

(٢) جبريل عليه السلام : سبقت ترجمته

(٣) مسلم بشرح النووي ٩٣/٢ وهو من حديث أبي ذر رضي الله عنه .

(٤) مسند الإمام أحمد ٢١٣/٣ وهو من حديث أنس رضي الله عنه .

(٥) مسند الإمام أحمد ١٣٣/٣ وهو من حديث أنس رضي الله عنه .

سفع من النار : يقال سفعته النار إذا لجمته - أى أحرقته -

لغها يسيراً فخيرت لون البشارة ( مختار الصحاح ٣٠١ )

(٦) الحقايد النسفية ١٤٢

(٧) سورة الشورى ٢٥



- ٢ - وذهب الخوارج (١) الى أن مرتكب الكبيرة كافر ومخلد في النار وأنه لا واسطة بين الايمان والكفر (٢) .  
واستدلوا على ذلك بأدلة منها :
- ١ - قوله تعالى ( هو الذي خلقكم فمنكم كافر ومنكم مؤمن )  
والله بما تعملون بصير (٣) .
- فقد ذكر الله سبحانه وتعالى صنفين من المكلفين وصاحب الكبيرة لا بد أن يكون من احدهما وقد ثبت انه ليس بمؤمن من فيجب أن يكون كافرا (٤) .
- واجيب : بأن ذكر صنفين لا يدل على نفى الثالث فان لفظة " من " في قوله " فمنكم كافر ومنكم مؤمن " لا لالتحصين فكأنه قال هو الذي خلقكم فبعضكم كافر وبعضكم مؤمن ، وليس فيه انه لا ثالث لهما لهدى التفسير (٥) .

- 
- (١) الخوارج هي فئة خرجت على الامام علي بن ابي طالب رضي الله عنه في حرب صفين ولقبت بالخوارج لخروجهم على الامام امير المؤمنين علي بن ابي طالب ولهم ألقاب اخرى منها : الحرورية والشرار والمحكمة والمارقة .
- ( علم الكلام - فيصل بدرعون ١٠٢ - ١٠٤ ) .
- (٢) المنحة الالهية ٨٦ المتائد النسفية ١٤١
- شرح العقيدة الطحاوية ٣٥٦
- (٣) سورة التفاين ٢
- (٤) شرح الأصول الخمسة ٧٢٦
- (٥) شرح الأصول الخمسة ٧٢٧

٢ - قوله تعالى ( ... ولا تأسوا من روح الله إنه لا يئس من روح الله إلا القوم الكافرون ) (١)

بين الله سبحانه أنه لا يئس من رحمة الله إلا الكافرون  
والفاسق ليس من رحمة الله فيجب أن يكون كافرا .

وأجيب : بأننا لا نسلم أن المؤمن من الفاسق أي من رحمة الله بل أنه يرجو رحمة الله ويخشى عذابه (٢) فكونه أيما ممنوع للرجاء الحاصل له بسبب إيمانه ؛

٣ - قوله عليه الصلاة والسلام : ( لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ) (٣) ؛

فنفي الحديث الإيمان عن الزاني والسارق والشارب ، ونفي الإيمان يكون كافرا .

وأجيب : بأن معناه لا يفعل هذه المعاصي وهو كامل الإيمان وهذا من الالفاظ التي تطلق علي نفي الشيء ويراد نفي كماله (٤) فلا يدخل مرتكب الكبيرة في اسم الإيمان المطلق ، وإنما يدخل في مطلق الاسم ، لأن الإيمان المطلق هو الإيمان الكامل الذي جمع حقيقته من الأقوال والأعمال ، وأما مطلق الاسم فإنه عبارة عن الاشتراك في المعنى العام لاسم الإيمان فيصدق عليه اسم الإيمان وإن لم يكن تاما فيه (٥) .

(١) سورة يوسف ٨٧

(٢) شرح الأصول الخمسة ٢٢٦

(٣) مسلم بشرح النووي ٤١/٢ وهو من حديث أبي هريرة رضي الله عنه

(٤) المصدر السابق نفسه

(٥) المنحة الإلهية ٨٧ يتصرف .

وقد وردت تفسيرات لهذا الحديث فقد روى عن ابن عباس رضي الله  
عنهما ان معناه لا ينزع منه نور الايمان وقيل : ان المراد به من  
فصل ذلك مستحلا له مع علمه بمرور الشرع بتحريمه (١) .

وقد وردت دلائل من الكتاب والسنة تدل على أن مرتكب الكبيرة ليس  
بكافر ، وقد أمر الله سبحانه بجلبد الزاني وقطع يد السارق وجلسد  
شارب الخمر دون قتله ، ولو كان كافرا لوجب قتله لقولع عليه الصلاة  
والسلام : ( من بدل دينه فاقتلوه ) (٢) .

٢ - وذهب المعتزلة : (٣) الى أن مرتكب الكبيرة ليس بمو<sup>من</sup> من ولا  
كافر ، وانما هو بمنزلة بين المنزلتين (٤) وهو في الاخرة مغلط في  
النار (٥) .

واستدلوا على ذلك بأدلة منها :

١ - قوله تعالى ( أقمن كان مو<sup>من</sup> منا كمن كان فاسقا لا يستون ) (٦)

فجعل سبحانه / مقابلا للفاسق<sup>المو<sup>من</sup></sup> ، ومرتكب الكبيرة ليس بمو<sup>من</sup> من

فهو فاسق .

وأجيب : بأن المراد / هنا هو الكافر ، فان الكفر من أعظم الفسوق<sup>بالفاسق</sup> . (٧)

(١) مسلم بشرح النووي ٤٢/٢

(٢) سنن ابن ماجه ٨٤٨/٢ وهو من حديث ابن عباس رضي الله عنهما

(٣) المعتزلة : جماعة مؤسسها واصل بن عطاء الخزال ، وسميت بذلك لأن

واصل هو ومن معه اعتزل وابتمد عن مجلس الحسن البصري ، وأطلقت  
عليهم القاب منها : القدرية والجهمية والمعتزلة ولقبوا أنفسهم " بأصحاب  
العدل والتوحيد " ( علم الكلام لفيصل ١٦٢ )

(٤) المنحة الالهية ٨٦ المقائد النسفية ١٤١ شرح العقيدة الطحاوية ٣٥٦

(٥) معارج القبول ٤٢/٢

(٦) سورة السجدة ١٨

(٧) المقائد النسفية ١٤٣

٢ - قوله عليه الصلاة والسلام ( لا يزني الزاني حين يزني

وهو مؤمن ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن ولا يشرب الخمر

حين يشربها وهو مؤمن والتوبة مصروضة بعد ) (١) .

فنفي الحديث الايمان عن مرتكب الكبيرة فليس هو بكافر ولا بمؤمن ،

فيكون في مرتبة وسط بين المرتبتين .

واجيب : بأن المراد به نفي كمال الايمان لا مطلق الايمان ،

أوان الحديث وارد على سبيل التقليل والمبالغة في الزجر

عن المعاصي فيكون المعنى أن موجب الايمان المنع عن الزنا

والسرقة وشرب الخمر وحفظ الامانة ، ومن عادة البلغاء ان يحصروا

النوع في الفرد الكامل وأن يقولوا للتقليل : " انه ليس منه "

ولا كذب فيه ان حاصله اخراج الفرد الناقص عن الجنس (٢)

ثم ان اثبات المنزلة بين المنزلتين مخالف لاجماع السلف .

قال صاحب العقائد النسفية : والجواب ان هذا احداث

للقول المخالف لما اجمع عليه السلف من عدم المنزلة بين المنزلتين

فيكون باطلا (٣) .

٤ - وذهب المرجئة (٤) الى أن مرتكب الكبيرة مؤمن (٥) .

(١) مسلم بشرح النووي ٤٥/٢ وهو من حديث ابي هريرة رضي الله عنه

(٢) العقائد النسفية ١٤٣

(٣) العقائد النسفية ١٤٣

(٤) المرجئة - الارجاء على معنيين : ١- التأخير ولقبوا بذلك لأنهم كانوا

يؤخرون العمل عن النية والقصد . ٢- اعطاء الرجاء ولقبوا بذلك لأنهم

كانوا يقولون لا تضر مع الايمان معصية كما لا تنفع مع الكفر طاعة .

وقيل : الارجاء تأخير حكم صاحب الكبيرة الى يوم القيامة فلا يقضى عليه

بحكم ما في الدنيا من كونه من اهل الجنة او من اهل النار ( الطل والنحل

للمشهرستاني ١/١٣٩ )

(٥) شرح الأصول الخمسة ٢٢٧

ويقولون : لا يضر مع الايمان ذنب كما لا ينفع مع الكفر طاعة (١) .  
واستدلوا على ذلك بأدلة منها :

١ - قوله تعالى ( كلما ألقى فيها فوج سألهم خزنتها ألم  
بما أنتم نذير ؟ ) قالوا بلى قد جاءنا نذير فكذبنا وقلنا ما نزل  
الله من شيء ان أنتم الا في ضلال كبير (٢) فهذا يقتضي  
ان المؤمن من الفاسق لا يدخل النار لانه لم يكذب النذير .  
وأجيب : بأنه لا يقتضي ان لا يدخلها المؤمن من العاصي  
لما ورد من النصوص الدالة على تعذيب العصاة ، ثم ان المراد  
بالفوج هنا جماعة من الكفرة (٣) .

٢ - قوله تعالى : ( ان العزى اليوم والسوء على الكافرين ) (٤)  
والآية دلت على اختصاص العزى بالكافرين فوجب أن لا  
يدخل النار الا هؤلاء ، لأن ماهية العزى والسوء يستلزم  
القيامة مختصة بالكافرين ، وذلك ينفي حصول هذه الماهية  
في حق غيرهم (٥) .

وأجيب بأن هذا الاختصاص لا ينفي حصول العذاب لغيره  
من عصاة المؤمنين ، وقد ورد عن النبي ( صلى الله عليه وسلم )  
انه قال : ( اما أهل النار الذين هم أهلها فانهم لا يموتون  
ولا يحيون ، ولكن ناس أصابتهم النار يذنبونهم ) أو قال •

(١) شرح العقيدة الطحاوية ٣٥٦

(٢) سورة الطك ٨-٩

(٣) روح المعاني ١٢/٢٩

(٤) سورة النحل ٢٧

(٥) تفسير الفخر الرازي ٢١/٢٠

بسطا ياهم . فأما تم امة حتى اذا كانوا فحما أذن بالشفاعة .  
فحي . بهم ضيائر ضيائر (١) فيثوا على أنهار الجنة ثم قيل :  
يا أهل الجنة ، أفيضوا عليهم ، فينبئون نبات الحسبة تكون في حميل  
السيول (٢) .

وبعد أن عرفنا آراء هذه الفرق وأدلتها والرد عليها تبين لنا  
أن رأى أهل السنة والجماعة الذين يستدلون بالآيات والاحاديث  
والاجماع على أن مرتكب الكبيرة مؤء من عاص - هو الراجح من هذه  
الآراء والله أعلم .

---

(١) ضيائر ضيائر : جماعات في تفرقة

(٢) مسلم بشرح النووي ٣/٣٧ وهو من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله  
عنه .

## السحر

السحر لغة : الأخذة (١) وكل ما لطف مأخذه ودق (٢) .  
 وشرعا : هو كلام مؤلف يعظم به غير الله تعالى وتنسب إليه  
 المقادير والكائنات (٣) . أو هو : اظهار أمر خارق للعادة من نفس  
 شريرة خبيثة مباشرة أعمال مخصوصة تجرى مجرى التعليم والتعلم (٤) .  
 أو هو : عقد ورقي وكلام يتكلم به أو يكتبه أو يعمل شيئا به أو يرفى  
 بدن المسحور أو قلبه أو عقله من غير مباشرة له (٥) !

واختلف العلماء في السحر بدهل كان له حقيقة أو لا ؟

١ - فذهب أهل السنة : إلى أن السحر ثابت وله حقيقة يخلق الله

عنده ما شاء ، وله تأثير في إيلاام الجسم وتلافه (٦) .

فمنه ما يقتل ومنه ما يعرض ومنه ما يأخذ الرجل عن زوجته فيمنعه

وطأها (٧) .

والأدلة على ذلك :

١ - قوله تعالى : ( ومن شر النفاثات في المقعد ) (٨) ولولم

يكن للسحر حقيقة لما أمر بالاستعاذة من شره (٩) .

(١) الأخذة : بضم الهمزة وسكون الخاء المعجمة

(٢) مختار الصحاح ٢٨٨ محيط المحيط ٣٩٩ وهو في أصل اللغة **المصرف**

وسمي سحرا لأنه يصرف الشيء عن جهته ( محيط المحيط ٣٩٩ )

(٣) شرح منج الجليل ٤٦٢/٤

(٤) حاشية الطحطاوية ٤٨٤/٢

(٥) كشف المخدرات ٤٨٤

(٦) تفسير القرطبي ٤٦/٢ المجموع ٢٣/١٨ فتح القدير لابن الهمام

١٨٦/٦ ١٩/٦ المغني ٢٨/٩ - ٢٩ كشف القناع

(٧) كشف القناع ١٨٦/٦ (٨) سورة الفلق ٤

(٩) المجموع ٢٤/١٨ كشف القناع ١٨٦/٦ .

٢ - وقوله تعالى ( ... وما يعلمان من احد حتى يقولوا انما نحن فتنه فلا تكفر فيتعلمون منهما ما يفرقون به بين المرء وزوجه ... ) (١) .

فقد ذكر الله سبحانه في هذه الآية السحر وتعليمه ، ولولم يكن له حقيقة لم يكن تعليمه ، ولا أغبر تعالى أنهم يعلمونه الناس ، فدل على أن له حقيقة .

٣ - حديث عائشة رضي الله عنها (٢) في سحر ليبيد بن الاعصم (٣) ان النبي ( صلى الله عليه وسلم ) قال لما حل السحر : " أما انا فقد شفاني الله ... " (٤) .  
والشفاء انما يكون برفع القلة وزوال المرض ، فدل على أن له حقا وحقيقة (٥) .

٤ - ذهب المعتزلة والزيدية (٦) وأبو إسحاق الاسترأبادي مسن

- 
- (١) سورة البقرة ١٠٢  
(٢) عائشة رضي الله عنها : سبقت ترجمتها  
(٣) ليبيد بن الاعصم : هو رجل من بني زريق وعند مسلم انه يهودي  
وفي رواية ابن عيينة انه كان منافقا ويجمع بينهما بأن من أطلق أنه يهودي نظر الى ما في نفس الأمر ومن أطلق عليه منافقا نظر الى ظاهر أمره ( فتح الباري ١٠ / ٢٢٦ )  
(٤) البخاري بشرح فتح الباري ٦ / ٣٣٤  
(٥) تفسير القرطبي ٢ / ٤٦  
(٦) الزيدية : فرقة من فرق الشيعة الثلاث : زيدية وامامية وباطنية ، منسوبة الى زيد بن علي رضي الله عنه يجمع مذاهبهم تفضيل علي رضي الله عنه وأوليائه بالامامة - البحر الزخار ١ / ٤٠



الشافعية (١) : الى ان السحر لا حقيقة له ولا تأثير وانما هو  
تخييل وايهام يتكون الشيء على غير ما هو به (٢) !  
والدليل على ذلك قوله تعالى : ( فاذا هبالبهم وعصيهم  
يخيل اليه من سحرهم أنها تسعى ) (٣) ففي هذه الآية لم يقل  
سبحانه تسعى على الحقيقة ولكن قال " يخيل اليه " فسماء الله  
خيالا ، والخيال لا حقيقة له (٤) .

وأجيب باننا لا ننكر أن يكون التخييل وغيره من جملة السحر  
فان الرسول ( صلى الله عليه وسلم ) حينما سحره لبيد بن الأعم  
كان يخيل اليه أنه يفعل الشيء وما يفعله ، فدل على أن له <sup>حقا</sup> حقيقة  
فهو مقطوع به باخبار الله ورسوله على وجوده ووقوعه ، وعلى هذا أهل  
الحل والمقتد الذين يعتقد بهم الاجماع ولا عبرة مع اتفاقهم بمخالفة

الممتزلة (٥) . : والراجح من اقوال العلماء ان السحر حقيقة ، وان هذه الحقيقة  
لا تنفي ان سحر الأئمين ورمجاد القوي ، وان حقيقة المادية لا تنفي  
ما ذكره القرآن الكريم ( يفرقون به بين امرئ وزوجه ) وان الوقاية  
منه كما علنا القرآن تكون بتراءة بعوزتيه جهاها ومساء

(١) ابواسحاق الاستبادي : هو ابراهيم بن مطرف بن محمد بن علي  
بن حميد ، كان من فقهاء الشافعية وسمع من ابراهيم بن موسى الفراء  
الرازي مات سنة ٢٤٩ هـ .

( تاريخ جرجان ٥٩٩ )

(٢) المجموع ٢٣/١٨ البحر الزخار ٢٠٤/٦ تفسير القرطبي ٤٤/٢

(٣) سورة طه ٦٦

(٤) البحر الزخار ٢٠٤/٦

(٥) تفسير القرطبي ٤٦/٢ بتصرف .

### تعلم السحر وتعليمه :

أما تعلم السحر وتعليمه فقد اتفق العلماء على تحريمه (١) إلا ما روى عن بعض الشافعية حيث قالوا ان تعلمه ليس بحرام بل يجوز ليعرف ويروى على صاحبه (٢) واختلفوا في كرهه :

١ - فذهب المالكية الى الكفر في تعلمه وان لم يعمل به وهو المشهور عندهم وذهب بعضهم من متأخريهم الى عدم كرهه ان لم يعمل به (٣) .

وأما الأحناف والشافعية والزيدية فذهبوا الى كرهه اذا اعتقد اباحتهم وذهب بعض الأحناف الى كرهه مطلقا سواء اعتقد تحريمه أو لا (٤) .

والى هذا القول الثاني ذهب الحنابلة (٥) .

٢ - وذهب الظاهرية والامامية الى أن تعلمه ليس بكفر بل هو هرام وممصة (٦) .

(١) فتح القدير لابن الهمام ٩٩/٦ حاشية رد المختار ٢٤٠/٤ كشف المخدرات ٤٨٤ المصنف ٢٩/٩ المجموع ٢٤/١٨ اعانة الطالبين ١٢٢/٤

(٢) مسلم بشرح النووي ٨٨/٢

(٣) الفواكه الدواني ٢٧٤/٢ الخرشبي ٦٣/٨

(٤) فتح القدير لابن الهمام ٩٩/٦ حاشية رد المختار ٢٤٠/٤ - ٢٤١

المجموع ٢٤/١٨ اعانة الطالبين ١٢٢/٤ البحر الزخار ٢٠٥/٦

(٥) المصنف ٢٩/٩ كشف المخدرات ٤٨٤

(٦) المحلى ٣٩٨/١١ - ٤٠٠ فقه الامام جعفر ٢٩٠/٦

الأدلة على ذلك :

١ - أدلة القائلين بكفر تعلم السحر وتعليمه :

استدلوا بقوله تعالى ( واتبعوا ما تتلو الشياطين على ملك سليمان وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر ، وما انزل على الملكين ببابل هاروت وماروت وما يعلمان من احد حتى يقولوا انما نحن فتنه فلا تكفر فيتعلمون منهما ما يفرقون به بين المرء وزوجه وما هم بضارين به من احد الا باذن الله ، ويتعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم ... ) (١) .

فقوله : " وما كفر سليمان " أى وما كان ساحرا كفر بسحره (٢) .  
وقوله : " ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر " فظاهر الآية أنهم كفروا بذلك ولا يكفر بتعليم الشيء الا وذلك الشيء كفر (٣) .  
وقوله " يعلمون " يدل من " كفروا " (٤) فتعليم السحر كفر .  
وقد سمي الله سبحانه السحر كفرا (٥) بقوله " وما يعلمان من احد حتى يقولوا انما نحن فتنه فلا تكفر " اى لا تتعلمه فتكفر بذلك (٦) .

---

(١) سورة البقرة ١٠٢

(٢) المغني ٣٠/٩

(٣) فتح الباري ٢٢٥/١٠

(٤) المحلى ٣٩٨/١١ روح المعاني ٣٣٨/١

(٥) تفسير القرطبي ٤٧/٢

(٦) المغني ٣٠/٩

واعترض ابن حزم استدلالهم بأن " يعلمون " بدل من " كفروا " قائلا : هذه دعوى بلا برهان بل القول الظاهر ان الكلام تم عند قوله " كفروا " وكملت القصة ، ثم ابتداء سبحانه قصة أخرى مبتدأة وهو قوله تعالى ( يعلمون الناس السحر ) (١) .

وقد قال الامام القرطبي (٢) : ان قوله ( يعلمون ) في موضع نصب على الحال ويجوز أن يكون في موضع رفع على انه خبر ثان فأثبت كفرهم بتعليم السحر (٣) والآية في معرض الذم للسحر والشاية في تعليمه (٤) .

واعترض اعتراضا آخر في الاستدلال بقوله " انما نحن فتنة فلا تكفر " اى لا تتعلمه فتكفر بذلك فقال : لا حجة لهم فيه أصلا بوجه من الوجوه لأن النهي في هذا الكلام عن الكفر جملة . ولم يقولوا : " فلا تكفر بتعلمك السحر ولا بعلمك السحر " هذا ما لا يفهم من الآية أصلا (٥) .

وأجيب : بأن سياق الآية نزل في السحر وتعلمه ، أخبر الله تعالى عن الطائفة الذين نبذوا الكتاب واتبعوا السحر - وهم اليهود أنه لما ذكر رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) سليمان - سان (٦)

(١) المحلى ٣٩٨/١١

(٢) الامام القرطبي سبقت ترجمته

(٣) تفسير القرطبي ٤٣/٢

(٤) تفسير القرطبي ٥٥/٢

(٥) المحلى ٣٩٨/١١ بتصرف

(٦) سليمان عليه السلام هو سليمان بن داود عليهما السلام وهو من الرسل

الذين أرسلهم الله الى بني اسرائيل بعد أبيه عليهما السلام .

( المعقيدة الاسلامية وأسسها (٤٧) .

في المرسلين قال بعض أخبارهم : يزعم محمد أن ابن داود كان نبيا ، والله ما كان <sup>ال</sup>ساحرا ، فأنزل الله عز وجل : ( وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا ... ) (١) وقيل : إن السحرة من اليهود زعموا أنهم أخذوا السحر عن سليمان ، فنزله الله تعالى منه (٢) .

٢ - أدلة القائلين بعدم كفره :

استدلوا بأدلة منها :

١ - قوله تعالى ( ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر . . ) وقوله ( و يعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم . . . ) (٣) فذمهم على تعليمه ، وأن تعلمه بدعوى إلى فعله ، وفعله محرم ، فحرم ما يدعوا إليه . (٤)

٢ - قوله عليه الصلاة والسلام : ( ثلاثة لا يدخلون الجنة : مد من غمر ، وقاطع رحم ، ومصدق بالسحر ) (٥) فالحديث لم يتعرض لتعلم السحر وإنما ذكر الذي صدقه وآمن به .

٣ - المعقول وهو أن تعلم ما به الكفر لا يكون كفرا ، ألا ترى أن الأصولي يتعلم جميع أنواع الكفر ليحذر منه غيره ، فتعلم السحر أولى (٦) .

ما به

(١) تفسير القرطبي ٤١/٢ والاية من سورة البقرة ١٠٢

(٢) تفسير الفخر الرازي ٢٠٤/٣

(٣) سورة البقرة ١٠٢

(٤) المجموع ٢٧/١٨

(٥) مسند الامام احمد ٣٩٩/٤

(٦) الفواكه الدواني ٢٧٤/٢

وللذى يظهر لى أن مجرد تعلم السحر ليس بكفر ولكنسه  
محرم لدلالة الآية السابقة ولاتفاق العلماء على تحريمه ، وكذلك  
لا يكفر ان تعلمه ليحذر منه غيره مع عدم اعتقاده اباحته وان  
اعتقد اباحته مع العلم بتحريمه ففيه كحل لاحتلاله محرما مجمعا  
عليه .

وأما مفهوم الآية الذى يدل على الكفر بتعلم السحر فانه محمول  
على ما اعتقد اباحته ، ويؤيد ذلك قوله عليه الصلاة والسلام :  
( ومصدق بالسحر ) (١) فانه ذكر التصديق وهو من الأمور  
الاعتقادية ، ولم يتعرض فيه مجرد تعلم السحر ، فنحمل الكفر على  
تعلمه مع الاعتقاد باباحته . والله أعلم .

---

(١) مسند الامام أحمد ٣٩٩/٤

### الحمل بالسحر :

اختلف العلماء في حكم الحمل بالسحر :

- ١ - فذهب الظاهرية الى أنه محرم ولا يكفر به (١) واليه ذهب الشافعية الا اذا اعتقد ابا حته ، أو كان في السحر قول أو فعل يقتضي الكفر (٢) .
  - ٢ - وذهب المالكية والحنابلة الى كفره وهو ظاهر ما ذهب اليه الزيدية والامامية . ويروى عن الامام احمد انه لا يكفره (٣) .
- وأما الأحناف فلم يفرقوا بين قولان : قول أنه يكفر بفعله مطلقاً سواء اعتقد تحريمه أو لا (٤) وقول أنه لا يكفر بمجرد عمله ما لم يكن فيه اعتقاد أو عمل ما هو مكفر (٥) .

---

(١) المحلى ٣٩٨/١١

(٢) المجموع ٢٤/١٨ ، ٢٧ فتح الباري ٢٣٦/١٠

(٣) الفواكه الدواني ٢٧٤/٢ بلفه السالك ٤١٦/٢ ،

شرح منج الجليل ٤٦٢/٤ ، المفتى ٢٩/٩ الانصاف ١٠/

٣٤٩ - ٣٥٠ كشف القناع ١٨٦/٦ البحر الزخار ٢٠٤/٦ ،

فقه الامام جعفر ٢٩٠/٦

(٤) فتح القدير لابن الهمام ٩٩/٦

(٥) حاشية رد المختار ٢٤١/٤

الأدلة على ذلك :

١ - أدلة القائلين بعدم كفره :

استدلوا بأدلة منها :

١ - قوله تعالى ( ... ولا تقتلوا النفس التي حرم الله  
إلا بالحق ، ذلكم وصاكم به لعلكم تعقلون ) (١) والآية  
نصت على تحريم قتل النفس إلا بالحق ، ولم يكن الساحر من  
النفس التي نصت الآية على حل دمه ، لا من كفره ولا من أحدى  
الثلاث التي نصت على حل دمه .

٢ - قوله عليه الصلاة والسلام ( ان دماءكم وأموالكم حرام عليكم  
كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا ) (٢)  
والحديث دال على تحريم دم المسلم إلا بنص ولم يأت نص على  
كفر الساحر فيبقى دمه محرماً .

٣ - قوله عليه الصلاة والسلام ( لا يحل دم امرئ مسلم يشهد  
أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بأحدى ثلاث : الثيب  
الزاني ، والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة ) (٣) .  
قال ابن حزم (٤) : فصح بالقرآن والسنة ان كل مسلم دمه  
حرام إلا بنص ثابت أو إجماع متيقن ... فالساحر ليس كالأقرباء  
ولا قتلا ولا زانيا محصنا ولا جاء نص صحيح فيضاف إلى هذه  
الثلاثة (٥) .

---

(١) سورة الأنعام ١٥١

(٢) مسلم بشرح النووي ١٨٢/٨ وهو من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه

(٣) مسلم بشرح النووي ١٦٤/١١ وهو من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه

(٤) ابن حزم : سيئات ترجمته

(٥) المحلى ٤٠٠/١١ بتصرف .



- ٤ - قوله عليه الصلاة والسلام ( اجتنبوا السبع الموبقات ، قيل :  
يا رسول الله وما هن ؟ قال : الشرك بالله ، والسحر ، وقتل  
النفس التي حرم الله الا بالحق ، وأكل مال اليتيم وأكل الربوا  
والتولي يوم الزحف و قذف المحصنات الفافلات المؤمنات ) (١)  
قال ابن هزم : فكان هذا بياناً جلياً بأن السحر ليس  
من الشرك ولكنه معصية موبقة تقتل النفس وشبهها (٢) .

## ٢ - أدلة القائلين بكفره :

استدلوا بأدلة منها :

- ١ - قوله تعالى ( واتبعوا ما تنطق الشياطين على ملك سليمان  
..... ) (٣) وهي الآية التي استدلوا بها على كفر من  
تعلمه فقوله " انما نحن فتنه فلا تكفر " فيه اشارة الى أن  
تعلم السحر كفر ، فيكون العمل به كفراً (٤) فان الله سمى  
السحر كفراً في هذه الآية (٥) .
- ٢ - قوله عليه الصلاة والسلام ( حد الساحر ضربه بالسيف ) (٦)  
وقال علي رضي الله عنه (٧) : الساحر كافر (٨) .

- 
- (١) مسلم بشرح التتوي ٨٣/٢ وهو من حديث ابي هريرة رضي الله عنه  
(٢) المحلى ٤٠٠/١١  
(٣) سورة البقرة ١٠٢  
(٤) فتح الباري ٢٢٥/١٠  
(٥) تفسير القرطبي ٤٧/٢  
(٦) الترمذى بشرح تحفة الاحوذى ٢٧/٥ وهو من حديث جندب رضي الله عنه  
(٧) علي رضي الله عنه : سبقتم ترجمته  
(٨) المغني ٣٠/٩

٣ - قوله عليه الصلاة والسلام ( من أتى كاهنا أو عرافا فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد ( صلى الله عليه وسلم ) ) (١)  
الكاهن هو الذي يؤمن أنه يعلم الغيب من دون وهي (٢) .  
وأما استدلال الفريق الأول بالآية والاحاديث فطلب  
جاءت عامة ، والاحاديث في الساحر جاءت خاصة ، وسياق  
آية البقرة دليل على أن السحر كفر فقوله تعالى ( ... وما كفر سليمان ... ) عبر سبحانه عن السحر بالكفر بطريق الكناية  
رعاية لمناسبة " لكن " الاستدراكية في قوله تعالى ( ولكن الشياطين  
كفروا يعلمون الناس السحر ) فان " كفروا " معها مستعمل  
في معناه الحقيقي وجملته " يعلمون " حال من الضمير (٣) .  
ثم ان أعمال الصحابة رضوان الله عليهم في قتلهم السحرة دليل  
على حل دمه وحاشاهم أن يقتلوا النفس التي حرم الله  
قتلها .

---

(١) مسند الامام احمد ٤٢٩/٢ وهو من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) فتح القدير للشوكاني ٩٩/٥ وفي فتح القدير لابن الهمام : وأما الكاهن فقيل هو الساحر وقيل هو العراف وهو الذي يحدث ويتخبر - أى يكذب .

وقيل : هو الذي له من الجن من يأتيه بالأنباء .

( فتح القدير لابن الهمام ٩٩/٦ )

(٣) روح المعاني ٣٣٨/١ .

وقد روى القول يقتل الساحر عن عمر (١) وعثمان بن عفان (٢)  
وابن عمر (٣) وحفصة (٤) وجندب بن عبدالله (٥) وجندب بن كعب (٦)

---

(١) عمر - هو عمر بن الخطاب وقد سبقت ترجمته

(٢) عثمان بن عفان هو عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس  
بن عبد مناف القرشي ، أمير المؤمنين ذو النورين أسلم قديما ولد بمحد  
هام الفيل بست سنين وهو أول من هاجر إلى الحبشة وتوفي سنة ٣٥ هـ  
( تهذيب التهذيب ١٣٩/٧ ) .

(٣) ابن عمر هو عبدالله بن عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي المدوني - أبو  
عبد الرحمن المكي أسلم قديما وهو صغير وكان من التمسك بآثار النبي  
( صلى الله عليه وسلم ) بالسبيل المتين . وتوفي سنة ٧٣ هـ ( تهذيب  
التهذيب ٣٢٨/٥ ) .

(٤) حفصة هي حفصة بنت عمر بن الخطاب - أم المؤمنين رضي الله عنها ،  
ولدت قبل المبعث بخمسة أعوام وتوفيت سنة ٤١ هـ وصلى عليها مروان  
بن الحكم ( تهذيب التهذيب ١٢/٤١٠ ) وسيأتي حديثها في قتل  
الساحرة .

(٥) جندب بن عبدالله هو جندب بن عبدالله بن سفيان البجلي - أبو عبدالله  
له صحبة ليست بالقديمة مات في فتنة ابن الزبير وذكره البخاري في  
التاريخ فيمن توفي من الستين إلى السبعين . ( تهذيب التهذيب  
١١٢/٢ ) .

(٦) جندب بن كعب هو جندب بن كعب بن عبدالله بن غنم بن جزء بن عامر  
الأزدى أبو عبدالله قاتل الساحر له صحبة ويقال جندب بن زهير ،  
وجندب بن عبدالله وجندب بن كعب وتوفي لعشر سنوات مضين من خلافة  
معاوية رضي الله عنه ( تهذيب التهذيب ١١٨/٢ ، اسد الغابة ٣٦١/١ ) .

وقيس بن سعد (١) وعمر بن عبد العزيز (٢) :

والذى يظهر أن التراجع هو أن مجرد عمل السحري ليس بكفرا الا اذا اعتقد ابلاحته ، واذا كان سحره متضمنا للكفر وعمل عملا ما هو مكفر فمئذ يكفر بذلك : والله أعلم .

### أنواع السحر : غير المكفر :

المعلماء

ذكر/ بعض أنواع السحر التي لا يكفر بها صاحبها منها :

- ١ - السحر الذى يسحر بأدوية وسموم وسقي شيء لا يضر فانه لا يكفر صاحبه ولا يقتل ، ولكن يعزر تعزيرا بليفا لأنه ارتكب معصية الا أن يقتل بفعله فيقتص منه اذا قتل من يكافئه (٣) .
- ٢ - السحر الذى يمزج صاحبه على الجن ويؤمن أنه يجمعها فتطعمه فلا يكفر بذلك ولا يقتل به لأنه ليس في معنى الضصوص على قتله بالسحر ويعزر تعزيرا بليفا لارتكابه معصية عظيمة (٤) لأن السحر في اصله محرم ومعصية وهو مجمع على حرمة .

- 
- (١) قيس بن سعد هو قيس بن سعد بن عبادة بن دليم بن حارثة الانصارى الخزرجي الساعدي كان من فضلاء الصحابة ومن ذوى رأى الصائب والمكيدة في الحرب وتوفي سنة ٥٩ هـ ( تهذيب التهذيب ٣٩٥/٨ ) .
  - (٢) عمر بن عبد العزيز هو عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم بن ابي العاص بن امية القرشي الأموي - ابو حفص امير المؤمنين ولد سنة ٦٣ هـ توفي سليمان بن عبد الملك واستخلف عمر بن عبد العزيز يوم مات وتوفي سنة ١٠١ هـ ( تهذيب التهذيب ٤٧٥/٧ ) .
  - (٣) كشف القناع ١٨٧/٦ كشف المخدرات ٤٨٤
  - (٤) نفس المصدر السابق .

- ٣ - السحر الذي يحل به صاحبه سحرا يعني بشي\* من  
السحر او بشي\* من القرآن والذكر والكلام المباح ، فلا يكفر  
به ، غير انهم اختطفوا في جواز حل السحر بشي\* مسن  
السحر فقال الامام احمد الى جوازه ، وهو ظاهر المنقول  
عن ابن المسيب (١) ومالت الشافعية الى حرمة (٢) .
- ٤ - السحر الذي يستعمله الساحر للتجربة والامتحان ولا يعتقد  
لذلك أثرا (٣) .

---

(١) ابن المسيب : سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب المخزومي  
القرشي ابو محمد ، سيد التابعين وأحد الفقهاء السبعة بالمدينة  
وكان احفظ الناس لأحكام عمر بن الخطاب وأقضيته حتى سمي راوية  
عمر وتوفي بالمدينة سنة ٩٤ هـ .

( الاعلام ١٥٥/٣ )

(٢) اعانة الطالبين ١٢٢/٤ كشف القناع ١٨٨/٦

(٣) البحر الرائق ١٣٦/٥ حاشية رد المختار ٢٤٠/٤ حاشية الطحطاوي

٤٨٥/٢ .

## عقوبة الساحر :

اختلف العلماء في عقوبة الساحر .

١ - فذهب جمهور العلماء من المالكية والحنفية والشافعية  
والزيدية والامامية الى أنه يقتل (١).

٢ - وذهب الظاهرية الى أنه لا يقتل (٢) .

الأدلة على ذلك :

١ - أدلة القائلين بقتله :

استدلوا بأدلة منها :

١ - حديث جندب بن عبد الله رضي الله عنه (٣) عن النبي

( صلى الله عليه وسلم ) قال : ( حد الساحر ضربه بالسيف ) (٤)

٢ - حديث حفصة رضي الله عنها (٥) أنها قتلت جارية لها

سحرتها وقد كانت دبرتها ، فأمرت بها فقتلت (٦) .

---

(١) مواهب الجليل ٢٧٩/٦ الخرشى ٦٣/٨ شرح منح الجليل ٤٦٣/٤  
تفسير القرطبي ٤٧/٢ فتح القدير لابن الهمام ٩٩/٦ حاشية رد المختار  
٢٤٠/٤ كشف المخدرات ٤٨٤ المغني ٣٠/٩ كشف القناع ١٨٧/٦  
المجموع ٢٤/١٨ فتح الباري ٢٣٦/١٠ البحر الزخار ٢٠٥/٦ فقه  
الامام جعفر ٢٩٠/٦ شرائع الاسلام ١٦٧/٤

(٢) المحلي ٤٠٠/١١

(٣) جندب بن عبد الله جسيقت ترجمته

(٤) الترمذى بشرح تحفة الاحوذى ٢٧/٥

(٥) حفصة : سبقت ترجمتها

(٦) الموطأ بشرح الزرقاني ١٧٣/٥ .

- ٣ - حديث بجالة رضي الله عنه (١) يقول : كنت كاتباً لجزء  
بن معاوية (٢) عم الأحنف بن قيس (٣) فأثنا كتاب عمر قبل  
موته بمسنة " أن اقتلوا كل ساحر " - وربما قال سفيان - (٤)  
وساحرة (٤) قال : فقتلنا ثلاث سواحر (٥) والأثر يدل على  
قتل كل ساحر وساحرة .

(١) بجالة هو بجالة بن عبدة التميمي الحنظلي البصري ، كاتب جزء  
بن معاوية روى عن كتاب عمر بن الخطاب ، وعن عبد الرحمن بن عوف  
وعمران بن حصين وابن عباس وعنه عمرو بن دينار وقتادة . قال أبو زرعة  
ثقة . ( تهذيب التهذيب ٤١٧/١ ) .

(٢) جزء بن معاوية هو جزء بن معاوية بن حصين بن عبادة بن النزال التميمي  
السعدي عم الأحنف بن قيس قيل : له صحبة وقيل : لا تصح له  
صحبة ، وكان عاملاً لعمربن الخطاب رضي الله عنه على الأهواز .  
( أسد الغابة ٣٣٧/١ ) .

(٣) الأحنف بن قيس - الأحنف لقبه اسمه الضحاك وقيل صخر بن قيس  
بن معاوية بن حصين بن عبادة بن النزال التميمي السعدي البصري  
أدرك النبي صلى الله عليه وسلم ولم يره ، وكان أحد الحكماء الدعاة  
العقلاء وتوفي بالكوفة سنة ٦٧ هـ ( أسد الغابة ٦٨/١ ) .

(٤) سفيان هو سفيان بن عيينة بن ميمون العلامة الحافظ شيخ الإسلام  
أبو محمد الهلالي الكوفي محدث الحرم اتفقت الأئمة على الاحتجاج  
به لحفظه وأمانته ، وكان مدلساً لكن عن الثقات وتوفي سنة ١٩٨ هـ .  
( مقدمة تحفة الأحوزي ٤٤٩ ) .

(٥) مسند الإمام أحمد ١٩٠/١ - ١٩١ .

٢ - أدلة القائلين بعدم قتله :

استدلوا بالأدلة السابقة في عدم كفر الساهر وهي :

١ - قوله تعالى ( ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق ... ) (١) .

٢ - وقوله عليه الصلاة والسلام : ( ان دمائكم وأموالكم حرام عليكم ... ) (٢) .

وقد أجيب عن هذه الأدلة بأنها جاءت عامة والتي جاءت في السحر خاصة ، ثم ان عمل بعض الصحابة في ذلك مشهور كحديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه السابق حتى قال عنه ابن قدامة وهذا اشتهر فلم ينكر فكان اجماعا .

والذي يظهر لي ان الراجح هو الرأي الاول لأن أدلته جاءت خاصة تخصص العامة التي استدل بها الفريق الثاني . وحديث جندب وحفصة رضي الله عنهما ظاهر في بيان ذلك ثم ان عمل عمر رضي الله عنه أصبح أمرا اجماعيا سكتوا لا ينكر عليه أحد . والله أعلم

---

(١) صورة الانعام ١٥١

(٢) مسلم بشرح النووي ١٨٢/٨ وهو من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه .



### الامتناع عن التكليف

سبق لنا أن عرفنا المكفرات التي إذا ارتكبتها شخص أو عطلها يكون مرتداً عن الاسلام وهناك بعض التكليف التي إذا امتنع عن أدائها يكون مرتداً على اختلاف العلماء فيه كما سنعرفه إن شاء الله ، كترك الصلاة وغيرها من الصلوات .

#### ١ - ترك الصلاة :

تارك الصلاة يكون على ضربين : إما أن يكون جاهداً لوجوبها أو غير جاهد .

١ - فان كان جاهداً لوجوبها ففيه نظر :

أ - فان كان جاهداً وهو ممن يجهل ذلك كحديث عهد بالاسلام أو ناشئ\* ببادية بعيدة عن العلماء بحيث يجوز أن يخفى عليه وجوبها فانه لا يكفر بمجرد جهده لأنه معذور ، فنصرفه وجوبها ، فان جهد بعد ذلك كان مرتداً (١) .

ب - وان لم يكن ممن يجهل ذلك كالناشي\* بين المسلمين في الأمصار والقرى : فانه يكفر بذلك اجماعاً ، ولم يعذر ولم يقبل منه ادعاء الجهل لانكاره ما هو معلوم من الدين بالضرورة ولأن ذلك

---

(١) بجيرمي علي الخطيب ٢٠٨/٤ المجموع ١٥/٣ الشرواني وابن قاسم ٨٣/٣ شرح منحة الجليل ١١٧/١ الخرشبي ٢٢٨/١ المنفي ٣٢٩/٢ كشف القناع ١/٢٢٧ .

تكذيب لله ولرسوله ، لأن أدلة الوجوب ظاهرة في الكتاب  
والسنة (١) .

٢ - وإن كان غير جاحد لوجوبها ولكنه تركها تهاونا أو كسلا  
ففيه اختلاف بين العلماء :

١ - فذهب الإمام أحمد (٢) ومنصور الفقيه (٣) من  
الشافعية وابن حبيب (٤) من المالكية ،

---

(١) بجيرمي علي الخطيب ٢٠٨/٤ المجموع ١٥/٣ الشرواني وابن قاسم  
٨٣/٣ شرح منج الجليل ١١٧/١ الخرشي ٢٢٨/١ مواهب الجليل  
٤٢٠/١ المغني ٢٢٩/٢ كشف القناع ٢٢٧/١ فتح القدير  
لابن الهمام ٢١٧/١ حاشية رد المختار ٣٥٢/١ .

(٢) الإمام أحمد : سبقت ترجمته

(٣) منصور الفقيه هو منصور بن اسماعيل أبو الحسن التميمي - الفقيه الشاعر  
الضريير المصري أحد أئمة المذهب أخذ الفقه عن أصحاب الشافعي  
وأصحاب أصحابه وتوفي سنة ٣٠٦ هـ ( طبقات الشافعية للسبكي -

٤٧٨/٣ ) .

(٤) ابن حبيب هو عبد الملك بن حبيب بن سليمان بن هارون السلمي القرطبي

أبومروان - عالم الأندلس وفقيها في عصره كان عالما بالتاريخ  
والأدب رأسا في فقه المالكية وتوفي سنة ٢٣٨ هـ له تصانيف  
منها طبقات الفقهاء والتابعين .

( الاعلام ٣٠٢/٤ ) .

والامام الشوكاني (١) الى أنه يكفر ، ويقتل كفرا . (٢)

٢ - وذهبت المالكية والشافعية والحنابلة في رواية والزيدية :  
الى انه لا يكفر ، ويقتل حدا (٣) .

٣ - وذهبت الحنفية والظاهرية والمزني (٤) من الشافعية  
: الى انه لا يكفر ولا يقتل بل يحبس ويضرب (٥) .

---

(١) الامام الشوكاني هو محمد بن علي بن محمد بن عبدالله الشوكاني  
شم الصفاني ، آخر المجتهدين تفقه على مذهب الامام زيد وبرع  
فيه ، وطلب الحديث وفاق فيه اهل زمانه حتى خلع رتبة التقليد  
وتحلى بمنصب الاجتهاد له تصانيف منها : فتح القدير ،  
ونيل الأوطار ...

( تفسير فتح القدير في مقدمته ٤/١ ) .

(٢) المفتي ٣٣٠/٢ المحرر ٣٣/١ كشف القناع ٢٢٨/١ شرح منتهى  
الارادات ١٢١/١ المجموع ١٥/٣ شرح منح الجليل ١١٦/١  
الخرشي ٢٢٧/١ نيل الأوطار ٣٤١/١ .

(٣) شرح منح الجليل ١١٦/١ الخرشي ٢٢٧/١ مواهب الجليل ٤٢١/١  
بجبري علي الخطيب ٢٠٩/٤ المجموع ١٥/٣ الشرواني وابن قاسم  
٨٦/٣ المفتي ٣٣١/٢ المحرر ٣٣/١ البحر الزخار ١٥٠/٢

(٤) المزني هو اسماعيل بن يحيى بن اسماعيل - ابو ابراهيم المزني  
صاحب الامام الشافعي من اهل مصر امام الشافعيين . من مؤلفاته :  
الجامع الكبير والجامع الصغير والترغيب في العلم وتوفي سنة ٢٦٤ هـ .  
( الاعلام ٣٢٧/١ ) .

(٥) حاشية رد المختار ٣٥٢/١ الفتاوى الهندية ٥٠/١ المحلي ٢٧٩/١١  
المجموع ١٧/٣ .

الأدلة على ذلك :

١ - أدلة القائلين بكفره وقتله :

استدلوا بالكتاب :

١ - قال تعالى ( فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فإخوانكم

في الدين ، ونفصل الآيات لقوم يعلمون ) (١) .

فمفهوم الآية : أنهم<sup>إن</sup> لم يقيموا الصلاة لم يكونوا من إخوان

المؤمنين . ومن انتفت عنهم إغوة المؤمن منين فهم من الكافرين (٢)

لأن الله يقول : ( إنما المؤمنون أخوة ... ) (٣) .

٢ - والسنة :

رضي الله

أ - ما رواه جابر بن عبد الله / عنهما (٤) عن النبي

( صلى الله عليه وسلم ) قال : ( بين الرجل وبين الشرك

والكفر ترك الصلاة ) (٥) .

والحديث واضح في أن ترك الصلاة كافراً لأن عطف

الشرك على الكفر فيه تأكيد قوي لكونه كافراً (٦)

---

(١) سورة التوبة ١١

(٢) أضواء البيان ٣١١/٤

(٣) سورة الحجرات ١٠

(٤) جابر بن عبد الله هو جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام بن ثعلبة الخزرجي

السلمي أبو عبد الله شهد العقبة الثانية مع أبيه وهو صبي وكان مسن

المكرين من الحديث وتوفي سنة ٧٣ هـ . وهو آخر من مات من الصغابة

بالمدينة ( تهذيب التهذيب ٤٢/٢ )

(٥) مسلم بشرح النووي ٧١/٢

(٦) أضواء البيان ٣١١/٤

قال الامام النووي رحمه الله (١) : ومعنى بينه وبين  
الشرك ترك الصلاة : ان الذي يمنح من كفره كونه  
لم يترك الصلاة فاذا تركها لم يبق بينه وبين الشرك  
حائل بل دخل فيه . (٢) .

ب - حديث بريدة بن الحصيب الاسلمي رضي الله  
عنه (٣) عن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) قال :  
( العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد  
كفر ) (٤)  
فالحديث يدل على أن ترك الصلاة يكفر لأن التارك  
الذي جعل الكفر معلقا به مطلق عن التقيد (٥) .

٣ - آثار الصحابة رضي الله عنهم :  
١ - عن عبد الله بن شقيق الحنظلي رضي الله عنه (٦)  
قال : ( كان اصحاب محمد ~~صلى الله عليه وسلم~~ <sup>(صلى الله عليه وسلم)</sup> لا  
يرون شيئا من الأعمال تركه كفر غير الصلاة ) (٧) .

---

(١) الامام النووي : سبقت ترجمته

(٢) مسلم بشرح النووي ٧١/٢

(٣) بريدة بن الحصيب الاسلمي هو بريدة بن الحصيب بن عبد الله بن الحارث  
الاسلمي ابو عبد الله ، أسلم قبل بدو ولم يشهد لها سكن المدينة ثم  
انتقل الى البصرة ثم الى مرو فمات بها سنة ٦٣ هـ في خلافة يزيد بن  
معاوية ( تهذيب التهذيب ٤٣٣/١ )

(٤) مسند الامام احمد ٣٤٦/٥

(٥) نيل الاوطار ٣٤٣/١

(٦) عبد الله بن شقيق الحنظلي هو عبد الله بن شقيق الحنظلي ابو عبد الرحمن  
ذكره ابن سعد في الطبقة الاولى من تابعي اهل البصرة كان ثقة في  
الحديث توفي في ولاية الحجاج على العراق ، مات بعد المائة قبل  
سنة ١٠٨ هـ ( تهذيب التهذيب ٢٥٣/٥ )

(٧) الترمذي بشرح تحفة الاخوان ٣٧٠/٧

ب - قال عمرو رضي الله عنه (١) : ( لا حظ في الاسلام لمج  
ترك الصلاة ) (٢) .

ج - قال علي رضي الله عنه (٣) : ( من لم يصل فهو  
كافر ) (٤) .

٤ - الممقول : وهوان الصلاة عبادة يدخل بها في الاسلام  
فيخرج بتركها منه كالشهادة (٥) .

٢ - أدلة القائلين بعدم كفره وبوجوب قتله :

فأما أدلتهم على عدم كفره ، فمنها ما يأتي :

١ - قوله تعالى ( ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون  
ذلك لمن يشاء ) ومن يشرك بالله فقد افترى اثماً عظيماً (٦)  
فترك الصلاة ليس من الشرك ويكون تاركها تحت مشيئة الله ان  
شاء عذبه وان شاء غفر له .

---

(١) عمرو رضي الله عنه x سبقت ترجمته

(٢) المغني ٣٣١/٢

(٣) علي رضي الله عنه : سبقت ترجمته

(٤) المغني ٣٣١/٢

(٥) المغني ٣٣١/٢

(٦) سورة النساء ٤٨

٢ - الأحاديث منها :

أ - حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه (١) عن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) قال : ( خمس صلوات كُتِبَهن الله على العباد ، من جاء بهن لم يضيع منه شيئاً استخفافاً بحقهن كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة ، ومن لم يأت بهن فليس له عند الله عهد أن شاء عذبه وإن شاء أدخله الجنة ) (٢) .

ففي الحديث الدلالة الواضحة على أن ترك الصلاة ليس بكفر لأن كونه تحت المشيئة المذكورة فيه دليل على عدم الكفر (٣) .

ب - حديث أبي هريرة رضي الله عنه (٤) أن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) قال : ( إن أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة صلاته فإن وجدت ثمة كتب ثالثة ، وإن كان انتقص منها شيء قال : انظروا هل تجدون له من تطوع يكمل له ما ضيع من فريضة من تطوعه ؟ ثم سائر الأعمال تجرى على حسب ذلك ) (٥)

---

(١) عبادة بن الصامت هو عبادة بن الصامت بن قيس بن أصرم الانصاري أبو الوليد المدني ، أحد النقباء ليلة العقبة واحد من جمع القرآن في زمن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) أرسله عمر إلى فلسطين ليحلم أهلها القرآن فأقام بها إلى أن مات بالرملة سنة ٣٤ هـ ( تهذيب التهذيب ١١١/٥ )

(٢) سنن النسائي ١٨٦/١

(٣) أضواء البيان ٣١٨/٤

(٤) أبو هريرة سبقت ترجمته

(٥) سنن النسائي ١٨٨/١

ووجه الاستدلال بالحديث : أن نقصان الصلوات المكتوبة  
واتعامها من النوافل يتناول بمجموعه ترك بعضها عمداً ( )

ج - قوله عليه الصلاة والسلام : ( من مات لا يشرك بالله  
شيئاً دخل الجنة ، ومن مات يشرك بالله شيئاً دخل  
النار ) ( ٢ ) وقد ذكر ( صلى الله عليه وسلم ) الميت  
الذى دخل النار هو المشرك ، وتارك الصلاة ليس  
بمشارك فلا يكون كافراً .

د - قوله عليه الصلاة والسلام : ( يخرج من النار من  
قال لا اله الا الله ، وكان في قلبه من الخير ما يزن  
شمعيرة ، ثم يخرج من النار من قال لا اله الا الله  
وكان في قلبه من الخير ما يزن برة ثم يخرج من النار  
من قال لا اله الا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن  
ذرة ) ( ٣ ) .

٣ - الاجماع : وهوانه لم يزل المسلمون يورثون تارك  
الصلاة ويورثون عنه ولا نعلم في عصر من الأعصار لُحداً من تاركي  
الصلاة ترك تفسيه والصلاة عليه ودفنه في مقابر المسلمين  
مع كثرة تاركي الصلاة في جميع الأعصار ، ولو كان كافراً

---

( ١ ) أضواء البيان ٣١٩/٤

( ٢ ) / مشرح النووي ٩٣/٢ وهو من حديث جابر رضي الله عنه .

( ٣ ) مسلم بشرح النووي ٥٩/٣ وهو من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه .



لثبتت هذه الأحكام كلها ، فلم يفصل ولم يصل عليه ولم يرث ولم يرث (١) وكل ذلك بمسمع من العلماء ولم ينكر أحدهم ذلك فكان إجماعاً .

وأما أدلتهم على وجوب قتله فمنها ما يلي :

- ١ - قوله تعالى ( فإذا انسحق الشهر الحرام فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذلواهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم ان الله غفور رحيم ) (٢) فأباح الله قتلهم ، وشروط في تخليته سبيلهم التوبة - وهو الاسلام - وإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة فمتى ترك الصلاة متمسدا لم يأت بشرط تخليته فيبقى على وجوب القتل (٣) .
- ٢ - قوله عليه الصلاة والسلام ( أمرت ان اقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله وان محمداً رسول الله . ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحق الاسلام . وحسابهم على الله ) (٤) .

فالحديث يدل على أنهم لا تصمم دماءهم ولا أموالهم الا بإقامة الصلاة (٥) ويقضي بوجوب القتل لاستلزام المقابلة له (٦)

- 
- (١) المجموع ١٨/٣ المغني ٣٣٢/٢
  - (٢) سورة التوبة ٥
  - (٣) المغني ٢/٣٤٠
  - (٤) متفق عليه اللؤلؤ والمرجان ٦/١ وعمو من حديث ابن عمر رضي الله عنهما
  - (٥) أضواء البيان ٣١٤/٤
  - (٦) نيل الأوطار ٣٤١/١

٣ - قوله عليه الصلاة والسلام ( ستكون امراء فتعرفون وتنكرون ،

فمن عرف برى ومن أنكر سلم ، ولكن من رضي وتابع .

قالوا : أفلا نقاتلهم ؟ قال : لا ما صلوا (١) .

فقوله : " ما " في قوله " ما صلوا " مصدرية ظرفية أي لا

تقاتلوهم مدة كونهم يصلون و يفهم منه انهم ان لم يصلوا قاتلوهم (٢) .

٤ - المعقول وهو : أن الصلاة ركن من أركان الاسلام لا

تدخلها النيابة بنفس ولا مال فوجب ان يقتل تاركها

كالشهادة (٣) .

٣ - أدلة القائلين بعدم كفره وعدم قتله :

فأما أدلتهم على عدم كفره فهي نفس الأدلة التي استدلت بها

الفريق الثاني من الكتاب والسنة والاجماع .

وأما أدلتهم على عدم قتله فمنها ما يلي :

١ - حديث ابن مسعود رضي الله عنه (٤) عن النبي ( صلى الله

عليه وسلم ) قال : ( لا يحل دم امرئ مسلم يشهد

(١) مسلم بشرح النووي ٢٤٢/١٢ وهو من حديث ام سلمة رضي الله عنها

(٢) أضواء البيان ٣١٥/٤

(٣) المغني ٣٣٠/٢

(٤) ابن مسعود هو عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب - ابو عبد الرحمن

البهزلي اسلم بحكة قديما ، وهما جبر الهجرتين وشهد بدرا والمشاهد كلها

وكان صاحب نعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ( توفي بالمدينة سنة

٣٢ هـ .

( تهذيب التهذيب ٢٧/٦ ) .

ان لا اله الا الله وأني رسول الله الا باحدى ثلاث : النفس  
بالنفس والشيب الزاني والمارق من الدين التارك الجماعة ( ١ ) ،  
والحديث صريح في أنه لا يحل دم مسلم الا باحدى ثلاث  
ولم يذكر منها ترك الصلاة فدل ذلك على أنه غير موجب  
للقتل ،

وأما الأحاديث التي دلت بمفاهيمها على وجوب القتل  
فإنها دلت عليه بمفاهيمها المخالفة وحديث ابن مسعود هذا  
دل على عدم قتله بمطوقه ، والمنطوق مقدم على المفهوم ( ٢ ) ،  
٢ - حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ( صلى الله عليه  
وسلم ) قال : ( أمرت ان أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا  
الله ، فمن قال لا اله الا الله فقد عصم ملي نفسه وماله الا بحقه .  
وحسابه على الله ) ( ٣ ) .

٣ - القياس وهو : قياس ترك الصلاة على ترك الصوم والحج  
مثلا . فان كل واحد منهما من دعائم الاسلام ، ولم يقتل تاركها  
فكذلك الصلاة ( ٤ ) . ولأن القتل لو شرع لشرع زجرا عسنا  
ترك الصلاة ولا يجوز شرع زاجر يمنع تحقيق المزجور عن نفسه ،  
والقتل يمنع فعل الصلاة دائما فلا يشرع . ولأن الأصل تحريم  
الدم فلا تثبت الاباحة الا بنص أو معنى نص ، والأصل عدمه ( ٥ ) .

( ١ ) متفق عليه - اللؤلؤ والمرجان ١٨١/٢

( ٢ ) أضواء البيان ٣٢٠/٤ بتصرف

( ٣ ) متفق عليه - اللؤلؤ والمرجان ٦/١

( ٤ ) أضواء البيان ٣٢٠/٤

( ٥ ) المغني ٣٢٩/٢

مناقشة الأدلة :

١ - فأما الأدلة التي استدلت بها الفريق الأول على كفر ترك الصلاة

فقد أجاب عنها الفريق الثاني والثالث بأن المراد بالكفر فيها :

كفر دون كفر وليس المراد الكفر المخرج عن ملة الاسلام ، وقد

صرح النبي ( صلى الله عليه وسلم ) في أحاديث كثيرة بهذا المعنى  
كقوله عليه الصلاة والسلام : ( سباب المسلم فسوق وقتاله كفر )<sup>(١)</sup>

وقوله عليه الصلاة والسلام : ( اشتتان في الناس هما بهم كفر :

الطمع في النسب والنياحة على الميت ) (٢) .

وقوله عليه الصلاة والسلام : ( لا ترغبوا عن آبائكم فستن رغب

عن أبيه فهو كفر ) (٣) وغيرهما من الأحاديث وهي كثيرة جدا .

ولذا حملوا أحاديث التكفير على كفر النعمة أو على معنى قد قارب

الكفر ، أو على الكفر الحقيقي في حق المستحل أو أنه قد يؤول به

إلى الكفر أو على أن فعله فعل الكفار (٤) وتكون هذه الأحاديث

على سبيل التخليط (٥) .

---

(١) مسلم بشرح النووي ٥٤/٢ وهو من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

(٢) مسلم بشرح النووي ٥٧/٢ وهو من حديث أبي هريرة رضي الله عنه

(٣) مسلم بشرح النووي ٥١/٢ وهو من حديث أبي هريرة رضي الله عنه

(٤) أضواء البيان ٣٢١/٤ مسلم بشرح النووي ٥٠/٢ نيل الأوطار

٠ ٣٤١/١

(٥) المغني ٣٣٢/٢

وأما حديث جابر وبريدة بن الحصيپ (١) رضي الله عنهما  
فإنه محمول على أنه شارك الكافر في بعض أحكامه وهو وجوب  
القتل . قال الامام النووي رحمه الله (٢) : وهذا التأويل متمين للجمع  
بين نصوص الشرع وقواعده (٣) .

٢ . وأما حديث ابن مسعود رضي الله عنه (٤) الذي يدل  
على عدم قتل تارك الصلاة بمنطوقه فقد أجيب عنه بأنه مضاف  
بخصوص بالأحاديث الدالة على قتل تارك الصلاة (٥) .  
٣ . وأما قياسهم ترك الصلاة على ترك الصوم والحج فليس  
أجيب بأنه فاسد الاعتبار لمخالفته للأحاديث الدالة على قتله  
والقياس لا يقبل مع النصوص (٦) .

\*

والظاهر ان الرأي القائل بعدم كفر تارك الصلاة ويوجب قتله هذا هو  
الراجح جمعا بين الأدلة فان أعمال الدليلين معا أولى من الفاء أحدهما  
وأعمال الآخر . والله أعلم .

---

(١) جابر وبريدة سبقت ترجمتهما

(٢) الامام النووي سبقت ترجمته

(٣) المجموع ١٩/٣

(٤) ابن مسعود سبقت ترجمته

(٥) أضواء البيان ٣٢٠/٤

(٦) أضواء البيان ٣٢٠/٤ المجموع ١٩/٣

٢ - ترك شيء من العبادات غير الصلاة :

أما ترك شيء من العبادات غير الصلاة كالصوم والزكاة والحج فهو إما أن يكون جاحداً أو غير جاحد .

١ - فان كان جاحداً فإنه يكفر بالاجماع . لاجماع الأمة على كفر من جحد حكماً ظاهراً مجمعا عليه اجماعاً قطعياً معلوماً من الدين بالضرورة (١) .

٢ - وان كان غير جاحد فإنه لا يكفر لقول عبدالله بن شقيق رضي الله عنه (٢) : ( كان اصحاب رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) لا يزلون شيئاً من الاعمال تركه كفر غير الصلاة ) (٣) وهو ظاهر مذهب الجمهور حيث صرح بعضهم في الحج بأن من مات ولم يحج اثم بالاجماع (٤) وإن من منع الزكاة بخلافها مع اعترافه بوجوبها لم يكفر بلا خلاف (٥) الا ما روى عن الامام أحمد بأن له أقوالاً في المسألة فقال مرة : انه يكفر بترك الجميع ، وعنه : أنه يكفر الا بالحج ، وعنه : انه يختص الكفر بالصلاة والزكاة ، وعنه : أنه يختص بالكفر بالصلاة ، وهو الصحيح من المذهب (٦) .

والفرق بين هذه العبادات وبين الصلاة : ان الصلاة ورد فيها احاديث تقتضي كفر تاركها ، بخلاف هذه العبادات فإنه لم تأت احاديث تقتضي ذلك .

(١) نهاية المحتاج ٣٩٥/٧ المغني مع الشرح الكبير ٧٥/١٠ البحر الرائق ١٣١/٥

(٢) عبدالله بن شقيق : سبقت ترجمته

(٣) الترمذي بشرح تحفة الاحوذى ٣٧٠/٧

(٤) الفتاوى الهندية ٢١٦/١

(٥) المجموع ٢٨٧/٥ (٦) الانصاف ٣٢٧/١٠

## اعتناق المذاهب المعاصرة

انتشرت في هذا العصر مذاهب دينية وفكرية وانخدع بها كثير من أبناء المسلمين ، ونريد أن نتعرف على بعض هذه المذاهب وحكم من اعتنقها فمن هذه المذاهب الماسونية والقاديانية والاشتراكية .

### ١ - الماسونية :

أجمع المؤرخون على أنها جمعية يهودية (١) تعمل في الخفاء للاستيلاء على العالم و تهدف الى استقطاب القوى والامكانات اليهودية الموزعة في أنحاء المعمورة سعياً وراء مايتهم المنشودة وهي اعادة تأسيس مملكة اسرائيل (٢) وتعتبر مدرسة تهيه المستعمرين الاجراء والاعوان والعملاء ، وتخرج لهم من صفوفهم أفواجا تلو الأفواج ممن رضوا بالان الكفر والضلال وتدرسوا على أعمال التجسس والتخريب (٣) .

وهي آلة بيد اليهود <sup>يصرعون</sup> يصرعون بها كبار الساسة ويخدعون الأمم الخافلة والشعوب الجاهلة (٤) .

ويرجع تاريخ انشائها الى بداية القرن الأول الميلادي (٥) وقد انتشرت هذه الجمعية في جميع بلدان العالم .

---

(١) المخططات الاستعمارية لمكافحة الاسلام ٢٨٤

(٢) حركات ومذاهب في ميزان الاسلام ٥٤-٥٨

(٣) المخططات الاستعمارية ٢٨١

(٤) المذاهب المعاصرة ٢٥

(٥) المذاهب المعاصرة ٢٨ .

و من عقائدها ما يلي :

١ - انها تدعو الى حرب الأديان بصورة عامة والى الالحاد ، وأن موقفها من الدين لا يخطف عن موقف الاتجاهات المادية منه ، وقالوا :  
( ان الالحاد من عناوين المفاخر ) ( ويجب ان لا ننسى بأننا نحن الماسونيين أعداء للأديان ) (١) وأما موقفها من الاله فقالوا :  
( يجب أن يتغلب الانسان على الاله وأن يعلن الحرب عليه ، وأن يخرق السموات ويمزقها كالأوراق ) (٢) وقالوا : ( ان علينا ان نسحق في قلب الماسوني كل قبيح وفظيع وهذا القبح الفظيع هو الله وليس الله سوى الشر ) (٣) ،

وهكذا نرى موقفها من الله ، ( تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا ) .

وأما شعاراتها فهي : الحرية والأخاء والمساواة ، وهدفها هو التعاون الانساني بين افرادها على أوسع مدى ، وبها خدعت الكثير من الناس / أولئك الذين كان لهم دور مشكور في خدمة الدين والعلم (٤) ..

وأما أساليبها فهي تقوم على تشكيك الانسان في دينه وعقيدته والنيل من الأنبياء والرسل وتشجيع الالحاد والكفر في ربوع الأرض وتدعو الى الفساد وفساد الأسرة وانحلالها ،

(١) حركات ومذاهب في ميزان الاسلام ٥٩-٦٠

(٢) حركات ومذاهب في ميزان الاسلام ٥٩

(٣) المخططات الاستعمارية ٢٨٨

(٤) المذاهب المعاصرة ٥١



وذلك بتمزيق القيم الاخلاقية واطلاق عنان الغرائز والشهوات (١).

ومضى أمر الماسونية في خفاء مدة من الزمن وبعد أن اتضح أمرها بالكشف وشعرت قيادتها العليا بهذه الظاهرة عمدت الى خطة أخرى تجهيز هذا النقص لتتابع مسيرتها ، فأنشأت النوادي العالمية فمنها النادي اليوناني والنادي الروماني وانتشرت عشرات الالاف من النوادي بهذا الاسم في الشرق والغرب ، وبنال العضو فيها درجات ترفيع وتقدير حسب ما يقوم به من اعمال خيرية ، وتلقى في هذه النوادي محاضرات للتوعية وتشجيع الاختلاط والاباحية بما تقوم به من رحلات مختلفة لاعضاءها من الشباب والشابات (٢) ،

ولذا تقوم رابطة العالم الاسلامي بتزويد مكاتبها في الخارج بقرارات وتوصيات المؤتمرات الاسلامي بالازهر الشريف التي نصت على مطالبة اجهزة الامن الاسلامية بالتحقيق والتحرى في ظاهرة انتشار اندية الروماني الصهيونية حيث يوجد ١٦٧٠٠ ( ستة عشر ألف وسبعمائة ) ناد للروماني منتشرة في ١٥١ بلدا في العالم ، ويبلغ عدد اعضائها ٩٠٠ تسعمائة الف عضو (٣) .

- 
- (١) المذاهب المعاصرة ٢٦ المخططات الاستعمارية ٢٨٨ - ٢٨٩  
 (٢) بحوث المؤتمرات العالمي لتوجيه الدعوة واعداد الدعاة عام ١٣٩٧ هـ  
 من اعداد فضيلة الشيخ احمد صالح محايري . اللجنة  
 الخامسة ص ١٥ - ١٦ .  
 (٣) مجلة البلاغ عدد ٥٤٩ التاريخ ٢ شعبان ١٤٠٠ هـ

ومن هنا نعلم أن من انضم وانتمى الى هذه الجمعية عقيدة ومنهاجا  
 خارج عن دين الاسلام ومرتب عنه لأنه - من الطبيعي - قد اعتنق  
 عقيدة يهودية ، وهي عقيدة تخالف العقيدة الاسلامية الحقة ، وأما الذي  
 يخطف الى تلك الأندية ولم يعتقد بعقيدتها ولم يستحل ما حرمه الله  
 بل كان لمجرد الترفيه وقضاء شهواته وغرائزه فهذا ليس بمرتد ، وكان  
 كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يقع فيه . والله أعلم .

٢ - القاديانية :

القاديانية ثورة على النبوة المحمدية وعلى الاسلام ومواءمة دينية وسياسية منظمة ضد النظام الاسلامي "أسسها مرزا غلام احمد القادياني في القرن التاسع عشر الميلادي في الهند بعد استقرار الحكم الانجليزي فيها ورعتها الحكومة الانجليزية واحتضنتها (١) وانتشرت هذه الفرقة في جميع انحاء العالم .

ومن عقائدها ما يلي :

- ١ - ان زعيمها غلام احمد يزعم أنه نبي مستقل ومبعوث بالرسالة بعد محمد ( صلى الله عليه وسلم ) وأن ما ينزل عليه وحى كالقرآن والتوراة والانجيل وأنه افضل من بعض أولي العزم من الرسل ، ويمكن أن يكون أفضل من جميع الأنبياء ، وأنكر خاتم النبوة محمد ( صلى الله عليه وسلم ) وادعى أنه يأتي بعده مئات وألوف من الأنبياء (٢) .
- ٢ - وأن روح المسيح حلت فيه ، وأنه مثيل للمسيح (٣) .
- ٣ - وأن الحج فريضة على المسلمين الى قاديان ، وأنها بلدة مقدسة كمكة والمدينة (٤) .

---

(١) القادياني والقاديانية ٧ القاديانية لثلاثة الاعلام ٣٩

(٢) القاديانية للثلاثة ١٤ ، ٣٩ ، ٥٣

(٣) القادياني والقاديانية ٥٧

(٤) القاديانية للثلاثة ١٤

٤ وأنه يلغي الجهاد ويحزمه ، ويعتبر من يرفع السيف للدين ويقتل الكفار باسم الجهاد عاصيا لله ورسوله (١) ، ويشرح فكرة الجهاد في الاسلام على أنها كانت فكرة مؤقتة حتى يستقر الاسلام نفسه كدين وحتى يستقر أمر الجماعة الاسلامية لذلك فإنه لا يجب تنفيذه بالسيف أو بالقوة ، وإنما يجب سلوك الطرق السليمة فسي الدعوة الى الاسلام (٢) .

٥ وأنه يكفر كل من لم يؤمن به فقد صرح غلام احمد وخطوه بأن المسلمين الذين لا يؤمنون بهذا الدين الجديد كفار ، لا تجوز الصلاة خلفهم وتحرم مناكرتهم ويماطون معاملة الكفار (٣) . وقد أعلن غلام احمد صراحة " أننا نخالف المسلمين في كل شيء " ، في الله وفي الرسول ، وفي القرآن ، وفي الصلاة ، وفي الصوم وفي الحج ، وفي الزكاة وبيننا وبينهم خلاف جوهري في كل شيء " (٤) .

\*

وبهذا البيان الموجز يتضح لنا أن القاديانية مارقة ومرتدة من الاسلام ، وقد صدرت الفتاوى بكفر القاديانيين من الهند وباكستان ومصر وسورية والصراة وغيرها من ديار الاسلام ، وأطبق العلماء على

(١) القادياني والقاديانية ٩٦ ، ١٠١

(٢) المؤامرة على الاسلام - انور الجندي ٢٤٧

(٣) القاديانية للثلاثة ٣٣

(٤) المؤامرة على الاسلام ٢٥١ القاديانية للثلاثة ٣٣ .

تضليلهم وتكفيرهم ، وأصبح ذلك كله اجماع لم يشذ منه —  
الاشان (١) .

فقد عنمت الحكومة السمونية لسفاراتها وقنصلياتها في العالم  
الاسلامي بعدم السماح لأي قادياني بدخول المملكة سواء في أيام  
الحج أو في غيرها باعتبار هؤلاء كفارا مرتدين باجماع المسلمين (٢) .

---

(١) المخططات الاستعمارية ٣٥٢ القادياني والقاديانية ١٠

(٢) المخططات الاستعمارية ٣٥١ .

### ٣ الاشتراكية !

وللاشتراكية تعاريف كثيرة بلغت مائتي تعريف ، فمن الصعب أن نحدد تعريفها تحديدا دقيقا (١) ولكن لها نظرتان تعارضان نظرة المسلمين الى الاسلام :

١ - نظرة مادية صرفة انكرت الناحية الروحية و حكمت على الدين بأنه أفيون الشعوب .

٢ - نظرة فصل الدين عن الحياة ، و حصر مفهوم الدين بالمباداة والاخلاق (٢) .

وقد أنشأها كارل ماركس اليهودي الذي ولد في ألمانيا عام ١٨١٨ م ومات في انكلترا عام ١٨٨٣ م وقد أعلن عن آرائه عام ١٨٤٧ م (٣) .

وقبل أن نتعرف على حكم من اعتنق هذا المذهب لا بد لنا من أن نتعرف على عقيدتها وقواعدها .

(١) من هذه التعاريف هو : " تغيير نظام المجتمع بنقل وسائل الانتاج من الافراد الى الدولة " و تعريف آخر " أية خطة او مذهب يستهدف انقاذ الفرد من مصاعب او متاعب يلقاها في نضالها من اجل البقاء وفي تنافسه في معترك الحياة وذلك عن طريق تدخل الدولة " .  
والخاية المتفككة من التعريفات هي " اقامة نظام للحياة على أساس مصلحة الجماعة مكان مصلحة الفرد " .

( نقض الاشتراكية في ضوء الاسلام لجيهاد محمد ع ) .

(٢) حكم الاسلام في الاشتراكية ٥١-٥٢

(٣) حركات ومذاهب في ميزان الاسلام ١١

فأما عقيدتها فهي : العقيدة المادية التي تقول ان المادة هي أصل الاشياء ولا شيء غير المادة وأن الحياة كلها مادة وأن البشرية مسيرة في مختلف اطوارها بتأثير المادة فقط ، وهذا يعني انكار وجود الخالق وانكار كل دين سماوى ، ورفض كل العوامل الغيبية التي تؤمن بها الأديان ولهذا فانها تنكر وجود الله وتشكر سائر الغيبيات الاخرى كالروح والجنة والنار والحساب والجان والملائكة ،

قال ماركس : ( لا اله والحياة مادة ) وقال لينين ( ليس صحيحا أن الله هو الذى ينظم الاكوان انما الصحيح هو ان الله فكرة خرافية اختلقها الانسان ليبرر عجزه ) (١) .

وأما قواعدها فهي تقوم على مايلي :

- ١ - تحقيق مبدأ " المساواة الفعلية بين الافراد " يعني المساواة في الحقوق القانونية والاقتصادية والملكية والانتاج والاستهلاك وما يلحق بذلك كله .
- ٢ - إلغاء الملكية الفردية كليا او جزئيا .
- ٣ - التأميم وهو تحويل الملكية الفردية الى ملكية الدولة اذا رأت الدولة فيه مصلحة عامة .
- ٤ - اعتبار الفرص الخاصة والحظ والارث من الأسباب غير المشروعة للملك والامتياز . فهي تعتبر أن الارث والهبة والهدية من الاسباب غير المشروعة للملك .

---

(١) حكم الاسلام في الاشتراكية ١٠٩ حركات ومذاهب في ميزان الاسلام

٥ - ان الأرض ملك الأمة لا يجوز توزيعها ولا احتكارها ولا توزيعها (١) ،

ولقد أجاب الأستاذ عبد العزيز البدرى (٢) في الرد على هذه القواعد ، وأنا أول عفا ملخصاً من رده :

فأما قاعدتهم في تحقيق مبدأ المساواة الفعلية بين الأفراد فهذه مستحيلة الوقوع لأن الله سبحانه حين خلق البشر جعلهم يتفاوتون فسي القوى الجسمية والاستعدادات الفعلية وهم في نفس الوقت يتفاوتون فسي اشباع حاجاتهم فالمساواة بينهم مستحيلة الوقوع ، وأن كانت الدولة تستطيع أن تساوى بين الأفراد في حيازة السلع والأعمال ولكنها لا تستطيع

---

(١) حكم الاسلام في الاشتراكية ٥٨ - ٦٩ ، ٩٤

(٢) عبد العزيز البدرى هو الشيخ عبد العزيز البدرى علم من اعلام الدعوة

الاسلامية في العراق لم يقم ~~بشيء~~ عن مجابهة الباطل يوماً ،

عمل فترة مع حزب التحرير الاسلامي ثم تركه بعد خلاف معه حول

كثير من الامور والقضايا ، فكان ان اعتقل بتهمة هي أوهى من بيت

الحنكوت ، لقد رفض أن يؤدى الدور الذى اعد له : ان يحفظ

اقوالا يدلي بها امام التلفزيون ، ثم سلمت جثته الى اهله

بعد أيام بدعى ان الشيخ قد مات في نوبة قلبية مع تحذير شديد

بأن لا يكشف غطاء النعش . وذلك في سنة ١٩٦٩ م وله مؤلفات

منها حكم الاسلام في الاشتراكية ، الاسلام بين العلماء والحكام .

( الموسوعة الحركية ١/ ٧٣ ) .



أن تساويهم في استعمال هذا المال وفي الانتاج والانتفاع به . قال تعالى :  
( نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض  
درجات ليتخذ بعضهم بعضا سخريا ورحمة ربك خير مما يجمعون ) (١) .  
وأما قاعدتهم في النفاة الملكية الفردية فهذه مخالفة للاحكام الشرعية  
وضاقصة للفطرة البشرية لأن الله خلق الانسان وخلق معه غرائز ثابتة ،  
ومن هذه الغرائز غريزة البقاء ومن مظاهرها الملكية الفردية الخاصة ،  
ولأن النفاة ها يوءى الى القلق في النفس وازهاب الطمأنينة عنها ويوءى  
الى قتل المواهب النافعة ولأن منع الفرد من التملك اعتداء على أمواله  
التي من " الله تعالى بها عليه قال تعالى ( يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا  
أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ، ، (٢) وقال  
عليه الصلاة والسلام : ( فان دماءكم وأموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم  
هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا ... ) (٣) .

وأما قاعدتهم في التأميم فهذه ايضا مخالفة للاحكام الشرعية التي  
نصت على احترام الملكية الفردية من كل اعتداء عليها لأن الاصل في ملكية  
الفرد أن تحترم وتأمين ولا يتعرض لها ولا تنزع من يد صاحبها إلا برضاه  
وبالوسائل الشرعية الا عند الضرورة القصوى والمصلحة الشرعية المؤكدة  
فيجوز للدولة أن تنزع من الفرد ملكيته مع التعويض العادل .

---

(١) سورة الزخرف ٣٢

(٢) سورة النساء ٢٩

(٣) البخاري شرح فتح الباري ٣/ ٥٧٤ وهو من حديث ابي بكره رضي الله  
عنه .

وأما قاعدتهم في اعتبار الفرص الخاصة والحظ والارث من الأسباب  
غير المشروعة للملك فهذه مخالفة لأحكام الشرع ومعارضة للنصوص التسي  
بها الإسلام حيث جعل الارث والهبة والهدية والوصية من الأسباب  
المشروعة للملك قال تعالى ( يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين  
- إلى قوله - فريضة من الله أن الله كان عليماً حكيماً ) (١) ،

وقال عليه الصلاة والسلام : ( تهادوا فإن الهدية تذهب وحر  
الصدر ) (٢) ،

وقال تعالى ( كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت أن ترك خيراً الوصية  
للوالدين والأقربين بالمعروف حقاً على المتقين ) (٣) ،

وأما قاعدتهم في أن الأثرغ ملك الأمة لا يجوز توزيعها ولا  
توريثها فهذه مخالفة لقوله ( صلى الله عليه وسلم ) : ( من أضرأرضاً  
ليست لأحد فهو أحق ) (٤) والإسلام يسمح للدولة الإسلامية أن تقوم  
بتوزيع الموات على من يريد ومن كان عنده الاستعداد لممارتها  
والانتفاع بها (٥) .

---

(١) سورة النساء ١١

(٢) الترمذى بشرح تحفة الاحوذى ٣٣٠/٦ وحر الصدر : اى وسأوسه  
أو الحقد والفيظ ، أو المداوة .

(٣) سورة البقرة ١٨٠

(٤) البخارى بشرح فتح البارى ١٨/٥ رواه هروء عن عائشة رضي الله  
عنها .

(٥) انظر هذه الردود في حكم الإسلام في الاشتراكية ٦١ - ٩٥ ملخصاً  
بتصرف .

وأما أساليب الاشتراكية ومناهجها فهي تقوم على نشر الالحاد ونسف الايمان من النفوس والتوسل بالعنف والقسوة الوحشية وبكل أنواع الخداع والفسخ والحق (١) .

\*

ومن هنا نعلم أن الاشتراكية تقوم على المادية والالحادية - وقيامها على الالحاد معروف لدى الجميع - وبهذا نستطيع أن نقول :

ان من اعتنق هذا المذهب عقيدة ومناهجها خارج عن الاسلام ومرد عنه ، ومن افتنى بذلك سماحة الشيخ أمجد الزهاوي (٢) حيث

---

(١) حركات ومذاهب في ميزان الاسلام ٢٦ بتصرف .  
(٢) الشيخ أمجد الزهاوي هو احد كبار علماء العراق ، كان رجلا ربانيا ورعا في غاية الورع ، ذكيا وفقها مجتهدا بارزا بين علماء العالم الاسلامي ، لقد أسس من اجل فلسطين جمعية انقاذ فلسطين لتعمل على جمع المعونات وارسال المجاهدين الى فلسطين ، ومن اجل بحث الوعي الاسلامي في نفوس النفوس أسس جمعية التربية الاسلامية التي فتحت لها - مدارس لتعليم الناشئة من ابناء المسلمين ، وتربيتهم التربية الاسلامية الصحيحة ، وأسست جمعية الاخصوة الاسلامية لتعمل على جمع كلمة المسلمين ونشر الثقافة الاسلامية على الصعيد الشعبي العام . وتوفي سنة ١٣٨٧ هـ .

( الموسوعة الحركية ١/١٣٧ ) .

قال : ( ان الاشتراكية بمعناها الحقيقي تنفي الملكية وتجعل الناس شركاء في كل شيء فلا يوجد عندئذ ملكية ، هذا مضاف لصراحة ما ورد به الشرع ، فيكون القول به مدخلا الى المروق من الاسلام ، وأما اذا اعتقد بمصلحة هذا القول وأصر عليه بعد أن بين مخالفته لاحكام الشرعية فيكون هذا كفرا محضا ، وقائله مارقا من الدين بلا شك . أما اذا أراد المسلم بالاشتراكية معنى التعاون والتضامن وسماه اشتراكية تقربا من يقول بالاشتراكية على معناها الحقيقي فليس ذلك بكفر ومروق من الاسلام ، ولكنه اساءة عظيمة واثم كبير ( ١ ) . والله أعلم .

---

( ١ ) حكم الاسلام في الاشتراكية ١١

### الحكم بغير ما أنزل الله

قد ورد في القرآن الكريم ثلاث آيات صريحة فيمن لم يحكم بما أنزل الله ، قال تعالى : ( . . . ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ) (١) . . . ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون ) (٢) ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون ) (٣) .

واختلف أهل التأويل في هذه الآيات الثلاث :

١ - فذهب بعضهم - منهم ابن عباس رضي الله عنهما - إلى أنها نزلت في اليهود خاصة (٤) وهم بنو قريظة والنضير (٥) قال ابن عباس رضي الله عنهما : ( إنما أنزل الله تعالى " ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون - والظالمون - والفاسقون " في اليهود خاصة ) (٦) .

وعن البراء بن عازب رضي الله عنه (٧) قال ( مر علي النسي ( صلى الله عليه وسلم ) بيهودى محمداً (٨) مجلوداً ، فدعاهم

(١) سورة المائدة ٤٤

(٢) سورة المائدة ٤٥

(٣) سورة المائدة ٤٧

(٤) تفسير روح المعاني ١٤٦/٦ تفسير ابن جرير الطبري ١٦٣/٦

(٥) تفسير الخازن ٥٧/٢ تفسير ابن جرير الطبري ١٦٤/٦

(٦) روح المعاني ١٤٦/٦

(٧) البراء بن عازب هو البراء بن عازب بن الحارث بن عدي بن مجدعة الأوسي ابو عمارة ويقال ابو الطفيل الصحابي المدني ، نزل الكوفة ومات بها زمن

مصعب بن الزبير سنة ٧٢ هـ ( تهذيب التهذيب ٤٢٥/١ )

(٨) محمداً : حممه تحميماً أى سبهم وجهه بالفحم .

( صلى الله عليه وسلم ) فقال : هكذا تجدون حد الزنى في كتابكم ؟ قالوا : نعم ، فعدا رجلا من علمائهم فقال : أنشدك بالله الذى أنزل التوراة على موسى ، أهكذا تجدون حد الزنى في كتابكم ؟ قال : لا ، ولولا أنك نشدني بهذا لم أخبرك ، نجده الرجم ولكنه كثر في أشرافنا فكنا اذا أخذنا الشريف تركناه وانا أخذنا الضعيف أقمنا عليه الحد ، قلنا تعالوا فلنجتمع على شيء نقيمه على الشريف والوضيع (١) فجعلنا التحميم والجلد مكان الرجم . فقال رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) : اللهم اني أول من أحيا امرؤ اذ أماتوه ، فأمر به فرجم ، فأنزل الله عز وجل " يأيها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر - الى قوله - ان اوتيتهم هذا فخذوه " .

يقول : اثبتوا محمدا ( صلى الله عليه وسلم ) فان أمركم بالتحميم والجلد فخذوه ، وان افئدكم بالرجم فاحذروا ، فأنزل الله تعالى : " ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ، ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون ، ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون " (في الكفار كلها) (٢) وهذا الحديث يبين من عنت به هذه الايات ، وهم اليهود الذين حرفوا كتاب الله وبدلوا حكمه ، لأن ما قبل هذه الايات وما بعدها نزلت فيهم ، وهم الممّنون بها ، وهذه الايات سياق الخبر عنهم ، فكونها خبرا عنهم أولى . ثم ان الله عمم بالخبر قوما كانوا

---

(١) الوضيع : الدنيا من الناس

(٢) مسلم بشرح النووي ٢٠٩/١١

جاهدين بحكمه ، فأخير عنهم انهم كافرون لتركهم الحكم جاحدين ،  
فكذلك القول في كل من لم يحكم بما أنزل الله جاحدا به أنه كافر  
بالله لأنه بجحوده حكم الله بعد علمه أنه أنزله في كتابه نظير  
جحوده نبوة نبيه بعد علمه أنه نبي . وإلى هذا القول مال  
ابن جرير الطبري في تفسيره ورجحه (١) .

٢ - وذهب بعضهم - منهم ابن مسعود والنخعي والحسن - (٢)  
إلى أنها عامة في اليهود وفي هذه الأمة (٣) لظاهر الخطاب (٤)

(١) تفسير ابن جرير الطبري ١٦٣/٦ - ١٦٧ بتصرف

(٢) ابن مسعود : سبقت ترجمته .

النخعي هو : ابراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود ابو عمران النخعي ،  
من اكابر التابعين صلاحا وصدق رواية وحفظا للحديث من اهل  
الكوفة فقيه العراق كان اماما مجتهدا له مذهب مات مخفيا  
من الحجاج سنة ٩٦ هـ .

(الاعلام ٧٦/١)

الحسن : هو الحسن بن يسار البصري ابو سعيد ، تابعي كان امام  
اهل البصرة احد العلماء الفقهاء الشجعان النساك ، وشب عن كثف  
علي بن ابي طالب وعظمت هيئته في القلوب وكان غاية في الفصاحة  
وله مع الحجاج بن يوسف مواقف وقد سلم من أذاه .  
وتوفي بالبصرة سنة ١١٠ هـ .

(الاعلام ٢٤٢/٢)

(٣) تفسير الخازن ٥٧/٢ تفسير جرير الطبري ١٦٦/٦ تفسير

القاسمي ١٩٩٩/٦

(٤) تفسير الخازن ٥٧/٢

ولأن لفظ " من " من صيغ العموم ، فيفسد أن هذا غير مختص  
بطائفة معينة / بكل من ولي الحكم ولم يحكم بما أنزل الله ، لأن الاعتبار  
بعموم اللفظ لا بخصوص السبب (١) وإلى هذا مال الامام أبو  
حيان في تفسيره (٢) .

٣ - وذهب بعضهم إلى أنها نزلت في الكفار مطلقاً لأن المسلم  
لا يكفر بارتكاب الكبيرة (٣) ولحل وصفهم بالاصاف الثلاثة باعتبار  
مشتقة ، فلانكارهم ذلك وصفوا " بالكافرين " ولوضعهم الحكم في  
غير موضعه وصفوا " بالظالمين " ولخروجهم عن الحق وصفوا :  
" بالفاسقين " او انهم وصفوا بها باعتبار اطوارهم واحوالهم الخفية  
الى الامتناع عن الحكم فتارة كانوا على حال تقتضى الكفر ، وتارة  
اخرى تقتضى الظلم أو الفسق (٤) .

٤ - وذهب الشعبي وجماعة (٥) إلى أن هذه الايات الثلاث  
أولها لهذه الأمة - المسلمين - والثانية في اليهود ، والثالثة في  
النصارى (٦) .

(١) فتح القدير للشوكاني ٤٢/٢ فتح البيان ٣٠/٣-٣١

(٢) تفسير البحر المحيط ٤٩٢/٣

(٣) فتح القدير للشوكاني ٤٢/٢ فتح البيان ٣٠/٣

(٤) روح المعاني ١٤٦/٦

(٥) الشعبي هو عامر بن شراحيل بن عبد ذي كبار الشعبي الحميري ابو عمرو

راوية من التابعين . ولد ونشأ ومات فجأة بالكوفة سنة ١٠٣ هـ

وهو من رجال الحديث الثقات وكان فقيها شاعرا .

(الاعلام ١٨/٤) .

(٦) تفسير ابن جرير الطبري ١٦٥/٦ تفسير البحر المحيط ٤٩٣/٣ روح

المعاني ١٤٦/٦ .



ويلزم على هذا ان يكون المؤمن أسوأ حالا من اليهود والنصارى الا أنه قيل : ان الكفر اذا نسب الى المؤمن فان له تأويلات ومعاني منها :

- ١ - أنه يحمل على التشديد والتفليظ وليس بكفر ينقل عن الملة بل هو كفردون كفر ، وليس كفرا بالله وملائكته وكتبه ورسله كما قال طاووس (١) لا بن عباس رضي الله عنهما : "قلت لا بن عباس : اكفر من لم يحكم بما أنزل الله ؟ فقال : به كفر وليس بكفر ينقل عن الملة" (٢) وقال أيضا : "في الكفر الواقع في اولى الثلاث انه ليس بالكفر الذي تذهبون اليه ، انه ليس كفرا ينقل عن الملة كفردون كفر" (٣) هذا اذا لم يكن جاحدا بما أنزل الله ، فان لم يحكم بما أنزل الله جاحدا به فقد كفر ، كما قال ابن عباس رضي الله عنهما : "من جحد ما أنزل الله فقد كفر ، ومن أقر به ولم يحكم فهو ظالم فاسق (٤) .

---

(١) طاووس هو طاووس بن كيسان الخولاني الهمداني - ابو عبد الرحمن من اكابر التابعين تفقه في الدين ورواية للحديث ، مولده ومشاوؤه اليمن ، وتوفي حاجا بالمزدلفة او بمضى سنة ١٠٦ هـ (الاعلام ٣٢٢/٣) .

(٢) تفسير الخازن ٥٧/٢

(٣) روح المعاني ١٤٦/٦

(٤) تفسير ابن جرير الطبري ١٦٦/٦ .

والى هذا ذهب عكرمة رحمه الله (١) حيث قال : " انما يتناول من أنكر بقلبه وجحد بلسانه ، أما من عرف أنه حكم الله وأقر بلسانه انه حكم الله الا انه لا بما يضاده فهو حاكم بما أنزل الله لكنه تارك له فلا يلزم دخوله تحسيت هذه الآية (٢) . وقال ابن العربي (٣) : " هذا يختلف ان حكم بما عنده على أنه من عند الله فهو تبدل له يوجب الكفر ، وان حكم به هو ومعصية فهو ذنب تفرد كسه المغفرة على أصل أهل السنة في الغفران للمذنبين (٤) . وعلى القول بأن الحكم بخير ما أنزل الله به كفر بقيده الاستهانة به أو الاستخفاف به أو الجحود له أو الاستحلال له قال به كثيرون من العلماء (٥) .

---

(١) عكرمة هو عكرمة بن عبد الله البربري المدني - ابو عبد الله مولى عبد الله بن عباس تابصي كان من أعلم الناس بالتفسير والمغازي وروى عنه زماء ثلاثا رجل ، وتوفي بالمدينة سنة ١٠٥ هـ .  
(الاعلام ٤٣/٥) .

(٢) تفسير البحر المحيط ٤٩٣/٣

(٣) ابن العربي هو ابو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن احمد المعروف بابن العربي الحافري الاشبيلي المالكي ، توفي سنة ٥٤٣ هـ وله مؤلفات منها احكام القرآن وعارضة الاهودى على سنن الترمذى والناسخ والمنسوخ ( احكام القرآن لابن العربي في مقدمته ٤/١ ) .

(٤) احكام القرآن لابن العربي ٦٢٥/٢

(٥) الكشف للزمخشري ٦١٦/١ تفسير ابن السعدي ٦٤/٢

فتح القدير للشوكاني ٤٢/٢ تفسير القاسمي ١٩٩٩/٦

ثم ان المراد من الأخيرين منها الكفر ايضا عند بعض المحققين ، وذلك بحملهما على الفسق والظلم الكاطين (١) فقله " فأولئك هم الظالمون " اى الذين تركوا العدل فضلوا فصاروا كمن يمشي في الظلام ، فان كان تدبينا بالترك مكان نهاية للظلم وهو الكفر ، والا كان عصيانا لأن الله أحسب أن يخشى ويرجى ، وقوله : " فأولئك هم الفاسقون " اى المختصون بكمال الفسق ، فان كان تدبينا كان كفرا ، وان كان لا اتباع للشهوات كان مجرد معصية (٢)

٢ - قيل : هذا فيمن علم نص حكم الله ثم رده عيانا وحكم بغيره وأما من خفي عليه النص او اخطأ في التأويل فلا يدخل في هذا الوعيد (٣) .

٣ - قيل : ان هذه الايات تقع على جميع ما أنزل الله لا على بعضه ، وكل من لم يحكم بجميع ما أنزل الله فهو كافر ظلالم فاسق ، فأما من حكم بما أنزل الله من التوحيد وترك الشرك ثم لم يحكم ببعض ما أنزل الله من الشرائع : لم يستوجب حكم هذه الايات (٤) .

٤ - ولا ينال القيم رحمه الله (٥) رأى آخر فقال : والصحيح ان الحكم بغير ما أنزل الله يتناول الكافرين : الأصغر والأكبر بحسب حال الحاكم ، فانه ان اعتقد وجوب الحكم بما أنزل الله فسي

(١) روح المعاني ١٤٦/٦

(٢) السراج المنير ٣٦١/١ - ٣٦٢

(٣) تفسير الخازن ٥٧/٢

(٤) تفسير الخازن بهامشه عن تفسير البغوي ٥٧/٢

(٥) ابن القيم : سبقت ترجمته .

هذه الواقعة وعدل عنه عصيانا مع اعترافه بأنه مستحق للمعقوبة  
فهذا كفر أصغر ، وان اعتقد انه غير واجب وأنه مخير فيسه  
مع تيقنه أنه حكم الله فهذا كفر اكبر ، وان جهله وأخطأه  
فهذا مخطئ له حكم المخطئين . والكفر الاكبر هو الكفر الاكبر هو  
الموجب لاستحقاق الوعيد دون الخلود ، وان المعاصي كلها  
من نوع الكفر الاكبر والكفر الاكبر هو الموجب للخلود فسي  
النار (١) .

٥ - وقيل : لا يخلو من ان يكون مراده كفر الشرك والجهود  
او كفر النعمة من غير جهود فان كان المراد جهود حكم الله  
او الحكم بغيره من الاخبار بأنه حكم الله فهذا كفر يشرح  
عن الملة وفاعله مرتد ان كان قبل ذلك مسلماً . . . وان كان  
المزاد به كفر النعمة . . . فلا يكون فاعله خارجاً من الملة .

قال الامام أبوبكر الجصاص (٢) : ولا يظهر هو المعنى  
الاول لاطلاقه اسم الكفر على من لم يحكم بما أنزل الله (٣) .  
وقسم بعض العلماء الكفر الى نوعين : كفر عمل وكفر

(١) مدارج السالكين ١/٣٣٥ - ٣٣٧

(٢) أبوبكر الجصاص هو الامام احمد بن علي أبوبكر الرازي المعروف بالجصاص  
امام الحنفية في عصره ومن المجتهدين الصريين في المذهب ، وتوفي  
سنة ٣٧٠ هـ وله مؤلفات منها : احكام القرآن ، شرح مختصر  
الطحاوي . ( احكام القرآن للجصاص في مقدمته ) .

(٣) احكام القرآن للجصاص ٤/٩٣ .

جحود وعناد ، فأما كفر الجحود والعناد فهو أن يكفر بما علم أن الرسول صلى الله عليه وسلم جاء به من عند الله جحوداً وعناداً من أسماء الرب وصفاته وأفعاله وأحكامه التي أصلها توحيده وعبادته وحده . وأما كفر العمل فمناهضة الأيمان كالسجود للصنم والاستهانة بالمصحف ، وأما الحكم بغير ما أنزل الله وترك الصلاة فهو كفر عمل لا كفر اعتقاد وليس كالسجود للصنم والاستهانة بالمصحف ، وإن كان الكل يطلق عليه الكفر ، وقد سمي الله سبحانه من عمل ببعض كتابه وترك العمل ببعضه مؤمناً بما عمل به كافراً بما ترك العمل به قال تعالى : ( وإن أخذنا ميثاقكم لا تسفكون دماً كم - إلى قوله - افترؤن بيوعكم الكتاب وتكفرون ببعض فما جزاء من يفعل ذلك منكم إلا خزي في الحياة الدنيا ويوم القيامة يردون إلى أشد المذاب وما الله بغافل عما تعملون ) (١)

وهذا الكفر العملي لا يخرج من الدائرة الإسلامية والطامة بالكيفية كما لم يخرج الزاني والسارق والشارب من الملة وإن زال عنه اسم الأيمان . . . وهذا التفصيل هو قول الصحابة الذين هم أعلم الأمة بكتاب الله وبالإسلام والكفر ولوازمهما (٢) .

\*

والذي يظهر أن الحكم بغير ما أنزل الله ليس بكفر إلا أن يكون بالجحود

(١) سورة البقرة ٨٤-٨٥

(٢) مجموعة الرسائل والمسائل النجدية ١٤-١٦ يتصرف

به او الاستهانة والاستخفاف به او الاستحلال له ففيه كفر .

وعلى هذا ان من أدرغى عن الحكم بعد السرقة او القذف او الزنا - مثلا - غير مدعن له لاستتباعه اياه وتفضيل غيره من اوضاع البشر عليه فهو كافر قطعا ، ومن لم يحكم به لعملة أخرى غير الجهود فهو ظالم ان كان في ذلك اضرار الحق أو ترك العدل والمساواة ، والا فهو فاسق (١) .

وكذلك من اعتقد أنه يجوز الحكم بغير ما أنزل الله في الصامات الشرعية او الحدود او غيرها وان لم يعتقد أن ذلك افضل من حكم الشريعة لأنه بذلك يكون قد استباح ما حرم الله اجماعا ، وكل من استباح ما حرم الله مما هو معلوم من الدين بالضرورة كالزنا والخمر والربا والحكم بغير شريعة الله فهو كافر باجماع المسلمين ، أو اعتقد أن هدى غير النبي ( صلى الله عليه وسلم ) أكمل من هديه أو أن حكم غيره احسن من حكمه كالذين يفضلون حكم الطواغيت على حكمه ، أو اعتقد أن الأنظمة والقوانين التي يسنها الناس أفضل من شريعة الاسلام أو أن نظام الاسلام لا يصلح تاييده في القرن العشرين ، أو أن الاسلام كان سببا في تخلف المسلمين أو أنه محصور في علاقة المروءة به دون أن يتدخل في شئون الحياة الأخرى أو أن انقاذ حكم الله في السرقة او الزنا - مثلا - لا يناسب العصر الحاضر (٢) .

(١) تفسير القرآن الكريم - محمد غفاجي ١٤٢/٦ الاسلام بين جهل

ابنائهم وعجز علمائهم ٣٥

(٢) انظر دليل الحاج والمعتبر من رئاسة ادارات البحوث العلمية والافتاء

### موالة الكافرين

هل يعتبر من وإلى الكافرين مرتداً خارجاً عن الاسلام أم لا ؟  
اختلف العلماء في ذلك لاختلافهم في تفسير قوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ، ومن يتولهم فانه منهم ، ان الله لا يهدي القوم الظالمين ) (١) .

١ - فذهب بعضهم الى أنه مرتد خارج عن الاسلام ، وإلى هذا مال الامام الشوكاني في تفسيره حيث عدّه من أنواع الردّة (٢) وكذا الامام ابن جرير الطبري (٣) وسيد قطب رحمه الله (٤) .

#### (١) سورة المائدة ٥١

(٢) فتح القدير للشوكاني ٥١/٢ حيث قال : وهذا شروع في بيان احكام المرتدين بعد بيان ان موالة الكافرين من المسلم كفر ، وذلك نوع من انواع الردّة .

(٣) حيث قال : ومن يتول اليهود والنصارى دون المؤمنين فانه منهم ، فان من تولاهم ونصرهم على المؤمنين فهو من أهل دينهم وملتهم ، فانه لا يتولى متول احدا الا وهو به وبدينه وما هو عليه راض ، واذا رضيه ورضي دينه فقد عادى ما خالفه وسخطه وصار حكمه حكمه . ( تفسير ابن جرير الطبري ٢٧٧/٦ الطبعة الثالثة ، بمطبعة مصطفى البابي الحلبي ) .

(٤) في ظلال القرآن ٧٥٦/٢ حيث قال : وأن موالة غير الجماعة المسلمة معناه الارتداد عن دين الله . وقال في تفسير الآية " : لا يتخذ المؤمن الكافرين أولياء من دون المؤمنين ، ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء ، الا أن تتقوا منهم تقاة " : وهذا التقرير الحاسم بخروج المسلم من اسلامه اذا هو وإلى من لا يرتضى ان يحكم كتاب الله في الحياة سواء كانت الموالة بمودة القلب أو بنصره او باستنصاره ( ٥٦٨/١ ) .

وذلك لأن أصل الموالاة هو الحب والنصرة والصدقة (١) . قال  
الامام الجصاص رحمه الله (٢) : الولي هو الناصر لأنه يلي  
صاحبه بالنصرة (٣) .

والآية تقتضي ان هذه الموالاة هي شأن هؤلاء الكفار لا شأنكم  
فلا تفعلوا ما هو من فعلهم فتكونوا مثلهم ، ولهذا عقب هذه  
الجملة التعليقية بما هو كالنتيجة فقال : ( ومن يتولهم منكم فانه  
منهم ) اي فانه من جملتهم وفي عدادهم (٤) لأنه لا يتولى متول  
احدا الا وهوبه وبدينه وما هو عليه راض ، واذا رضيه ورضي دينه  
فقد عادى ما خالفه وسخطه وصار حكمه حكمه (٥) .

وصرح بعضهم بأن الايات تتناول من ترك جهاد الكفار وسكت  
عن عيبتهم وألقى اليهم السلم أو اشفى عليهم أو فضلهم بالعدل على  
أهل الاسلام واختار ديارهم وساكنيهم <sup>كنيتهم</sup> ولا يتهم وأحب ظهورهم  
فان هذارة صريحة بالاتفاق (٦) .

(١) مجموعة الرسائل والمسائل النجدية ١٠/٣

(٢) الامام الجصاص سبقت ترجمته

(٣) احكام القرآن للجصاص ٩٩/٤

(٤) فتح القدير للشوكاني ٥٠/٢

(٥) تفسير ابن جرير الطبري ٢٧٧/٦ الطبعة الثالثة بمطبعة مصطفى

البابي الحلبي .

(٦) انظر مجموعة الرسائل والمسائل النجدية ٥٣/٣



قال شيخ الاسلام في اختياراته (١) : من جمز (٢) السي  
معسكر القتل ولحق بهم ارتد وحل ماله ودمه (٣) .

وأحال ابن حزم رحمه الله في بيان هذا الحكم قائلا : ان من  
لحق بدار الكفر والحرب مختارا محاربا لمن يليه من المسلمين  
فهو بهذا الفعل مرتد ، له أحكام المرتد كلها من وجوب القتل  
عليه متى قدر عليه . . . . . وأما من فرأى أرض الحرب لظلم خافه  
ولم يحارب المسلمين ولا أعانهم عليهم ولم يجد من المسلمين من يجيره  
فهذا لا شيء عليه لأنه مضطرمكره . . . فان كان محاربا للمسلمين  
معينا للكفار بخدمة او كتابة فهو كافر ، وان كان انما يقيم هنالك  
لدنيا يصيبها وهو كالذمي لهم وهو قادر على اللحاق بجمهرة  
المسلمين وأرضهم فما يبعد عن الكفر وما نرى له عذرا ، ونسأل  
الله العافية . . . . . وأما من سكن في بلد تظهر فيه بعض الأهواء  
المخرجة الى الكفر فهو ليس بكافر لان اسم الاسلام هو الظاهر  
هنالك على كل حال من التوحيد والأقرار برسالة محمد ( صلى الله  
عليه وسلم والبراءة من كل دين غير الاسلام واقامة الصلاة والصيام .

---

(١) شيخ الاسلام ابن تيمية : سبقت ترجمته

(٢) جمز - يقال جمز الانسان جمزا : عدا عدا ودون الحضرة فوق  
العنق والعمامة تستعمل جمز بمعنى وثب .

(محيط المحيط ( ١٢١ )

(٣) مجموعة الرسائل والمسائل النجدية ٣٥/٣

ولو كان كافرا مجاهدا غلب على دار من دوز الاسلام وأقر المسلمين  
بها على حالهم الا أنه هو المالك لها المنفرد بنفسه في ضميتها  
وهو معلن بدين غير الاسلام : لكفر بالبقاء معه كل من عا ونسبه  
وأقام معه وان ادعى أنه مسلم ، وأما من حملته الحمية من أهتتل  
الشفر من المسلمين فاستعان بالمشركين الحربيين وأطلق أيديهم  
على قتل من خالفه من المسلمين او على اخذ اموالهم أو سبيهم  
فان كانت يده هي الغالبة وكان الكفار له كأتباع فهو هالك في غاية  
الفسوق ولا يكون بذلك كافرا ، لأنه لم يأت شيئا ~~لا~~ أو حاسب  
به عليه كفرا لأنه لا دليل على كفره من قرآن او اجماع . وان كتمان  
حكم الكفار جاريا عليه فهو بذلك كافرا على ما ذكرنا فان كانا متساويين  
لا يجرى حكم أحدهما على الآخر فما نراه بذلك كافرا (١) . والله  
أعلم .

٢ - ذهب بعضهم الى أنه ليس بمرتد وهو ما مال اليه الامام  
الآلوسي (٢) حيث قال في تفسير الآية \* ومن يتولهم منهم فانه  
منهم \* (٣) اي من جملتهم . . . . وهو مخرج مخرج التشديد  
والمالفة في الزجر لأنه لو كان المتولي منهم حقيقة لكتمان  
كافرا وليس بمقصود (٤) .

(١) المحلى ١٩٦/١١ - ٢٠٠ بتصرف

(٢) الامام الآلوسي هو شهاب الدين ابوالثناء محمود بن عبدالله الحسيني  
الآلوسي مفسر ومحدث فقيه اديب لغوي نحوي . وترني بنفداد  
سنة ١٢٧٠ هـ ومن تصانيفه : روح المعاني في تفسير القرآن والسبع  
المثاني ( معجم المؤلفين ١٢/١٧٥ )

(٣) سورة المائدة ٥١

(٤) روح المعاني ١٥٧/٦ .

وفي قصة حاطب بن أبي بلتعة (١) الذي أخبر قريشا بمسير رسول الله صلى الله عليه وسلم اليهم ما يشعرون فعل حاطب نوع موالة وأنّه ابلغ اليهم بالموادة ، وأن فاعل ذلك قد ضل سوا السبيل ، غير أنه لا يكفر بذلك إذ كان مؤمنا بالله ورسوله غير شاك ولا مرتاب وإنما فعل ذلك لغرض ديني . ولائنه رضي الله عنه . قد دخل في المغالطة باسم الايمان ووصفه به وهو قوله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء ... ) (٢) وأما قوله تعالى : ( ومن يتولهم منكم فإنه منهم ) (٣) وقول الله تعالى : ( لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ... ) (٤) فقد فسرتة السنة وقيدته وخصته بالموالة المطلقة العامة (٥) .

---

(١) حاطب بن أبي بلتعة هو حاطب بن أبي بلتعة عمرو بن عمير بن سلمة اللخمي حليف بني أسد بن عبد العزى قديم الاسلام أرسله رسول الله صلى الله عليه وسلم الى العقوقس صاحب الاسكندرية ، وشهد بدرًا والحديبية وكتب الى قريش يعلمهم بما يريد رسول الله صلى الله عليه وسلم ( من غزوهم فأعلم الله رسوله بذلك ) وتوفي سنة ٣٠ هـ .

( اسد الغابة ٤٣١/١ ، تهذيب التهذيب ١٦٨/٢ )

(٢) سورة الممتحنة ١

(٣) سورة المائدة ٥١

(٤) سورة المجادلة ٢٢

(٥) مجموعة الرسائل والمسائل النجدية ٩/٣ - ١٠ بتصرف .

وذكر أبو حيان (١) أنه لا يدخل في الموالاة لليهود والنصارى  
من غير مضافة (٢) ومن تولاهم بأفعاله دون معتقده ولا اخلال  
بايمان فهو منهم في المقت والمذمة ، ومن تولاهم في المعتقد  
فهو منهم في الكفر (٣) والله أعلم .

\*

والذى يظهر لي أن من تولي الكفار في معتقدهم : كافر مرتد ،  
وكذا من تولاهم في المضافة واخلاص الود لهم والتعاون معهم في قتل  
المسلمين وقتالهم ، وأما الصداقة التي يسمونها بالعلاقات الدبلوماسية  
بين دول العالم في بعض المجالات التعاونية كالإقتصادية والعسكرية  
أو غيرها فلا كفر فيها . والله أعلم .

---

(١) أبو حيان هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الفرناطي  
الاندلسي اثير الدين - أبو حيان من كبار العلماء بالعربية والتفسير  
والحديث والتراجم واللغات وتوفي بالقاهرة بعد ان كف بصره سنة ٧٤٥ هـ  
من تصانيفه : البحر المحيط في تفسير القرآن وطبقات نحاة الاندلس  
( الاعلام ٢٦/٨ ) .

(٢) مضافة : يقال صافى مضافة فلا نا أى اخلص له الود .

(٣) البحر المحيط ٥٠٧/٣ .

### الردة الجماعية

هي أن يخرج من الاسلام جماعة مترابطة يرأسها أحد افرادها ،  
ويقفون صفا واحدا للحرب من يدعوهم الى العودة الى الاسلام كما هو  
شأن سبيمة الكذاب وقومه (١) .

واما الحكم فيهم فقد اتفق العلماء على وجوب قتالهم ، وأن يبدأ  
بقتالهم قبل قتال اهل الحرب الذين لم يسلموا قط ، لأن الله قد أمر  
بقتال الكفار في مواضع من كتابه ، وهو لا يحقهم بالقتال لأن تركهم  
ربما أغرى أمثالهم بالتشبه بهم والارتداد معهم فيكثر الضرر فيهم (٢) .  
ولأن ابا بكر الصديق رضي الله عنه (٣) قاتل المرتدين بجماعة من  
الصحابة رضي الله عنهم .

وأما مصيرهم فإنه يقتل من قدر عليه ويتبع مدبرهم ويجهز علسي  
جريحهم ، وإذا أسر منهم أسير : أستتيب فإن تاب قبلت توبته ، والا  
قتل لأنه لا يجوز اقراره على الكفر سواء ذلك في الرجل والمرأة (٤)  
الا ما روى عن الأحناف من أن المرأة لا تقتل عندهم كما سيأتي في المرتدة  
ان شاء الله .

---

(١) الردة عن الاسلام ٣٤

(٢) الأم ٣٢/٦ المجموع ٢١/١٨ - ٢٢ المفني ١٧/٩ شرح منتهى  
الارادات ٣٩٣/٣ المسوط ١١٤/١٠ شرح منج الجليل ٦٦/٤

(٣) ابوبكر الصديق : سبقت ترجمته

(٤) المجموع ٢٢/١٨ الأم ٣٢/٦ المفني ١٧/٩ شرح منج الجليل

وأما ذراريتهم فانهم يصيرون غنيمة وفيثا للمسلمين (١) وكذا أموالهم  
تصير غنيمة للمسلمين أيضا (٢) .

وأما دارهم فانها تصير دار حرب (٣) الا ما روى عن ابي حنيفة من  
انها لا تصير دار حرب الا بثلاثة شرائط :

١ - أن تكون متاخمة لدار الحرب ليس بينها وبين أرض الحرب  
دار للمسلمين .

٢ - أن لا يبقى فيها مسلم ولا ذمي آمن بأمانه

٣ - أن تجري فيها احكامهم الشركية .

فاعتبر أبو حنيفة هذه البلدة محروقة للمسلمين ، ولا يبطل هذا  
الاحراز الا بتعام القهر من المشركين ، وذلك باستجماع هذه الشروط الثلاثة ،  
لأنها اذا لم تكن متصلة بالشرك فأهلها مقهورون باحاطة المسلمين بهم  
من كل جانب وكذلك ان بقي فيها مسلم او ذمي آمن . فذلك دليل على  
عدم تمام القهر (٤) . وأما غيره من الفقهاء فاعتبروا ان احكام الشرك  
اذا ظهرت فيها صارت دار حرب ودار كفر لأن البقعة انما تنسب اليها  
أوالهم باعتبار القوة والغلبة ، فكل موضع ظهر فيه حكم الشرك فالحقوة  
في ذلك الموضع للمشركين فكانت دار حرب وكل موضع كان الظاهر فيه حكم  
الاسلام فالحقوة فيه للمسلمين (٥) .

(١) المسوط <sup>١١٤/١</sup> المغني ١٧/٩ شرح منتهى الارادات ٣٩٣/٣

غير ان الحنابلة قيدوا ان يكون الذمري ممن ولد منهم بعد الردة .

(٢) المغني ١٧/٩

(٣) المغني ١٧/٩ شرح منتهى الارادات ٣٩٣/٣ كشف القناع ١٨٣/٦

(٤) المسوط ١١٤/١٠ بتصرف

(٥) المسوط ١١٤/١٠

والذى يظهر لي انها تصير دار حرب باعتبار الاحكام الجارية فيها ،  
وأما باعتبار اصل الدار فانها دار المسلمين كفلسطين المحتلة واسبانيا المفقودة  
وبخارى المسلمة وغيرها من البلاد الاسلامية الاصلية والتي احتلت والله  
أعلم .

وأما ما اتلفوه من أموال المسلمين فانه يجب عليهم ضمانه (١) لما روى  
عن ابي بكر رضي الله عنه أنه قال لا أهل الردة حين رجموا : ( تردون علينا  
ما أخذتم منا ولا نرد عليكم ما أخذنا منكم ، وان تدوا قتلاتنا ولا نسجد  
قتلاككم قالوا : نعم يا خليفة رسول الله ) (٢) .

---

(١) المغني ٥٣٩/٨ المجموع ٢٢/١٨  
(٢) المغني ٥٣٩/٨ وانظر البداية والنهاية لابن كثير ٣١٩/٦ وسنين  
البيهقي ١٨٣/٨ .

### الفصل الرابع

#### شمسوت الردة

والأصل فيمن نطق بالشهادتين وآمن بكل ما جاء به الرسول (صلى الله عليه وسلم) أنه مسلم مؤمن مقرب بحكم الله سبحانه ، وثبت له عقد الاسلام والايمان ، فلا يحكم بخروجه منه وردته بالظن ، فان الظن لا يفني مسمى الحق شيئاً ، بل لا بد من التثبت واليقين ، ان الاسلام الثابت لا يزول بالشك ولا يرفع الا بيقين ، فينبغي ان يحتاط في التكفير ما أمكن ، لمظنم خطره لأن الكفر نهاية في العقوبة ، تحسينا للظن بالمسلم وحققا للدم بحسب الامكان فليحذر من يبادر الى التكفير فيخاف عليه ان يكفر لانه كفر مسلماً (١) .

ولهذا وضع الاسلام القاعدة لاثبات الردة التي يترتب عليها احكام المرتدين ويكون بطريقتين هما : الاقرار والشهادة .

١ - الاقرار هو : أن يقر الشخص أنه ارتد عن الاسلام الى الكفر فيثبت بذلك حكم الردة في حقه (٢) لأن الاقرار أقوى طرق الاثبات وهو سيد الأدلة .

٢ - الشهادة وهو : ان يشهد عدلان على شخص بارتداده عن الاسلام ولا تقبل الشهادة على الردة الا من عدلين ، وهو قول جمهور الملأ (٣) .

---

(١) البحر الرائق ١٣٤/٥ الشرواني وابن قاسم ٨٨/٩ بتصرف

(٢) الردة عن الاسلام ٩٣

(٣) البحر الرائق ١٣٦/٥ بجيري على الخطيب ٣٧٢/٤ مغلبي المحتاج

٤٤٢/٤ المغني ٢٠/٩ شرح منح الجليل ٢٥٣/٤ الخرشى :



قال ابن المنذر (١) ولا نعلم احدا خالفهم الا الحسن (٢) ،  
وقال لا يقبل في القتل الا اربعة لانها شهادة بما يوجب القتل ، فلم يقبل  
فيها الا اربعة قياسا على الزنى (٣) .

وأجاب الجمهور : بأنه لا يصح قياسه على الزنى لان العلة في الزنى  
كونه زنى ولم يوجد ذلك في الردة ثم الفرق بينهما ان القذف في الزنى  
يوجب ثمانين جلدة بخلاف القذف بالردة ، ثم أنها شهادة في غير الزنى  
فقبلت من عدلين كالشهادة على السرقة (٤) .

هل تقبل الشهادة مجملة او مفصلة ؟

فيه قولان للعلماء :

١ - ذهب الشافعية في قول الى انها تقبل مطلقا بلا تفصيل  
وهو الظاهر في مذهب الحنابلة والاعنف لا للاقهم نصوصهم  
على القبول مطلقا (٥) .

وقالوا : ان الردة لخطرها لا يقدم الشاهد بها الا من  
له بصيرة وبعد تحققها ولذا تقبل شهادته مطلقا (٦) .

---

(١) ابن المنذر : سبقت ترجمته

(٢) الحسن : سبقت ترجمته

(٣) البحر الرائق ١٣٦/٥ المغنى ٢٠/٩

(٤) المغنى ٢٠/٩ بتصرف

(٥) مغنى المحتاج ١٣٨/٤ قليوبي وعميرة ١٢٦/٤ المغنى ٢٠/٩ البحر  
الرائق ١٣٦/٥ ففي المغنى : ( وتقبل الشهادة على الردة من عدلين )

وفي البحر الرائق : ( وتقبل الشهادة بالردة من عدلين ) .

(٦) مغنى المحتاج ١٣٨/٤ بجبرمي على الخطيب ٢٠٥/٤

- ٢ - وذهب المالكية والشافعية في قول آخر والزيدية الى انه يجب التفصيل واستفسار الشاهد بها فلا يكتفي القاضي بقول العدل "أشهد انه كفر أو ارتد" حتى يبين وجهه . لأن الناس قد اختلفوا فيما يكفر به وقد يرى الشاهد تكفيره بما ليس بكفر ، لاختلاف المذاهب فيه . والحكم بالردة عظيم فيحتاج له (١) .
- قال الأذري (٢) : هذا هو المذهب الذي يجب القطع به .
- وقال الأسنوي (٣) : انه المعروف عقلا ونقلا (٤) .

---

(١) شرح منح الجليل ٤٦٥/٤ الخرشي ٦٥/٨ مغنى المحتاج :

١٣٨/٤ بجيرمي على الخطيب ٢٠٥/٤ البحر الزخار ٤٢٨/٦ .

(٢) الأذري هو أبو الوليد شهاب الدين أحمد بن عبد الله الأذري ،

كان ذا فهم ثاقب وفكر دقيق ، من الطبقات الشافعية مات سنة

٥٢٨١ هـ .

( طبقات الشافعية لأبي بكر المصنف (٩) ) .

(٣) الأسنوي هو الشيخ أبو عبد الله جمال الدين الأسنوي ، كان

إماما في الفقه وأكثر أهل زمانه اطلاعا على كتب المذهب ، له مصنفات

منها : المهمات ، وخدام العزيز ولم يعرف تاريخ وفاته الا أنه فسي

المائة الثامنة .

( طبقات الشافعية لأبي بكر المصنف (٩) ) .

(٤) مغنى المحتاج ١٣٨/٤ .

وإذا شهد عليه بالردة فأنكر فهل يقبل انكاره أولا ؟  
فيه قولان للعلماء :

١ - ذهب الحنابلة والشافعية الى أنه لم يقبل انكاره ، وحكم عليه  
بالشهادة فلا ينفعه انكاره بل يلزمه أن يأتي بما يصير به الكافر  
مسلماً ، لأن الحجة قاطعة ، والتكذيب والانكار لا يرفعه ، واستتيب  
فإن تاب قبلت توبته والا قتل (١) .

واستدلوا لذلك بما يأتي :

١ - بما روى عن علي رضي الله عنه (٢) : أنه أتى برجل عربي  
قد تنصر فاستتابه فأبى أن يتوب فقتله ، وأتى برهط يصلون  
وهم زنادقة وقد قاتل عليهم بذلك الشهود العدول فجحدوا  
فقتلهم ولم يستتيبهم (٣) .

٢ - بالمعقول وهو أنه قد ثبت كفره فلم يحكم بإسلاسه  
بدون الشهادتين كالكافر الأصلي ولأن انكاره تكذيب للمينة  
فلم تسمع كسائر الدعاوى (٤) .

٢ وذهب الحنفية الى أنه يقبل انكاره ، فلا يتعرض له لأن انكاره  
توبة ورجوع ، ولا تعمل الشهادة مع الانكار . وليس المراد أن رده  
لا تثبت بالشهادة مع الانكار بل تثبت ويحكم بها ، وإنما يقتنع  
القتل فقط للتوبة بالانكار (٥) .

\*

والذي يظهر لي أن انكاره لا يقبل ولا تقبل توبته بمجرد انكاره وبدون  
أن يأتي بالشهادتين . فانهم قد اتفقوا على أن توبة المرتد أن يأتي بالشهادتين  
والله أعلم .

(١) المغنى ٢٠/٩ مغنى المحتاج ١٣٨/٤

(٢) علي رضي الله عنه : سبقت ترجمته

(٣) المغنى ٢٠/٩ (٤) المصدر السابق نفسه

(٥) البحر الرائق ١٣٦/٥ - ١٣٧ بتصرف .

## الباب الثاني

### قومة المرتد

١٩٦ - ٢٤٥

٢١٤ - ١٩٦	قومة المرتد والامذار اليه	:	الفصل الأول
٢٣٣ - ٢١٥	قومة المرتد وشروطها	:	الفصل الثاني
٢٤٥ - ٢٣٤	المراء: مردتها	:	الفصل الثالث

## الباب الثاني

### عقوبة المرتد

المسلم اذا خرج عن الاسلام وارتد عنه كان خارجا على الحق وحائدا عنه وثائرا عليه وأصبح عضوا فاسدا يهزأركان المجتمع ويزعزع بنيانه فلا بد من نظام يحميه ويقيه من الخارجيين عليه . فان الخروج على الاسلام يعتبر ثورة عليه و تمردا على نظامه واضعافا للجماعية وتكثيرا لسواد الاعداء وافشاء لاسرار المسلمين . ولذا وضع الاسلام نظاما وجزا لكل من تسول له نفسه الاعتداء عليه ، فقرر عقوبة الاعدام للمرتدين الخارجيين عليه كما سنعرفه ان شاء الله .

## الفصل الأول

### عقوبة المرتد والاعذار اليه ( الاستتابة )

#### المبحث الأول - عقوبة المرتد :

المرتد اذا ثبتت ردة فانه يترتب عليه عقوبتان :

- ١ - عقوبة أخروية وهي : حبوط الصل والخلود في النار قال تعالى :  
( ..... ومن يردد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت  
اعمالهم في الدنيا والاخرة وأولئك اصحاب النار هم فيها خالدون )  
(١)  
وقد جمع الله سبحانه في هذه الآية أمرين مما في عقوبته  
الاخروية .
- ٢ - عقوبة دنيوية وهي : عقوبة القتل والعزير ونقص أهليته  
للتصرف وما الى ذلك كما سنعرفه ان شاء الله .

#### فأما عقوبته القتلية :

فقد اجمع العلماء على أن المرتد اذا كان رجلا بالغا عاقلا مختارا  
غير مكسر على ردة : أنه يقتل اذا أصر على ردة بعد ان استتيب (٢)  
قال عليه الصلاة والسلام : ( من بدل دينه فاقتلوه ) (٣) واذا كان امرأة  
ففي قتلها اختلاف بين العلماء كما سيأتي (٤) .

---

(١) سورة البقرة ٢١٧

(٢) فتح القدير لابن الهمام ٦٨/٦ بدائع الصنائع ٤٣٨٣/٩ شرح منح  
الجليل ٤٦٦/٤ الخرشي ٦٥/٨ المجموع ١٠/١٨ حاشية الباجوري  
٢٥٨/٢ الشرواني وابن قاسم ٩٦/٩ المغني ٤/٩ المحرر ١٦٧/٢  
البحر الزخار ٤٢٤/٦

(٣) البخاري بشرح فتح الباري ٢٦٧/١٢

(٤) وهو في الصفحة ٢٣٤ من الرسالة

وان كان صبياً - فان جرئاً على القول بصحة رده - فانه يحبس

ولا يقتل وينتظر حتى يبلغ واذ بلغ استتيب فان تاب قبلت توبته ،  
والا قتل (١) .

واذا كان مجنوناً بعد أن ارتد في حال افاقته فانه ينتظر ويمهل

ولا يقتل في جنونه واذ افاق استتيب فان تاب ترك ، وان لم يتب قتل (٢)

واذا كان سكران فانه ينتظر أيضاً ولا يقتل ، ويستتاب بعد افاقته

فان تاب قبلت توبته ، والا قتل (٣) .

واذا كان مكرماً فانه لا تصح رده فلا عقوبة عليه .

وأما عقوبته التعزيرية :

فهي عقوبة مناسبة لحال الجاني فيما اذا سقطت العقوبة القتلية

بالتوبة ، كالضرب والجلد والحبس كضرب من تكررت رده ويحبس حتى  
يتبين خشوع التوبة واخلاصه (٤) .

وأما استرقاقه :

فانه لا يجوز استرقاقه (٥) لانه لا يقر على رده ولا أنه لم يشرع فيه

---

(١) بدائع الصنائع ٤٣٨٣/٩ الكافي ١٥٨/٣ كشف القناع ١٧٦/٦

(٢) نهاية المحتاج ٣٩٧/٧ كشف القناع ١٧٥/٦ الاقناع ٣٠١/٤

(٣) كشف القناع ١٧٦/٦ الانصاف ٣٣١/١٠ حاشية الجمل ١٢٥/٥

الأُم ١٤٨/٦

(٤) البحر الرائق ١٣٥/٥

(٥) بدائع الصنائع ٤٣٨٦/٩ المجموع ٢٠/١٨ كشف القناع ١٨٣/٦

البحر الزخار ٢٠٦/٦

الاسلام أو السيف لقوله تعالى ( قل للمخلفين من الأعراب استدعوني إلى قوم أولي بأس شديد ثقاتلونهم<sup>١</sup> أو يسامون<sup>٢</sup> ) (١) . فالآية لسم تتعرض للاسترقاق ولم تشرع إلا أحد الأمرين فقط . واما المقاتلة واما الاسلام لا ثالث لهما (٢) . وقد اجمع عليه الصحابة رضي الله عنهم في زمن أبي بكر الصديق رضي الله عنه (٣) ولا أن استرقاق الكافر للتوسل إلى الاسلام ، واسترقاق المرتد لا يقع وسيلة إلى الاسلام ، ولهذا لم يجز ابقاؤه ، على الحرية (٤) ،

#### المسؤول عن قتل المرتد :

وانذا ثبت للمرتد رده وترتب عليه قتله فمن المسؤول عن قتله ؟ ذهب عامة اهل العلم إلى أن المسؤول عنه هو الامام او نائبه ولا يستولا ه سواهما (٥) لأنه قتل يجب في حق الله سبحانه كرجس الخزانة ، فان قتله غيره بغير اذنه فقد أساء و عليه التمييز لاساءته وافتياته على الامام ، ولا ضمان عليه سواء قبل الاستتابة او بعده لأنه محل غير معصوم ومهدر الدم . لأن رده اياحت دمه في الجملة (٦) .

(١) سورة الفتح ١٦

(٢) تفسير القرطبي ٢٧٣/١٦ بتصرف

(٣) ابوبكر الصديق : سبقت ترجمته

(٤) بدائع الصنائع ٤٣٨٦/٩

(٥) المفنى ٨/٩ شرح منتهى الارادات ٣٨٨/٣ فتح القدير لا بن الهمام

٩٨/٦ نهاية المحتاج ٣٩٩/٧ المجموع ١٥/١٨ الخروشي ٦٥/٨

الشرواني وابن قاسم ٩٦/٩ .

(٦) المجموع ١٥/١٨ المفنى ٩/٩ شرح منتهى الارادات ٣٨٩/٣

المحرر ١٦٩/٢ ل بدائع الصنائع ٤٣٨٤/٩ .



الا أن يلحق بدار الحرب فيجوز لكل احد قتله لأن مصار حربيا (١)  
هذا اذا كان المرتد رجلا ، وأما اذا كان امرأة فمن قال بقتلها فالمسؤول  
عنه ايضا هو الامام او نائبه . وهو قول جمهور العلماء خلافا للاحناف الذين  
قالوا بعدم قتلها كما سيأتي ان شاء الله .

وأما العبد فكذلك عند الجمهور (٢) خلافا للشافعية فلهم  
وجهان :

- وجه انه يجوز قتله للمولى :
- ووجه آخر أنه لا يجوز ذلك كالجمهور (٣) .

واستدل الجمهور بان القتل حق الله فكان الى الامام ولا يتصل  
بحق المولى فلم يكن له فيه حق بخلاف حد الزنا فانه يتصل بحقه  
في اصلاح ملكه (٤) .

واستدل الشافعية على أن المولى له حق قتله :

- ١ - بما روى عن علي رضي الله عنه (٥) أنه خطب قائلا : ( اقيموا  
الحدود على أرقائكم من أحصن منهم ومن لم يحصن فان أمة  
لرسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) زنت فأمرني أن أجلد لها فاذا  
هي حديثة عهد بالنفاس ، فخشيت ان انا جلديتها أن تموت ،

(١) شرح منتهى الارادات ٣٨٩/٣

(٢) المغنى ٨/٩ شرح منتهى الارادات ٣٨٩/٣ فتح القدير لابن

الهمام ٩٨/٦ الخرشى ٦٥/٨ البحر الزخار ٢٠٩/٦

(٣) المجموع ١٦/١٨

(٤) المجموع ١٦/١٨ كشف القناع ١٧٥/٦

(٥) علي رضي الله عنه : سبقت ترجمته .

فأثمت للنبي ( صلى الله عليه وسلم ) فأخبرته قال : أحسنت (١)

وأجيب : بأن هذا لا يتناول القتل للردة فان قتل المرتد  
لكفره لا حدا في حقه (٢) .

٢ - حديث حفصة رضي الله عنها (٣) أنها قتلت جارية لها  
سحرتها وقد كانت دبرتها فأمرت بها فقتلت (٤) .

وأجيب : بأن امير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه (٥)  
أنكر ذلك وتغيب عليها لأنها قتلتها بغير اذنه (٦) .

٣ - أن القتل عقوبة تجب لحق الله سبحانه ، فملك السيد اقامته  
على عبده كجلد الزاني (٧) .

وأجيب : بأن الجلد في الزاني تأديب . وللسيد تأديب  
عبده بخلاف القتل (٨) .

\*

والذى يظهر لي أن الراجح هو رأى الجمهور وقد أجيب عن  
الأدلة التي استدلت بها الشافعية والله اعلم.

(١) سنن البيهقي ٢٤٢/٨

(٢) المغنى ٨/٩ شرح منتهى الارادات ٣٨٩/٣ كشف القناع ١٧٥/٦

(٣) حفصة رضي الله عنها : سبقت ترجمتها

(٤) الموطأ بشرح الزرقاني ١٧٣/٥

(٥) عثمان بن عفان : سبقت ترجمته

(٦) احكام القرآن للجصاص ٦١/١ المغنى ٩/٩

(٧) المجموع ١٦/١٨

(٨) المغنى ٩/٩

### المبحث الثاني : الاعذار اليه أو الاستتابة :

وهو أن يمهّل له المدة ويمرض عليه الاسلام والتوبة لكي يرجع الى الاسلام من جديد لأنه قد يكون ارتداده عن شبهة عرضت له ، فمن المحتمل ان تزول هذه الشبهة اذا أهمل له وتبين له الحق ، ورجع الى الاسلام تائباً منيباً الى الله . والله يقبل التوبة عن عباده .

قال تعالى ( يا أيها الذين آمنوا توبوا الى الله توبة نصوحا ، عسى ربكم ان يكفر عنكم سيئاتكم ويدخلكم جنات تجري من تحتها الانهار ... ) (١) .

وقال سبحانه : ( قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف وان يصودوا فقد مضت سنت الاولين ) (٢) .

ونريد الآن ان نعريف حكم الاستتابة .

#### حكم الاستتابة :

اختلف العلماء في حكم الاستتابة كمايلي :

- ١ - ذهب المالكية الى أنها تجب ، وهو قول للحنفية والشافعية والحنابلة وبعض الزيدية (٣)

---

(١) سورة التحريم ٨

(٢) سورة الانفال ٣٨

(٣) الخرشي ٦٥/٨ شرح منح الجليل ٤٦٥/٤ فتح القدير لابن الهمام ٦٩/٦ المجموع ٧/١٨ الاقناع ٢٠٦/٢ الشرواني وابن قاسم ٩٦/٩ مفتي المحتاج ١٣٩/٤ شرح منتهى الارادات ٣٨٨/٣ المحرر ١٦٧/٢ البحر الزخار ٢٠٧/٦

٢ - وذهب الحنفية في ظاهر مذهبيهم والظاهرية الى أنها لا تجب بل تستحب وهو قول للشافعية والحنابلة (١) .

٣ - وذهب الامامية الى التفصيل وهو : ان كان مسلماً أصلياً فإنه لم يستتب ويسمى عندهم المرتد الفطرى أى المرتد عن فطرة وان كان أسلم ثم ارتد : استتيب - ويسمى عندهم المرتد الملى أى المرتد عن ملة (٢) وكذا ما حكى عن الحسن البصرى (٣) .

الأدلة على ذلك :

١ - أدلة القائلين بوجوب الاستتابة :

استدلوا بأدلة منها :

١ - قوله تعالى ( قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ... ) (٤) فأمر الله بمخاطبة الكفار بالانتهاة عن الكفر ولم يفرق بين الأصلي والمرتد (٥) .

---

(١) فتح القدير لابن الهمام ٦٩/٦ البحر الرائق ١٣٥/٥ بسدائع الصنائع ٤٣٨٤/٩ المحلى ١٩٣/١١ المجموع ٧/١٨ الشرواني وابن قاسم ٩٦/٩ مفنى المحتاج ١٤٠/٤ المفنى ٤/٩ المحرر ١٦٧/٢ .

(٢) اللعة الدمشقية ٣٣٧/٩ ٣٤٢ ، فقه الامام جعفر ٣١٢/٦

(٣) الحسن البصرى : سبقت ترجمته وانظر المجموع ١٠/١٨

(٤) سورة الانفال ٣٨

(٥) المجموع ١٠/١٨ بتصرف .

٢ - أثار عمر رضي الله عنه وهو انه : قدم على عمر بن الخطاب رجل من قبل أبي موسى الأشعري (١) فسأله عن الناس فأخبره ، ثم قال له عمر : هل كان فيكم من مغربة خبر (٢) ؟ فقال : نعم ، رجل كفر بعد اسلامه . قال : فما فعلتم به ؟ قال : قريناه فضربنا عنقه . فقال عمر : أفلا حبستموه ثلاثا ، وأطعتموه كل يوم رغيفا واستتبتموه لعله يتوب ويراجع أمر الله ، ثم قال عمر : اللهم / لم احضر ولم آمريه ولم أرض ان بلغني (٣) فقول عمر اني هذا يدل على وجوب الاستتابة ، فلعله علم بانعقاد الاجماع على ذلك زمن أبي بكر رضي الله عنه فأنكر على أبي موسى تفسير ذلك ، وقول عمر هذا أيضا فيه تصريح بخطأ فاعله ولا يكون ذلك الا بنص او اجماع (٤) .

٣ - حديث أم مروان - عن جابر رضي الله عنه (٥) : ( أن امرأة يقال لها أم مروان ارتدت عن الاسلام فأمر النبي ( صلى الله عليه وسلم ) أن يعرض عليها الاسلام ، فان رجعت ، والا قتلت ) (٦) .

- 
- (١) ابو موسى الأشعري هو عبد الله بن قيس بن سليم بن حضار بن حرب بن عامر - ابو موسى الأشعري قدم مكة قبل الهجرة فأسلم ثم هاجر الى أرض الحبشة ثم قدم المدينة مات سنة ٤٢ هـ .  
(تهذيب التهذيب ٣٦٢/٥) .
- (٢) مغربة خبر أي هل من حاله حاكمة الخبر من موضع بعيد .
- (٣) الموطأ بشرح الزرقاني ٤٠٥/٤ وهو من رواية عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله عن أبيه .
- (٤) الموطأ بشرح الزرقاني ٤٠٦/٤ بتصرف .
- (٥) جابر : سبقت ترجمته
- (٦) سنن البيهقي ٢٠٣/٨ الدارقطني ١١٨/٣ - ١١٩

وهذا صريح في أمره ( صلى الله عليه وسلم ) بالاستتابة والقتل ان لم يمتب .

٤ - حديث عائشة رضي الله عنها (١) قالت : ارتدت امرأة يوم أحد فأمر النبي ( صلى الله عليه وسلم ) أن تستتاب فان تابست والا قتلت (٢) .

٥ - المعقول هو ان الظاهر أنه دخل عليه شبهة فيجب علينا ازالة تلك الشبهة او انه يحتاج الى التفكير ليتبين له الحق فلا بد من المهلة ، ولم لم تجب استتابته لما يرى من فعله ، ولا أنه يمكن استصلاحه فلم يجز اتلافه قبل استصلاحه كالثوب النجس (٣)

٢ - أدلة القائلين بعدم وجوب الاستتابة :

استدلوا بأدلة منها :

١ - قوله تعالى ( فاذا انسلكوا أشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم . . . ) (٤) فأمر الله سبحانه بقتل المشركين من غير قيد الامهال (٥) .

٢ - عموم الحديث : ( من بدل دينه فاقتلوه ) (٦) والحديث لم يذكر استتابته (٧) .

---

(١) عائشة رضي الله عنها : سبقت ترجمته

(٢) الدارقطني ١١٨/٣

(٣) فتح القدير لابن الهمام ٦٨/٦ المغني ٥/٩

(٤) سورة التوبة ٥

(٥) فتح القدير لابن الهمام ٦٩/٦ بتصرف

(٦) البخاري بشرح فتح الباري ٢٦٧/١٢

(٧) المغني ٥/٩

حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه (١) عن النبي

( صلى الله عليه وسلم ) قال : ( لن نستعمل على عملنا من اراده .  
ولكن اذهب أنت يا أبا موسى الى اليمن ثم اتبعه معاذ بن  
جبل (٢) فلما قدم عليه ألقى له وسادة قال : انزل - فاذا  
رجل عنده موثق ، قال : ما هذا ؟ قال : كان يهوديا  
فأسلم ثم تهود . قال : اجلس . قال : لا أجلس حتى يقتل ،  
قضاء الله ورسوله ( ثلاث مرات ) فأمر به فقتل ... (٣) .  
والحديث لم يذكر استتابته فلم تجب (٤) .

وأجيب : بأن أبا موسى قد استتابه قبل قدوم معاذ عليه  
كما رواه أبو داود (٥) : ( فأتى أبو موسى برجل قد ارتد  
عن الاسلام فدعاه عشرين ليلة أو قريبها منها ، فجاء معاذ  
فدعاه فأبى فضرب عنقه ) (٦) .

(١) أبو موسى الأشعري : سبقت ترجمته

(٢) معاذ بن جبل : سبقت ترجمته

(٣) البخاري بشرح فتح الباري ٢٦٨/١٢

(٤) المغنى ٥/٩ بتصرف

(٥) أبو داود : هو الامام الحافظ سليمان بن الأشعث بن شداد بن

عمرو بن عامر ، صاحب السنن ولد سنة ٢٠٢ هـ روى عنه

الترمذي والنسائي وتوفي سنة ٢٧٥ هـ بالبصرة .

( سنن أبي داود في مقدمته ) .

(٦) أبو داود بشرح عون المعبود ١١/١٢

٤ - المعقول وهو : أنه كافر حرمي قد بلغته الدعوة فيقتل للحال من غير استمهال ، لأن عرض الاسلام هو الدعوة اليه ودعوة من بلغته الدعوة غير واجبة ولا أنه يقتل لكفره فلم تجب استتابته كالأصلي ، ولا أنه لو قتل قبل الاستتابة لم يضمنه ولو وجبت الاستتابة وحرم قتله قبلها لضمنه (١) .

وأجيب : بأنه لا يلزم من تحريم القتل وجوب الضمان بدليل نساء أهل الحرب وصبيانهم وشيوخهم (٢) .

### ٣ - أدلة القائلين بالفضل :

وأما أدلتهم على تفضيل ذلك فلم نجد لهم دليلاً قائماً على التفريق بين الردة عن الفطرة والردة عن الملة غير أنهم استدلوا بمصوم الحديث : ( من بدل دينه فاقتلوه ) (٣) وما روى عن الباقر (٤) قال : ( من رغب عن الاسلام وكفر بما أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم وآله بعد اسلامه فلا توبة له ، وقد وجب قتله ويانت منه امرأته ، ويقسم ما تركه على ولده ) (٥) .

(١) فتح القدير لابن الهمام ٦٨/٦ البحر الرائق ١٣٥/٥ المغني

٥/٩ المجموع ٧/١٨

(٢) المغني ٥/٩ شرح منتهى الإرادات ٣٨٩/٣

(٣) البخاري بشرح فتح الباري ٢٦٧/١٢

(٤) الباقر هو أبو جعفر الباقر محمد بن علي زين العابدين بن الحسين الطالبي الهاشمي القرشي ، خامس الأئمة الاثني عشر عند الإمامية له في العلم وتفسير القرآن آراء وأقوال وتوفي سنة ١١٤ هـ ودفن بالمدينة ( الاعلام ١٥٣/٧ )

(٥) اللعة الدمشقية ٣٣٧/٩ .



ولذى يظهر لي أن الراجح هو رأى الذين قالوا بوجوب الاستتابة لأن الصحابة رضي الله عنهم قد عملوا بذلك ، وأثر عمر رضي الله عنه فسي ذلك لا ينكر عليه أحد من الصحابة فأصبح إجماعاً سكوتياً كما قال ذلك ابن القصار رحمه الله (١) . وحديث جابر وعائشة رضي الله عنهما مرفوع وإن كان ضعيف الإسناد ، وهو صريح بالأمر بذلك ، وحديث أبي موسى الأشعري مع معاذ صحيح أخرجه البخاري وأخرج الزيادة في الاستتابة أبو داود وإنما لم يذكر في البخاري استتابة معاذ لأنه قد استتابه أبو موسى ، فاكتمى باستتابته .

وأما الآية . والحديث من بدل دينه فاقتلوه \* الذي استبدل به الفريق الثاني والثالث فهو جاء عاماً تحمينه وتفسره الأحاديث والآثار التي استدل بها الفريق الأول . والله أعلم .

#### مدة الاستتابة :

اختلف العلماء في تحديد مدة الاستتابة والاعذار اليه :

- ١ - فذهب جمهور العلماء إلى أن مدة الاستتابة ثلاثة أيام فان تاب قبلت توبته ، والا قتل (٢) وهو قول للشافعية (٣) .

(١) انظر نيل الأوطار ٢٠٦/٧ عون المعبود ١٠/١٢

ابن القصار هو علي بن أحمد البغدادي المعروف بابن القصار - أبو الحسن فقيه أصولي ، ولي قضاء بغداد ، وتوفي سنة ٣٩٨ هـ ( مجمع المؤلفين ١٢/٧ ) .

(٢) فتح القدير لابن الهمام ٦٨/٦ البحر الرائق ١٣٥/٥ بدائع الصنائع ٨٣٨٤/٩ المغنى ٤/٩ شرح منتهى الإرادات ٣٨٨/٣ المحرر ١٦٧/٢ الخرشى ٦٥/٨ شرح منح الجليل ٤٦٥/٤ البحر الزخار ٢٠٧/٦ .

(٣) المجموع ٨/١٨ الاقناع ٢٠٦/٢ الشرواني وابن قاسم ٩٦/٩ مفتى المحتاج ١٤٠/٤

- ٢ - وذهبت الشافعية في الصحيح عندهم : أنه يستتاب فسي الحال فان تاب قبلت توبته والا قتل (١) وهو قول للاحناف فيما اذا لم يستمهل المرتد المهلة (٢) .
- ٣ - وذهب بعضهم الى أنه يستتاب أبدا (٣) وهو ما روى عن النخعي (٤) والثوري (٥) .
- وهنا أقوال أخرى متفرقة منها :
- ما روى عن الزهري (٦) : أنه يستتاب ثلاث مرات في حالة واحدة ، فان أبى قتل .

- 
- (١) المصادر الشافعية السابقة
- (٢) البحر الرائق ١٣٥/٥
- (٣) المجموع ١١/١٨ منفي المحتاج ١٤٠/٤ المنفى ٦/٩
- (٤) النخعي : سبقت ترجمته
- (٥) الثوري هو سفيان بن سعيد بن سروق - الثوري ابو عبد الله ، أمير المؤمنين في الحديث ولد بالكوفة سنة ٩٧ هـ وتوفي بالبصرة سنة ١٦١ هـ وله مصنفات منها : الجامع الكبير والجامع الصغير .
- (الاعلام ١٥٨/٣)
- (٦) الزهري هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري - أبوبكر ، من بني زهرة بن كلاب من قريش ، اول من دون الحديث ، وأحد أكابر الحفاظ والفقهاء ، تابعي من أهل المدينة وتوفي سنة ١٢٤ هـ .
- (الاعلام ٣١٧/٧ ) .

وما روى عن علي رضي الله عنه : أنه يستتاب شهرا (١) وعنه أنه يستتاب شهرين (٢) .

الأدلة على ذلك :

١ - أدلة القائلين بأن مدة الاستتابة ثلاثة أيام :

استدلوا بأدلة منها :

- ١ - حديث عمر رضي الله عنه السابق حيث قال : ( أفلا حبستموه ثلاثا وأطعمتموه كل يوم رغيفا واستتبتموه ... ) (٣)
- ٢ - حديث أبي هريرة رضي الله عنه (٤) عن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) في الخيار ثلاثة أيام حيث قال : ( من اشترى مصراة فهو بالخيار ثلاثة أيام ) (٥) فجعل الرسول ( صلى الله عليه وسلم ) مدة للارتياح ثلاثة أيام .
- ٣ - ما روى عن علي رضي الله عنه قال : يستتاب المرتد ثلاثا فان عاد قتل (٦) .
- وعن ابن عمر رضي الله عنهما (٧) يقول : يستتاب المرتد ثلاثا (٨) .

---

(١) المجموع ١١/١٨

(٢) مفتى المحتاج ١٤٠/٤

(٣) الموطأ بشرح الزرقاني ٤٠٥/٤

(٤) أبو هريرة سبقت ترجمته

(٥) مسند الامام احمد ٥٠٧/٢

(٦) السنن الكبرى للبيهقي ٢٠٧/٨

(٧) ابن عمر رضي الله عنهما : سبقت ترجمته .

(٨) سنن البيهقي ٢٠٧/٨

٤ - لأن الله أخر قوم صالح ذلك القدر كما قال تعالى : ( فمقرؤها فقال تمتعوا في داركم ثلاثة أيام ، ذلك وعد غير مكذوب ) (١) .

٥ - المفقول وهو : أن الزدة يجوز أن تكون لشبهة عرضت له وحملته على رده ولا تزول في الحال ، فوجب أن ينتظر مدة يرتقى فيها ، فيؤجل ثلاثة أيام لعلها تنكشف في هذه المدة لأنها مدة قريبة يمكن فيها الارتياح والنظر (٢) .

٢ - أدلة القائلين أن الاستتابة تكون في الحال :

استدلوا بأدلة منها :

- ١ - حديث أم مروان السابق لأنه ( صلى الله عليه وسلم ) أمرها بالاستتابة ولم يذكر مدتها فكانت في الحال (٣)
- ٢ - حديث معاذ بن جبل مع أبي موسى الأشعري رضي الله عنهما السابق (٤) .

وقد أجيب بأن أبا موسى رضي الله عنه قد استتابه مدة عشرين ليلة كما وقع في رواية أبي داود (٥) .

- ٣ - عموم الآية : ( فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ) (٦)

(١) سورة هود ٦٥

(٢) بدائع الصنائع ٤٣٨٤/٩ فتح القدير لابن الهمام ٦٩/٦ المفنى

٦/٩ المجموع ٨/١٨

(٣) سنن البيهقي ٢٠٣/٨ الدارقطني ١١٩/٣

(٤) فتح الباري ٢٦٨/١٢

(٥) عون المعبود ١١/١٢

(٦) سورة التوبة ٥

- ٤ - عموم الحديث : ( من بدل دينه فاقتلوه ) (١) وهذا  
كافر حربى فأمر بقتله من غير تقييد بانظار (٢) .
- ٥ - الموقوف وهو : انه مصر على كفره فاشكبه بمد ثلاثة ايام (٣)  
لاصراره على ذلك .
- ٣ - أدلة القائلين أن مدة الاستتابة تكون الى الأبد :  
استدلوا بأدلة منها :
- ١ - ما روى عن انس بن مالك رضي الله عنه (٤) : أن ابا  
موسى الاشعري قتل جحينة الكذاب واصحابه .
- قال انس : فقدمت على عمر بن الخطاب فقال : ما  
فعل جحينة وأصحابه ؟
- قال : فتفانلت عنه ثلاث مرات .
- (٥)  
فقلت : يا أمير المؤمنين ، وهل كان سبيل الى القتل ؟  
فقال عمر : لو أتيت بهم لعرضت عليهم الاسلام ، فان  
تابوا والا استودعتهم السجن (٦)

---

(١) البخارى بشرح فتح البارى ٢٦٧/١٢ ورواية الموطأ ( من غير دينه  
فاضربوا عنقه ) ٤٠٣/٤

(٢) فتح القدير لابن الهمام ٦٩/٦ بتصرف

(٣) المغنى ٦/٩ بتصرف

(٤) انس بن مالك : سبقت ترجمته

(٥) وفي نسخة " وهل كان سبيل الا القتل ) وهى نسخة صحيحها  
حسن زيدان ١٢٤/١٣

(٦) المحلى ١٩١/١١

وأجيب : بأن هذا مخالف للمشهور عن عمر رضي الله عنه في أمره بالحبس ثلاثة أيام كما سبق ، ثم ان هذا يفضي الى عدم القتل أبدا ، وهو مخالف للسنة والاجماع (١) .

\*

والذي يظهر أن مدة الاستتابة ثلاثة أيام لأن الله سبحانه قد أخرج قوم صالح تلك المدة ولأن الثلاثة قد جعلت أصلا في أشياء كالخيار فسي المصراة واستظهار المستحاضة (٢) ثم ان الردف ربما تكون عن شبهة ولا تزول الا اذا أمهل له المهلة لمراجعته نفسه وتظوره فيها بنفسه أو بسوء أهل العلم عنها ، فتلاثة أيام مدة قريبة مناسبة للارتياح والنظر فيها ، وأما مفهوم حديث أم مروان وحديث من بدل دينه فاقتلوه وعموم الآية ( فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ) الذي استدل به الفريق الثاني وهو الدال على عدم ذكر المدة ، فان عدم ذكرها لا ينافسي ثبوتها ، فان الآثار عن علي وابن عمر رضي الله عنهم ظاهرة في بيان ذلك ، وأثر عمر رضي الله عنه أصبح اجماعا سكوتيا في اعطاء المهلة ثلاثة أيام كما سبق ذكره (٣) . وحديث ابي موسى مع معاذ عند أبي داود رحمه الله صريح في ذلك (٤) والله أعلم .

---

(١) المغنى ٦/٩

(٢) الموطأ بشرح الزرقاني ٤٠٦/٤

(٣) انظر الرسالة بالصفحة ٢٠٤

(٤) عون المعبود ١١/١٢

المناظرة :

إذا غلب المرتد المناظرة لازالة شبهته وقال : ناظروني واكشفوا لي الحجة او قال : عرضت لي الشبهة فأزيلوها لا تُوب : فانه تقبيل مناظرته وجوباً ما لم يظهر منه تسويق سواء غلب ذلك قبل اسلامه او بعده ، وإذا ظهر منه التسويق فلا تقبل ولا يجب قبوله (١) .

وقال بعضهم : لو سأل المرتد ازالة شبهة نوظر بمد اسلامه لا قبله ، لأن الشبهة كثيرة لا تنحصر (٢) .

وقال المسعودي (٣) فيه وجهان :

- ١ - يناظر لأنه هو الانصاف
- ٢ - لا يناظر لان الاسلام قد وضح فلا معنى لحجته عليه (٤) .

\*

والذي يظهر أنه تقبل مناظرته لأن المقصود من الاستتابة واعطاء المهلة ثلاثة أيام لازالة شبهة عرضت له ، والمناظرة من احدى الوسائل لازالة تلك الشبهة والله أعلم.

---

(١) الشرواني وابن قاسم ٩٦/٩ بتصرف

(٢) مغني المحتاج ١٤٠/٤ بتصرف

(٣) المسعودي هو ابو عبدالله محمد بن عبد الملك بن المسعود <sup>بن</sup> احمد المروزي المعروف بالمسعودي كان عالماً فاضلاً من الطبقات الشافعية وتوفي سنة ٤٢٠ هـ ( طبقات الشافعية لأبي بكر المصنف ٤٦ )

(٤) المجموع ١٠/١٨

## الفصل الثاني

### توبة المرتد وشروطها

المرتد اذا تاب ورجع الى الله قبلت توبته كما قال تعالى : ( قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ... ) (١) وقال عليه الصلاة والسلام : ( أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماً\*هم وأموالهم الا بحق الاسلام وحسابهم على الله ) (٢) .

### قبول توبة المرتد يكون من ناحيتين :

- ١ - قبول توبته في الباطن من احكام الآخرة وهو : أن الله قبل توبته وغفر له اذا صدق بالله وأتبع ظاهراً وباطناً ، وهذا مما لا خلاف بين العلماء في قبول توبته فيما بينه وبين الله فان الله لم يسد باب التوبة عن احد من خلقه (٣) . فان الله قال في المنافقين الذين يظهرون الاسلام ويبطنون الكفر ( ... الا الذين تابوا وأصلحوا واعتصموا بالله وأخلصوا دينهم لله فأولئك مع المؤمنين ) (٤)
- ٢ - قبول توبته في الظاهر من احكام الدنيا وهو : أن تقبل توبته عند الامام فيترتب على ذلك احكام الاسلام فيه وسقوط قتله ، وهذا ما فيه اختلاف بين العلماء في قبول توبة بعض المرتدين كما سيأتي ان شاء الله (٥) .

---

(١) سورة الانفال ٣٨

(٢) متفق عليه - اللؤلؤ والمرجان ٦/١ وهو من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .

(٣) فتح القدير لابن الهمام ٢١/٦ المغني ٣١/٩

(٤) سورة النساء ١٤٦

(٥) الصفحة ٢١٨ من هذه الرسالة .



شروط توبة المرتد :

ما اتفق عليه العلماء أنه لا تقبل توبة المرتد إلا أن يأتي بالشهادتين مما، بأن يقول : " أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله ولا يكفي ما بقلبه من الايمان دون الشهادتين (١) وأن يتبرأ من الأديان كلها سوى الاسلام بعد أن يأتي بالشهادتين كأن قال : " ثبت ورجعت الي دين الاسلام وأنا بمرى من كل دين غير دين الاسلام " (٢) ولا يشترط أن يأتي في الشهادتين بلفظ " أشهد " ولكن ينبغي أن يأتي به للحصول على الكمال (٣) .

وإذا أتى بالشهادتين : ثبت له الاسلام وضح ولا يكشف عن صحة اسلامه لعدم الحاجة اليه بعد ثبوته وصحته (٤) قال عليه الصلاة والسلام : ( أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، فمن قال لا إله إلا الله فقد عصم مني نفسه وماله إلا بحقه وحسابه على الله ) (٥) .

- 
- (١) الشرواني وابن قاسم ٩٧/٩ مغني المحتاج ١٤٠/٤ المجموع ١٢/١٨ روضة الطالبين ٨٢/١٠ البحر الرائق ١٣٨/٥ فتح القدير لابن الهمام ٧٠/٦ المبسوط ٩٩/١٠ المحرر ١٦٨/٢ شرح منتهى الارادات ٣٦٠/٣ البحر الزخار ٢٠٨/٦
- (٢) الشرواني وابن قاسم ٩٨/٩ البحر الرائق ١٣٨/٥ فتح القدير لابن الهمام ٧٠/٦
- (٣) مغني المحتاج ١٤٠/٤
- (٤) المغني ٢١/٩ شرح منتهى الارادات ٣٩١/٣ الشرواني وابن قاسم ٩٨/٩
- (٥) متفق عليه - اللؤلؤ والمرجان ٦/١ وهو من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

واختلفت شروط التوبة باختلاف حالات المرتدين ، وهي كما يلي :

١ - فإن كان ممن لا تأويل له في كفره كأن جحد الوجدانية  
مثل عبدة الأوثان فيكيهه أن يأتي بالشهادتين لحديث جابر رضي  
الله عنه (١) : ( . . . ) فإذا قالوا لا اله الا الله عصموا مني  
دماهم وأموالهم الا بحقها وحسابهم على الله ) (٢) .

٢ - وإن كان متأولاً بشأن زعم أن محمداً بعث الى العرب خاصة  
وانكر كونه مبعوثاً للعالمين . فيشترط في صحة اسلامه ان يأتي  
بالشهادتين ويشهد أن محمداً رسول الله الى الخلق أجمعين أو  
يتبرأ مع الشهادتين من كل دين خالف الاسلام ، فلا يحكم باسلامه  
مع الشهادتين فقط ، لأنه اذا اقتصر على الشهادتين احتجسب  
أن يكون أراد ما يعتقد (٣) .

٣ - وإن كان بجهود فرض أو استباحة محرم : فيشترط في صحة  
اسلامه أن يأتي بالشهادتين ويرجع عما اعتقده بأن يقر بوجوب  
ما جهده وجوبه وتحريم ما استباحه لأنه كذب الله ورسوله بما اعتقده  
في خبر ولو أتى بالشهادتين على وجه العادة ج لم ينفعه ما لم  
يرجع عما قال ان لا يرفع بهما كفره (٤) .

(١) جابر رضي الله عنه : سبقت ترجمته

(٢) مسلم بشرح النووي ٢١١/١

(٣) المجموع ١٢/١٨ روضة الطالبين ٨٢/١٠ الشرواني وابن قاسم ٩٨/٩

المغني ٢١/٩ المحرر ١٦٨/٢

(٤) المجموع ١٢/١٨ روضة الطالبين ٨٢/١٠ المغني ٢١/٩ المحرر

من اختلف في قبول توبتهم :

من المرتدين من اختلف العلماء في قبول توبتهم - أى قبول توبتهم في الظاهر من احكام الدنيا بأن يثبت لهم أحكام الاسلام وترك قتلهم ، وأما قبول توبتهم في الباطن فيطأ بينه وبين الله فهذا لا خلاف في قبولها كما سبق .

فمن هو لا\* :

- ١ - من تكررت ردة ٢ - الزنديق
- ٣ - الساحر ٤ - ساب النبي ( صلى الله عليه وسلم ) .

١ - توبة من تكررت ردة :

اختلف العلماء في قبول توبته كما يلي :

- ١ - فذهب الحنفية والمالكية والشافعية والزيدية الى : قبول توبته (١) وهو رواية عن الامام احمد (٢) وقالوا : انه لا يحزر في المرة الاولى لأنه يجوز ان يكون قد عرض له شبهة فارتد ثم رجع بعد زوالها ، ولكن يحزر في المرة الثانية والثالثة فما بعدها لزيادة تهاونه بالدين ، والفرق بين الاولى وغيرها : أنه يجوز في الاولى أن يكون قد حصلت له شبهة ، وفي غيرها أنه لم يبق له شبهة (٣) .

---

(١) فتح القدير لابن الهمام ٧٠/٦ البحر الرائق ١٣٥/٥ المبسوط ١٠/٩٩

مواهب الجليل ٢٨٢/٦ الشرواني وابن قاسم ٩٦/٩ المجموع ١٨/١٥

البحر الزخار ٢٠٨/٦

(٢) المحرر ٢/١٦٨

(٣) مواهب الجليل ٢٨٢/٦ والشرواني وابن قاسم ٩٨/٩

- ٢ - وذهبت الحنابلة الى أنه لا تقبل توبته (١) وهو قول لبعض  
الأحناف فيما اذا عاد بعد الثالثة فانه يقتل ان لم يتب في الحال  
فان تاب ضربه الحاكم ضربا وجيعا ولا يبلغ به الحد ثم يحبس  
ولا يخرج حتى يرى عليه خشوع التوبة (٢) .

### الأدلة على ذلك :

- ١ - أدلة القائلين بقبول توبته :

استدلوا بأدلة منها :

- ١ - عموم الآية : ( قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ) (٣) .

والاية : ( فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا  
سبلهم ان الله غفور رحيم ) (٤) .

فالآية لم تفرق بين من تكررت ردة ومن لم تتكرر (٥) .

- ٢ - عموم قوله عليه الصلاة والسلام ( فان الاسلام يجب ما كان  
قبله ) (٦) فان الرسول ( صلى الله عليه وسلم ) لم يفرق  
في ذلك أيضا .

- ٣ - المعقول وهو : أنه يأتي بالشهادتين بعد الردة فتحكم  
باسلامه كما لو ارتد مرة ثم اسلم (٧) كما أن الآية ( ان الذين  
آمنوا ثم كفروا ثم آمنوا ثم كفروا ... ) (٨) قد أثبتت الايمان  
بعد ان تكررت الردة .

(١) السمعاني ٦/٩ شرح منتهى الإرادات ٣٩٠/٣ المحرر

١٦٨/٢ كشف القناع ١٧٧/٦

(٢) فتح القدير لابن الهمام ٧٠/٦ البحر الرائق ١٣٥/٥

(٣) سورة الانفال ٣٨ (٤) سورة التوبة ٥ (٥) المجموع ١٥/١٨ بتصريف

(٦) مسند الامام احمد ١٩٩/٤ ورواية مسلم ( ان الاسلام يهدم ما كان قبله ) ١٣٨/٢

(٧) المجموع ١٣/١٨ (٨) سورة النساء ١٣٧

٢ - أدلة القائلين بعدم قبول توبته :

استدلوا بأدلة منها :

١ - قوله تعالى ( ان الذين آمنوا ثم كفروا ثم آمنوا ثم كفروا ثم آمنوا ثم كفروا ثم ازدادوا كفرا لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم سبيلا ) (١)

فان الله سبحانه قد أخبر أنه لا يغفر لهم في الثالثة (٢) ولا أن الازدياد يقتضي كفرا متجددا ولا بد من تقديم الايمان عليه (٣) .

وأجيب : بأنه رتب عدم المغفرة على ازدياد الكفر وليس في التوبة والرجوع الى الاسلام كما قال : " ثم ازدادوا كفرا " (٤) .

٢ - روى الأثرم (٥) عن ظبيان بن عمار (٦) : ( أن رجلا

---

(١) سورة النساء ١٣٧

(٢) المجموع ١٥/١٨

(٣) شرح منتهى الارادات ٣٩٠/٣

(٤) فتح القدير لابن الهمام ٧٠/٦ بتصرف

(٥) الأثرم هو احمد بن محمد بن هاني الطائي او الكلبى الاسكافى ابو بكر الأثرم ، الفقيه الحافظ من حفاظ الحديث ، اُخذ عن الامام احمد وآخريين له كتاب علل الحديث ، وآخر في السنن . وتوفي سنة ٢٦١ هـ ( الأعلام ١٩٤/١ ) .

(٦) ظبيان بن عمار هو ظبيان بن عمار الكوفي ، قال الأزدى لا يقوم حديثه وذكره ابن حبان في الثقات ولم يذكر فيه ابن ابى حاتم جرحا . ( لسان الميزان ٢١٥/٣ ) .

من بني سعد مر على مسجد بني حنيفة فاذا هم يقرؤون برجز مسيلمة  
فرجع الى ابن مسعود (١) فذكر ذلك له ، فبعث اليهم فأتى بهم  
فاستتابهم فتابوا فغلب سبيلهم الا رجلا منهم يقال له ابن النواحة  
قال : قد أتيت بلى مرة فزعمت انك قد تبت وأراك قد عدت ، فقطه (٢)  
وأجيب : بأنه يحتمل أنه قتله لظهور كذبه في توبته لأنه  
أظهرها وتبين انه ما زال عما كان عليه من كفره . ويحتمل انه قتله لقول  
النبي ( صلى الله عليه وسلم ) له حين جاء رسولاً لمسيلمة : " لولا  
أن الرسل لا تقتل لقتلتك " فقطه تحقيقاً لقول رسول الله عليه الصلاة  
والسلام فهو لم يأت رسولاً وإنما جيء به مرتداً ، فقطه لذلك .  
كما أخرجه أحمد في مسنده انه قال : " فلذلك قتلت " (٣)

٣ المصقول وهو : أن تكرار رده يدل على فساد عقيدته وعلة  
مخالته بالاسلام (٤) .

\*

والذى يظهر أن توبة المرتد الذى تكررت رده تقبل ويعزر به  
الثانية لتهاونه بالدين ، كما ذهب اليه جمهور العلماء فان الحديث  
الذى استدلوا به صحيح . وأما الأدلة التى استدل بها الفريق الثانى  
فقد أجيب عنها كما سبق . والله أعلم .

(١) ابن مسعود : سبقت ترجمته

(٢) ابوداود بشرح عون المعبود ٤٤٣/٧ الدارمي ٢٣٥/٢ مجمع الزوائد  
٠٢٦٢/٦

(٣) مسند الامام احمد ٤٠٤/١ وكذا أخرجه الدارمي في سننه ٢٣٥/٢

(٤) شرح منتهى الارادات ٣٩٠/٣ .

٢ - توبة الزنديق :

الزنديق هو : الذي يظهر الاسلام ويبطن الكفر وهو المسمى بالمنافق (١) .

وعرفه الاحناف بأنه : من لا يتدين بدين ، وأما من يسيطن الكفر ويظهر الاسلام فهو المنافق (٢) والحكم فيهما عندهم واحد .  
اختلف العلماء في قبول توبته :

١ - فذهب الحنفية والحنابلة والشافعية في احدى اقوالهم والزيدية الى قبول توبته (٣) وللاحناف والحنابلة والشافعية قول آخر وهو انه لا تقبل توبته (٤) .

٢ - وذهب المالكية الى عدم قبول توبته اذا ظهرنا عليه قبل توبته اختيارا ولو جاء الينا ثابا قبل أن يظهرنا عليه فان توبته تقبل (٥) وهو قول ثالث للاحناف (٦) .  
وهناك أقوال أخرى للشافعية حكاه الامام النووي في شرح مسلم وهي :  
١ - انه تقبل مطلقا وهذا هو الاصح والاصوب من الاقوال  
٢ - انه لا تقبل ويتحتم قتله .

- 
- (١) المجموع ١٣/١٤٨ المحرر ١٦٨/٢ الشرواني وابن قاسم ٩٧/٩  
(٢) البحر الرائق ١٣٦/٥  
(٣) فتح القدير لابن الهمام ٧١/٦ المغني ٦/٩ المحرر ١٦٨/٢  
المجموع ١٤/١٨ البحر الزخار ٢٠٧/٦  
(٤) فتح القدير لابن الهمام ٩٨/٦ البحر الرائق ١٣٦/٥ المغني ٦/٩  
المحرر ١٦٨/٢ مغني المحتاج ١٤٠/٤ الشرواني وابن قاسم ٩٧/٩  
نهاية المحتاج ٣٩٩/٧  
(٥) الخرشبي ٦٧/٨ شرح منح الجليل ٤٧٠/٤ حاشية الدسوقي ٢٧٦/٤  
(٦) البحر الرائق ١٣٦/٥

٣ - انه ان تاب مرة واحدة قبلت توبته فان تكرر ذلك منه لم تقبل .

٤ - انه ان اسلم ابتداء من غير طلب قبل منه ، وان كان تحت السيف فلا .

٥ - انه ان كان داعيا الى الضلال لم يقبل منه ، والا قبل منه (١) .

الأدلة على ذلك :

١ - أدلة القائلين بقبول توبته :

استدلوا بأدلة منها :

١ - قوله تعالى ( يحلفون بالله ما قالوا ، ولقد قالوا كلمة الكفر وكهروا بعد اسلامهم وهموا بما لم ينالوا ، وما نقيموا الا أن أغناهم الله ورسوله من فضله فان يتوبوا يك خيرا لهم ، وان يتولوا يعذبهم الله عذابا اليما في الدنيا والاخرة ، وما لهم في الاخرة من ولي ولا نصير ) (٢) .

فأثبت لهم التوبة بعد الكفر بعد الاسلام (٣) .

٢ - قوله عليه الصلاة والسلام ( أمرت ان اقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله . . ) (٤) فهذا قد قال الشهادتين (٥) .

(١) مسلم بشرح النووي ٢٠٧/١

(٢) سورة التوبة ٧٤

(٣) المجموع ١٤/١٨

(٤) متفق عليه اللؤلؤ والمرجان ٦/١ وهو حديث ابن عمر رضي الله عنه

(٥) المجموع ١٤/١٨



- ٣ - عن عبيد الله بن عدي بن الخيار رضي الله عنهما (١) :  
 ( أن رجلا سارّ رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) فلم تدور  
 ما سارّه به حتى جهر رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) فأنذرا  
 هو يستأمره في قتل رجل من المنافقين ، فقال رسول الله  
 ( صلى الله عليه وسلم ) : أليس يشهد أن لا إله إلا الله ؟  
 قال : بلى ولا شهادة له ، قال : أليس يصلي ؟ قال : بلى  
 ولا صلاة له ! فقال النبي ( صلى الله عليه وسلم ) : أولئك  
 الذين نهائي الله عنهم (٢) .
- ٤ - ما روى عن محمد بن أبي بكر رضي الله عنهما (٣) أنه  
 كتب إلى علي رضي الله عنه (٤) يسأله عن زنادقة مسلمين ،  
 قال علي رضي الله عنه : أما الزنادقة فيعرضون علي السلام  
 فان أسلموا ولا قتلوا (٥) .
- ٥ - ان المنافقين في زمان النبي ( صلى الله عليه وسلم ) كانوا  
 يظهرن الاسلام ويمطنون الكفر ، وكان النبي ( صلى الله  
 عليه وسلم ) يعرفهم بأعيانهم واللايت ينزل عليه بأسمائهم  
 وكناهم ولا يتعرض لهم (٦) .

(١) عبيد الله بن عدي الخيار هو : عبيد الله بن عدي بن الخيار بن عدي  
 بن نوفل بن عبد مناف التوفلي القرشي المدني ، ولد علي عهد رسول  
 الله ( صلى الله عليه وسلم ) تطبعي ثقة من كبار التابعين مات بالمدينة  
 في خلافة الوليد بن عبد الملك ( تهذيب التهذيب ٣٦/٧ ) .

(٢) سنن البيهقي ١٩٦/٨

(٣) محمد بن أبي بكر هو محمد بن عبد الله بن عثمان - وهو محمد بن أبي بكر  
 الصديق ، ولد في حجة الوداع بذي الحليفة لخمس بقين من ذي القعدة  
 وتوفي بمصر ( اسد الغابة ١٠٢/٥ )

(٤) علي رضي الله عنه : سبقت ترجمته .

(٥) سنن البيهقي ٢٠١/٨

(٦) المجموع ١٤/١٨ المغني ٧/٩ .

## ٢ - أدلة القائلين بعدم قبول توبته :

استدلوا بأدلة منها :

١ - قوله تعالى ( ... الا الذين تابوا واصلحوا وبينوا فأولئك

أتوب عليهم وانا التواب الرحيم ) (١) والزنديق لا تظهر نفسه علامة تهم رجوعه وتوبته لأنه كان مظهرًا للاسلام مسرًا للكفر (٢) .

وأجيب : بأننا نحكم بالظاهر والله يتولى السرائر كما قال عليه الصلاة والسلام : ( ... الا بهتة وحسابه على الله ) (٣) .

٢ - المعقول وهو أن الزنديق لا تعلم توبته باطنا في كل حال لعدم اطمئنان الى ما يظهر من التوبة ولا أن التوبة عند الخوف عين الزندقة (٤) .

\*

والذى يظهر أنه تثقل توبته لأن الأدلة التي استدل بها الفريق الأول من الآية والحديث صحيحة ولقوله عليه الصلاة والسلام في حديث صحيح : ( اني لم أومر بأن انقب عن قلوب الناس ولا أشق بطونهم ) (٥) وأما الآية التي استدل بها الفريق الثاني فهو استدلال بالمفهوم وقد أجيب عنه . قال الحافظ (٦) : وكلهم اجمعوا على أن احكام الدنيا على الظاهر والله يتولى السرائر (٧) .

- 
- (١) سورة البقرة ١٦٠ (٢) المغني ٦/٩ شرح منتهى الارادات ٣/٢٩٠  
 (٣) متفق عليه - اللؤلؤ والمرجان ٦/١ وهو حديث ابي هريرة رضي الله عنه  
 (٤) شرح منح الجليل ٤٧٠/٤ فتح القدیر لابن الهمام ٦/٩٨ الشرواني وابن قاسم ٩٧/٩  
 (٥) مسند الامام احمد ٤/٣  
 (٦) الحافظ هو الحافظ ابن حجر العسقلاني وقد سبقت ترجمته  
 (٧) نيل الاوطار ٢٢٠/٧

٣ " ثوبه الساحر :

اختلف الملما في قبول ثوبه الساحر :

١ - فذهب الشافعية والزيدية الى انه تقبل ثوبته (١) وهو رواية من الحنابلة (٢) وقول للمالكية (٣) .

٢ - وذهب المالكية في الراجح عندهم والحنفية الى انه لا تقبل ثوبته (٤) .

وهو رواية من الحنابلة (٥) غير أن للمالكية تفصيلا وهو : ان كان متجافا به وتاب تقبل ثوبته ، وان كان يخفيه فحكمه حكم الزنديق ، يقتل بلا استتابة الا أن يجيئ نائبا بنفسه فتقبل ثوبته (٦) .  
وأما الأحناف فلم يفتصلوا فيه وهو أنه : اذا عرفت مزاولته لعمل السحر سميا بالفساد في الأرض او كان يجهد السحر ولا يدري كيف يفعل ولا يقرب به فانه لا تقبل ثوبته ، وان كان يستعمله بالتجربة او بحبر عطره ولم يكن في اعتقاده ما يوجب كفره فانه تقبل ثوبته (٧) .

(١) المجموع ٢٧/١٨ البحر الزخار ٢٠٥/٦

(٢) المغني ٣١/٩ المحرر ١٦٨/٢

(٣) مواهب الجليل ٢٧٩/٦ شرح منح الجليل ٤٦٣/٤

(٤) الخرشبي ٦٣/٨ شرح منح الجليل ٤٦٣/٤ مواهب الجليل

٢٧٩/٦ فتح القدير لابن الهمام ٩٩/٦

(٥) المغني ٣١/٩ المحرر ١٦٨/٢

(٦) الخرشبي ٦٣/٨ شرح منح الجليل ٤٦٣/٤ مواهب الجليل ٢٧٩/٦

(٧) فتح القدير لابن الهمام ٩٩/٦ البحر الرائق ١٣٦/٥

قال ابو الليث (١) : اذا تاب قبل أن يؤخذ تقبل توبته  
وانا أخذ ثم تاب لم تقبل توبته ويقتل (٢) .

الأدلة على ذلك :

١ - أدلة الفقهاء بقبول توبته :

استدلوا بأدلة منها :

١ - قوله تعالى ( ... الا الذين تابوا وأصلحوا وبقيوا

فأولئك أتوب عليهم وأنا التواب الرحيم ) (٣) والاية عامة

في قبول توبة من تاب وأصلح نفسه بدون الاستثناء .

٢ - قوله تعالى ( ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر

ما دون ذلك لمن يشاء ) ومن يشرك بالله فقد افترى اثماً

عظيماً (٤) والسحر ليس بأعظم من الشرك ، والمشرك يستتاب

ومعرفته السحر لا تمنع قبول توبته فان الله قبل توبته

سحرة فرعون وجعلهم من اوليائه في ساعة (٥) .

---

(١) ابو الليث هو نصر بن محمد بن احمد بن ابراهيم السمرقندي - ابو  
الليث الطقب بامام الهدى علامة من أئمة الحنفية من الزهاد المتصوفين  
له تصانيف منها : تفسير القرآن وتنبيه الخافلين وبستان العارفين  
وتوفي سنة ٣٧٣ هـ . (الاعلام ٣٤٨/٨)

(٢) البحر الرائق ١٣٦/٥

(٣) سورة البقرة ١٦٠

(٤) سورة النساء ٤٨

(٥) المغني ٣١/٩

٢ - أدلة القائلين بعدم قبول توبته :

استدلوا بأدلة منها :

١ - حديث جندب بن عبد الله رضي الله عنه (١) عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال (حد الساحر ضربه بالسيف) (٢)

٢ - المعقول وهو : أن السحر معني في قلبه لا يزول بالتوبة فيشبه من لم يتب وليس لنا طريق الى علم اخلاصه في توبته لأنه يضمن السحر ولا يجهر به (٣) .

وأجيب : بأننا لا نكلف أن نعرف ما في قلب الانسان و  
وانما نهكم بالظواهر والله يتولى السرائر ، فلما اظهر توبته  
واخلاصه قبلناها ونفوغ أمره الى الله .

\*

والذى يظهر أن الراجح هو رأي من قال بقبول توبته اذا جاء تائباً  
لان السحر ليس بأعظم من الشرك ، وأن المرتد الذي ارتد عن الاسلام بالشرك  
تقبل توبته ، فتوبة الساحر كذلك ، فان الله يغفر ما دون الشرك لمن  
يشاء ، وأما حديث جندب رضي الله عنه فهو حديث ضعيف لأن فيه راويين  
ضعيفاً (٤) ولكن يعمل هذا الحديث بعد الاستتابة فيقتل ان لم يتب .  
والله أعلم .

---

(١) جندب بن عبد الله سبقت ترجمته

(٢) الترمذى بسرح تحفة الاحوذى ٢٧/٥

(٣) المصنفى ٣١/٩ شرح منتهى الارادات ٣٩٠/٣

(٤) انظر الترمذى بسرح تحفة الاحوذى ٢٧-٢٨/٥

٤ - توبة ساب النبي ( صلى الله عليه وسلم ) :

اتفق العلماء على أن من سب النبي ( صلى الله عليه وسلم ) يكون مرتدا ، ولكن اختلفوا في قبول توبته .

١ - فذهب المالكية والحنفية والحنابلة الى : أن توبة ساب النبي ( صلى الله عليه وسلم ) لا تقبل (١) وصرح الأحناف بأنه لا فرق بين ان يجيء نائبا من نفسه او شهد عليه وان كان سكران اذا كان سكره بسبب محذور باشره مختارا بسلا اكره والا فهو كالمجنون (٢) .

٢ - وذهب الشافعية الى : أنه تقبل توبته (٣) وهو رواية عن الأحناف حتى ادعى بعضهم انه لم يجد للحنفية الا قبول التوبة وأنه لا قول لهم بخلافه (٤) وهو قول ضعيف للمالكية (٥) وقول ثان للحنابلة (٦) .

- 
- (١) الخرشى ٧٠/٨ شرح منج الجليل ٤٧٨/٤ مواهب الجليل ٢٨٥/٦ فتح القدير لابن الهمام ٩٨/٦ حاشية رد المختار ٢٣٢/٤ المحرر ١٦٨/٢ شرح منتهى الارادات ٣٩٠/٣ .
- (٢) فتح القدير لابن الهمام ٩٨/٦ بتصرف
- (٣) نهاية المحتاج ٣٩٦/٧ مغني المحتاج ١٤١/٤
- (٤) البحر الرائق ١٣٥/٥ حاشية رد المختار ٢٣٣/٤
- (٥) الخرشى ٧٢/٨
- (٦) المحرر ١٦٨/٢ .

## الأدلة على ذلك :

### أدلة القائلين بقبول توبته :

استدلوا بأدلة منها :

- ١ - عموم الآية ( قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ) (١) .
- ٢ - قوله عليه الصلاة والسلام ( فان الاسلام يجب ما كان قبله ) (٢) .
- ٣ - المعقول وهو : أن سب الرسول ( صلى الله عليه وسلم ) نوع من الكفر ، فمن سب الرسول ( صلى الله عليه وسلم ) فقد بدل دينه فيستتاب و تقبل توبته لقوله تعالى ( ... الا الذين تابوا من بعد ذلك واصلحوا فان الله غفور رحيم ) (٣) فأخبر سبحانه أنه غفور رحيم لمن تاب بعد الردة وذلك يقتضي مغفرته له في الدنيا والاخرة ، ومن هذا حاله لم يعاقب بالقتل (٤) .

### أدلة القائلين بعدم قبول توبته :

استدلوا بأدلة منها :

- ١ - عموم الحديث ( من بدل دينه فاقتلوه ) (٥) .

- 
- (١) سورة الانفال ٣٨
  - (٢) مستند الامام احمد ١٩٩/٤
  - (٣) سورة ال عمران ٨٩
  - (٤) الصارم المسلول ٣١٤
  - (٥) البخاري بشرح فتح الباري ٢٦٧/١٢ ابو داود ٤/١٢ النسائي ٩٦/٧

٢ الحديث الصحيح في قتل كعب بن الاشرف (١) حيث قال عنه رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) : ( من لكعب بن الاشرف فانه اذى الله ورسوله ؟ فقال محمد بن مسلمة (٢) يا رسول الله ، أتحب أن اقلته ؟ قال : نعم (٣) فقتل كعباً لأنه اذى الله ورسوله .

٣ - المقول وهو : أن سب النبي ( صلى الله عليه وسلم ) حق آدمي وحق الآدمي لا يسقط بالتوبة كحد القذف (٤) ولأن النهي ( صلى الله عليه وسلم ) بشر والبشر جنس تلحقه المعصية إلا من أكرمه الله بنبوته ، بخلاف من سب الله فانه تقبل توبته في خالص حقه لأن الخالق منزّه عن النقائص وجميع المعاييب فلا يلحق به (٥) .

\*

والذي يظهر أنه تقبل توبته لأن رده ربما تكون عن شبهة فيسب الرسول ( صلى الله عليه وسلم ) بسبب ذلك ، فلما اتضح له الحق رجح

- 
- (١) كعب بن الاشرف : هو يهودي كان شاعرا يهجو النبي ( صلى الله عليه وسلم ) واصحابه ويحرض عليهم ويؤذيهم .  
( الطبقات الكبرى لابن سعد ٣١/٢ )
- (٢) محمد بن مسلمة هو محمد بن مسلمة بن مسلمة بن حريش الانصاري الحارثي ابو عبد الله ويقال ابو عبد الرحمن وهو احد الثلاثة الذين قتلوا كعب بن الاشرف وتوفي سنة ٤٢هـ .  
( تهذيب التهذيب ٤٥٤/٩ )
- (٣) مسلم بشرح النووي ١٦١/١٢
- (٤) المارم المسلول ٣٦٥ بتصريف
- (٥) الشفا ٢٥٦/٢ بتصريف



الى الاسلام نائبا الى الله ، ثم أن الاسلام يهدم ما كان قبله كله . ولذا  
شدد الرسول ( صلى الله عليه وسلم ) على أسامة بن زيد (١) حينما قتل  
رجلا بعد ان قال لا اله الا الله ، قال عليه الصلاة والسلام ( من لك  
بلا اله الا الله يوم القيامة ، فقلت يا رسول الله انما قالها مخافة السلاح  
والقتل . قال : أفلا شققت عن قلبه حتى تعلم قالها من أجل ذلك  
أولا ... ) (٢) .

وان عبدالله بن سعد بن أبي سرح (٣) كان قد ارتد على عهد  
النبي ( صلى الله عليه وسلم ) ولحق بمكة وافتى على الله ورسوله ، ثم  
انه بعد ذلك بايع النبي ( صلى الله عليه وسلم ) وحقن النبي ( صلى الله  
عليه وسلم ) دمه (٤) فدل ذلك على أنه تقبل توبته .

(١) أسامة بن زيد رضي الله عنه هو أسامة بن زيد بن حارثة بن شراحيل  
الكليبي ابو محمد - الحب بن الحب مولى رسول الله ( صلى الله عليه  
وسلم ) استعمله رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) على جيش فيه ابو  
بكر وعمر فلم ينفذ حتى توفي النبي ( صلى الله عليه وسلم ) فبعثه  
ابوبكر الى الشام وتوفي بالمدينة سنة ٥٤ هـ ( تهذيب التهذيب (٢٠٨/١) )  
(٢) سنن البيهقي ١٩٦/٨

(٣) عبدالله بن سعد بن أبي سرح هو عبدالله بن سعد بن أبي سرح بن  
الحارث القرشي العامري ابو يحيى - وهو اخو عثمان بن عفان من الرضاعة  
اسلم قبل الفتح وهاجر الى رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) وكان يكتب  
الوحي لرسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) ثم ارتد مشركا وصار الى قريش  
بمكة فلما كان يوم الفتح امر رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) بقتله ، ففر  
عبدالله الى عثمان بن عفان فغيبه عثمان حتى أتى به الى رسول الله ( صلى  
الله عليه وسلم ) وأسلم ذلك اليوم فحسن اسلامه ولم يظهر منه بعد ذلك  
ما ينكر عليه وفتح الله على يديه افريقية وتوفي بمسقلان سنة ٣٦ هـ .  
( أسد الغابة ٢٥٩/٣ )

(٤) الصارم المسلول ٣١٨ .

وأما حديث " من بدل دينه فاقتلوه " فهو عام يدخل فيه كل مرتد  
عن الاسلام ، فيحمل قتله بعد أن استتيب فيقتل ان لم يتب ، وأما الحديث  
في قتل كعب بن الاشرف فهو وان كان حديثا صحيحا الا أن قتله ليس مقصورا  
على سبه النبي ( صلى الله عليه وسلم ) فقط ، بل لأنه نقض عهد النبي  
( صلى الله عليه وسلم ) وكان عاهده أن لا يمين عليه أحدا ، ثم جاء مع  
أهل الحرب مصينا عليه (١) هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى انه كان  
يهوديا شاعرا يهجو النبي ( صلى الله عليه وسلم ) وأصحابه ويحرض عليهم (٢)  
والله أعلم .

---

(١) مسلم بشرح النووي ١٢ / ١٦٠

(٢) الطبقات الكبرى لابن سعد ٣١ / ٢

### الفصل الثالث

#### المرأة ورد تهما

الاعتداء على هذه العقيدة والخروج على هذا الدين القويم ليس مقصوراً على جنس الرجال فحسب ، بل قد اعتدت المرأة على عقيدتها وارتدت عن دينها . فهل تأخذ المرأة إذا ارتدت حكم الرجل في وجوب قتلها أولاً ؟

وقد عرفنا أن الرجل إذا ارتد عن دينه فقد اتفق العلماء على وجوب قتله إذا أصر على رده .

وأما المرأة فقد اختلف العلماء في وجوب قتلها إذا أصررت على ردها :

- ١ - فذهب جمهور العلماء من المالكية والحنابلة والشافعية والزيدية إلى وجوب قتل المرتدة ولا فرق بين أن تكون هرة أو أمة (١) .
- ٢ - وذهب الحنفية والامامية إلى أنها لا تقتل ولكنها تحبس وتجبر على الاسلام إلى أن تسلم أو تموت (٢) إلا إذا كانت ذات رأي وتبع فانها تقتل ولكن قتلها ليس لردتها بل لأنها حينئذ تسعى في الأرض بالفساد (٣) وكذلك تقتل إذا كانت ساحرة لورود الأفسر في ذلك (٤) أو كانت مقاتلة أو ملكة دفعا لضررها (٥) .

---

(١) شرح منح الجليل ٤٦٦/٤ المحرر ١٦٢/٢ المضي ٣/٩ المجموع

١٠/١٨ حاشية الباجوري ٢٥٧/٢ الشرواني وابن قاسم ٩٦/٩

البحر الزخار ٢٠٣/٦

(٢) المصنوع ١٠٨/١٠ فتح القدير لابن الهمام ٧١/٦ بدائع الصنائع

٤٣٨٥/٩ اللعة الدمشقية ٣٤٣/٩

(٣) فتح القدير لابن الهمام ٧٢/٦

(٤) وهو حديث بحالة السابق بالصفحة ١٤٩ في الرسالة

(٥) المصنوع ١١٠/١٠

وبين الاحناف صورة الاجبار وهي : ان تهمس وتخرج  
في كل يوم فتستتاب ويعرض عليها الاسلام فان أسلمت قبل اسلامها ،  
والا حبست ثانيا ، وهكذا الى أن تسلم أو تموت (١) .

ويروى عن أبي حنيفة : أنها تضرب في كل يوم (٢) وعسن  
الامامية : أنها تضرب اوقات الصلوات وتستعمل في الحبس في أسوأ  
الأعمال (٣) .

الأدلة على ذلك :

١ - أدلة القائلين بقتل العترة :

استدلوا بأدلة منها :

١ - عموم الحديث ( من بدل دينه فاقتلوه ) (٤) وهذا

التبديل يعم الرجال والنساء من وقع منه التبديل (٥) .

وأجيب : بأن الحديث ليس على ظاهره لأن التبديل

يتمحقق من الكافر اذا أسلم (٦) وأن " من " الشرطية لا تعم

النساء (٧) .

(١) بدائع الصنائع ٤٣٨٥/٩

(٢) فتح القدير لابن الهمام ٧١/٦

(٣) اللعة الدمشقية ٣٤٤/٩

(٤) البخاري بشرح فتح الباري ٢٦٧/١٢ ابوداود بشرح عون المعبود

٤/١٢ السنن الكبرى للبيهقي ٢٠٢/٨

(٥) المهسوط ١٠٨/١٠

(٦) المهسوط ١٠٩/١٠ فتح القدير لابن الهمام ٧٦/٦

(٧) فتح الباري ٢٧٢/١٢ نيل الاوطار ٢٠٤/٧

- ٢ - حديث جابر رضي الله عنه في قتل أم مروان : ( ان امرأة يقال لها أم مروان ارتدت عن الاسلام فأمر النبي ( صلى الله عليه وسلم ) أن يعرض عليها الاسلام فان رجعت والا قتل ) (١).
- ٣ - حديث عائشة رضي الله عنها (٢) قالت ( ارتدت امرأة يوم أحد فأمر النبي ( صلى الله عليه وسلم ) ان تستتاب فان طابت والا قتل ) (٣) .
- ٤ - عمل أبي بكر الصديق رضي الله عنه (٤) في خلافتيه وهو ( ان امرأة يقال لها أم قرفة كفرت بعد اسلامها ، فاستتابها ابو بكر الصديق رضي الله عنه فلم تتب فقتلها ) (٥) والصحابة متوافرون فلم ينكر ذلك عليه أحد (٦) واعتز الاُحناف على هذه الأحاديث وقالوا في حديث جابر أنه ضعيف بمعمر بن بكار (٧) وحديث عائشة :

---

(١) السنن الكبرى للبيهقي ٢٠٣/٨ الدارقطني ١١٩/٣  
 (٢) عائشة رضي الله عنها سبقت ترجمتها  
 (٣) الدارقطني ١١٨/٣  
 (٤) ابو بكر الصديق سبقت ترجمته  
 (٥) سنن البيهقي ٢٠٤/٨  
 (٦) نيل الاوطار ٢٠٤/٧ فتح الباري ٢٧٢/١٢ شرح موطأ للزهري  
 ٤٠٤/٤  
 (٧) معمر بن بكار وهو معمر بن بكار السعدي قال الصقلي : في حديثه وهم ولا يطبع على أكثره . وذكره ابن أبي حاتم في الثقات .  
 ( لسان الميزان ١٦/٦ ) .

في سنده محمد بن عبد الملك (١) يضع الحديث (٢) وقالوا :  
ان المرتدة التي قتلت كانت مقاتلة فان أم مروان كانت تقاتل  
وتحرض على القتال وكانت مطاعة فيهم . وأم قرفة كان لها  
ثلاثون ابنا ، وكانت تحرضهم على قتال المسلمين ، ففي قتلها  
كسر شوكتهم ، ويحتمل انه كان من الصديق رضي الله عنه بطريق  
المصلحة والسياسة والمعنى فيه : انها كافرة فلا تقتل كالأصلية  
وهذا لان القتل ليس بجزاء على الردة بل هو مستحق باعتباره  
الاصرار على الكفر (٣) .

هـ - حديث معاذ بن جبل (٤) الذي أخرجه الطبراني (٥) :  
( أن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) لما أرسله الى اليمن قال  
له : " أيما رجل ارتد عن الاسلام فادعه ، فان عاد والا  
فاضرب عنقه - وفي لفظ x فان تاب فاقبل منه وان لم يتب  
فاضرب عنقه - وأيما امرأة ارتدت عن الاسلام فادعها فان تابت ،

- 
- (١) محمد بن عبد الملك هو محمد بن عبد الملك الانصارى المديني الضرير ،  
كان يضع الحديث ويكذب .  
( كتاب الجرح والتعديل ٤/٨ )  
(٢) فتح القدير لابن الهمام ٧٣/٦  
(٣) الميسوط ١١٠/١٠  
(٤) معاذ بن جبل سبقت ترجمته  
(٥) الطبراني هو سليمان بن احمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي -  
ابو القاسم من كبار المحدثين وتوفي باصبهان سنة ٣٦٠ هـ له ثلاثة  
مجاميع في الحديث وله كتب في التفسير .  
( الاعلام ١٨١/٣ )

والا فاضرب عنقها - وفي لفظ : فان ثابت فاقبل منها وان  
أبت فاستتبعها (١) قال الحافظ ابن حجر (٢) : وسنده  
حسن ، وهو نص في موضع النزاع فيجب المصير اليه (٣) .

٦ - ما روى عن خالد بن الوليد رضي الله عنه (٤) :  
( أن امرأة سبت النبي ( صلى الله عليه وسلم ) فقتلها خالد  
بن الوليد رضي الله عنه ) (٥) .

٧ - عن علي رضي الله عنه (٦) قال : ( كل مرتد عن الاسلام  
مقتول اذا لم يرجع ذكرا او انثى ) (٧) .

٨ - عموم الحديث في العقوبات قال عليه الصلاة والسلام :  
( لا يحل دم امرئ مسلم يشهد ان لا اله الا الله وأني رسول  
الله الا باحدى ثلاث : النفس بالنفس والشيب الزاني ،  
والمارق من الدين التارك الجماعة ) (٨) .

(١) فتح الباري ٢٧٢/١٢ مجمع الزوائد ٢٦٣/٦

(٢) الحافظ ابن حجر سبقت ترجمته

(٣) فتح الباري ٢٧٢/١٢

(٤) خالد بن الوليد هو خالد بن الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن عمرو بن  
مخزوم القرشي - أبو سليمان سيف الله ، أسلم بعد الحديبية ومات  
بمحض سنة ٢١ هـ ويروى انه لما حضرته الوفاة بكى وقال : لقيت كذا  
وكذا زحفا ، وما في جسدي شيئا الا وفيه ضربة سيف او طمعة رمح  
وها أنا اموت علي فراشي فلا نامت أعين الجبناء .

( تهذيب التهذيب ١٢٤/٣ )

(٥) سنن البيهقي ٢٠٣/٨

(٦) علي رضي الله عنه سبقت ترجمته

(٧) الدارقطني ١٢٠/٣

(٨) متفق عليه اللؤلؤ والمرجان ١٨١/٢ وهو من حديث عبد الله بن مسعود  
رضي الله عنه .

فيشترك في هذه العقوبات الرجل والمرأة ، والمردة من  
أعظم الجرائم التي يستحق مرتكبها اشد العقوبات فلا داعي  
للتفريق بينهما .

٩ - المعقول : وهو ان علة اباحة الدم هو الكفر بعد  
الايمان ولهذا قتل الرجل ولأن الكفر بعد الايمان اغلظ  
من الكفر الاولي لأن هذا رجوع بعد القبول والوقوف  
على محاسن الاسلام وحججه فردة الرجل مبيحة للقتل من  
حيث أنه جناية مثفلظة فتتناط بها عقوبة مثفلظة وردة  
المرأة تشاركها فيها فتشاركها في موجبها ، ولأنها اعتقدت  
دينا باطلا بعد ما اعترفت ببطلانه لأن الرجوع عن الاقرار  
بالحق من أعظم الجرائم وفيها جزاء . وفي أجهزة الجرائم الرجال  
والنساء سواء كعد الزنا والسرقة (١) .

٢ - أدلة القائلين بعدم قتلها :

استدلوا بأدلة منها :

- ١ - عموم حديث النهي عن قتل النساء وهو :
- أ - حديث ابن عمر رضي الله عنهما (٢) قال : ( وجدت  
امراة مقتولة في بعض تلك المغازي فنهى رسول الله (صلي  
الله عليه وسلم ) عن قتل النساء والصبيان ) (٣) .

---

(١) المبسوط ١٠٩/١٠ فتح القدير لابن الهمام ٧١/٦ بدائع الصنائع ٣٨٥/٩

(٢) ابن عمر سبقت ترجمته .

(٣) مسلم بشرح النووي ٤٨/١٢ .



ب - عن رباح بن ربيع رضي الله عنه (١) قال : ( كُفَا  
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ) في فزوة فرأى الناس  
مجتمعين على شيء . فبعث رجلا فقال : انظر علام  
اجتمع هؤلاء . فجاء فقال : على امرأة قتيل فقال :  
ما كانت هذه لتقاتل . قال : وعلى المقدمة خالد بن  
الوليد (٢) فبعث رجلا فقال : قل لخالد ، لا تقتلن  
امرأة ولا عسيفا (٣) .

وقالوا : نفى الحديث بيان ان استحقاق القتل  
بعلة القتال ، وأن النساء لا يقتلن لأنهن لا يقاتلن ،  
وفي هذا لا فرق بين الكفر الاصل وبين الكفر  
الطارء (٤) .

وأجيب : بأن النهي عن قتل النساء محمول على  
الكافرات الحربيات وليس في المرتدات (٥) .

---

(١) رباح بن ربيع هو رباح بن الربيع بن صيفي بن رباح بن الحارث  
التميمي اخو حنظلة بن الربيع الكاتب ، روى عن النبي ( صلى الله عليه  
وسلم )

( اسد الغابة ٢٠٢/٢ ) .

(٢) خالد بن الوليد سبقت ترجمته

(٣) ابوداود يشرح عون المعبود ٣٢٩/٧ قوله عسيفا وهو الاجير والطبع .

(٤) الميسوط ١٠٩/١٠ .

(٥) مغني المحتاج ١٣٩/٤ الشرواني وابن قاسم ٩٦/٩ كشف

القناع ١٧٤/٦ .

- ٢ - عن ابن عباس رضي الله عنهما (١) عن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) قال : ( لا تقتل المرأة اذا ارتدت ) (٢) . وأجيب : بأن الحديث فيه عبد الله بن عيسى الجزري (٣) وهو كذاب ، يضع الحديث على عفان (٤) وغيره ، وهذا لا يصح عن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) (٥) .
- ٣ - عن ابن عباس رضي الله عنه قال : ( لا يقتل النساء اذا هن ارتدن عن الاسلام ) (٦) . وتعقب بأن ابن عباس قد قال بقتل المرتدة (٧) .
- ٤ - عن علي رضي الله عنه (٨) قال : ( المرتدة تستتاب

(١) ابن عباس : سبقت ترجمته

(٢) الدارقطني ١١٧/٣ - ١١٨

(٣) عبد الله بن عيسى الجزري هو عبد الله بن عيسى الجزري - عن عفان قال الدارقطني كان يضع الحديث ومن مصائبه عن عفان عن شعبة عن عاصم عن ابي رزين عن ابن عباس رضي الله عنهما حديث : " لا تقتل المرأة اذا ارتدت " .

( لسان الميزان ٣٢٣/٣ ) .

(٤) عفان هو عفان بن مسلم بن عبد الله الباهلي - ابو عثمان الصفار البصري ثقة ثبت وتوفي سنة ١٩٠ هـ من كبار العاشرة .

( تقريب التهذيب ٢٥/٢ ) .

(٥) الدارقطني ١١٨/٣

(٦) سنن البيهقي ٢٠٣/٨

(٧) فتح الباري ٢٧٢/١٢ شرح موطأ للزرقاني ٤٠٤/٤ نيل

الاوطار ٢٠٤/٧ .

(٨) علي رضي الله عنه : سبقت ترجمته .

ولا تقتل (١) وتعقب بأنه قد روى عنه قال : ( كل مرتد  
عن الاسلام مقتول اذا لم يرجع ذكرنا او انشئ ) (٢) ومما  
روى عنه : ( أن الحر لا تقتل بل تسترق ) : لم يصح (٣) .  
٥ المصقول وهو : أن الأصل تأخير الأجزية الى دار  
الآخرة لان تعجيلها يخل بمعنى الابتلاء وانما عدل على دفعها  
لشرّ ناجز وهو الحراب ، ولا يتوجه ذلك من النساء لعدم  
صلاحية البنية بخلاف الرجال فصارت المرتدة كالأصلية والكافرة  
الأصلية لا تقتل فكذا المرتدة (٤) .

\*

والذى يظهر أن الراجح هو قول الجمهور الذين قالوا يقتل المرتدة  
اذا أصرت على ردتها بعد استتابتها لصحة الحديث ( من بدل دينه  
فاقتلوه ) (٥) فهو عام لكل من حصل منه التبديل ، ولأن الأحاديث النهي  
عن قتل النساء يكون أكثرها في موضع القتال وفي الحربيات وليست في الردة ،  
وأن الأحاديث التي تنص على قتل المرتدة وإن كانت ضعيفة إلا أنه يقوى  
بعضها بعضا وحديث معاذ سنده حسن - كما قال الحافظ - وهو نص في  
موضع النزاع .

---

(١) فتح القدير لابن الهمام ٧٣/٦ نصب الراية ٤٥٨/٣ وفي  
الدارقطني ٢٠٠/٣ لفظه " المرتدة تستأنى ولا تقتل " وفيه  
خلاص عن علي قال الامام الدارقطني : " لا يحتج به لضعفه "  
٢٠٠/٣

(٢) الدارقطني ١٢٠/٣

(٣) البحر الزخار ٤٢٥/٦

(٤) فتح القدير لابن الهمام ٧٢/٦

(٥) البخاري بشرح فتح الباري ٢٦٧/١٢ .

وكذلك عمل أبي بكر الصديق رضي الله عنه في قتل أم قرفة فسي  
غلا فته والصحابة رضي الله عنهم متوافرون ولم ينكر ذلك عليه احد .

وما روى عن ابن عباس وعلي رضي الله عنهم في عدم قتل المرتدة قد  
روى عنهما ايضا بقتلها ، فيكون ذلك اجماعا سكتيا في عهد ابي بكر  
الصديق رضي الله عنه ، ثم ان كلا من الرجل والمرأة يشترك في الحدود  
كلها : في الزنا والسرقه وشرب الخمر والقذف ، فكذلك في الردة وهي  
اعظم الجرائم وأقبحها والله أعلم ،

#### الأعداء والاستتابة للمرتدة :

اتفق العلماء على مشروعية استتابة المرتد رجلا كان او امرأة (١) الا  
انهم اختلفوا في وجوبها او عدم وجوبها وقد سبق الكلام عن هذا الاختلاف  
ولا داعي لاعادته هنا ،

#### استرقاقها :

اهتلف العلماء في جواز استرقاق المرأة المرتدة :

- ١ - فذهب جمهور العلماء الى عدم جواز استرقاقها بل يجب قتلها  
اذا أصرت على ردتها بعد استتابتها ولا فرق عندهم في وجوب  
قتل المرتدين أن يكون رجلا او امرأة اذا أصر على ردة (٢) .

---

(١) الشرواني وابن قاسم ٩٦/٩ مغني المحتاج ١٣٩/٤ الخروشي ٦٥/٨  
شرح منج الجليل ٤٦٥/٤ المحرر ١٦٢/٢ بدائع الصنائع :  
٤٣٨٥/٩ .

(٢) المجموع ٢٠/١٨ مغني المحتاج ١٤٢/٤ كشف القناع ٢٨٣/٦  
المغني ١٦/٩ المحرر ١٦٩/٢ شرح منج الجليل ٤٦٦/٤ .

- ٢ - وذهبت الحنفية التي جواز استرقاق المردة اذا لحقت  
بدار الحرب (١) وأنها صارت بالردة فيثا للمسلمين . وروى  
عن أبي حنيفة أنها تسترق في دار الاسلام أيضا (٢) .

الأدلة على ذلك :

- ١ - أدلة القائلين بعدم جواز استرقاقها وبوجوب قتلها :

استدلوا بأدلة منها :

- ١ - قوله تعالى ( قل للمخلفين من الاعراب استدعون الى قوم  
اولي بأس شديد تقاتلونهم او يسلمون . . ) (٣) فلايسة  
لم تشرع الا أمرين فقط لا ثالث لهما . الاسلام أو القتل  
ولم تذكر الاسترقاق وهي فامة يدخل فيها الرجال والنساء .  
٢ - عموم الحديث ( من بدل دينه فاقتلوه ) (٤) لأن "من"  
تشمل الذكور والاناث فلا يجوز استرقاقها لأن في استرقاقها  
اقرارا بالردة والاقرار على الردة لا يجوز ، ولا أن الكفر بمحد  
الايان مانع يمنع الاسترقاق (٥) .

- 
- (١) فتح القدير لابن الهمام ٧١/٦ بدائع الصنائع ٤٣٨٦/٩ المسوط ١١١/١٠  
(٢) فتح القدير لابن الهمام ٧١/٦  
(٣) سورة الفتح ١٦  
(٤) البخاري بشرح فتح الباري ٢٦٧/١٢  
(٥) كشف القناع ١٨٣/٦ المغني ١٦/٩ بتصرف .

٢ - أدلة القائلين بجواز استرقاقها :

استدلوا بما روى أن بني حنيفة لما ارتدوا عن الاسلام استرق أبو بكر رضي الله عنه نساءهم . وأصاب علي رضي الله عن نفسه جارية من ذلك السبي فطكها واسترقها فولدت له محمد بن الحنفية (١) .

وأجيب : بأن ما روى أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه استرق نساءهم : محمول على أنه لم يتقدم لهن اسلام (٢) وأما أم محمد بن الحنفية التي أصابها علي رضي الله عنه فقد روى أنها كانت أمة فسيبيست فاسترقت (٣) .

\*

والذى يظهر أن الراجح هو رأى الجمهور الذين قالوا بعدم جواز استرقاقها وبوجوب قتلها ولا داعي للتفريق بين الرجل والمرأة ، لارتكابهما جريمة واحدة ولأن الأصل في الحكم أن يأتي عاماً للرجل والمرأة على حد سواء ما لم يأتي دليل يخصه للمرأة ولأن الحديث الذى استدلوا به صحيح ، وهو عام يشمل الذكور والاناث بلا تفريق بينهما . والله أعلم .

---

(١) انظر المبسوط ١١١/١٠ المجموع ٢٠/١٨

محمد بن الحنفية هو محمد بن علي بن ابي طالب الهاشمي القرشي ✕  
ابو القاسم المعروف بابن الحنفية وهو اخو الحسن والحسين فيران  
أمه خولة بنت جعفر الحنفية ، كان واسع العلم ورعا أسود اللون ،  
أحد الأبطال الأشداء في صدر الاسلام توفي سنة ٨١ هـ .

(الاعلام ١٥٢/٧) .

(٢) كشف القناع ١٧٤/٦

(٣) المجموع ٢٠/١٨ البحر الزخار ٤٢٥/٦ .

الباب الثالث  
احكام المرتد المالية

٢٤٦ — ٢٠٣

٢٧٨ — ٢٢٧	: املاك المرتد	الفصل الأول
٢٨٤ — ٢٧٩	: الحقوق المتعلقة بأمواله	الفصل الثاني
٢٠٣ — ٢٨٥٠	: تصرفات المرتد	الفصل الثالث

### الباب الثالث

#### أحكام المرتد المالية

قد عرفنا أن المرتد مهدر الدم غير معصوم لأنه نارت لدينته  
بعد أن عرف الحق ورأى محاسنه ، فأصبح يتخبط في الظلام ،  
وكان سببا في هدم نظام حياة الأمة الإسلامية وتفريق صفها ، فلذا  
يحكم باباحه دمه وهدره وزوال عصمته ، ولكن هل هذا الهدر والزوال  
يتمدى الى أملاكه وأمواله أولا ؟ وما مصير أملاكه بعد موته ؟ وما  
مصير تصرفاته ؟

في هذا الفصل <sup>الذي</sup> سنحاول ان نتعرف عنها ان شاء الله .



## الفصل الأول

### أملاك المرتب

نستطيع أن نقسم أملاكه بحسب حالاته الى قسمين :

- ١ - أملاكه التي كانت في الاسلام قبل رده .
- ٢ - أملاكه التي كانت بعد رده .

### المبحث الأول : أملاكه التي كانت قبل رده :

ففي هذه الحالة اما ان تكون في حياته واما ان تكون بعد موته ،

وفي هاتين الحالتين قد تكلم العلماء في أحكامها كما يلي :

- ١ - أملاكه التي كانت قبل رده وقبل موته :

هل هذه الأملاك تزول عن ملكه برده أولا ؟ اختلف العلماء

في ذلك :

- ١ - فذهب أبو حنيفة والمالكية والزيدية الى أن ملكه يزول  
زوالا مراعى أى موقوفا الى أن يتبين حاله ، فان اسلم عاد  
اليه ولم يزول ملكه ، الا ما روى عن ابن شعبان (١) مسن  
المالكية من انه لا يرجع اليه اذا تاب ويكون فيثا لبيت المال (٢) .

---

(١) ابن شعبان هو محمد بن القاسم بن شعبان / محمد بن ربيعة كان رأس  
فقهاء المالكية بمصر في وقته وأحفظهم لمذهب مالك مع الثفتن في سائر  
العلوم وتوفي سنة ٣٥٥ هـ

(الخرشي ١/٤٩) .

(٢) شرح منيع الجليل ٤/٤٦٩ .

وان قتل او مات على الردة زال ملكه (١) وهو الاظهر  
عند الشافعية (٢) وقول الحنابلة (٣) ولهذا يحجر عليه  
ويمنع من التصرف لانه تعلق به حق المسلمين وهو متهم  
في اضاعته (٤) .

وبه قالت الامامية في المرتد المطي غير الفطرة (٥) .

٢ - وذهب ابو يوسف ومحمد من الحنفية (٦) والمزني (٧)  
من الشافعية الى انه لا يزول ملكه بمجرد رده وانما يزول  
بالموت او القتل (٨) .

- 
- (١) فتح القدير لابن الهمام ٧٣/٦ البحر الرائق ١٤٠/٥ بدائع  
الصنائع ٤٣٨٧/٩ شرح منح الجليل ٤٦٩/٤ مواهب الجليل  
٢٨٤/٤ البحر الزخار ٢٠٩/٦ - ٢١٠ - ٤٢٨٠
- (٢) المجموع ١٦/١٨ الشرواني وابن قاسم ٩٩/٩ مغني المحتاج ١٤٢/٤  
الأم ١٥١/٦
- (٣) الانصاف ٣٤٠/١٠ المغني ٩/٩ شرح منتهى الارادات ٣٩٣/٣
- (٤) المجموع ١٦/١٨ بتصريف
- (٥) فقه الامام جعفر ٣١٤/٦
- (٦) ابو يوسف ومحمد سبقت ترجمتهما
- (٧) المزني: سبقت ترجمته
- (٨) فتح القدير لابن الهمام ٧٤/٦ البحر الرائق ١٤٠/٥ بدائع الصنائع  
٤٣٨٧/٩ المجموع ١٦/١٨ الشرواني وابن قاسم ٩٩/٩ .

٣ - وذهب أبو بكر (١) من الحنابلة الى أنه يزول ملكه ،  
وان راجع الاسلام عاد اليه تليكا مستأنفا (٢) وهو قسول  
للشافعية الا انهم لم يقولوا باستئناف الملك بعد رجوعه  
الى الاسلام (٣) وبه قالت الامامية في المرتد الفطرى فتقسم  
امواله بين ورثته (٤) .

### الأدلة على ذلك :

١ - أدلة القائلين بأن ملكه موقوف :

استدلوا بأدلة منها :

١ - أنه وجد سبب زوال الملك - وهو الردة - لأنها سبب  
لوجوب القتل ، والقتل سبب لحصول الموت ، فكان زوال الملك  
عند الموت مضافا الى السبب السابق - وهو الردة - ولا يمكنه  
اللاحق بدار الحرب بأمواله لأنه يحكم بقتله ، فكان ينبغي  
أن يحكم بزوال ملكه للحال الا أنا توقفنا فيه لاحتمال الصود

---

(١) أبو بكر هو : عبد العزيز بن جعفر بن احمد بن يزيد بن معروف  
البغوي - أبو بكر عبد العزيز ، غلام الخلال مفسر ثقة في الحديث  
من اعيان الحنابلة . من اهل بغداد كان تلميذا لابي بكر الخلال .  
له كتب منها : المقنع في الفقه وتفسير القرآن ومختصر السنة .  
وتوفي سنة ٣٦٣ هـ .  
(الاعلام ١٣٩/٤) .

(٢) المغني ٩/٩

(٣) المجموع ١٦/١٨ الشرواني وابن قاسم ٩٩/٩

(٤) فقه الامام جعفر ٣١٣/٦

الى الاسلام ، لانه اذا عاد ترتفع الردة من الأصل ويجعل  
كأن لم يكن فكان التوقف في الزوال للحال لاشتباه العاقبة ،  
فان أسلم ثمين ان الردة لم تكن سببا لزوال الطك لارتفاعها من  
الأصل ، فثمين أن تصرفه صادف محله فيصح ، وان  
قتل او مات اولحق بدار الحرب تبين أنها وقعت سببا للزوال  
من حين وجودها فثمين أن الطك كان زائلا من حين وجوده  
الردة لأن الحكم لا يتخلف عن سببه فلم يصادف التصرف  
محله فيطل (١) .

٢ - أنه حربي مقهور تحت أيدينا بدليل انه يقتل - ولا قتل  
الا بكونه حربيا . والطك عبارة عن القدرة والاستيلاء على التصرف  
في المال ، ولا يكون ذلك الا بالصمة وكونه حربيا يوجب  
زوال ملكه غير أنه مدعوا الى الاسلام بالاجبار عليه ، وعوده  
مرجوه ، لأنه تكان ممن دخله وعرف محاسنه فتوقفنا في أمره  
وقلنا بزوال موقوف ، فان اسلم جعل المعارض كأن لم يكن  
في حق هذا الحكم - وهو زوال الطك - وصار كأنه لم يزل  
مسلم . وان ثبت على الردة - بأن مات او قتل على رده أو  
لحق بدار الحرب وحكم بلحاقه - استقر كفره ، فممسك  
السبب عمله من وقت وجوده وزال ملكه (٢) .

---

(١) بدائع الصنائع ٤٣٨٨/٩ بتصرف

(٢) فتح القدير لابن الهمام ٧٤/٦ البحر الرائق ١٤٠/٥ بتصرف .

٣ - أنه سبب يبيح دمه فلم يزول ملكه كزنا المحصن ،  
وزوال العصمة لا يلزم منه زوال الطك بدليل الزاني المحصن  
والقاتل في المحاربة واهل الحرب فان ملكهم ثابت  
مع عصمتهم (١) .

٤ - ان ماله يعتبر بدمه ، ثم استباحة دمه موقوفة على توبته  
فوجب أن يكون زوال ملكه عن المال موقوفاً ولا أن يظان  
اعماله تتوقف على هلاكه على الردة . فكذا زوال ملكه (٢) .

٢ - أدلة القائلين بعدم زوال ملكه :

استدلوا بأدلة منها :

١ - ان الملك كان ثابتاً له حالة الاسلام لوجود سبب الملك  
وأهليته - وهي الحرية - والردة لا تؤثر في شيء من ذلك (٣) .  
٢ - لأنه مكلف محتاج ، وكل من هو كذلك يجب عدم زوال  
ملكه لانه لا يتمكن من اقامة موجب التكليف الا بالملك ، فيبقى  
ملكه الى ان يقتل كالمحكوم عليه بالقصاص ، لا يزول ملكه  
ما لم يقتل ، وأثر الردة في اباحة دمه لا في زوال ملكه ،  
فان لم يقتل يبق . ملكه (٤) .

٣ - لأن الكفر لا ينافي الملك كالكافر الاًصلي (٥) .

(١) المفني ٩/٩ يتصرف

(٢) المجموع ١٦/١٨ مفني المحتاج ١٤٢/٤

(٣) بدائع الصنائع ٤٣٨٨/٩

(٤) فتح القدير لابن الهمام ٧٤/٦ البحر الرائق ١٤٠/٥

(٥) الشرواني وابن قاسم ٩٩/٩ مفني المحتاج ١٤٢/٤ .

٣ - أدلة القائلين بزوال ملكه :

استدلوا بأدلة منها :

١ - عن طارق بن شهاب (١) قال : لما قدم وفد بزاخة - أسد و غطفان - على أبي بكر يسألونه الصلح قال لهم :  
( ... ) وتؤدون ما أصبتم منا ، ولا تؤدى ما أصبنا منكم  
و تشهدون أن قتلانا في الجنة وأن قتلناكم في النار ،  
وتدعون قتلانا ولا نؤدى قتلناكم ( ... ) (٢) .

وأجيب : بأن أبا بكر رضي الله عنه إنما غنم ما كان  
معه من الأموال دون بقية الأموال من أملاكهم .

٢ - المعقول وهو : أنه يزول عصمته برده ، وعصمة  
دمه وماله إنما تثبت بإسلامه ، فلما زال إسلامه وزالست  
عصمته وطئ المسلمون أراقة دمه برده : وجب أن  
يملكوا ماله برده أيضا بطريق أولى (٣) .

---

(١) طارق بن شهاب هو طارق بن شهاب بن عبد شمس بن هلال  
بن سلمة بن عوف البجلي الأحمسي أبو عبد الله الكوفي ، رأى النبي  
صلى الله عليه وسلم وروى عنه مراسلا وعن الخلفاء الأربعة ، ثقة مات  
سنة ٨٢ هـ .

( تهذيب التهذيب ٣/٥ ) .

(٢) البداية والنهاية لابن كثير ٣١٩/٦ وانظر سنن البيهقي :

١٨٣/٨ - ١٨٤ .

(٣) المجموع ١٦/١٨ الشرواني وابن قاسم ٩٩/٩ مغني المحتاج :

١٤٢/٤ المغني ٩/٩ .

والذى يظهر أن الراجح هو رأى الجمهور الذين قالوا ان ملكه موقوف ،  
ان أسلم عاد اليه ملكه ، وان مات على ردة زال ملكه لأنه ربما ارتد لشبهة  
عرضت له فيرجى عوده الى الاسلام ، ولأن استباحة دمه لا يلزم منه  
زوال ملكه .

فإذا قلنا أن ملكه موقوف فانه لا يزول بمجرد ردة بل لا بد من ضرب  
الحاكم الحجر عليه كحجر المفلس لأنه لأجل حق الفيء (١) ويوضع ماله  
عند عدل وثقة من المسلمين (٢) .

لحقه بدار الحرب وماله بدار الاسلام :

وإذا لحق المرتد بدار الحرب وترك ماله بدار الاسلام فهل يزول ملكه  
أم لا ؟ اختلف العلماء في ذلك :

١ - فذهب المالكية والحنابلة والشافعية الى أنه موقوف ولم يزول  
ملكه ويحفظه الامام ، وان عاد الى دار الاسلام مسلماً كان أولى بماله  
ودفع اليه (٣) .

٢ - وذهب الحنفية الى التفصيل وهو :

أ - أنه اذا حكم الحاكم بلحاقه : زال ملكه وانتقل ما اكتسبه  
في الاسلام الى ورثته المسلمين ، وعتق مديونه وأصهار أولاده  
وحلت الديون التي كانت عليه ، وان عاد مسلماً فما وجدته في يد

---

(١) الشرواني وابن قاسم ١٠٠/٩ مفني المحتاج ١٤٢/٤ شرح منج  
الجليل ٤٦٩/٤

(٢) المفني ١٠/٩ الام ١٥١/٦

(٣) المدونة الكبرى ٨٢/٣ المفني ٣٧٤/٦ ٩/٩ شرح منتهى الارادات

٣٩٣/٣ المحرر ١٦٩/٢ المجموع ١٩/١٨ الا ١٥١ م .

ورشته من ماله بعينه ؛ أخذه ، وما أزاله الوارث عن ملكه فانه لا سبيل له لأنه ازالة في وقت كان فيه بسبيل من الازالة فنفذ ، وكذلك امهات الاولاد ومدبروه لأن القضاء قد صحح بدليل مصحح فلا ينقض .

واختلفوا متى تعتبر أهلية الورثة - وقت اللحاق أو وقت القضاء باللاحاق ؟ فعند محمد يعتبر وقت اللحاق لأن وقت الارث وقت زوال الملك ، وملك المرتد يزول باللاحاق ، وعند أبي يوسف يعتبر وقت القضاء لأن التملك لا يزول الا بالقضاء فكان الموءثر في الزوال هو القضاء .

ب - واذا لم يحكم باللاحاق ؛ لم يزول ملكه فكأنه لم يزول مسلما فلم يعتق مدبروه وأمهات أولاده ، بل يبقون على حالهم ، ويبقى ما كان عليه من الديون الى أجله ، وإن عاد مسلما فحكمه كما اذا لم يرتد ، وله ابطال ما تصرف فيه الوارث (١) .

وبهذا القول قالت الزيدية غير أنهم لم يفصلوا كالأحناف وقالوا بتقسيم تركته بين ورشته المسلمين ، وعتق مدبره من الثلث وأم ولده ، وإن عاد رد له ماله ما لم يستهلك (٢) . وروى عن بعض الحنابلة أنه يزول ملكه ويصير فيئا (٣) .

---

(١) فتح القدير لابن الهمام ٨٥/٦ البحر الرائق ١٤٣/٥ - ١٤٥ بدائع الصنائع ٤٣٩٣/٩

(٢) البحر الزخار ٢١٠/٦ - ٤٢٧

(٣) المحرر ١٦٩/٢ .



الأدلة على ذلك :

١ - أدلة القائلين بثبوت ملكه وعدم زواله بلحقه بدار الحرب :

استدلوا بأدلة منها :

١ - أنه حي فلم يورث كالحربي الأصلي ، لأن حل دمه لا يوجب توريث ماله ، وإنما حل ماله الذي معه لأنه زال العاصم له ، فأشبه مال الحربي الذي في دار الحرب ، وأما الذي في دار الاسلام فهو باق على العصمة كمال الحربي الذي مع مضاربه في دار الاسلام (١) .

٢ - أنه حر من أهل التصرف ويبقى ملكه بعد اسلامه فلم يحكم بزوال ملكه كما لو لم يرتد ويجب رد ما أخذ من ماله أو ائلف عليه كغيره (٢) .

٢ - أدلة القائلين بزوال ملكه بلحقه :

استدلوا بأدلة منها :

١ - أن اللحاق بدار الحرب بمنزلة الموت في حق زوال ملكه عن أمواله المتروكة في دار الاسلام ، لأن زوال الملك عن المال بالموت حقيقة لكونه مالا فاضلا عن حاجته لانتهاه حاجته بالموت وعجزه عن الانتفاع به (٣) .

---

(١) المغني ١١/٩ شرح منتهى الإرادات ٣٩٣/٣

(٢) المغني ٣٧٤/٦

(٣) بدائع الصنائع ٤٣٨٩/٩ .

٣ - انه باللاحاق صار من أهل الحرب وهم أموات في حق  
أحكام الاسلام لانقطاع ولاية الزام احكامه عنهم كما هي منقطعة  
عن الموتى فصار كالموتى بخلاف الغيبة في دارالاسلام فان  
أحكام الاسلام وولاية الزامها ثابتة فيها فلا يلحق بذلك (١).

\*

والذى يظهر أن الراجح هو رأى من قال بثبوت ملكه ثبوتاً موقوفاً ،  
ولا يزول بلحاظه بدارالحرب ، لأنه حي ، والحي لا يورث ولا أن فيه  
رجاء العودة الى الاسلام فيأخذ ماله كما اذا لم يلحق بدارالحرب . والله  
أعلم .

#### لحقه بدارالحرب وماله بدارالحرب :

واذا لحق المرتد بماله بدارالحرب ثم ظهر المسلمون على ذلك  
المال : صار غنيمة وفيها للمسلمين ، ويوضع في بيت مال المسلمين بالاجماع  
لمسقوط عصمة ماله تبعاً لعصمة نفسه ، ولا يكون لورثته لأن ملك الورثة  
لم يثبت في المأمول الى دارالحرب فبقي على ملك المرتد وهو غير  
معصوم فصار مال الحربى وكان محل التملك كسائر أموال أهل الحرب  
يملك بالاستيلاء ، فاذا ظهر عليه فهو في لا محالة ، ويجوز لكل أحد  
قتله وأخذ ما معه من المال دفعا لفساده (٢) .

---

(١) فتح القدير لابن الهمام ٧٩/٦ البحر الرائق ١٤٣/٥

(٢) البحر الرائق ١٤٦/٥ بدائع الصنائع ٤٣٩١/٩ فتح القدير لابن

الهمام ٨٧/٦ .

٢ - أملاكه التي اكتسبها حال إسلامه ومصيرها بعد موته :

تعهد :

قبل الكلام عن هذا الموضوع لا بد لنا من مقدمة عن آراء العلماء  
في التوارث بين المسلم والكافر .:

١ - ارث الكافر من المسلم :

أجمع العلماء على أن الكافر لا يرث المسلم سواء كان كفره أصلياً  
أو كان مرتداً (١) قال الجوهرى (٢) : " المرتد لا يرث ولا يورث ، بل ماله  
في " للمسلمين " (٣) . قال عليه الصلاة والسلام : ( لا يرث المسلم الكافر  
ولا يرث الكافر المسلم ) (٤) ولا أن المرتد تزول أملاكه الثابتة له فلائ لا يثبت  
له ملك أولى (٥) .

---

(١) المفني ٣٦٧/٦ شرح منج الجليل ٧٥٤/٤ الخرشي ٢٢٣/٩ القدوة  
الكبرى ٨٧/٣ احكام القرآن للجصاص ٣٦/٣ مفني المحتاج ٢٥/٣  
الشرواني وابن قاسم ٤١٦/٦ المجموع ٤٩٨/١٤ .

(٢) الجوهرى هو عبد الرحمن بن اسحاق بن محمد السدوسي ابو علي الجوهرى  
كان قاضياً فقيهاً حاسباً عاقلاً ، ولي القضاء بحمص سنة ٣١٣ هـ وتوفي  
بحمص سنة ٣٢٠ هـ ( الاعلام ٦٩/٤ ) .

(٣) الخرشي ٢٢٣/٨

(٤) مسلم بشرح النووي ٥٢/١١ وهو من حديث اسامة بن زيد رضي  
الله عنهما .

(٥) المفني ٣٧٠/٦ .

٢ - ارث المسلم من الكافر :

اختلف العلماء في اراث المسلم من الكافر :

١ - فذهب جمهور الصحابة والتابعين والفقهاء الى انه لا يرث

المسلم الكافر (١) .

٢ - وذهب عمرو ومعاذ (٢) ومعاوية (٣) الى : أن المسلم

يرث الكافر (٤) قال ابن قدامة (٥) : وليس بموثوق بمسه

عنهم . فان احمد (٦) قال : ليس بين الناس اختلاف في

أن المسلم لا يرث الكافر (٧) .

---

(١) المغني ٣٦٧/٦ شرح منتهى الارادات ٦٢٥/٢ شرح منج الجليل

٧٥٤/٤ الخرشي ٢٢٣/٨ احكام القرآن للجصاص ٣٦/٣ مغني

المحتاج ٢٤/٣ - ٢٥ المجموع ٤٩٨/١٤ الشرواني وابن قاسم

٤١٥/٦ - ٤١٦ البحر الزخار ٣٦٩/٦ .

(٢) عمرو معاذ : سبقت ترجمتهما .

(٣) معاوية هو معاوية بن أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس

أبو عبد الرحمن الأموي . أسلم يوم الفتح ولاء عمر بن الخطاب الشام

بعد أخيه يزيد فأقره عثمان مدة ولايته ثم ولي الخلافة عشرين سنة

وتوفي سنة ٦٠ هـ .

( ) تهذيب التهذيب ٢٠٧/١٠ .

(٤) المغني ٣٦٧/٦

(٥) ابن قدامة : سبقت ترجمته .

(٦) احمد : سبقت ترجمته .

(٧) المغني ٣٦٧/٦

الأدلة على ذلك :

١ - أدلة القائلين بعدم توريث المسلم من الكافر :

استدلوا بأدلة منها :

- ١ - قوله تعالى ( والذين كفروا بعضهم أولياء بعض إلا يفعلوه تكن فتنة في الأرض وفساد كبير ) (١) والأيمة تنفي المولاة بين المسلم والكافر ، والتوارث مبني على المولاة والمناصرة ولا مولاة بين المسلم والكافر بحال (٢) .
- ٢ - حديث أسامة بن زيد رضي الله عنهما (٣) عن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) قال : ( لا يرث المؤمن من الكافر ، ولا الكافر المؤمن ) (٤) وفي رواية : ( لا يرث المسلم الكافر ولا يرث الكافر المسلم ) (٥) .

- ٣ - حديث جابر رضي الله عنهما عن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) : ( لا يتوارث أهل ملتين ) (٦) وحديثه أيضا عن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) ( لا يرث المسلم النصراني إلا أن يكون عبده أو أمته ) (٨) .

- 
- (١) سورة الانفال ٧٣
  - (٢) معنى المحتاج ٢٤/٣
  - (٣) أسامة بن زيد : سبقت ترجمته
  - (٤) البخاري بشرح فتح الباري ١٤/٨
  - (٥) مسلم بشرح النووي ٥٢/١١ ابو داود بشرح عون المعبود ١٢٠/٨ ابن ماجه ٩١١/٢ البخاري بشرح فتح الباري ٥٠/١٢
  - (٦) جابر : سبقت ترجمته
  - (٧) الترمذي بشرح تحفة الاحوذى ٢٨٩/٦ وفي أبي داود ( لا يتوارث أهل ملتين شتى ) ١٢٢/٨
  - (٨) الدارقطني ٧٤/٤ .

٤ - حديث أسامة بن زيد أنه قال زمن الفتح : يا رسول الله أين نزل غدا ؟ قال النبي ( صلى الله عليه وسلم ) ( وهل ترك لنا عقيل (١) من منزل ؟ (٢) وكان عقيل ورث أبا طالب هو وطالب ، ولم يرث جعفر (٣) ولا علي شيئا لأنهما كانا مسلمين وكان عقيل وطالب كافرين . . . . . وكان عقيل قد باع تلك الدور كلها (٤) ؛

هذه الأحاديث كلها تدل على عدم ارث المسلم من الكافر وهو ظاهر .

(١) عقيل هو عقيل بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم - أبو يزيد ، أسلم قبل الهجرة وكان أسن من جعفر بعشر سنين وكان جعفر أسن من علي بعشر سنين وتوفي في أول خلافة يزيد بن معاوية . ( تهذيب التهذيب ٢٥٤/٧ ) .

(٢) البخاري بشرح فتح الباري ١٣/٨

(٣) جعفر هو جعفر بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم - أبو عبد الله الطيار ابن عم رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) أسلم قديما استعمله رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) على غزوة مؤتة واستشهد بها سنة ٨ هـ .

( تهذيب التهذيب ٩٨/٣ ) .

(٤) فتح الباري ١٤/١٨ - ١٥

٢ - أدلة القائلين بتوريث المسلم الكافر :

استدلوا بأدلة منها :

- ١ - قوله تعالى ( يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ) (١) فظاهر الآية يقتضي توريث المسلم من المرتد إذ لم يفرق بين الميت المسلم وبين المرتد .
- فان قيل : يخصه الحديث ( لا يرث المسلم الكافر ) (٢) والحديث : ( لا يتوارث أهل ملتين شتى ) (٣) .
- أجيب : بأن المراد إسقاط التوارث بين أهل ملتين وليست الردة بطة قائمة لأنه وان ارتد إلى النصرانية أو اليهودية فغير مقرر عليها فليس هو محكوماً له بحكم أهل الملة التي انتقل إليها . . . فثبت بذلك أن الردة ليست بطة وحديث أسامة مقصور في منع التوارث بين أهل ملتين (٤) .
- ٢ - حديث معاذ فيما رواه عبدالله بن بريدة (٥) : ( أن أخوين اختصما إلى يحيى بن يعمر (٦) - يهودى ومسلم -

(١) سورة النساء ١١

(٢) مسلم بشرح النووي ٩٢/١١

(٣) ابوداود بشرح عون المعبود ١٢٢/٨

(٤) احكام القرآن للجصاص ٣٨/٣

(٥) عبدالله بن بريدة هو عبدالله بن بريدة بن الحصيب الاسلمي - ابوسهل

المروزي ثقة مات سنة ١٠٥ هـ .

( تقريب التهذيب ١٦٨ )

(٦) يحيى بن يعمر هو يحيى البصرى ابوسليمان قاض مرو ، ثقة كان من

فصحاء أهل زمانه واكثرهم علماً باللغة مع الورع الشديد . مات سنة ١٢٩ هـ .

( تهذيب التهذيب ٣٠٥/١١ ) .

فورث المسلم منهما ، وقال حدثني أبو الاسود (١) أن رجلاً حدثه أن معاذاً قال سمعت رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) يقول " الاسلام يزيد ولا ينقص " فورث المسلم (٢) والحديث يدل على أن المسلم يرث الكافر كما استدل به معاذ رضي الله عنه .

وأجيب : بأن الحديث فيه رجل مجهول كما قاله المنذرى (٣) قال المناوى (٤) : رواه ثقات لكن فيه انقطاع ، وهو الانقطاع بين أبي الاسود ومعاذ ، وقد زعم الجوزقاني (٥) : أنه باطل ،

(١) أبو الاسود هو أبو الاسود الديلي ويقال الدولي البصري القاضي اسمه ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل ، ثقة ، كان من أسلم على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وقاتل مع علي يوم الجمل مات في الطاعون سنة ٦٩ هـ وكان من كبار التابعين ،  
( تهذيب التهذيب ١٢ / ١٠ ) .

(٢) أبو داود بشرح عون الممبوء ١٢٣ / ٨

(٣) المنذرى هو عبد العظيم بن عبد القوى بن عبد الله - أبو محمد زكي الدين المنذرى ، عالم بالحديث والمربية من الحفاظ المؤرخين له " الترغيب والترهيب ، وشرح التنبيه ومختصر صحيح مسلم . وتوفي بمصر سنة ٦٥٦ هـ .

( الاعلام ٤ / ١٥٥ ) .

(٤) المناوى هو محمد بن ابراهيم بن اسحاق السلمي المناوى الشافعي صدر الدين أبو المعالي قاض عالم بالحديث من اهل القاهرة ومات غريقاً في الفرات وهو مقيد في قتال الطاغية سنة ٨٠٣ هـ .  
( الاعلام ٦ / ١٩٠ )

(٥) الجوزقاني هو الحسين بن ابراهيم بن الحسين بن جعفر - أبو عبد الله الهمداني ، من حفاظ الحديث له تصانيف منها : الموضوعات من الاحاديث المرفوعات وتوفي سنة ٥٤٣ هـ .  
( الاعلام ٢ / ٢٤٧ ) .



وهي مجازفة (١) وإن معناه ؛ يزيد بالداخلين فيه ولا ينقص بالمرتدين لقلشهم أو يزيد بما يفتح من البلاد ولا ينقص بما غلب عليه الكفرة منها (٢) .

ويحتمل أن يراد به من أسلم ترك على إسلامه ومن خرج عن الإسلام رد إليه (٣) .

قال الإمام أبو بكر الجصاص (٤) ؛ وإذا احتل ذلك واحتل ما تأوله معاذ ؛ وجب حمله على موافقة خبر أسامة في منع التوارث ؛ إذ غير جائز رد النص بالتأويل والاحتقال (٥) .

٣ - الحديث ( الإسلام يملو ولا يملى ) (٦) فالارث من الكافر ضرب من التعالي .

وأجيب : بأن المراد فضل الإسلام على غيره ولم يتعرض فيه الميراث فلا يترك به النص الصريح من الحديث : ( لا يرث المسلم الكافر ) (٧) .

٤ - الحديث ( نرثهم ولا يرثونا ) (٨) .

وأجيب : بأنه ليس من قول النبي ( صلى الله عليه وسلم ) بل هو من قول معاوية كما روى ذلك ابن أبي شيبة (٩) .

(١) فتح الباري ٥٠/١٢

(٢) عون المعبود ١٢٣/٨ المصنف ٣٦٧/٦

(٣) أحكام القرآن للجصاص ٣٧/٣

(٤) أبو بكر الجصاص سبق ترجمته

(٥) أحكام القرآن للجصاص ٣٧/٣

(٦) البخاري بشرح فتح الباري ٢١٨/٣ وهو من قول ابن عباس رضي الله عنه

ورواه الدارقطني بهذا اللفظ مرفوعاً من حديث عائذ بن عمرو ٢٥٢/٣

(٧) ابوداود بشرح عون المعبود ١٢٠/٨ مسلم بشرح النووي ٥٢/١١

(٨) نيل الاوطار ٨٣/٦ البحر الزخار ٣٦٩/٦

(٩) نيل الاوطار ٨٤/٦ .

هـ - المعقول وهو : أننا ننكح نساءهم ولا ينكحون نساءنا

فكذلك نرثهم ولا يرثوننا (١) .

وأجيب : بأن التوارث مبني على المولاة والمناصرة

ولا مولاة بين المسلم والكافر ، وأما النكاح فمن نوع الاستخدام (٢) .

\*

والذى يظهر أن الراجح هو رأى الجمهور الذين قالوا بعدم تورث المسلم

من الكافر لصحة الحديث ( لا يرث المسلم الكافر ) (٣) . ولعلو مرتبة

فائه يقضي أن لا يرث المسلم الكافر من غير فرق بين أن يكون حربيا أو ذميا

أو مرتدا فلا يقبل التخصيص إلا بدليل . ولم يوجد دليل صحيح صريح

يخصه . ثم إن قول معاذ ومعاوية هو اجتهاد وهو مصادم للحديث المذكور

ولنص حديث جابر ولتقريره ( صلى الله عليه وسلم ) لما فعل عقيل ثم إن

النقل عنهم في ذلك غير موثق كما قاله ابن قدامة .

قال الامام النووي رحمه الله (٤) : " والصحيح عن هؤلاء كقول الجمهور .

ولعل هذه الطائفة لم يبلغها هذا الحديث " يعني الحديث ( لا يرث

المسلم الكافر ) ولذا قد نقل عن بعضهم خلاف ما ذكر فكان عمر رضي الله

عنه يقول : " لا يرث المؤمن الكافر " (٥) وقال أيضا : " لا يرث أهل الطل

ولا يرثوننا " (٦) .

---

(١) المغني ٣٦٧/٦

(٢) مغني المحتاج ٢٤/٣

(٣) مسلم بشرح النووي ٥٢/١١

(٤) الامام النووي سبقت ترجمته

(٥) ابن ماجه ٩١٢/٢

(٦) المغني ٣٦٧/٦

وقال مسروق رحمه الله (١) : ما أحدث في الاسلام قضية أعجب من قضية قضاها معاوية (٢) قال : كان يورث المسلم من اليهودي والنصراني والنصراني من المسلم قال : قضى بها أهل الشام ، فقول مسروق ولا يورث اليهودي / هذا يدل على بطلان هذا المذهب لاخباره أنها قضية فقول مسروق هذا يدل على بطلان هذا المذهب لاخباره أنها قضية محدثة في الاسلام ، وذلك يوجب أن يكون قبل قضية معاوية لم يكن يورث المسلم من الكافر . . . (٣) .

٣ - ارث المرتد اذا اسلم بعد موت مورثه وقبل قسمة تركته :

اتفق العلماء على أن المرتد اذا اسلم بعد موت مورثه وبعد قسمة تركته أنه لا يرثه لوجود مانع يمنعه عن ارثه وقت موت مورثه ووقت القسمة وهو الكفر واختلاف الدين قال عليه الصلاة والسلام ( لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم )<sup>(٤)</sup> ولأن التركة قد انتقلت الى مستحقها فكل صاحب حق قد أخذ حقه ونصيبه فلم يبق لمن يأتي بعدهم شيء .

(١) مسروق هو مسروق بن الأجدع بن مالك الهمداني الوادعي ، تابعي ثقة من أهل اليمن . قدم المدينة في أيام أبي بكر ، وسكن الكوفة وشهد حروب علي وكان أعلم بالفتيا من شريح ، وشريح أنصرمه بالقضاء ، وتوفي سنة ٦٣ هـ .

(الاعلام ١٠٨/٨)

(٢) معاوية : سبقت ترجمته

(٣) احكام القرآن للجصاص ٣٦/٣ - ٣٧

(٤) ابو داود بشرح عون المعبود ١٢٠/٨

وأما اذا أسلم قبل القسمة فهل يجوز له ان يرث أولا ؟

اختلف<sup>فيه</sup> العلماء :

١ - فذهب جمهور العلماء من الحنفية والمالكية والشافعية الى

أنه لا يرث (١) وهو قول للحنابلة في نقل أبي طالب (٢) .

٢ - وذهب الحنابلة الى أنه يرث (٣) وقالوا : الحكمة فيه

الترغيب في الاسلام والحث عليه (٤) .

الأدلة على ذلك :

١ - أدلة القائلين بعدم توريثه :

استدلوا بأدلة منها :

١ - الحديث المشهور ( لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر

المسلم ) (٥) .

---

(١) احكام القرآن للجصاص ٤٠/٣ المدونة ٨٧/٣ مغني المحتاج

٢٥/٣ الشرواني وابن قاسم ٤١٦/٦ المجموع ٥٠١/١٤

(٢) المغني ٣٧٠/٦

ابو طالب هو محمد بن علي بن عطية الحارثي - ابو طالب واعظ

زاهد فقيه ، نشأ واشتهر بمكة وتوفي سنة ٣٨٦ هـ .

(الاعلام ١٥٩/٧)

(٣) المغني ٣٧٠/٦ شرح منتهى الارادات ٦٢٦/٢

(٤) شرح منتهى الارادات ٦٢٦/٢

(٥) ابوداود بشرح عون المعبود ١٢٠/٨ ابن طهجة ٩١١/٢ .

٢ - الحقول وهو : أن الملك قد انتقل إلى المسلمين والعائز

من الارث متحقق وقت موت مورثه ولم يكن وارثا عند ذلك (١)  
 والميراث قد ثبت لأقرب الناس من المرتد يوم مات مورثه (٢)  
 ولأنه يستحق بالموت ، فإذا انتقل عن ملك الميت بموته لم يضاف  
 أهله فلا يرث كما لو أسلم بعد القسمة (٣) ولأنه عتق سيده  
 الموت لا مناصرة بينه وبين أحد لا يمدارده (٤) .

٢ - أدلة القائلين بتوريثه :

استدلوا بأدلة منها :

١ - حديث ابن عباس رضي الله عنه عن النبي ( صلى الله عليه  
 وسلم ) : ( كل قسم قسم في الجاهلية فهو على ما قسمتم  
 ، وكل قسم أدركه الاسلام فانه على قسم الاسلام ) (٥) وفي  
 رواية عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما (٦) : ( ما كان من  
 ميراث قسم في الجاهلية فهو على قسمه الجاهلية وما كان  
 من ميراث أدركه الاسلام فهو على قسمه الاسلام ) (٧) وهذا  
 القسم أدركه المرتد حال اسلامه فيستحق من الميراث .

(١) المغني ٣٧١/٦

(٢) المدونة الكبرى ٨٧/٣

(٣) فتح الباري ٥٠/١٢

(٤) الشرواني وابن قاسم ٤١٦/٦ بتصرف

(٥) ابوداود بشرح عون المصنوع ١٢٤/٨

(٦) عبد الله بن عمر : سبقت ترجمته .

(٧) ابن ماجه ٩١٨/٢ .

٢ ما رواه الطبراني (١) : أن يزيد بن قتادة (٢) حدث  
أن رجلاً من أهل مات وهو علي بن دينار الأسلمي قال :  
فورشته أختي دوني وكانت علي دينه ، ثم إن أبي أسلم  
فشهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ( حينما فطمت ،  
فأحرزت ميراثه ، وكان ترك غلاماً ونخلاً ، ثم إن أختي أسلمت  
فخاصمتني في الميراث إلى عثمان (٣) فحدثني عبد الله  
بن الأرقم (٤) أن عمر قضى أنه من أسلم علي ميراث قبل أن  
يقسم فله نصيبه . فقضى به عثمان فذهبت بذلك الأولى  
وشاركنتني في هذا (٥) .

وأجيب عن هذه الأدلة : بأنها كانت في الموارث التي  
كانت في الجاهلية فإنها لم تقع على حكم الشرع ، فلما طرأ  
عليها الإسلام حملت على أحكام الشرع . فيقسم منها على  
حكمه . هذا فيما لم يقع مستقراً قبل ورود الشرع ، فإذا  
استقر ثابتاً قبل وروده فقد عفى لهم عما قد اقتسموه .

---

(١) الطبراني : سبقت ترجمته

(٢) يزيد بن قتادة هو يزيد بن قتادة العنزي حديثه في البصريين .

(٣) كتاب الجرح والتعديل لشيخ الإسلام الرازي ٢٨٤/٩ .

(٤) عثمان : سبقت ترجمته .

(٥) عبد الله بن الأرقم بن عبد يغوث بن وهب بن عبد مناف بن زهرة  
القرشي الزهري أسلم عام الفتح وتوفي في خلافة عثمان رضي الله  
عنه .

( تهذيب التهذيب ١٤٦/٥ )

(٥) مجمع الزوائد ٢٢٦/٤ وانظر المصنف للمحافظ عبد الرزاق ٢٦/٦

وأما موارث الاسلام فقد ثبتت واستقر حكمها عليه وجهه معلومة  
ولا يجوز ورود النسخ عليها فلا اعتبار فيها بالقسمة ولا عددها  
قال تعالى ( ان امروء هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف  
ما ترك ) (١) فأوجب الميراث بالموت من غير شرط القسمة ،  
فمن أسلم بعد الموت قبل القسمة لاحظ له في الميراث (٢) .

وأما قول ابن قدامة في قضية عمر رضي الله عنه أنها قضية  
انتشرت ولم تنكر فكانت اجما ما ففيه نظر ، فان المشهور عن طي  
رضي الله عنه أنه يخالفه وقال انه لا يرث ولا شيء له (٣) .

٣ المصحول وهو أن التركة إنما يتحقق انتقالها اليه  
بقسمتها وهوزها واختصاص كل من الوارثين بنصيبه وما قبل ذلك  
فهي بمنزلة ما قبل الموت ،

وأجيب : بأنهم قد ملكوها بالموت ملكا قهريا ،  
ونماؤها لهم (٤) .

\*

والذي يظهر أن الراجح هو رأى الجمهور الذين قالوا بعدم توريثه  
لأن الأدلة التي يستدلون بها ليس عليها اعتراض يسقطها ، ولصحة  
حديث ( لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ) (٥) وأما استدلال الفريق  
الثاني بحديث ابن عباس وابن عمر ويزيد بن قتادة فقد أجيب عنها فيما  
سبق .

(١) سورة النساء ١٢٦

(٢) احكام القرآن للجصاص ٤١/٣ بتصرف

(٣) عون المعبود ١٢٦/٨ بتصرف

(٤) عون المعبود ١٢٦/٨ بتصرف

(٥) ابوداود بشرح عونه المعبود ١٢٠/٨





٣ - وذهب الخطا بلقي قول وقتادة (١) وسعيد بن أبي عروبة (٢) الى أنه لورثته الذين على دينه الذي ارتد اليه دون ورثته المسلمين (٣) .

الأدلة على ذلك :

١ - أدلة القائلين بأنه في :

استدلوا بأدلة منها :

١ - عموم الآية ( والذين كفروا بعضهم أولياء بعض ... ) (٤)

فالاية تنفي الولاية والموالة بين المسلم والكافر ، والميراث نوع من أنواع الموالة ، ولا موالة بينهما فلا يرث احدهما الآخر .

٢ - عموم حديث أسامة السابق (٥) لا يرث المسلم الكافر

ولا الكافر المسلم (٦) والحديث ( لا يتوارث اهل طتين شي ) (٧)

فالحديث نفى التوارث بين المسلم والكافر فيجب أن لا يرثه .

واعترض الحنفية بأن المرتد ليس على الملة ، والحديث جاء

(١) قتادة هو قتادة بن دعامة بن قنادة بن عزيز - ابو الخطاب السدوسي

البحري . مفسر حافظ ضرير أكمه ولد سنة ٦١ هـ وتوفي سنة ١١٨ هـ

( الاعلام ٢٧/٦ )

(٢) سعيد بن أبي عروبة اسمه مهران اليشكري ، ثقة حافظ له تصانيف ولكنه

كثير التدليس واغترط ، من السادسة مات سنة ست وخمسين .

( تقريب التهذيب ١٢٤ )

(٣) المغني ٣٧٢/٦ ٩/٩

(٤) سورة الانفال ٧٣

(٥) اسامة : سبقت ترجمته

(٦) البخاري بشرح فتح الباري ٥٠/١٢

(٧) ابوداود بشرح عون المعبود ١٢٢/٨

في منع التوارث بين أهل ملتين ، وقياس المرتد على الكافر  
لم يصح لأن من الكفار من تؤكل ذبيحته وتنكح نساؤه هم  
بخلاف المرتد فإنه لا يحل لنا ذلك .

وأجيب : بأن الردة أشد كفرا لأن من دخل في الاسلام  
ورأى محاسنه ثم ارتد عنه فقد اعتدى على عقيدته وهتك  
حرمتها فينبغي ان يأخذ احكام الكفار بل أشد منهم .  
ثم ان المرتد مات كافرا والمسلم لا يرث الكافر اجماعا (١)  
وانه لم يرث بحال فلم يرث كالكافر (٢) .

٣ - المعقول وهو : أنه مال حربي لا أمان له ولم يوجب  
عليه بخيل ولا ركاب فيكون فيئا (٣) .

٢ - أدلة القائلين بأنه ميراث لورثته المسلمين :

استدلوا بأدلة منها :

١ - قوله تعالى ( ... وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض  
في كتاب الله ، ان الله بكل شيء عليم ) (٤) فصله الرحم  
بين المرتد وقريبه المسلم لا تزال باقية وهي سبب في ارثه .  
وأجيب : بأن اثبات الرحم بينهما في الاحكام الشرعية

---

(١) فتح القدير لابن الهمام ٧٥/٦

(٢) المجموع ٥٠٠/١٤

(٣) فتح القدير لابن الهمام ٧٥/٦ البحر الرائق ١٤١/٥

(٤) سورة الأنفال ٧٥

فيه نظر فان الله قال لنبيه نوح عليه السلام (١) في شأن ابنه الكافر : ( قال يا نوح انه ليس من أهلك انه عمل غير صالح . (٢) )

فنفى الله سبحانه ان يكون بينهما صلة القرابة لا اختلافهما في الايمان . ولا أنه لا موالاة بين المسلم والكافر فلا يرث .

٢ - عن الحكم بن عتيبة (٣) : أن المستورد العجلي ارتد

عن الاسلام فاستتابه علي فأبى ان يتوب فقتله ، وقسم ماله بين ورثته وأمر امرأته أن تعتد أربعة أشهر وعشرا (٤) .

وقالوا : كان هذا بمحضر من الصحابة رضي الله عنهم من غير انكار فكان اجتماعا (٥) .

وأجيب : بأن ابن عباس رضي الله عنهما (٦) قد خالفني

ذلك (٧) ثم ان هذا الحديث فيه راو مجهول فلا يحتج به ،

وهو حديث موقوف على علي رضي الله عنه ومخالف لحديث

اسامة الصحيح الذي أخرجه البخاري رحمه الله .

---

(١) نوح عليه السلام هو نبي الله ورسوله نوح بن لا مك بن متوشالغ بن ادريس عليه السلام ، أرسله الله الى قوم فسد حالهم ونسوا أصول الشريعة التي انزلها على أنبيائه ورسله السابقين .

(العقيدة الاسلامية وأسسها ٤٢٠ )

(٢) سورة هود ٤٦

(٣) الحكم بن عتيبة هو الحكم بن عتيبة - ابو محمد الكندي الكوفي ثقة ثبت فقيه الا انه ربما دلس من الخامسة مائة سنة ثلاث عشرة أو بعدها .

(تقريب التهذيب ٨٠ )

(٤) مصنف عبد الرزاق ١٠٥/٦

(٥) البحر الرائق ١٤١/٥ بدائع الصنائع ٩/٣٩١

(٦) ابن عباس : سبقت ترجمته

(٧) المغني ٣٧٢/٦

٣ - أدلة القائلين بأن ميراثه لورثته الذين على دينه الذي انتقل اليه :

استدلوا بأدلة منها :

١ - قوله تعالى ( والذين كفروا بعضهم أولياء بعض ) (١)

أثبتت الآية ولاية الكفار بعضهم بعضا ، والمراد كافر ، والميراث نوع من الولاية فيثبت ميراثه لورثته الذين كانوا على الملة التي انتقل اليها .

٢ - أن آيات الموارث عامة للمسلمين والكفار فلا يخرج عن حكمها إلا ما أخرجه نص صحيح (٢) .

وأجيب : بأن إطلاق آيات الموارث للكفار كالمسلمين

فيه نظر ، لأن الخطاب بفروع الشريعة للكفار فيه اختلاف بين العلماء فلا نجزم بأن هذه الآيات يخاطب بها الكفار كالمسلمين .

\*

والذي يظهر أن الراجح هو رأى الجمهور الذين قالوا أن ميراثه في

لهيت مال المسلمين لا أدلة صريحة بعدم الانتوارث بين المسلم والكافر وهو حديث صحيح أخرجه البخارى ، وأما الأدلة التي استدل بها الفريق الآخر فقد أجيب عنها . والله أعلم .

---

(١) سورة الانفال ٧٣

(٢) المحلى ٣٠٧/٩

ادعاء الورثة واختلافهم على موت مورثهم :

وإذا ادعى ورثة المرتد من المسلمين اسلام مورثهم قبل موته فقد ذكرت الشافعية انهم يكلفون البيئة ، فإذا جاءوا بها دفع اليهم ماله ، ولكن إذا كانت البيئة ممن يرثه : لم تقبل ، وإن لم يأتوا بها فهو على السردة حتى تعلم توبته (١) .

وان اختلف الورثة على موته ، فأقر بعضهم أنه مات كافراً ، وأقر بعضهم أنه مات مسلماً ، دفع الى من أقر أنه مات مسلماً نصيبه ، لأنه محكوم بإسلامه ، وأما من أقر أنه مات كافراً ، فإن يسن سبب كفره كسجوده لصنم فإنه لم يرثه ، ونصيبه في بيت المال لأنه مرتد بزعمه ، وإن ذكره غير ما هو ردة كقوله كان يشرب الخمر : صرف اليه وإن لم يذكر شيئاً وقف (٢) .

---

(١) الأ<sup>م</sup> ١٥١/٦ بتصرف

(٢) المجموع ١٩/١٨ الشرواني وابن قاسم ٩٥/٩ .

### المبحث الثاني : أملاكه التي كانت بعد رده :

أما أمواله التي كانت بعد رده في حال حياته فظاهر كلام الفقهاء أنها لا فرق بين أن تكون قبل رده وبعد ها ، فقد قالت الشافعية : وما كسب في رده فهو كما ملك قبل الردة إذا قدر عليه ، فان رجع الى الاسلام دفع اليه ماله كله (١) غير أن الأحناف قالوا : ان كسب الردة في بعد الحكم بلحاظه كموته حقيقة ، فان عاد مسلما ووجد كسب رده قائما فالظاهر أنه لا يسترده (٢) هذا مما كان في حال حياته ، وأما ما كان بعد موته فقد اختلف العلماء في ذلك :

- ١ - فذهب جمهور العلماء ومطهر أبو حنيفة والشافعي انه في موضع في بيت مال المسلمين (٣) .
- ٢ - وذهب أبو يوسف ومحمد (٤) والزيدية : الى أنه ميراث لورثته المسلمين (٥) ، ويستند التورث الى ما قبيل رده فيجعل كأنه اكتسبه في حال الاسلام فورثه ورثته منه من وقت الاسلام ، ان الردة سبب الموت فيكون تورث المسلم من المسلم (٦) .

---

(١) الأم ١٥١/٦

(٢) البحر الرائق ١٤٥/٥

(٣) الأم ١٥١/٦ المجموع ٥٠٠/١٤ مفني المحتاج ٢٥/٣ الشرواني

وابن قاسم ٤١٦/٦ البحر الرائق ١٤٢/٥ فتح القدير لابن الهمام

٧٥/٦ بدائع الصنائع ٤٣٩٢/٩ شرح منح الجليل ٤٦٦/٤ شرح

منتهى الارادات ٣٩٣/٣

(٤) أبو يوسف ومحمد : سبقت ترجمتهما

(٥) فتح القدير لابن الهمام ٧٥/٦ البحر الرائق ١٤٢/٥ البحر الزخار

٤٢٧/٦

(٦) المراجع الحنفية السابقة .

### الأدلة على ذلك :

وأما أدلة الفريقين فهي نفس الأدلة التي يستدلون بها في ميراثه عن كسبه في الاسلام . وقد سبق ذكرها في بحث : " ميراث المرتد ومصيروه " ولا داعي لاعادته هنا .

### المبحث الثالث : أموال المرتدة :

لا تختلف أحكام المرتدة عن المرتد عند جمهور العلماء حيث أنها تقتل عندهم كما سبق . خلافا للأحناف الذين قالوا بعدم قتلها ، وكذلك أحكامها المالية ، فإنها تأخذ أحكامه في كل من الحالتين ، الحالة التي كانت فيها قبل موتها والحالة التي بعده ، وأما الأحناف فقالوا ان المرتدة لا يزول ملكها عن أموالها بخلاف - عندهم - لأنها لا تقتل فلم تكن ردتها سببا لزوال ملكها عن أموالها (١) فيبقى كل من كسبها - كسبها في اسلامها وفي ردتها - على ملكها الى أن يرثه ورثتها ، لأنه بردتها لا تزول عصمة نفسها حتى لا تقتل ، وعصمة المال تبع لعصمة النفس ولأنه لا هراب منها فلم يوجد سبب الفء (٢) .

وأما تصرفاتها في مالها فإنها تجوز عند الحنفية باتفاق (٣) . وفي قول : فيه تفصيل : ان كان تصرفا ينفذ من المسلم ينفذ منها ، وان كان لا ينفذ من المسلم لكن يصح ممن هو على طاعة انتحلت اليها ، كاليهودي والنصارى ففيه اختلاف . قال بعضهم : انه يصح وينفذ ، وقيل

---

(١) بدائع الصنائع ٤٣٨٩/٩ البحر الرائق ١٤٠/٥

(٢) البحر الرائق ١٤٢/٥ فتح القديولابن الهمام ٧٨/٦

(٣) بدائع الصنائع ٤٣٨٩/٩

بعضهم : انه لا يصح ولا ينفذ الا ما يصح من المسلم (١) وأما ميراثها فانه يرثها زوجها ان ارتدت - وهي مريضة - فماتت من ذلك المرض أو لحقت بهدار الحوب لأنها قصدت الفرار من ميراث الزوج بعد ما تعلق حقه بطلبها بسبب مرضها ، بخلاف ما لو ارتدت - وهي صحيحة - فانه لا يرثها لأنها لا تقتل فلم يتعلق حقه بطلبها بالردة (٢) وكذلك المرد فان امرأته المسلمة توثه اذا مات او قتل وهي في العدة لأنه يصير فارا من الارث (٣).

\*

والذى يظهر لي ان اموالها وتصرفاتها موقوفة - كأموال المرد وتصرفاته - ان اسلمت عادت اليها أموالها ونفذت تصرفاتها والا فلا ، فان زوال العصمة لا يلزم منه زوال الملك ، واستباحة دمه موقوفة على تويتها فوجب أن يكون زوال ملكها موقوفا كذلك . والله أعلم .

---

(١) البحر الرائق ١٤١/٥

(٢) فتح القدير لابن الهمام ٢٨/٦ البحر الرائق ١٤٣/٥

(٣) البحر الرائق ١٤١/٥



### الفصل الثاني

#### الحقوق المتعلقة بأمواله

إذا كان على الميراث حقوق تتعلق بأمواله فلا بد عليه أن يوفيهما كالدین ونفقة زوجته وغير ذلك .

#### المبحث الأول : دين الميراث :

الدين من ثابت على الشخص يجب أدائه حيا وميتا وإذا مات قاضي عنه ورثته من تركته قبل أن تقسم بينهم ، والميراث إذا كان عليه دين يجب عليه قضاءه ، كسائر الناس ، ولكن من أي المال يقضى به دينه ؟

اختلف العلماء في ذلك :

- ١ - فذهب جمهور العلماء ومحمد وأبي يوسف إلى أنه يقضى من ماله (١) ولا فرق بين أن يكون من كسب الاسلام أو كسب الردة ، لأنهم جميعا من ملكه (٢) فيجب قضاءه منه لأن دين الانسان يقضى من ماله لا من مال غيره .
- ٢ - وذهب أبو حنيفة إلى أن الدين الذي لزمه في حال الاسلام يقضى مما اكتسبه في حال الاسلام ، فان فضل عنه شيء ورثته ورثته ، وأن ما لزمه في حال الردة يقضى مما اكتسبه في حال رده ، ولو فضل شيء من كسب رده لا يورث لأنه يورث كسب الردة .

---

(١) المجموع ١٨/١٨ المغني ٩/٩ شرح منتهى الإرادات ٣٩٣/٣  
المدونة الكبرى ١٢٤/٤ شرح منحة الجليل ٤٦٩/٤ فتح القدير  
لابن الهمام ٨٢/٦ البحر الرائق ١٤٢/٥ بدائع الصنائع ٤٣٩٤/٩  
البحر الزهراء ٣٦٩/٦ .

(٢) فتح القدير لابن الهمام ٨٢-٨١/٦ البحر الرائق ١٤٢/٥ .

ومن أيهما يبدأ قضاء دينه ؟ فيه قولان للإمام أبي حنيفة :  
قول : انه يبدأ بكسب الردة ، لأن كسب الاسلام حق  
الورثة ، وكسب الردة خالص حقه - بمعنى انه ما تعلق به حق  
الغير - وهو ماله عند الموت ، فيتعلق الدين به فكان قضاء  
الدين منه أولى الا اذا تعذر بأن لم يف به فحينئذ يقضى  
الباقى من كسب الاسلام .

وقول : انه يبدأ بكسب الاسلام الا أن لا يفى به ،  
فيقضى الباقي من كسب الردة - وهو الصحيح لأن دين الانسان  
يقضى من ماله لا من مال غيره ، وكسب الردة من مال جماعة  
المسلمين ، فلا يقضى منه الدين الا لضرورة كأن لم يف بسره  
كسب الاسلام فيقضى الباقي منه ضرورة (١) .

\*

والذى يظهر أن الراجح هو رأى الجمهور القائلين بوجوب قضاء دينه  
من ماله بلا تفريق بين كسب الاسلام وكسب الردة ، ولا داعي للتفرقة بينهما  
في قضاء الحقوق التى يجب عليه قضاؤها . والله أعلم .

---

(١) فتح القدير لابن الهمام ٨٠/٦-٨١ البحر الرائق ١٤٢/٥ بدائع

الصنائع ٤٣٩٤/٩

## المبحث الثاني : نفقة الزوجة والا قارب :

من واجبات الانسان ان ينفق على أهله واولاده واقاربه ، والمر تد اذا ارتد عن الاسلام فهل يلزمه نفقة زوجته أو لا ؟

اختلف فيه العلماء :

- ١ - فذهب جمهور العلماء الى أنه يلزمه نفقة زوجته في عدتها وقريبه من ماله ، لأنهما حقوق متعلقة به ولا يجوز تعطيلها (١) .
  - ٢ - وذهب الشافعية في قول والمالكية الى أنه لا يلزمه ذلك لأنه لا مال له . وعلت المالكية بأنه لا ينفق منه على زوجته ولا على اولاده زمن استنابته لعسره برده (٢) .
- وهذا الخلاف متفرع عن القول بزوال ملكه أو عدمه ، فان قلنا ببقاء ملكه أو بوقفه فانه يلزمه قطعا (٣) .
- وأما اذا كانت المرأة هي التي ارتدت فلا نفقة لها لأنها صارت حايصة نفسها بغير حق ، وعرضتها للقتل ، فكانت كالناشوة ولا أنه لا سبيل للزوج الى رجعتها و تلافى نكاحها (٤) .

- 
- (١) البحر الرائق ٢٣٢/٣ المبسوط ٤٩/٥ المغني ١٧٤/٧ الانصاف ٢١٦/٨ شرح منتهى الارادات ٦٢/٣ ٣٩٣ ، المحرر ١٦٨/٢ الأم ١٥١/٦ المجموع ١٨/١٨ مغني المحتاج ٢٠١/٣ ١٤٢/٤ البحر الزخار ٢٧٥/٤
  - (٢) مغني المحتاج ١٤٣/٤ شرح منج الجليل ٤٦٩/٤
  - (٣) مغني المحتاج ١٤٣/٤ يتصرف
  - (٤) فتح القدير لابن الهمام ٤٣٠/٣ البحر الرائق ٢٣٢/٣ المبسوط ٤٩/٥ شرح منتهى الارادات ٦٢/٣ المغني ١٧٤/٧ المحرر ٣٠/٢ مغني المحتاج ٢٠١/٣ البحر الزخار ٢٧٥/٤

وأما المالكة فلهم وجهة أخرى وهي أن المرتدة إذا كانت  
حاملًا فلها النفقة والسكنى ، لأن الولد يلحق بأبيه وإن لم تكن  
حاملًا فلم تؤخر في الاستتابة فإن تابت ولا ضرب عنقها ، ولا نفقة  
لها بهذه الاستتابة (١) .

✱

والذي يظهر أن الراجح هو رأي الجمهور الذين قالوا بوجوب نفقة  
الزوجة وقريبه من ماله إذا كان هو المرتد ، لأنها حقوق يجب أدائها  
ولا يجوز تعطيلها ، وأما إذا كانت المرأة هي المرتدة فلا نفقة لها  
لأنها أصبحت ناشزة فسقطت النفقة . والله أعلم .

---

(١) المدونة الكبرى ١١٢/٢ الخرشى ١٦٢/٤

### المبحث الثالث : الزكاة :

الزكاة حق من الحقوق التي يجب على المسلمين أدائها . وأما المرت  
فهل يجب عليه أدائها أو لا ؟

اختلف في ذلك العلماء بناء على اختلافهم في بقاء ملكه وزواله :

١ - فذهب الحنفية والشافعية في قول والحنابلة في قول الى  
أنها لا تجب (١) .

٢ - وذهب الشافعية في قول والحنابلة في قول الى : أنها  
تجب (٢) وهو الظاهر من مذهب المالكية حيث قالوا : ( ان  
الردة أسقطت زكاة فعلها في مدتها أى ابطلت ثوابها ،  
ويجب عليه قضاؤها سواء وجب ذلك قبل ارتدادها أو أدركه  
وقت وجوبه وهو مرتد ) (٣) .

### الأدلة على ذلك :

١ - أدلة القائلين بعدم وجوبها :

استدلوا بأن الزكاة عبادة ، والكافر ليس من أهل العبادة لعدم تحقق  
شرط الأهلية - وهو الاسلام - فلا يكون أهلاً لوجوبها كالكافر الأصلي (٤) .

---

(١) بدائع الصنائع ٨١٣/٢ البحر الرائق ٢١٨/٢ المجموع ٢٧٩/٥  
- ٢٨٠ الانصاف ٥/٣

(٢) المجموع ٢٧٩/٥ - ٢٨٠ الانصاف ٥/٣

(٣) الخرشي ٦٨/٨ شرح منح الجليل ٤٧٢/٤ مواهب الجليل ٢٨٢/٦

(٤) بدائع الصنائع ٨١٣/٢ المجموع ٢٨٠/٥

٢ - أدلة القائلين بوجوبها :

استدلوا بأنه أهل للوجوب لقدرته على الأداة بخلاف الكافر الأصلي  
فانه غير مخاطب بفروع الشريعة ، أما المرتد فانه ارتد بعدما عرف محاسن  
الاسلام فكان كفره أعظم فلا يلحق به (١) ولأن الزكاة حق التزمه  
بلاسلام فلم يسقط عنه بالردة كحقوق الاتميين من النفقات والغرامات (٢) .



والذى يظهر أن الراجع هو التفصيل وهو : ان رجوع الى الاسلام  
وحكمنا بأن ملكه لم يزل فانها تجب ، وان لم يرجع وحكمنا بأن ملكه  
قد زال فانها لا تجب . والله أعلم .

---

(١) بدائع الصنائع ٨١٣/٢ بتصرف وزيادة

(٢) المجموع ٢٧٩/٥ - ٢٨٠

### الفصل الثالث

#### تصرفات المرتب

أما تصرفات المرتب فقد ذكرها العلماء بتفاصيل ، فان تصرفاته مبنية على أصل الملك .

فقال الشافعية : ان قلنا ان ملكه زال بالردة : فانه لم تصح تصرفاته ، ولم يحتج الى الحجر عليه ، وان قلنا انه موقوف أو مراعي ويحجر عليه الحاكم فان تصرفه بعد الحجر عليه : لم يصح لأنه حجر ثبت بالحاكم فمنع صحة التصرف فيه كالحجر على السفه .

وأما تصرفه قبل الحجر عليه ففيه ثلاثة أقوال بناءً على الأقوال في بقاء ملكه : قول : انه يصح لأنه لا يزول ملكه عن ماله فيصح تصرفه . وقول : انه لا يصح لأنه يزول ملكه عن ماله فلا يصح تصرفه . وقول : انه موقوف لأن ملكه موقوف فان أسلم لم يزول ملكه فيصح تصرفه ، وان مات على رده زال ملكه فلا يصح تصرفه (١) .

ولهم تفصيل آخر وهو : ان كان مما يقبل الوقف بأن يقبل التعليق كمتق وتبوير وصية فتصرفه موقوف ، ان أسلم بان نفوذه والا بأن مات مرتبدا فلا ينفذ ، وان كان مما لا يقبل الوقف بأن لا يقبل التعليق كبيع وهبته ورهنه وكتابته ففيه قولان :

قول في الجديد : أنها باطلة بناءً على بطلان وقف العقود .  
وقول في القديم : أنها موقوفة بناءً على صحة وقف العقود ، فان أسلم حكم بصحتها والا فلا (٢)

---

(١) المجموع ١٦/١٨ - ١٨

(٢) مغنى المحتاج ١٤٣/٤ الشرواني وابن قاسم ١٠٠/٩

وأما الأحناف فقالوا : تصرفات المرتد على أقسام :

- ١ - نافذ بالاتفاق وهو ما لا يفتقر إلى حقيقة الملك وتمام الولاية كالاستيلاء (١) وقبول الهبة وتسليم الشفعة والحجر على عبده فإنها لا تفتقر إلى حقيقة الملك ، وكالطلاق فإنه لا يفتقر إلى تمام الولاية .
- ٢ - باطل بالاتفاق وهو ما يعتمد الملة (٢) كالنكاح والذبيحة والصيد بالكلب والارث والشهادة ، فالمرتد لا مله له لأنه غير مقرر على ما انتقل إليه من دين سماوي أو غيره .
- ٣ - موقوف بالاتفاق وهو ما يعتبر المساواة من التصرف أو ولاية متعدية كالمفاوضة مع المسلم ، فإنها تعتمد المساواة بين الشريكين ، ولا مساواة بين المسلم والمرتد فيتوقف عقد المفاوضة ، وكذا تصرفه على ولده الصغير وفي مال ولده وهو ما يسمى بالولاية المتعدية ، فإن أسلم نفذ ، وإن مات أو قتل أو قضى بالحق باطل بالاتفاق .
- ٤ - مختلف في توقيفه وهو ما عدا ذلك من بقية التصرفات كالبيع والشراء والمعتق والهبة والرهن ، فعند أبي حنيفة أنه موقوف وعند أبي يوسف ومحمد أنه جائز (٣) .

(١) الاستيلاء وصورته هو إذا جاءت جاريت بولد فادعاه ثبت نسبه منه ويرث ذلك الولد مع ورثته وتصير الجارية أم ولد له .

( انظر حاشية الطحطاوي ٤٨٧/٢ البحر الرائق ١٤٤/٥ )

(٢) الملة - المراد بها ما يتدين به أهل الملة من أهل الكتاب والمشركون نكاحا يقررون عليه ويجرى به التوارث بين الزوجين لأن ما هو الغرض من النكاح يحصل عند ذلك وهو التوالد والتناسل والمرتد والمردة ليسا على تلك الملة فلا يصح نكاحهما .

( فتح القدير لابن الهمام ٨٢/٦ - ٨٣ )

(٣) فتح القدير لابن الهمام ٨٢/٦ البحر الرائق ١٤٣/٥ - ١٤٤ الهداية ١٦٧/٢ .



وأما الجنايلة فقالوا : ان تصرفات المرتد في رده بالبيع والهبة والعتق والتدبير والوصية ونحو ذلك : موقوفة للحجر عليه لحق المسلمين (١) . وقالوا أيضا : ان تصرف قبل الحجر عليه انبنى على الأقوال الثلاثة في ملكه ، وان تصرف بعد الحجر عليه لم يصح تصرفه كالمسقية (٢) .

وفصل بعضهم قائلا : ان قلنا انه يرثه ورثته من المسلمين أو من أهل دينه الذي اختاره فإنه لا ينفذ معاوضته وتوقف تبرعاته ، وان قلنا انه يصير ماله فيئا من حين موته فإنه لا يصح تصرفه فيه ، وان قلنا انه يصير فيئا بمجرد رده فإنه توقف تصرفاته كلها (٣) ،

وأما المالكية فقالوا : انه يحجر عليه الامام بمجرد رده ويمنع من التصرف فيه (٤) والمراد به ان أمواله موقوفة .

ومن هذه التفاصيل للعلماء نستطيع أن نقول بالاجمال أن لهم ثلاثا أقوال رئيسية في تصرفاته بناء على أصل ملكيته وهي :  
١ - أن تصرفاته موقوفة ، ان أسلم بان نفوذه والا بان فساده ، واستدلوا بأن المرتد حربي مقهور تحت أيدينا على ما قرناه في توقف الطك ، وتوقف تصرفاته بناء عليه وصار كالحربي يدخل دارنا بخير أمان - فيؤسر فينتوقف تصرفاته لتوقف حاله . فكذا المرتد ،

---

(١) المغني ١٠/٩ شرح منتهى الإرادات ٣٩٣/٣

(٢) المغني ١٠/٩

(٣) المحرر ١٦٨/٢

(٤) شرح منج الجليل ٤٦٩/٤

وفي الأهلية خلل لاستحقاقه القتل لبطان سبب العصمة بخلاف

الزاني وقاتل العمد لأن استحقاق القتل جزاء على الجناية (١).

٢ - أن تصرفاته صحيحة ونافذة : واستدلوا بأن الصحة تعتمد  
الأهلية والنفاز يعتمد الملك ، ولا خفاء في وجود الأهلية لكونه  
مخاطبا ، ووجود الملك لقيامه قبل موته ، ولأنه كان ثابتا له حالة الاسلام  
لوجود سبب الملك وأهليته وهي الحرية ، والردة لا تؤثر في شيء  
من ذلك (٢) .

٣ - أن تصرفاته باطلة : واستدلوا بأن ملكه قد زال برده (٣)  
فلا تصح تصرفاته لتصرفه في ملك غيره .

\*

والذى يظهر أن الراجح هو رأى القائلين بأن تصرفاته موقوفة لأن  
ملكه تعلق به حق غيره مع بقاء ملكه فيه فكان تصرفه موقوفا كتبرع المريض (٤)  
والله أعلم .

وبناء على اختلافهم في أصل الملكية في أمواله اختطفوا في التملك كتملكه  
بالصيد والاحتشاش والشراء وغيرها ، فمن قال بثبوت ملكه تثبت له الملك  
في التملك لأنه أهل للملك ، ومن قال بزوال ملكه : لم يثبت له ملكا لأنه  
ليس بأهل للملك (٥) .

(١) فتح القدير لابن الهمام ٨٤/٦ البحر الرائق ١٤٣/٥-١٤٤

(٢) فتح القدير لابن الهمام ٨٣/٦ البحر الرائق ١٤٣/٥ بدائع الصنائع

٤٣٨٨/٩

(٣) المغني ١٠/٩

(٤) كذا قرره ابن قدامة في المغني ١٠/٩

(٥) المغني ١٠/٩ مغني المحتاج ١٤٢/٤

وبهذا نعلم أن للردة أثرًا في أهلية المرتد للطك والتملك والتصرف  
وتدخل في هذه التصرفات جميع الحقوق من البيع والشراء والهبة والرهن  
والوصية والوقف والشفعة والوكالة والشركة والمزارة والمكاتبة . وقد ذكر  
بعض الفقهاء بعض هذه الحقوق مفصلة ولم يذكرها الآخرون ونحن نسي  
هذا الصدد سنذكر شيئًا مما ذكره ان شاء الله .

#### ١ - البيع والشراء :

البيع والشراء نوع من انواع التصرفات المالية ، وقد سبق الكلام في اختلاف  
العلماء في تصرفات المرتد وبيان أدلتها ، فمن قال ان تصرفاته موقوفة  
كالحنابلة والمالكية والشافعية في قول والإمام أبي حنيفة قال : بوقف بيعة  
وشرائه ، ومن قال أنها جائزة ونافذة كالإمام أبي يوسف ومحمد  
قال : بنفوذها ، ومن قال أنها باطلة كالشافعية في قول والإمام  
أبي بكر من الحنابلة قال ببطالته .  
والأدلة ههنا هي نفس الأدلة التي ذكرت سابقا في تصرفاته .<sup>(١)</sup>

#### ٢ - الرهن والهبة :

وكذا رهنه وهبته<sup>(٢)</sup> إلا ما روى عن محمد الخراساني<sup>(٣)</sup>

---

(١) المغني ١٠/٩ شرح منح الجليل ٤٦٩/٤ مغني المحتاج ١٤٣/٤ بدائع  
الصنائع ٤٣٨٨/٩

(٢) البسوط ١٥٣/٢١ البحر الرائق ١٤٣/٥ بدائع الصنائع ٤٣٨٨/٩

مغني المحتاج ١٤٣/٤ الشرواني وابن قاسم ١٠٠/٩ المغني ١٠/٩

(٣) محمد الخراساني هو محمد بن عبد الله الخراساني المالكي أبو عبد الله - أول

من تولى مشيخة الأزهر كان فقيها فاضلا ورعا أقام وتوفي بالقاهرة  
سنة ١١٠١ هـ ومن كتبه الشرح الكبير هلي متن خليل . والشرح الصغير

(الأعلام ١١٨/٧) .

في هبته من أنها باطلة (١).

وأما لو ارتد الواهب - يعني بعد هبته في إسلامه - فينبغي أن لا تبطل الهبة الا على قول سحنون (٢) فانه يحجز عليه بنفس الارتداد (٣).

وقد عرفنا أن الأحناف قد اختلفوا في صحة هبة المرتد ، وأما قبوله الهبة فانه نافذ بالاتفاق (٤) لما مر من ان قبول الهبة مما لا يفتقر الى حقيقة الملك ؛

#### ٣ - الاجارة ؛

قد ذكر الأحناف هذه المسألة انه اذا استأجر المسلم دارا أو عقارا أو متقولا ثم ارتد - والعيان بالله - ولحق بدار الحرب وقضى القاضي بملحاقه : تبطل اجارته. (٥)

وأما اجارته في حال رده فهذا مما اختلف فيه العلماء الاختلف السابق في اصل تصرفاته .

#### ٤ - الوكالة ؛

المرتد في هذا التصرف اما ان يكون موكلا أو وكلا .  
أ - فان كان موكلا بأن وكل غيره في حال رده فالحكم فيه على الاختلاف السابق (٦) .

---

(١) الخروشي ١٠٣/٧

(٢) سحنون هو عبد السلام بن سعيد بن حبيب التتويحي الطلقب بـ بسحنون قاض فقيه ، انتهت اليه رئاسة العلم في المغرب كان زاهدا لا يهاب سلطانا في حق بقوله رفيع القدر عفيفا وتوفي سنة ٢٤٠ هـ .  
(الاعلام ١٢٩/٤)

(٣) الخروشي ٦٩/٨ (٤) فتح القدير لابن الهمام ٨٢/٦

(٥) البحر الرائق ١٤٠/٥ (٦) المغني ٩١/٥ بدائع الصنائع ٣٤٤٦/٧

وإذا وكل في اسلامه مسلما ثم ارتد فقد ذكر الحنابلة أن  
وكالته لم تبطل سواء لحق بدار الحرب أو أقام (١) وكذا  
ما ذهب اليه الأحناف إلا أن يلحق بدار الحرب فتبطل وكالته  
عندهم (٢) وأضافوا أنه ينعزل وكيله ، ولكن لو عاد مسلما  
فهل يعود وكيلاً ؟ فيه قولان :  
قول : انه يعود وكيلاً ،  
وقول : انه لا يعود (٣)

ب - وإن كان وكيلاً لغيره كأن وكله مسلم فقد ذكر العلماء  
أنه تصح هذه الوكالة ، لأن العدالة لا تشترط في الوكيل (٤) .

#### الشفعة :

ومن تصرفات المرتد المتفق على صحتها عند الأحناف تسليم الشفعة  
لأن الثابت للشفيع حق لا يحتل الارث ، ولأنها ما لا يعتمد  
الطه (٥) كذا قالت الحنابلة : للشفيع أخذه بالشفعة لأنهما  
وجبتا بالشراء ، وانتقاله إلى المسلمين بقتله أو موته لا يمنع الشفعة (٦) .

---

(١) المغني ٩١/٥

(٢) بدائع الصنائع ٣٤٤٧/٧

(٣) البحر الرائق ١٤٠/٥

(٤) المغني ٩١/٥ بدائع الصنائع ٣٤٤٧/٧ مغني المحتاج ٢١٩/٢

(٥) البحر الرائق ١٤٤/٥ بدائع الصنائع ٤٣٨٩/٩ فتح القدير

لابن الهمام ٨٢/٦

(٦) المغني ٢٨١/٥

وأضاف الأحناف أنه يثبت له طلب الشفعة ، فلو بيع دار بجانب داره قبل لحوقه بدار الحرب وطلب أخذها بالشفعة فليس له ذلك في قول محمد ، وليس له ذلك عند أبي حنيفة حتى يسلم . ولو علم بالبيع في حال رده فلم يسلم ولم يطلب : بطلت شفعتاه لتركه الطلب بعد التمكن (١) .

وقال سحنون من المالكية (٢) : إذا وجبت له الشفعة أن للسلطان أن يأخذها إن شاء لبيت المال (٣) .

#### المزارعة (٤) :

وهي من أنواع التصرفات المالية التي اختلف العلماء في صحتها إذا كانت من المرد بناءً على اختلافهم السابق . وقد بين الأحناف صور المسألة كما يلي :

#### ١ - المزارعة بين مرد ومسلم :

أ - دفع المرد إلى مسلم : إذا دفع المرد أرضه وبذره إلى مسلم مزارعة بالنصف فعمل على ذلك وخرج بالزرع فهذا العقد صحيح عند أبي يوسف ومحمد ، والخارج بينهما على ما اشترطا ، لأن تصرفات المرد نافذة عندهما بمنزلة تصرفات المسلم فتكون حصته له ، فإن مات أو لحق بدار الحرب يكون لورثته . وأما عند الإمام أبي حنيفة

---

(١) البحر الرائق ١٤٤/٥

(٢) سحنون ج. سبقت ترجمته

(٣) الخرشي ١٦٣/٦

(٤) المزارعة : عقد على الزرع ببعض الخارج ( تبين الحقائق ٢٧٨/٥ )

فان العقد موقوف ان أسلم نفذ العقد والخارج على ما اشترطا  
وان مات على رده أو لحق بدار الحرب بطل العقد وبطل أيضا  
اذا نه للعامل في القاء البذر في الأرض لأن الحق في ماله لورثته  
ولم يوجد منهم الرضا بذلك ، ويصير العامل بمنزلة الغاصب  
للأرض والبذر فيكون عليه ضمان البذر ونقصان الأرض ، والخارج  
كله للعامل ولا شيء لورثة المرد .

وان دفع اليه المرد الأرض دون البذر ومات على رده  
ففيه تفصيل : ان كان في الأرض نقصان فعلى العامل فرم  
النقصان ، والخارج كله له ، وان لم يكن في الأرض نقصان ففي  
القياس عند أبي حنيفة ان الخارج للعامل ولا شيء عليه ،  
ووجهه أنه يصير بمنزلة الغاصب لأن من غصب من آخر أرضا  
فزرعها ببذر نفسه ولم تنقصها الزراعة كان الخارج كله له  
ولا يلزمه شيء فكذا هنا . وفي الاستحسان ان الخارج  
على الشرط بين العامل وبين ورثة المرد ، لأن ابطال عقده  
كان لحق ورثته في ماله . والنظر لهم هنا في تنفيذ العقد  
لأنه اذا نفذ العقد سلم لهم نصف الخارج ، واذا بطل  
العقد لم يكن لهم شيء فنفذ عقده استحسانا ، واذا أسلم  
المرد فالخارج على الشرط .

\*

والذي يظهر لي من آراء الأحناف هو رأي أبي حنيفة لأن العقد موقوف  
ان أسلم نفذ العقد ، وان مات على رده أو لحق بدار الحرب بطل العقد ،  
والخارج كله للعامل ، وعليه ضمان نقصان الأرض وضمن البذر ان كان من  
المرد . والله أعلم .

## ب - دفع المسلم الى مرتد :

اذا دفع مسلم أرضه وبذره الى مرتد مزارعة ، وخرج بالزرع ومات المرتد على ردة اولحق بدار الحرب ، فالخارج كله بين المسلم وبين ورثة المرتد على الشرط بلا خلاف ، لأن ائتمام صحة تصرف المرتد لا يعين ردة بل لتضمنه ابطال حق الورثة لتملق حقهم بماله ، وعمل المرتد ههنا ليس تصرفا في ماله بل على نفسه ، ولا حق لورثته في نفسه فصحت الزراعة .

وان دفع اليه الأرض دون البذر وعمل المرتد ببذره ، فعند أبي حنيفة أن الخارج كله لورثة المرتد ولا يجب نقصان الأرض ، لأن رب الأرض سلطه على عمل الزراعة وهو تسليط صحيح ، وشرط لنفسه عليه عوضا بمقابلته ، وقد بطل التزامه للموؤس حين قتل على ردة لحق ورثته . وكان الخارج حادداً على ملك المرتد لكونه نماءً بذره وملكه فكان لورثته ، وهذا ما اتفق عليه الامام وصاحبا . وفيه أشكال : لأن الخارج من اكساب الردة ، وكسب الردة في عند أبي حنيفة فكيف يكون لورثته ؟ وأجيب : أنه حين بذر كان حق الورثة متملقا بالبذر فالحاصل منه يحدث على ملكهم فلا يكون كسب الردة (١) .

(١) المبسوط ١١٨/٢٣ - ١١٩ بدائع الصنائع ٣٨٠٩/٨ - ٣٨١١



٢ - المزارة بين مسلمين ثم ارتدا أو ارتد أحدهما :

وإذا كانت بين مسلمين ثم ارتدا أو ارتد أحدهما فالخارج على الشرط بلا خلاف ، لأنه لما كان مسلما وقت العقد صح التصرف ، واعتراض الردة بعد ذلك لا تبطله (١) .

٣ - المزارة بين مرتدين :

ولو كانا جميعا مرتدين ، فإن كان البذر من الدافع فالخارج للعامل ، وعليه غرم البذر ونقصان الأرض لو رثه الدافع ، لأن العامل صار كالغاصب للأرض والبذر حين لم يصح أمر الدافع إياه بالزراعة فيكون الخارج له وعليه غرم ذلك .

وان كان البذر من العامل وقد قتل على الردة كان الخارج له ، وعليه نقصان الأرض لأن إذن الدافع له في عمل الزراعة غير صحيح في حق ورثته فيغرم لهم نقصان الأرض (٢) .

٧ - شركة المفاوضة (٣) :

هذه من التصرفات المختلف في صحتها كما سبق ولكن نجد الأصناف قد اتفقوا على أنها موقوفة لأنها تعتمد المساواة بين الشريكين ، ولا مساواة بين المسلم والمرتد فيتوقف عقدهما فإن أسلم نفذت وإن مات أو قتل أوقض باللاحق بطلت بالاتفاق عندهم (٤) .

---

(١) مبادئ الصنائع ٣٨١٢/٨

(٢) المبسوط ١٢٠/٢٣

(٣) شركة المفاوضة : أن يشترك الرجلان في تساويان في مالهما وتصرفهما ودينهما يفوض كل واحد منهما أمر الشركة إلى صاحبه على الإطلاق

أن هي من المساواة ( فتح القدير ١٥٦/٦ )

(٤) فتح القدير لابن الهمام ٨٣/٦ .

وأما شركة المضاربة (١) فهي مما اتفق عليه الأحناف في جوازها فيكون الربح على ما اشترطا . لأن توقف تصرفاته لتعلق حق ورثته بماله ، أو لتوقف ملكه باعتبار توقف نفسه ، وهذا المعنى لا يوجب تصرفه في مال المضاربة لأنه نائب فيه عن رب المال وهو متصرف في منافع نفسه ولا حق لورثته في ذلك ، فلهذا نفذ تصرفه والعهد في جميع ما باع واشترى على رب المال (٢) . وهذا هو تعليل الإمام أبي حنيفة ، وأما قول صاحبه فهو جار على أصلهما في جواز تصرفات المرتد .

#### ٨ - الوقف :

الوقف قرية من القرب التي يتقرب بها العبد المسلم إلى ربه ويبرئ منه الثواب والجزاء عليه . وهو من الصدقات الجارية التي يجرى ثوابها إلى صاحبها بعد موته ، وعبادة من المبادات وقد علمنا أن الردة تحبط عبادات المرتد التي سبقت قبل ردة وأبطلت ثوابها كما قال تعالى : ( ومن يردد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون ) (٣) .

---

(١) شركة المضاربة : أن يدفع المال إلى العامل مالا ليتجر فيه ويكون الربح مشتركا بينهما بحسب ما شرطا .

(٢) الميسوط ٢٢ / ١٢٧ - ١٢٨

(٣) سورة البقرة ٢١٧

وبهذا نعلم أن وقف المرتد من حيث ثوابه أنه لا ثواب له ، لأنه  
قربة ولا بقاء لها مع وجود الردة حتى أنه لو وقف حال إسلامه ثم ارتد  
بطل وقفه للمعلقة المذكورة ، وكذا كل ما كان يتقرب به إلى الله فإن الله  
فيه باطل لا رتداده وكفره .

ثم إذا علم أن الإسلام فقد ذكر الأحناف أن الأرض التي وقفها  
عادت مطلقة غير موقوفة لأن الوقف قد بطل بارتداده فلا تعود الأرض  
إلى الوقف إلا بتجديد منه ، وإذا مات أو قتل أو لحق بدار الحرب كان  
وقفه ميراثا بين ورثته (١) .

وأما وقفه من حيث تصرفاته المالية في حال رده فالظاهر أنه  
على الاختلاف السابق . فعند أبي حنيفة أنه موقوف . أن قتل على رده  
أومات : بطل وقفه ، وإن أسلم صح وقفه وعند محمد : أنه إذا انتحل دينا  
جاز منه ما نجيزه لأهل ذلك الدين .

وأما إذا وقف على المرتد فقد ذكرت الشافعية والحنابلة : أنه  
لا يصح الوقف عليه لأنه لا دوام له مع كفره . والوقف صدقة جارية  
فكما لا يوقف من لا دوام له لا يوقف على من لا دوام له ، ولأن أمواله  
مباحة في الأصل ، ويجوز أخذها منه بالقهر والظلمة ، فما يتجدد له  
أولى ، ولأن القصد من الوقف نفع الموقوف عليه ، والمرتد مأثور بقتله  
فلا معنى للوقف عليه (٢) .

(١) البحر الرائق ١٣٧/٥ حاشية رد المختار ٤٠٠/٤ كتاب أحكام الأوقاف  
للخفاف ٣٥١

(٢) حاشية رد المختار ٤٠٠/٤

(٣) المجموع ٢٢٣/١٤ مفتي المحتاج ٣٨٠/٢ الصفي ٣٩/٦ شرح مفتي  
الارادات ٤٩٣/٢ .

وفى قول للشافعية : أنه يجوز لأنه يجوز تملكه فجاز الوقف عليه كالذمي (١) .

\*

والذى يظهر لي انه لا يصح الوقف عليه ، لأن ملكه نفسه موقوف ، وهو مأمور بقتله فلا معنى للوقف عليه والله أعلم .

#### ٩ - الوصية :

اختلف العلماء في وصية المرتد حال رده اختلافاً فهم السابق :

- ١ - فذهب الامام أبو حنيفة والحنابلة والشافعية الى أنها موقوفة ، ان أسلم نفذت ، وان مات أو قتل بطلت (٢) .
- ٢ - وذهب أبو يوسف ومحمد والظاهرية الى أنها صحيحة (٣) .
- ٣ - وذهب أبو بكر من الحنابلة (٤) والمالكية الى أنها باغلة وغير جائزة ، لأن ماله قد زال عن ملكه عند أبي بكر ، ولأنه محجوب عنه عند المالكية ، وأنه لا تجوز وصية رجل الا في ماله ، ومال المرتد ليس له ، لأنه قد صار لجماعة المسلمين (٥) .

---

(١) المجموع ٢٢٣/١٤

(٢) فتح القدير لابن الهمام ٨٣/٦ المغني ١٠/٩ الشرواني وابن

قاسم ١٠٠/٩ مغني المحتاج ١٤٣/٤

(٣) فتح القدير لابن الهمام ٨٣/٦ المحلي ١٩٨/١١

(٤) أبو بكر : سبقت ترجمته

(٥) المغني ١٠/٩ المدونة الكبرى ٢٢١/٢ مواهب الجليل ٢٨٤/٦ .

وأما اذا أوصى في اسلامه ثم ارتد ومات مرتدا فقد ذكرت الشافعية والمالكية أن هذه الوصية بطلت (١) وكذا ما ذهب اليه الاحناف من أنها تبطل مطلقا من غير فرق بين ما هو قربة وغير قربة لأن تنفيذ الوصية لحق الميت ، ولا حق له بعدما قتل على الردة أو لحق بدار الحرب فكان رده كرجوعه عن الوصية ، وذكر الولوالجي (٢) : ان الوصية بغير القربة لا تبطل كالوصية للنافعة والمغنية لأن لبقاء الوصية حكم الابتداء ، وابتداء الوصية بغير القربة بعد الردة تصح عند الصاحبين ، وتوقف عند الامام ، وقال الطحاوي (٣) : لا تبطل فيما لا يصح الرجوع عنه كالتدبير لأن حق المتق ثبت للمدبر (٤) .

وأما الوصية للمرتد فقد ذكرت الشافعية فيها قولين :

قول : انها تصح قياسا على الهبة وهو قول لبعض الحنابلة .  
وقول : انها لا تصح ، لأن ملكه غير مستقر ، ولأنه يقتله فلا معنى للوصية له فان مات مرتدا تبين بطلان الوصية ، وهو قول لبعض الحنابلة (٥) .

(١) الشرواني وابن قاسم ١٠٠/٩ الخرخشي ٦٨/٨ - ٦٩ مواهب الجليل

٠٢٨٤/٦

(٢) الولوالجي : عبدالرشيد بن أبي حنيفة بن عبد الرزاق - ابو الفتح

ظهير الدين الولوالجي فقيه حنفي وتوفي بعد سنة ٥٤٠ هـ وله

الفتاوى الولوالجية ( الاعلام ١٢٦/٤ )

(٣) الطحاوي هو : احمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي - ابو جعفر

فقيه انتهت اليه رئاسة الحنفية بمصر ، ولد بمصر وتفق على مذهب

الشافعي ثم تحول حنفيا وتوفي بالقاهرة سنة ٣٢١ هـ له تصانيف

منها : شرح معاني الآثار والاختلاف بين الفقهاء . ( الاعلام ١٩٧/١ )

(٤) فتح القدير لابن الهمام ٧٩/٦ بتصرف

(٥) مغني المحتاج ٤٣/٣ المغني ٢١٨/٦

وذكرت الشافعية ، أنه لو أوصى لعلم فارتد عن الاسلام بمسند الوصية له فانها جائزة ولم تبطل لأنها وصية صادفت حال الاسلام (١) .

\*

والذى يظهر لي انه لا تصح الوصية له ، لأن ملكه نفسه موقوف غير مستقر ، ولا أنه يوم مبالقتل فلا معنى للوصية له . والله أعلم .

١٠ - تصرفه في عهده :

عبد المرتد يعتبر مالا من أمواله وتصرفه فيه كتصرفه في سائسره أمواله :

أ - اعتاقه اياه وتديره :

اذا اعتق المرتد عده أو دبره في حال رده ففيه الاختلاف السابق وهو متردد بين أن يكون موقوفا أو جائزا أو باطلا (٢) .

ب - مكاتبه المرتد :

اذا كاتب المرتد عده فالظاهر أنه مختلف فيه كاختلافهم السابق (٣) غير أن محمدا قال انها تجوز جوازها من المريض حتى تمتبر من ثلثه ، لأن المرتد على شرف التلف لأنه يقتل فأشبهه المريض مرض الموت ، وأما ابو يوسف فقال انها تجوز جوازها من الصحيح لأن اختيار الاسلام بيده فيمكنه الرجوع الى الاسلام فيخلص عن القتل ، والمريض لا يمكنه دفع المرض عن نفسه (٤) .

---

(١) مغني المحتاج ٤٣/٣ المجموع ٣٢٥/١٤

(٢) المغني ١٠/٩ البحر الرائق ١٤٣/٥ نهاية المحتاج ٤٠١/٧ مواهب الجليل ٢٨٤/٦

(٣) مغني المحتاج ١٤٣/٤ المغني ١٠/٩ ٣٧٠/١٠ المبسوط ٢٣٤/٧ بدائع الصنائع ٤٣٨٨/٩

(٤) المبسوط ٢٣٤/٧ بدائع الصنائع ٤٣٨٨/٩ .

وعلى القول أن كتابته موقوفة : أن المكاتب ان أدى في رده سيده ،  
لم يحكم بمقتفه ويكون موقوفا ، فان أسلم تبينا صحة الدفع اليه وعتق نفسه ،  
وان قتل أو مات على رده فهو باطل ، والعبد رقيق ، (١)

# ١١ - تصرف العبد المرتد :

والذي سبق من الكلام هو ما يتعلق بالسيد اذا ارتد ، وأما  
العبد اذا ارتد فالحكم فيه ما يلي :

## أ - العبد اذا كان مكاتباً :

لو كاتب المسلم عبدا له سلما فارتد العبد فالكاتب جائزة  
وهي على حالها لا تهطلها الردة ، وكذا تبقى جائزة اذا ارتد  
العبد قبل السيد أو السيد قبل العبد أو ارتدا معا (٢) .

وبهذا نعلم أن مكاتبه المسلم عبده المرتد جائزة وصحيحة  
لأنه يصح بيعه ولأن المانع من نفوذ تصرف المرتد توقف ملكه  
على حق ورثته ، وذلك لا يوجد في العبد ، فاذا أدى مكاتبته  
عتق وإن أسلم فهو على كتابته (٣) .

وأما تصرفه فقد ذكر الأحناف أن ما ملكه لا يزول برده ،  
وأن تصرفاته في رده نافذة (٤) .

(١) المغني ٣٧٠/١٠

(٢) الام ٣٦٩/٧ - ٣٧٠

(٣) البسوط ٢٣٤/٧ المغني ٣٧٠/١٠

(٤) البحر الرائق ١٤١/٥

وأما ماله بعد قتله أو موته فقد ذكر المالكية والشافعية أن المكاتب إذا قتل على رده وترك مالا فإنه يكون لسيدته ولا يكون فيثا ، لأن ملكه لم يتم عليه ، ولأن مال العبد إذا قتل لسيدته (٢) وذكر الأحناف أنه يوفى مولاة مكاتبته ، وما بقي فلورثته ولا يكون فيثا لأنه حكم بحريته مستندا إلى حال حياته ، والمرتب الحر يرثه ورثته المسلمون (٢) .

#### ب - العبد إذا كان مدبرا :

ان ارتد المدبر فقد ذكر الحنابلة والشافعية أنه لم يطل تدبيره لأن ملك سيده باق عليه ، وان صار دمه هدرًا .

ولو التحق بدار الحرب فسياء المسلمون فهو على تدبيره ولم يملكوه لأنه مملوك المعصوم (٣) . وذكر الحنابلة أنه يرد إلى سيده إن علم به قبل قسمه ، ويستتاب ، فان تاب قبلت توبته ، والا قتل ، وان لم يعلم به حتى قسم ففيه روايتان :

رواية : أنه لم يرد إلى سيده ، ورواية : أنه ان اختار سيده أخذه بالثمن الذي حسب به على أخذه : أخذه ، وان لم يختار أخذه بطل تدبيره .

\*

والذي يظهر لي انه على اختيار سيده ان شاء أخذه بالثمن وعاد تدبيره ، وان لم يشأ تركه وبطل تدبيره ، لأنه قد علم به فهو مفض على اختياره . والله أعلم

(١) المدونة الكبرى ٨٨/٣ الأ ٣٦٩/٧

(٢) المبسوط ٢٣٤/٧ - ٢٣٥ فتح القدير لابن الهمام ٩١/٦

(٣) المصنف ٥٥٦/١٠ مضاف المحتاج ٥١١/٤



و مشى عاد الى سيده بوجه من الوجوه : عاد تدبيره ، وان لم  
يعد : بطل تدبيره !

وان مات سيده قبل سبيه : عتق ، فان سبي بعد هذا :  
لم يرد الى ورثة سيده ، لان ملكه قد زال عنه بحريته فصار كأحرار  
دار الحرب ولكن يستتاب ، فان تاب و أسلم : صار رقيقا يقسم بين  
الغانمين ، وان لم يتب : قتل ولا يجوز استرقاقه لانه لا يجوز اقراره  
على كفره (١) .

الباب الرابع  
احكام المرتد الجنائية

٢٠٤ = ٢٢٤

٢٠٤ - ٢٢٠ : جنائية القتل الفصل الأول

٢٢٤ - ٢٢١ : الجنائية الحديثة الفصل الثاني

## الباب الرابع

### أحكام المرتد الجنائية

المرتد يمتنر نفسه جانبا لانه جنى على عقيدته وشرعية ربه ، وهو مستحق أشد العقوبات برده ، ولو جنى أثناء رده جنائية أخرى على نفس أو مال أو عرض قبل تنفيذ العقوبة على رده فهـل يستحق عقوبة أخرى أولا ؟ . في هذا الباب سنحاول أن نتعرف على هذا الحكم ان شاء الله .

## الفصل الأول

### جناية القتل

المبحث الأول - جنايته على النفس عمدا أو خطأ :

١ - جنايته على النفس عمدا :

والأصل في عقوبة هذه الجناية هو أن يقتل من القاتل اذا قتل معصوم الدم ، لقوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر و المبد بالمبد والآنثى بالآنثى ) (١) .  
ولقوله عليه الصلاة والسلام : ( لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا اله الا الله وأني رسول الله الا باحدى ثلاث : النفس بالنفس ، والشيب الزاني والمارق من الدين التارك الجماعة ) (٢) .

---

(١) سورة البقرة ١٧٨

(٢) متفق عليه - اللؤلؤ والمرجان ١٨١/٢ وهو من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

والمرتد اذا قتل شخصاً عمداً فالحكم كمايلي :

### ٩ - اذا قتل مسلماً

اذا قتل مسلماً عمداً فعليه القصاص باجماع العلماء (١) لعموم آية القصاص وحديث قاتل النفس وليقاً علة الاسلام فيه ، ولا أنه قتل معصوم الدم ، ولولي المقتول خيار بين قتله والعفو عنه ، فان اختار القصاص قدم على قتل الردة لأنه حق آدمي ، وحقه مني على التشديد لشحه وحاجته ، وحق الله مني على السهولة والمسامحة لغنى الله وكرمه ، فان اقتصر منه سقط القتل بالردة .

وان عفا عنه الولي على مال وجبت الدية في ماله ، فان أسلم فهي في ذمته ، وان قتل بالردة أو مات تملقت بماله (٢) .

وكذا يقتل المرتد بالزاني المسلم المحصن ، ولا يقتل زان محسن به لا اختصاصه بفضيلة الاسلام (٣) وللحديث : ( لا يقتل مسلم بكافر ) (٤)

### ب - اذا قتل ذمياً أو مستألفاً :

اذا قتل المرتد ذمياً أو مستألفاً ففيه اختلاف بين العلماء :

- ١ - فذهب الحنابلة والشافعية في الراجح عندهم والزيدية والامامية الى أنه يقتل لاستوائهما في الكفر بل المرتد أسوأ حالاً من الذمي - وهو أعلى منه لأنه مهتر الدم دون الذمي ،

(١) المغني ٢٧٧/٨ الكافي ٣٤/٣ مغني المحتاج ١٥/٤ الشرواني وابن قاسم ٣٦٩/٨ المجموع ١٨/١٨ الام ١٥٣/٦ الخرشي ٦٦/٨ ، شرح منح الجليل ٤٦٧/٤ تبين الحقائق ٩٨/٦ البحر الزخار ٤٢٧/٦ شرائع الاسلام ١٨٦/٤ .

(٢) الكافي ٣٤/٣ المغني ٢٧٧/٨ ١٨/٩ البحر الزخار ٤٢٧/٦

(٣) مغني المحتاج ١٧/٤

(٤) سنن الدارقطني ١٣١/٣ وهو من حديث عائشة رضي الله عنها .

ولا تحل ذبيحته ولا مأكحته فيقتل بهما اعتباراً بحال الجنابة (١)  
وهو ظاهر ما ذهب إليه الأحناف في الذمي حيث قالوا بوجوب  
القتل بقتل كل محقون الدم على التأبيد عمداً وهو المسلم والذمي ،  
بخلاف المستأمن فإنه محقون الدم في دارنا فقط دون التأبيد (٢)  
٢ - وذهب المالكية والشافعية في قول إلى أنه لا يقتل لبقاء علة  
الاسلام فيه ، ولزيادته على الذمي بالاسلام الحكمي (٣) لأن  
أحكام الاسلام في حقه باقية بدليل وجوب المبادات عليه ومطالبته  
بالاسلام .

وأجيب : بأن القول بأن أحكام الاسلام باقية غير صحيح فإنه  
زالت عصمته وحرمة ، وأما مطالبته بالاسلام فإنه يدل على تغليب  
كفره ، وأنه لا يقر على رده لسوء حاله (٤) .  
وأضافت المالكية انه يؤخذ بالديه من ماله ولا يسقط عنه  
برده ، وكذا يؤخذ بجنايته على العبد بقيته ولا يقتل لزيادته  
على العبد بالحرية (٥) .

- 
- (١) المغني ٢٧٧/٨ شرح منتهى الإرادات ٢٧٨/٣ مغني المحتاج  
١٦/٤ الشرواني وابن قاسم ٤٠١/٨ نهاية المحتاج ٢٥٦/٧  
المجموع ٢٣٨/١٧ البحر الزخار ٢٢٢/٦ شرائع الاسلام  
٢١٣/٤ .  
(٢) حاشية الطحطاوي ٢٦٠/٤ - ٢٦١  
(٣) مغني المحتاج ١٦/٤ المجموع ٢٣٨/١٧ نهاية المحتاج ٢٥٦/٧  
الخرشي ٦٦/٨ شرح منج الجليل ٤٦٧/٤ مواهب  
الجليل ٢٨١/٦ .  
(٤) المغني ٢٧٨/٨  
(٥) الخرشي ٦٦/٨ شرح منج الجليل ٤٦٧/٤ .

ج - إذا قتل مرتدا مثله :

وإذا قتل المرتد مرتدا مثله ففيه قولان للشافعية : قول انه يقتل به لتساويهما ، وقول انه لا يقتل لأن المقتول صاح الدم (١) .

\*

والذى يظهر لي انه لا يقتل لان المقتول صاح الدم ، ولكن ويقتل لردته ان لم يرجع الى الاسلام ، فان رجع الى الاسلام فلا شيء عليه من القتل ولكن يعزّر/لافتياته على الامام في قتله المرتد . والله أعلم .

٢ - جنايته على النفس خطأ :

والأصل في عقوبة هذه الجناية وجوب الدية على عاقلة القاتل ولا قصاص عليه لقوله تعالى ( ... ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى أهله الا أن يصدقوا ... ) (٢) .

فالمرتد اذا قتل نفساً خطأ فعليه الدية باتفاق العلما غير أنهم اختلفوا من أين تكون هذه الدية ؟

١ - فذهب الحنابلة والشافعية ومحمد وأبو يوسف والزيدية والامامية الى : أن الدية من ماله ولا تحملها العاقلة لأنه لا عاقلة له ، لأنه لا يقر فخطوءه في ماله (٣) وتؤخذ من ماله في ثلاث سنين ، فان مات او قتل قبل الثلاث أخذولي المقتول الدية حالا لأن الدين المؤجل يحل بالموت (٤) .

(١) مغنى المحتاج ١٧/٤ الشرواني وابن قاسم ٤٠١/٨

(٢) سورة النساء ٩٢

(٣) المغني ١٨/٩ شرح منتهى الارادات ٣٢٨/٣ الانصاف ١٢٥/١٠

المجموع ١٨/٣٨ الأ ١٥٣/٦ البحر الرائق ١٤٧/٥ البحر

الزخار ٤٢٧/٦ شرائع الاسلام ١٨٦/٤

(٤) المغني ١٨/٩ المجموع ١٨/١٨ الأ ١٥٣/٦

٢ - وذهب أبو حنيفة الى أن الدية تكون من كسب الاسلام خاصة  
لنفوذ تصرفه فيه دون كسب الردة لتوقف تصرفه (١) خلافاً  
للمصاحبيين ، غير أنهم اتفقوا على أنه لا عاقلة له لأن تحمل المقل  
باعتبار معنى النصرة لأنها للممونة ، والمرشد غير مستحق للتخفيف  
والنصرة فتكون الدية من ماله (٢) .

٣ - وذهب المالكية الى أن دية خطأ المرتد على المسلم والذي  
تكون على بيت المال اذا مات على رده لأنه الذي يأخذ ماله ،  
وتكون على عاقلته ان رجع الى الاسلام لأنه يقدر كالمسلم  
في الجناية العمد والخطأ بعد توبته ، وتكون دية الخطأ  
على العاقلة ، وأما على العبد فتكون من ماله سواء كان عمداً  
أو خطأ (٣) .

\*

والظاهر أن رأي الجمهور الذين قالوا بأن الدية من ماله هو الأولى  
ولا داعي للتفريق بين كسب الاسلام وكسب الردة وبين أن يموت مرتدداً  
أو يهود الى الاسلام لأنه هو المسؤول عن جنايته دون غيره ، ولأنه  
لا عاقلة له لعدم النصرة بين المرتد وبين عاقلته المسلمين . والله أعلم

(١) البحر الرائق ١٤٧/٥

(٢) البحر الرائق ١٤٧/٥ الميسوط ١٠٧/١٠

(٣) الخرشبي ٦٦-٦٧/٨ شرح منح الجليل ٤٦٨/٤ - ٤٦٩ .

### المبحث الثاني : جنائته على ما دون النفس :

والأصل في عقوبة هذه الجناية إذا كان عن عمد هو القصاص بمثل ما جنى عليه ، لقوله تعالى : ( وكنتما عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأثف بالأثف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص ، فمن تصدق به فهو كفارة له ، ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم المفلطون ) (١) وان كانت عن خطأ فالعقوبة فيه هو الدية أو الأرش كما هو مقرر في باب الجنائيات . فالمرتد إذا جنى جنائية فيما دون النفس فانه يعاقب به كالمسلم إذا جنى على مكافئه لدخوله في عموم الآية السابقة .

والجناية فيما دون النفس قد يتغير حال الجرح والمجروح من وقت الجرح الى الموت بالعصمة أو الإهدار أو بقدر المضمون به ، فهذا مما يحتاج الى ضبطه ، ولهذا وضع العلماء هذه القاعدة : " كل جرح أوله غير مضمون لا ينقلب مضمونا بتغير الحال في الانتهاء " ، وان كان مضمونا في أوله فقط فالنفس هدر ويجب ضمان تلك الجناية ، وان كان مضمونا في الحالين اعتبر في قدر الضمان الانتهاء ، ويمتبر في القصاص المكافأة من الفعل الى الانتهاء " (٢) . وعلى هذا يجري التطبيق في كل جرح وسرايته مع اختلاف حال الجاني والمجنى عليه .

والمرتد اما أن يكون جانيا ، وقد يجنى في حال ارتداده ، وقد يجنى في حال اسلامه ثم يرتد ، واما أن يكون مجنيا عليه في الحالين ، وقد ذكر بعض العلماء بعض هذه الفروع لهذا الباب ولم يذكرها الآخرون ونحن سنورد بعض ما ذكره في كتبهم على قدر ما يسر الله لنا ان شاء الله .

---

(١) سورة المائدة ٤٥

(٢) مضمي المحتاج ٢٣/٤



١ - جنايته حال الاسلام ثم ارتد ومات المجنى عليه :

فان كانت جنايته على مسلم عمداً فعليه القصاص ، وان كانت خطأ فالدية على عاقلته لأن الجناية لزمهم أن جنى وهو مسلم ، وجنايته المسلم خطأ دية على عاقلته غير أن الشافعية قالوا في قول بوجوب نصف الدية على عاقلته ، ويجب في مال الجاني نصف آخر لأنه وجد سراية في حال الاسلام وسراية في حال الردء فحملت العاقلة ما سرى في حال الاسلام ولم تحمل ما سرى في الردء (١) .

وأما اذا جرح ذمياً ثم ارتد ومات المجرع لم يقتل به لأن التكفوء مشروط حال وجود الجناية ، ولم يوجد فلم يقتل (٢) .

وأما جنايته حال رده فقد سبق الكلام عنه .

٢ - اذا أصاب حداً ولحق بدار الحرب :

١ - ان أصاب حداً في دار الاسلام ثم لحق هارباً بدار الحرب

وجاء ثانياً فهل يقيم عليه الحد أولاً ؟

أ - فذهبت الحنفية والمالكية الى أنه يؤخذ بحقوق

الناس من الأموال والدماء والجراح ، ولا يؤخذ بحقوق

الله من الزنا والسرقة وشرب الخمر ، لأن اللحاق

يلتحق بالموت فيورث شبهة في سقوط ما يسقط بالشبهات (٣)

---

(١) فتح القدير لابن الهمام ٩٠/٦ الأم ٤٢/٦ ، ١٥٣ ،

(٢) المغني ٢٧٨/٨

(٣) بدائع الصنائع ٤٣٩٠/٩ مواهب الجليل ٢٨١/٦

ب - وذهبت الظاهرية الى أن اللحاق لا يسقط عن اللاحق

شيئا من الحدود التي أصابها قبل لحاقه أو بعده (١) .

وهو ظاهر ما ذهب اليه الحنابلة فيما أصابه قبيل

لحاقه الا حد الخمر ففيه قولان كما سيأتي (٢) .

٢ - وان أصابه في دار الحرب بعد لحوقه ثم جاء نائبا

فالحكم فيه أنه لا شيء عليه ، ولم يؤخذ بشيء منه لأن فعله

لم ينعقد موجبا لصيرورته في حكم أهل الحرب لأنه أصابه

في دار الحرب ، والحربي لا يؤخذ بعد الاسلام بما كان

أصابه حال كونه محاربا ، واليه ذهبت الحنفية والحنابلة ورحمهم

الله (٣) .

---

(١) المحلى ١٣٦/١١

(٢) المغني ٢٧/٩

(٣) بدائع الصنائع ٤٣٩١/٩ البحر الرائق ١٣٨/٥ المغني ٢٧/٩

الكافي ١٦٣/٣ .

جناية الغير عليه في النفس :

أ - جناية المسلم على المرتد :

ب - جنایة الذمی علی المرتد :

وإذا جنى الذمي على المرتد ففيه اختلاف :

(أ) - فذهبت الحنفية والشافعية في الاظهر والحنابلة

(١) ماضي المحتج ١٥/٤ الشرواني وابن قاسم ٣٩٧/٨ الأ<sup>م</sup> ١٥٤/٦

الانصاف ٤٦٢/٩ شرح منتهى الارادات ٢٧٧/٣ بدائع الصنائع

٤٦٢٢/١٠ الصسوط ١٠/٧/١٠ الخرشى ٤/٨ شح منح الجليل

٣٤٥/٤ البحر الزخار ٢٠٨/٦ شرائع الاسلام ٢١٣/٤

(٢) الأُم ١٥٤/٦ الانصاف ٤٦٢/٩ الخرشبي ٤/٨ فتح القدير

٧١/٦ البحر الزخار ٢٠٨/٦

(٤) الخرش ٣٦/٨

(٦) الشرطي ٤ / ٨

والزبدية الى أنه لا يقتل به ، لأنه مباح الدم أشبه الحرابي  
ولأن من لا يضمنه المسلم لا يضمنه الذمي ، ولأن الذمي  
أشرف من المرتد بتقريره بالجزية ، وهو ظاهر ما ذهب  
اليه المالكية للعلة المذكورة (١) .

(ب) وذهب الشافعية في قول والامامية الى أنه يقتل به لأنه  
محقوق الدم بالنسبة الى الذمي (٢) .

\*

والظاهر أنه لا يقتل به ولكن يعزر لفتياته على الامام والله أعلم .

وهناك مسائل فرعية ذكرها بعض العلماء منها :

١ - ما اذا رمي - وهو مسلم - فارتد ثم وقع به السهم - وهو مرتد  
فمات على الردة :

فذهب أبو حنيفة الى وجوب الدية على الرامي ، ان كان معدا يكون  
في ماله ، وان كان خطأ تحمله العاقلة .  
وذهب صاحباه وزفر والحنابلة الى أن لا شيء عليه لأن الجفائية  
حصلت وهو غير مضمون ، أشبه ما لو أرسله على حق فأصابه بمسد  
موته (٣) .

- 
- (١) بدائع الصنائع ٤٦٢٢/١٠ المجموع ٢٣٤/١٧ نهاية المحتاج ٢٥٦/٧  
المفني ٢٧٧/٨ البحر الزخار ٢٢٢/٦ الشرح الصغير :  
٣٣٣ ، ٣٣١/٤  
(٢) المجموع ٢٣٤/٦٧ شرائع الاسلام ٢١٣/٤  
(٣) بدائع الصنائع ٤٦٦١/١٠ الكافي ٥٨/٣

٢ - أما إذا رمى وهو مرتد فأسلم ثم وقع السهم ومات على  
الاسلام : فذهب الحنفية والحنابلة في الصحيح من المذهب والامامية  
الى أنه لا قصاص فيه لأنه وجد السبب منه في حال هو مأور بقتله ،  
وفي قول للحنابلة أنه يقتل به . وأما الدية ففيها قولان لهم :  
قول انها لا تجب وهو الصحيح عندهم ، وهو رأي الاحناف .  
وقول انها تجب وهو ما ذهب اليه زفر (١) والامامية لأن الاصابة  
صادفت مسلماً محقون الدم (٢) .

\*

والذي يظهر أنه لا قصاص فيه لأن السبب حاصل في حال الردة ، وهو  
مأور بقتله ، ولكن يجب عليه الدية لأن الموت حصل في حالة اسلامه  
وهو محقون الدم فلا يهدر دم المسلم والله أعلم .

٣ - إذا أسلم المرتد وقتله غيره في اسلامه ولم يعلم اسلامه .  
ففيه رأيان للعلماء :

أ - أنه لا قصاص فيه لأنه لم يقصد قتل معصوم فلم يلزمه  
قصاص كما لو قتل في دار الحرب من يعتقده حربياً بعد أن  
أسلم واليه ذهب الحنابلة في قول والزيدية (٣) .

ب - أن فيه القصاص لأنه قتل مكافئاً عدواناً عمداً ، واليه  
ذهب الحنابلة في قول آخر (٤) .

\*

والذي يظهر أنه يقتصر به لأنه قتل معصوماً ولم يؤمر بقتله وان كان  
المقتول مرتداً لأن قتله الى الامام . والله أعلم .

(١) زفر : سبقت ترجمته

(٢) الانصاف ٤٦٤/٩ الكافي ٥٨/٣ بدائع الصنائع ٤٦٦١/١٠ شرائع  
الاسلام ٢١٢/٤ .

(٣) الكافي ٧/٣ البحر الزخار ٢٢٢/٦

(٤) الكافي ٧/٣

٢ - جناية الغير عليه فيما دون النفس :

قد عرفنا أن المرتد مهدر الدم إذا جنى عليه أحد فلا قصاص عليه ،  
هذا إذا جنى عليه حال رده ومات عليها ، فأما إذا اختلفت أحواله كأن  
جنى عليه حال رده واستمرت الجراحة بالسراية إلى أن مات مسلماً أو بالعكس  
ففيه اختلاف بين العلماء نذكره فيما يأتي :

أ - إذا جنى عليه غيره وهو مرتد جرحاً أو قطعاً ثم أسلم ومات مسلماً :

فالحكم فيه عند جمهور العلماء : أنه لا شيء على الجاني  
لأنه لم يجن على معصوم ، ولأن الجرح وسراية القطع غير  
مضمون ، فالجناية هدر لأن الاعتبار في التضمن بحال  
ابتداء الجناية ، والجرح والقطع وقع في وقت كان مباحاً  
لا قيمة له فيه وهو وقت الردة فكان هدرًا إلا ما روى عن الشافعية  
في قول أنه يجب فيه دية مخففة اعتباراً بحال استقرار الجناية (١).

ب - إذا جنى عليه غيره بقطع اليد مثلاً وهو مسلم ثم ارتد ومات مرتداً ففيه رأيان للعلماء :

١ - أنه لا يجب في النفس قصاص ولا دية لأنها نفس  
مرتد غير معصوم ولا مضمون ، وهو مباح الدم حال الموت.

---

(١) البحر الرائق ١٤٧/٥ فتح القدير لابن الهمام ٨٩/٦ المغني ٢٧٥/٨  
الانصاف ٤٦٣/٩ شرح منتهى الارادات ٢٧٢/٣ الكافي ٦/٣ ، ٥٧  
مغني المحتاج ٢٣/٤ نهاية المحتاج ٢٦٤/٧ الشرواني وابن قاسم  
٤١١/٨ المجموع ٣٦٧/١٧ ، ٤١٥ ، الأم ١٥٤/٦ شرائع الاسلام  
٢١٢/٤ .

هذا ما ذهب اليه الحنابلة والامامية (١) واليه ذهب الحنفية والشافعية في مسألة الجرح ومات المجرع بالسراية مرتدا ، فالنفس هدر ، لأنه لو قتلته حينئذ مباشرة لم يلزمه شيء فالسراية أولى (٢) .

٢ - أنه يجب فيه القصاص لأن القطع استقر حكمه بانقطاع حكم سرايته فأشبه ما لو قطع طرفه ثم قطعه ، وهو ما ذهب اليه القاضي من الحنابلة (٣) .

وان قلنا انه لا يجب في النفس فهل يجب القود في الطرف ؟ فيه رأيان :

أ - انه لا يجب القود في الطرف لان الطرف تابع للنفس فسقط تبعاً لسقوط القصاص فيها ، واليه ذهب الشافعية في قول والحنابلة في الصحيح من المذهب (٤) .

ب - انه يجب القود في الطرف لأن التكافؤ بينهما موجود حال قطعه ولأن الجناية به حصلت موجبة للقصاص ولم يسقط باعتراض الارتداد واليه ذهب الشافعية في أصح القولين والامامية ، وهو قول للحنابلة (٥) .

---

(١) المغني ٢٧٥/٨ الانصاف ٤٦٥/٩ الكافي ٦/٣ شرائع الاسلام ٢١٢/٤

(٢) بدائع الصنائع ٤٦٦٢/١٠ مغني المحتاج ٢٣/٤ الشرواني وابن قاسم

٤١٢/٨ نهاية المحتاج ٢٦٥/٧

(٣) المغني ٢٧٥/٨ وقد سبقت ترجمته القاضي ابي بكر

(٤) الكافي ٦/٣ الانصاف ٤٦٥/٩ شرح منتهى الارادات ٢٧٧/٣ المجموع

٣٦٦/١٧

(٥) الكافي ٦/٣ الانصاف ٤٦٥/٩ المجموع ٣١٥/١٧ مغني المحتاج ٢٥/٣

شرائع الاسلام ٢١٢/٤ .

ومن الذي يستوفيه - الامام أو وليه المسلم ؟ فيه قولان  
للشافعية والحنابلة غير ان الامامية قالوا يستوفيه وليه  
المسلم فان لم يكن استوفاه الامام (١) .

وان قلنا انه لا يجب القود في الطرف فهل يجب  
ديته ؟ فيه رأيان أيضا :

١ - أنه لا يجب دية الطرف لأنه تبين أنه قتل لغير  
معضوم وصار القطع لنفس لا ضمان فيها ، ولأنه تابع  
لنفس في الدية ، فاذا لم يجب في النفس لم يجب  
في الطرف واليه ذهب الحنابلة في قول والشافعية  
في قول (٢) .

٢ - أنه يجب ، لأن الجناية أوجبت ديته ، والردة  
قطعت سرايته فلا يسقط ما تقدم وجوبه كما لو قطع  
يده فقتل المجرع نفسه ولأن سقوط حكم سراية الجرح  
لا يسقط ضمانه ، واليه ذهب الحنفية والحنابلة في قول  
والشافعية في قول (٣) .

\*

والذي يظهر لي إنه لا قصاص فيه لأنه مباح الدم حال موته ولا قود في  
الطرف لانه تابع للنفس ولكن يجب دية الطرف التي كانت في اسلامه ، لأن  
الجناية أوجبت ديته فلا يسقط ما تقدم وجوبه . والله أعلم .

- 
- (١) المجموع ٣١٩/١٧ الانصاف ٤٦٥/٩ شرائع الاسلام ٢١٢/٤  
(٢) المغني ٢٧٥/٨ الانصاف ٤٦٥/٩ الكافي ٥٧/٣ المجموع ٣٦٦/١٧  
(٣) المغني ٢٧٥/٨ الانصاف ٤٦٦/٩ الكافي ٥٧/٣ المجموع ٣٦٦/١٧  
البحر الرائق ١٤٨/٥ فتح القدير لابن الهمام ٨٨/٦ - ٨٩ .



• إذا جنى عليه غيره جرحاً أو قطعاً وهو مسلم ثم ارتد  
ثم أسلم ومات مسلماً :

فيه اختلاف بين العلماء :

- ١ - فذهب الحنابلة إلى وجوب القصاص على قاتله ، لأنه مسلم حال الجناية والموت وهما متكافئان في الحالين أشبه ما لو لم يرتد فوجب القصاص بمقتله ، واحتمال السراية حال الردة لا يمنع من القصاص لأنها غير معلومة فلا يجوز ترك السبب المعلوم باحتمال المانع (١) .
- ٢ - وذهب القاضي من الحنابلة (٢) والشافعية في قول والامامية إلى التفصيل :

فإن كان زمن الردة تسرى في مثله الجناية : لم يجب القصاص في النفس لأن السراية حال الردة لا توجب فقد مات من جرح موجب وسراية غير موجبة فلا توجب كما لو قتله بجرحين خطأ وعمد .  
وإن كان زمن الردة لا تسرى في مثله الجناية ففيه القصاص أو الدية (٣) .

- ٣ - وذهب الشافعية في الأصح عندهم إلى أنه لا قصاص فيه لأنه انتهى إلى حالة لو مات فيها لم يجب القصاص فصا رشبهة دارته للقصاص (٤)  
وإن عفا الولي إلى الدية فهل تجب كاملة أو لا ؟  
فيه رأيان :

---

(١) المقنن ٢٧٦/٨ الانصاف ٤٦٦/٩ الكافي ٦/٣ شرح منتهى الإرادات ٢٧٨/٣  
(٢) القاضي - عوالقاضي أبو بكر سبقت ترجمته  
(٣) المغني ٢٧٦/٨ الانصاف ٤٦٦/٩ الكافي ٦/٣ مغني المحتاج ٢٤/٤  
المجموع ٢٣٧/١٧ - ٢٣٨ الشرواني وابن قاسم ٤١٢/٨ نهاية المحتاج  
٢٦٦/٧ شرائع الاسلام ٢١٣/٤  
(٤) مغني المحتاج ٢٤/٤ الشرواني وابن قاسم ٤١٢/٨ نهاية المحتاج  
٢٦٦/٧ .

- ١ - أنها تجب كاملة ، لأنه مسلم حالة الجرح والموت فالجناية وردت على محل معصوم لأنه مسلم وتمت فيه فيجب ضمان النفس كما إذا لم تتخلل الردة واليه ذهب الحنابلة في قول والامام أبو حنيفة وأبو يوسف (١)
- ٢ - أنها يجب نصفها لأنه مات من جرح مضمون وسراية غير مضمونة أشبه من مات من جرح نفسه وأجنيس ، ولأن اغتراض الردة أهدر السراية فلا ينقلب بالاسلام إلى الضمان كما إذا قطع يد مرتك فأسلم . واليه ذهب الحنابلة في قول زفر ومحمد من الأحناف (٢) ، وأضاف الأحناف أنه إذا لحق بدار الحرب ثم عاد مسلما ثم سرى القطع إلى النفس فالحكم فيه ضمان دية اليد فقط . ولا يضمن القاطع بالسراية إلى النفس شيئا لأنه صار ميتا تقديرا ، والموت يقطع السراية واسلامه حياة حادث في التقدير فلا يعود حكم الجناية الأولى ، هذا إذا قضى بلحاظه ، وإن لم يقض بلحاظه وعاد مسلما ففيه الدية على القولين السابقين (٣) .

\*

والذي يظهر لي أنه يقتض على قائله لأنه مسلم معصوم حال الجناية ، والموت ، وهما متكافئان في كلا الحالين . وإن عفا عنه وليه إلى الدية فأنها تجب كاملة لأنها دية مسلم وردت الجناية عليه في حالة المعصية وتمت فيها أيضا . والله أعلم .

- 
- (١) المفني ٢٧٦/٨ شرح منتهى الإرادات ٢٧٨/٣ البحر الرائق ١٤٨/٥ فتح القدير لابن الهمام ٨٩/٦ أبو حنيفة وأبو يوسف سبقت ترجمتهما .
  - (٢) الكافي ٥٧/٣ المفني ٢٧٦/٨ البحر الرائق ١٤٨/٥ فتح القدير لابن الهمام ٨٩/٦ زفر ومحمد : سبقت ترجمتهما
  - (٣) البحر الرائق ١٤٨/٥ المبسوط ١٠٧/١٠

د - إذا جرحه غيره جرحين : جرحا في الردة وجرحا آخر  
في الاسلام :

إذا جرحه جرحين فإن جرحه في رده فأسلم ثم جرحه آخر في اسلامه  
ومات بهما فالحكم فيه : أنه لا قصاص فيه لأنه مات من جرحين مضمون وغير  
مضمون فقلب هُـسقط القصاص ، واليه ذهب الحنابلة والشافعية والزيدية (١) .

---

(١) المغني ٢٧٦/٨ شرح منتهى الارادات ٢٧٨/٣ مغني المحتاج  
٢١/٤ الشرواني وابن قاسم ٤٠٨/٨ نهاية المحتاج ٢٦٢/٧  
البحر الزخار ٢٤٢/٦ .

## الفصل الثاني

### الجناية الحديثة

الكلام عن هذه الجناية يشمل الجناية على العرض وعلى المال وعلى العقل .

#### المبحث الأول في الجناية على العرض :

و تشمل نوعين من الجنايات : الزنا والقذف .

#### ١ - جناية الزنا :

والأصل في هذه الجناية يكون باعتبار حال الجاني : فان كان محصنا فحدّه الرجم لأنه ( صلى الله عليه وسلم ) رجم ماعزا (١) والفامدية ورجم يهوديين . وان كان غير محصن فحدّه جلد مائة وتغريب عام لقوله تعالى ( الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة . . . ) (٢) . و لقوله ( صلى الله عليه وسلم ) ( خذوا عني ، خذوا عني ، قد جعل الله لهن سبيلا ، البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة ) (٣) .

أما المرتد فهل يعتبر محصنا فيترتب عليه عقوبة الرجم أولا ؟

اختلف العلماء في ذلك لاختلف فهم في شرط الاسلام في الاحصان :

١ - فذهب الحنفية والمالكية والزيدية الى أن الاسلام شرط في

الاحصان (٤) وأسقطت الردة احصان الزوجين ، فمن ارعدنهما

---

(١) ماهر هو ماعز بن مالك الأسلمي له صحبة ان النبي ( صلى الله عليه وسلم )

قال : لقد تاب توبة لو تابها طائفة من أمتي لأجزأت عنهم . ويقال

ان اسمه غريب ، وما عز لقب ( الاصابة ٣/٣٣٧ )

(٢) سورة النور ٢

(٣) مسلم بشرح النووي ١١/١٨٨

(٤) فتح القدير لابن الهمام ٥/٢٣٧ المبسوط ٩/٣٦ مواهب الجليل

٦/٢٨٣ شرح منج الجليل ٤/٢٣٧ البحر الزخار ٦/١٥١ .

زال احصانه دون الاخر ، وان ارتدا معا بطل احصانهما ،  
فاذا أسلما لا يعود احصانهما حتى يدخل بها بعد الاسلام ،  
ومن زنى منهما بعد رجوعه للإسلام لم يرجم حتى يتزوج (١)  
ولكن لو ارتد لازالة الاحصان ثم أسلم فزنى فانه يرجم  
ولا يسقط معاملة له بنقيض مقصوده كما صرح بذلك المالكية (٢).

٢ - ونهبت الحنابلة والشافعية وابويوسف الى أن الاسلام  
ليس بشرط في الاحصان فلا ينظر احصان المرتد برده ،  
فاذا أحسن في اسلامه ثم زنى في رده كان محصنا ،  
ولم يسقط الرجم ولو أسلم وطلب (٣) .

#### الأدلة على ذلك :

١ - أدلة القائلين بأن الاسلام شرط في الاحصان :

استدلوا بحديث ابن عمر رضي الله عنهما (٤) عن النبي ( صلى الله  
عليه وسلم ) : ( من أشرك بالله فليس بمحصن ) (٥) .

---

(١) المصادر السابقة

(٢) مواهب الجليل ٢٨٣/٦ شرح منج الجليل ٤٧٣/٤

(٣) المغني ٤١/٩ شرح منتهى الارادات ٣٤٣/٣ المجموع ٣٦٦/١٨

مغني المحتاج ١٤٧/٤ الشروان وابن قاسم ١٠٧/٩ - ١٠٨ فتح

التقدير لابن الهمام ٢٣٦/٥ المبسوط ٣٩/٩ .

(٤) ابن عمر رضي الله عنهما : سبقت ترجمته

(٥) الدارقطني ١٤٧/٣ .

وأجيب : بأن الحديث فيه اختلاف بين الرفع والوقف .  
قال الامام الدارقطني (١) : ولم يرفعه غير اسحاق ( يعني ابن  
راهويه ) (٢) .

ويقال : انه رجع عنه ، والصواب موقوف (٣) ورجح الدارقطني  
وغيره الوقف ، ومنهم من أول الاحسان في هذا الحديث باحصان  
القذف ، والا فان ابن عمر هو الراوى عن رسول الله ( صلى الله عليه  
وسلم ) أنه رجم يهوديين زنيا وهو لا يخالف النبي ( صلى الله  
عليه وسلم ) فيما يرويه عنه (٤) .

٢ - أدلة القائلين بفتان الاسلام ليس بشرط :

استدلوا بأدلة منها :

١ - حديث رجم النبي ( صلى الله عليه وسلم ) يهوديين قد زنيا  
عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما (٥) : ( ان اليهود جاؤوا  
الى رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) فذكروا له أن رجلا منهم

(١) الامام الدارقطني هو شيخ الاسلام ابو الحسين علي بن عمر بن أحمد  
البغدادي الحافظ الشهير صاحب السنن ولد سنة ٣٠٦ هـ وتوفي سنة  
٣٨٥ هـ له تصانيف منها : سنن الدارقطني ، كتاب المختلف والمؤلف  
( سنن الدارقطني في مقدمته ٧ ) .

(٢) اسحاق بن راهويه هو اسحاق بن ابراهيم بن مخلد الحنظلي التميمي  
المروزي ابو يعقوب عالم خراسان في عصره احد كبار الحفاظ اجتمع  
له الحديث والفقه والحفظ والصدق والورع والزهد واخذ عنه الامام  
احمد بن حنبل والبخاري ومسلم والترمذي والنسائي وغيرهم وتوفي سنة  
٢٣٨ هـ ( الاعلام ١/٢٨٤ ) .

(٣) الدارقطني ١٤٧/٣

(٤) نيل الاوطار ٩٩/٧ الدارقطني ١٤٨/٣ المغني ٩/٤٠

(٥) عبد الله بن عمر : سبقت ترجمته .

وامرأة زنيا ، فقال لهم رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) :  
ما تجدون في التوراة في شأن الرجم ؟

فقالوا : لفضحتهم وبجلستهم . فقال عبد الله بن سلام ( ١ ) :  
كذبتم ، أن فيها الرجم ، فأثوا بالتوراة فنشروها ، فوضع أحدهم  
يده على آية الرجم فقوا ما قبلها وما بعدها ، فقال عبد الله بن  
سلام : ارفع يدك ، فرفع يده ، فإذا فيها آية الرجم ، فقالوا :  
صدق يا محمد فيها آية الرجم ، فأمر بهما رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فرجما ( ٢ ) .

واعترض بأن ذلك كان بحكم التوراة ثم نسخ بدليل أنه  
سألهم عن ذلك ، وأن ذلك إنما كان عندما قدم عليه الصلاة  
والسلام المدينة ثم نزلت آية حد الزنا وليس فيها اشتراط الاسلام  
في الرجم ، ثم نزل حكم الاسلام بالرجم باشتراطه للاحصان  
وان كان غير متلو ، وعلم ذلك من قوله عليه الصلاة والسلام : (   
( من أشرك بالله فليس بمحصن ) ( ٣ ) .

وأجيب : بأن الرجم ثبتت مشروعيته في الاسلام وهو الظاهر  
في قوله ( صلى الله عليه وسلم ) : " ما تجدون في التوراة في  
شأن الرجم " .

( ١ ) عبد الله بن سلام هو عبد الله بن سلام بن الحارث الاسرائيلي - ابو يوسف

حليف بني عوف بن الخزرج ، أسلم عند قدوم النبي ( صلى الله عليه وسلم )  
المدينة ، وشهد له بالجنة وشهد مع عمر فتح بيت المقدس  
والجابية ، مات بالمدينة سنة ٤٣ هـ ( تهذيب التهذيب ٢٤٩/٥ )

( ٢ ) متفق عليه - اللؤلؤ والمرجان ١٨٨/٢

( ٣ ) الدارقطني ١٤٧/٣ .

ثم المظاهر أن كون اشتراط الاسلام لم يكن ثابتا ، والا لم يرجعهما  
لانتساخ شريعتهم ، وانما يحكم بما أنزل الله اليه لقوله تعالى ( فاحكم  
بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق ، لكسل  
جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ) (١) وانما سألهم عن الرجم في التوراة  
وراجعها لمبكتهم بترك ما أنزل عليهم وليعرفهم بأن حكم التوراة  
موافق لما يحكم به عليهم ، وأنهم تاركون لشريعتهم ، مخالفون لحكمهم ، فحكم  
برجعهما بشرعه الموافق لشرعهم ، فان حكم الله في وجوب الرجم ان كان  
ثابتا في حكمهم : يحكم به عليهم ، فقد ثبت وجود الاحصان فيهم . (٢)

٢ - لأن الجناية بالزنا استوت من المسلم والذمي فيجب أن  
يستويا في الحد ، وكذلك المرتد لأنه زنى بعد الاحصان ،  
فكان هذه الرجم كالذي لم يرتد (٣) وهذا داخل في عموم الحديث  
( ... أوزنى بعد احصانه ... ) (٤) ولأن من شرط اقامة  
حد الزنا التزام الأحكام . فلا يحد حربي ومستأمن بخلاف المرتد  
فانه ملتزم لها حكما (٥) .

(١) سورة المائدة ٤٨

(٢) المغني ٤٠/٩ - ٤١ فتح القدير لابن الهمام ٢٣٩/٥

(٣) المغني ٤٠/٩

(٤) النسائي ٨٤/٧ - وتام الحديث : ( لا يحل دم امرئ مسلم الا

بأحدى ثلاث : رجل كفر بعد اسلامه ، أو زنى بعد احصانه

أو قتل نفسا بغير نفس ) .

(٥) الشرواني وابن قاسم ١٠٧/٩



والظاهر ان الراجح هو رأى القائلين بأن الاسلام ليس بشرط فى حد الزنا ، وأن المرتد اذا زنى - وهو محصن - أُقيم عليه حد الزنا وهو الذى استدلى به القائلون باشتراط الاسلام فى الاحصان فهو حد يث مختلف الرجم ، وأما حديث ابن عمر / فى رفعه ووقفه على ابن عمر رضى الله عنهما وهو مخالف لروايته فى الصحيح المعروف المتفق عليه . ويمكن أن يراد به احصان القذف كما فسرهم بعضهم . والله أعلم .

وعلى القول بثبوت الحد فقد اجتمع عليه حدان : حد الردة ونحو القتل ، وحد الزنا وهو الرجم ، فأيهما يقدم ؟

قال القاضي (١) : يقدم قتل الردة ان فسادها أشد (٢) والى هذا ذهب الحنابلة ، ان القاعدة عندهم : " ان الحدود اذا اجتمعت وفيها قتل سقط ما سواه " (٣) . وقال الماورى (٤) والرويانى (٥) ، يرجم ويدخل فيه قتل الردة ،

---

(١) القاضي هو حسين بن محمد بن احمد المروزى قاض من كبار فقهاء الشافعية كان صاحب وجوه غريبة فى المذهب وتوفى بمرور الزمن سنة ٤٦٢ هـ (الاعلام ٢٧٨/٢)

(٢) مغنى المحتاج ١٨٥/٤

(٣) المغنى ٣٧/٩

(٤) الماورى هو علي بن محمد بن حبيب ابوالحسن الماورى أقضى قضاة عصره ، من العلماء الباحثين ، أصحاب التصانيف الكثيرة وكان يعيىل الى مذهب الاعتزال وله المكانة الرفيعة عند الخلفاء وتوفى ببغداد سنة ٤٥٠ هـ ومن كتبه الحاوى فى فقه الشافعية ، ادب الدنيا والدين (الاعلام ١٤١/٥) .

(٥) الرويانى هو عبد الواحد بن اسماعيل بن احمد الرويانى الطبرى الشافعى ابوالمحاسن فقيه اصولي وتوفى بآمل قتلته الملاحدة سنة ٥٠٢ هـ من تصانيفه : بحر المذهب ( من أطول كتب الشافعية ) والكافي (معجم المؤلفين ٢٠٦/٦) .

لأن الرجم أكثر نكالا (١) وقال الخطيب الشوبيني (٢) : ولو أتى في رده  
ما يوجب حدا كان زنى أو سرق أو قذف أو شرب خمرًا : حد ثم قتل (٣) .

## ٢ - جنابة القذف :

القذف هو الرمي بالزنا (٤) والأصل في عقوبة هذه الجنابة قوله تعالى  
( والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة... ) (٥)

وشروط الإحصان في المذوف : الإسلام والبلوغ والعقل والحريّة  
والعفة عن الزنا ، والكافر ليس بمحصن في هذا الباب واكتفت المالكيّة  
بالإسلام والحريّة فقط إذا كان القذف بنفي النسب (٦) .  
وأما الشروط في القاذف فهي البلوغ والعقل (٧) ولا يشترط فيه الإسلام .  
والمرتد إما أن يكون قاذفا أو مقدوفا .

- 
- (١) مغنى المحتاج ١٨٥/٤ نهاية المحتاج ٨/٨  
(٢) الخطيب الشربيني هو شمس الدين محمد بن أحمد الشربيني القاهري  
الشافعي المتوفى سنة ٩٧٧ هـ وله مؤلفات منها : مغنى المحتاج  
والاقتناع ( مغنى المحتاج ٥٤٨/٤ ) .  
(٣) مغنى المحتاج ١٤٣/٤  
(٤) فتح القدير لابن الهمام ٣١٦/٥ المغنى ٨٣/٩ مغنى المحتاج ١٥٥/٤  
( ) يعنى رمى المحصن بالزنا أو نفى نسبه - التشريع الجنائي ٤٥٥/٢ .  
(٥) سورة النور ٤  
(٦) المغنى ٨٣/٩ الانصاف ٢٠٣/١٠ شرح منتهى الإرادات ٣٥١/٣  
المحرر ٩٤/٢ نهاية المحتاج ١٠٣/٧ مغنى المحتاج ٣٧١/٣  
المجموع ٤٠٧/١٨ البحر الرائق ٣٤/٥ بدائع الصنائع ٤١٦٦/٩  
فتح القدير لابن الهمام ٣١٧/٥ الخرشني ٨٦/٨ شرح منح الجليل  
١٦٤/٦ البحر الزخار ٥٠٢/٤  
(٧) الخرشني ٨٦/٨ بدائع الصنائع ٤١٦٥/٩ .

أ - فان كان قاذفا : فقد انتفى الملماء على إقامة الحد عليه ولا يسقط عنه وان أسلم أو هرب الى دار الحرب لأن الردة لا تؤيده الا تغليظا فيخذ للقذف ثم يقتل للردة (١) اللهم الا ان قذف في دار الحرب بعد أن هرب اليها فانه لا يقام عليه الحد اذا أسلم عند الاحناف والمالكية لأنه حربي في دار الحرب حين أصاب ذلك ، والحربي لا يؤخذ بعد الاسلام بما كان أصابه حال كونه محاربا (٢) .

ب - وان كان مقدوفا : وقد عرفنا أن من شرط الاحصان في هذا الباب الاسلام والمرء قد انتفى عنه الاسلام ويكون من جملة الكفار ، فاذا قذفه احد - وهو مرتد - فهل يقام الحد على قاذفه أو لا ؟ فيه رأيان للملما :  
١ - فذهب جمهور الملما الى أنه لا يقام عليه الحد لأنه

ليس بمحصن لكفره ، والكافر ليس بمحصن (٣) ولأن الحد انما وجب بالقذف دفعا لعار الزنا عن المقدوف ، ومك في الكافر من عار الكفر أعظم .

---

(١) شرح منتهى الارادات ٣٩٤/٣ المغني ٩٣/٩ الخرشي ٦٦/٨  
شرح منج الجليل ٤٦٨/٤ مغني المحتاج ١٤٣/٤ البحر الرائق  
١٣٢/٥ .

(٢) البحر الرائق ١٣٨/٥ الخرشي ٦٦/٨  
(٣) المجموع ٤٠٨/١٨ بدائع الصنائع ٤١٦٢/٩ شرح منج الجليل ٥٠٣/٤  
الخرشي ٨٦/٨ الانصاف ٢٠٣/١٠ المغني ٩٣/٩ البحر الزخار  
١٦٥/٦ شرائع الاسلام ١٦٥/٤ .

٢ - ونهبت الظاهرية الى وجوب اقامة الحد على قاذف الكافر  
والكافرة (١) ، لمصوم الاية : ( والذين يرمون المحصنات قم لم  
يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ... ) (٢) .

\*

والذى يظهر لي أن رأى الجمهور هو الراجح لاشتراطهم الاسلام في  
الاحصان في هذا الباب ، والمرتب قد انتفى عنه الاسلام ، وما تزيد رده  
الا تغليظا عليه ، ولكن يؤدب ويعزر قاذفه وقاذف غير المحصنين  
ردعاه عن اعراض المعصومين ، وكفاله عن أذاهم (٣) .

وان قذفه أحد - وهو مسلم - ثم ارتد فهل يسقط الحد عن  
قاذفه أم لا ؟ فيه رأيان للحلما :

١ - فذهبت الحنابلة والشافعية في قول الى أنه لا يسقط عن قاذفه  
الحد برده بعد طلبه لأن احصان المسلم لا يبطل برده (٤) .  
وأضافت الشافعية انه لو مات المقذوف مرتدا قبل استيفاء الحد  
لا يسقط بل يستوفيه وارثه لولا الردة للتشفي (٥) .

٢ - ونهبت الحنفية والمالكية والشافعية في قول الى أنه يسقط عنه  
الحد لأن احصان المقذوف شرط فلا بد من وجوده عند اقامة الحد (٦) .

(١) المحلى ٢٦٨/١١ ، ٢٧٤ ،

(٢) سورة النور ٤

(٣) المغني ٩٤/٩ شرح منتهى الارادات ٣٥١/٣

(٤) شرح منتهى الارادات ٣٥٢/٣ ، ٣٩٣ ، مغني المحتاج ٣٧٢/٣

نهاية المحتاج ١٠٤/٧

(٥) مغني المحتاج ٣٧٢/٣ الشرواني وابن قاسم ٢١١/٨

(٦) البحر الرائق ٣٤/٥ شرح منج الجليل ٥٠٣/٤ التدونة ٣٩٦/٤

مواعيب الجليل ٣٠٠/٦ .

والظاهر أنه لا يسقط عن قاذفه الحد بردته بعد طلبه في الاسلام  
لأنه مسلم عند القذف والطلب فيستوفى له ، ولأن فيه حقا آدميا يستوفى  
له للشفعي . اللهم الا أن يرتد قبل المطالبة فلا يستوفى له لأنه لا يملكه  
لأن حقوقه وأملاكه تزول أو تكون موقوفة كما ذهب الى ذلك الحنابلة (١) .

### المبحث الثاني - الجنائية على المال :

#### ١ - الاتلاف :

أ - اتلافه في غير القتل : اذا أظف المرتد على المسلم ماله  
من غير قتال فانه يجب عليه ضمانه باتفاق العلماء (٢) لأنه من حقوق  
الآدمي ، ولعموم قوله عليه الصلاة والسلام : ( لا يحل مال امرئ  
الا بطيب من نفسه ) (٣) والحديث يدل على حرمة مال امرئ مسلم من  
من غير رضاه وطيب نفسه عامة من غير فرق بين أن يكون المتلف مسلما  
او كافرا أو مرتدا ولقوله عليه الصلاة والسلام : ( على اليد ما أخذت  
حتى تؤدى ) (٤) والحديث عام في وجوب الضمان على اليد فيما  
أخذت أو اتلفت بلا تعريق بين أن تكون كافرة أو مسلمة .

(١) المغني ٩٣/٩

(٢) المجموع ٢٢/١٨ مغني المحتاج ١٤٥/٤ الأُم ١٥٣/٦ الكافي ١٦٣/٣

المغني ٢٧/٩ الانصاف ٣٤٢/١٠ المبسوط ١٠٧/١٠ البحر الرائق

١٤٢/٥ شرائع الاسلام ١٨٥/٤

(٣) سنن البيهقي ١٨٢/٨

(٤) مسند الامام احمد ١٢/٥

ب . ائلافه اثناء القتال : اذا أطف اثناء القتال أموال المسلمين  
ففيه رأيان للعلماء :

١ - أنه يجب عليه ضمان ما أطفه واليه ذهب الشافعية في الصحيح  
من المذهب وبه قالت الحنابلة في قول والامامية (١) .

لأن ابا بكر رضي الله عنه لما قاتل أهل الردة وعزمهم وسألوه  
الصلح قال لهم ( وتوؤدون ما ألبستم منا ولا نوؤدي ما أصبنا  
منكم ) (٢) .

٢ - أنه لا يجب عليه ضمانه واليه ذهب الشافعية في قول و  
الحنابلة والحنفية (٣) لأنه اذا سقط ذلك من أهل البغي  
كيلا يؤدى الى تنفيرهم من الرجوع الى الطاعة فلا ينسقط  
ذلك عن المرتد كيلا يؤدى الى التنفير عن الاسلام أولى (٤) .

## ٢ - السرقة :

هو أخذ الشيء من الغير على وجه الخفية بخسر حق (٥) والأصل  
في عقوبتها قوله تعالى ( والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا  
نكالا من الله ، والله عزيز حكيم ) (٦) .

---

(١) المجموع ٢٣/١٨ مغني المحتاج ١٤٢/٤ المغني ٢٧/٩ شوايع  
الاسلام ١٨٥/٤

(٢) البداية والنهاية لابن كثير ٣١٩/٦ وانظر سنن البيهقي ١٨٣/٨

(٣) المجموع ٢٢/١٨ المغني ٥٤٠/٨ ٢٧/٩ انحرر ١٦٩/٢

الانصاف ٣٤٢/١٠ الفتاوى الهندية ٢٨٤/٢

(٤) المغني ٥٤٠/٨

(٥) البحر الرائق ٥٤/٥

(٦) سورة الطائدة ٣٨

ولم يشترط العلماء في وجوب القطع من المكلّف السارق أن يكون مسلماً ،  
ولذا فإن المرتد إذا سرق فانه تقطع يده ، لأن احكام الاسلام جارية عليه (١)  
الا ما روى عن الأحناف والمالكية فيمن أصاب حداً ثم لحق به دار الحرب  
ثم أسلم فانه يسقط عنه ما كان من حقوق الله كالزنا والسرقه وشرب الخمر ،  
دون ما كان من حقوق المباد كالقتل والغصب والقذف (٢) .

\*

والذى يظهر لي انه تقطع يده اذا سرق لأن احكام الاسلام جارية  
عليه ولا يشترط في قطعها أن يكون السارق مسلماً . والله أعلم .

### ٣ - قطع الطريق :

ويسمى سرقة كبرى . أما تسميتها سرقة فلأن قاطع الطريق يأخذ  
المال سرا عن اليه حفظ الطريق وهو الامام الأعظم ، وأما تسميتها كبرى  
فلأن ضرر قطع الطريق على أمهات الأموال وعلى عامة المسلمين بانقطاع  
الطريق ، وضرر السرقة الصغرى يخص المالك يأخذ مالهم وهتك حرزهم ،  
ولهذا غلظ المحققون قطع الطريق (٣) والأصل في عقوبة قاطع الطريق  
قوله تعالى ( انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسمون في الأرض فساداً  
أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ،  
ذلك لهم عجز في الدنيا ، ولهم في الآخرة عذاب عظيم الا الذين تابوا من  
قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم ) (٤) .

(١) المغني ١٢٨/٩ الخرشني ٩٢/٨ ، ١٠١ شرح منح الجليل ٥٣٨/٤

بدائع الصنائع ٤٢٢٨/٩ مغني المحتاج ١٤٣/٤

(٢) بدائع الصنائع ٤٣٩١/٩ مواهب الجليل ٢٨١/٦

(٣) فتح القدير لابن الهمام ٤٢٢/٥

(٤) سورة المائدة ٣٣-٣٤

فالمرد اذا اصاب قطع الطريق فانه يقام عليه الحد ويقتض منه لأن فيه حقا آدميا في القصاص ، وحقوق الاآدمي تستوفى كلها ، ولأنه ملتزم للأحكام (١) . ولم نجد من الفقهاء من ينص على شرط الاسلام في قاطع الطريق كما قال الأذري (٢) : \* لم أر في الكتب المشهورة بعد الكشف التام التنصيص على أن من شرط قاطع الطريق الاسلام الا في كلام الرافعي (٣) ومن أخذ منه (٤) وقد روى عن الأحناف انهم قالوا : ان ما اصاب المسلم بعد الردة من حدود الله كالزنا والسرقه وقطع الطريق ثم لحق بدار الحرب ثم جاء مسلما فكل ذلك موضوع عنه الا انه يضمن المال في السرقه ، واذا اصاب دما في الطريق كان عليه القصاص لأن ما كان من حقوق العباد كان المرد مأخوذا بذلك (٥) .

\*

والظاهر انه يقام عليه الحد اذا اصاب قطع الطريق لأن احكام الاسلام جارية عليه وهو ملتزم بها . والله أعلم .

---

(١) المغني ٢٧/٩ ، ١٥٥ ، مغني المحتاج ١٨٠/٤ الشرواني وابن

قاسم ١٥٧/٩

(٢) الأذري سبقت ترجمته

(٣) الرافعي هو عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم - ابو القاسم الرافعي القزويني فقيه من كبار الشافعية نسبت الى رافع بن خديج الصحابي وتوفي بقزوين سنة ٦٢٣ هـ له تصانيف منها المحرر ، وشرح مسند الشافعي . (الاعلام ١٧٩/٤) .

(٤) مغني المحتاج ١٨٠/٤

(٥) البحر الرائق ١٣٨/٥



### المبحث الثالث : الجنابة على المقل :

هي الجنابة عليه بشرب الخمر أو المسكر . والأصل في عقوبة هذه الجنابة ما ثبت في السنة ( أن النبي صلى الله عليه وسلم ) كان يضرب في الخمر بالنعال والجريد أربعين ( ١ ) .

والمرتد إذا شرب الخمر هل يقام عليه الحد أولا ؟

فيه رأيان للعلماء :

١ - ذهب الحنفية والحنابلة في قول والمالكية إلى أنه لا يحد لأنه كافر . وحد السكر والخمر لا يقام على أحد من الكفار ( ٢ ) .

وأضاف الأحناف أنه إذا وجب على المسلم حد الشرب من الخمر أو المسكر ثم ارتد ثم أسلم قبل اللحق بدار الحرب فإنه لا يؤخذ بذلك لأن الكفر يمنع وجوب هذا الحد ابتداءً حتى لا يجب على الذمي والمستأمن ( ٣ ) .

٢ - ذهب الشافعية والحنابلة في قول والزيدية إلى أنه يقام عليه الحد لأنه أقر بحكم الإسلام قبل رده ولا أنه شرع للزجر ( ٤ ) .

فملى القول بوجوب الحد أن يحد للشرب أولاً ثم يقتل

للمردة ثانياً .

\*

والذي يظهر لي أنه يقام عليه الحد لأنه ملتزم بأحكام الإسلام ولأن الحد شرع للزجر لئلا يتهاون الشخص بالشرب حتى إذا أراد أن يشرب الخمر ارتد ثم رجع إلى الإسلام بالتلاعب والاستخفاف بالدين أن لم يشرع بذلك . والله أعلم .

---

( ١ ) مسلم بشرح النووي ٢١٦/١١ وهو من حديث أنس رضي الله عنه

( ٢ ) البحر الرائق ٢٨/٥ المغني ٢٨/٩ شرح منح الجليل ٥٤٩/٤ الخروشي

١٠٨/٨

( ٣ ) البحر الرائق ١٣٨/٥

( ٤ ) مغني المحتاج ١٤٣/٤ المغني ٢٨/٩ البحر الزخار ٢١٠/٦

كتاب الخامس

أحكام الميراث الزوجية

٢٢٥ - ٢٥١

٢٢٥ - ٢٤٦

الفصل الأول : زوجة الميراث

٢٤٧ - ٢٥١

الفصل الثاني : ولد الميراث

## الباب الخامس

### أحكام المرتد الزوجية

قد عرفنا أن الردة لها أثر خطير على حياة المرتد وأملأه وتصرفاته  
فهل يتمدى هذا الأثر إلى حياته الزوجية أم لا ؟  
وبيان هذا في فصلين :

#### الفصل الأول

##### زوجة المرتد

وفيه أربعة مباحث :

##### المبحث الأول - عقد المرتد النكاح :

اتفق العلماء على أن المرتد إذا تزوج لا يصح تزوجه سواء تزوج مسلمة  
أو كتابية أو مرتدة أو مشركة (١) لأنه لا يقر على النكاح ولا أنه ترك ملة الاسلام  
فلا يقر على رده بل يجبر على الاسلام ، وكانت الردة في معنى الموت لكونها  
سببا مفضيا اليه ، والميت لا يكون محلا للنكاح . ولأن ملك النكاح ملك مضموم  
والمرتد لا عصمة له ، ولأن الردة لو اعترضت على النكاح رفعت ، فإذا قارنته  
تفعله من الوجود من طريق الأولى ، ولأن القصد من النكاح الاستمتاع والدوام ،

---

(١) المغني ١٠/٩ فتح القدير لابن الهمام ٤١٧/٣ بدائع الصنائع ٤١٣/٣  
المبسوط ٤٨/٥ المجموع ١٠٠/١٥ الشرواني وابن قاسم ٣٢٧/٧ الأ  
٥١/٥ المدونة الكبرى ٢٢١/٢ شرائع الاسلام ١٨٥/٤ البحر الزخار  
٠٢٧/٤

وأما المرتد فلما كان دمه مهدداً وجب قتله فلا يتحقق الاستمتاع والدوام (١)  
فإن تزوج المرأة وأصابها فلها مهر مثلها ، وإن لم يصحبها فلا مهر لها ،  
ونكاحه مفسوخ لأنه فاسد (٢) .

وكذلك لا يجوز أن يزوج موليته لأن ولايته قد انقطعت ، ولأن النكاح  
لا بد في عقده من ولاية صحيحة ، والمرتد لا ولاية له عليها لأنه كافر ،  
والكافر لا ولاية له على المسلم (٣) لقوله تعالى ( ولن يجعل الله للكافرين  
على المؤمنين سبيلاً ) (٤) فإذا زوجها فتزويجه باطل (٥) .

وكذا لا يجوز نكاحه المطلقة ثلاثاً لأن أجل التحليل لزوجها الأول لأن  
نكاحه فاسد ، فلا يدخل في قوله تعالى ( فإن طلقها فلا تحمل من  
بعد حتى تنكح زوجاً غيره ) (٦) .

---

(١) انظر هذه التعليقات - المصنف ١٠/٩ بدائع الصنائع ١٤١٣/٣

المبسوط ٤٨/٥

(٢) الأم ٥١/٥ ، ١٥٥/٦

(٣) المدونة الكبرى ١٥٠/٢ الخروشي ١٨٨/٣ المصنف ١٠/٩ الأم ١٥٥/٦

حاشية رد المختار ٢٠٠/٣ شرائع الاسلام ١٨٥/٤

(٤) سورة النساء ١٤١

(٥) شرح منح الجليل ٢٥/٢ الأم ١٥٥/٦

(٦) سورة البقرة ٢٣٠ - وانظر الأم ٥١/٥

## المبحث الثاني - ردة أحد الزوجين أوهما معا :

### ١ - ردة أحد الزوجين :

إذا حدثت الردة من أحد الزوجين فقد اتفق العلماء على وجوب الفرقة بينهما إلا أنهم اختلفوا في نوع هذه الفرقة ، هل تكون فسخاً أو طلاقاً ؟

١ - فذهب جمهور العلماء إلى أن هذه الفرقة تقع فسخاً ، وهو رأي الحنابلة والشافعية وأبي حنيفة وأبي يوسف وبعض المالكية والزيدية والظاهرية والامامية (١) .

٢ - وذهب محمد بن الأحناف إلى أن ردة الزوج طلاق ، وردة المرأة فسخ (٢) .

وبهذا يتضح لنا أن الأحناف قد اتفقوا على أن ردة المرأة فسخ بخلاف ردة الزوج ففيه اختلاف كما هو واضح .

٣ - وذهب المالكية في المشهور عندهم إلى أن الفرقة تقع طلاقاً بائنة . فلا يكون للزوج رجعتها إن أسلم في عدتها . وقال بعضهم : إنها تقع طلعة رجعية (٣) . واشتروا لكون ردتها طلاقاً عدم قصد لها فسخ النكاح بها ، وإن قصدته فلا يفسخ (٤) وأما إذا قصد بها الزوج ذلك اعتبر قصده لأن العصمة بيده (٥) .

- 
- (١) المغنى ١٧٣/٢ الانصاف ٢١٥/٨ المحرر ٣٠/٢ شرح منتهى الإرادات ٦٢/٣ الأم ٤٢/٥ فتح القدير لابن الهمام ٤٢٨٦/٣ حاشية رد المختار ١٩٣/٣ الخرشي ٢٢٩/٣ شرح منح الجليل ٧١/٢ المواهب الزخار ٧٠/٤ المحلى ٣١٢/٢ شرائع الاسلام ٢٩٤/٢
- (٢) فتح القدير لابن الهمام ٤٢٩/٣
- (٣) الخرشي ٢٢٩/٣ شرح منح الجليل ٧١/٢ المدونة الكبرى ٢٢٠/٢ مواهب الجليل ٤٧٩/٣
- (٤) شرح منح الجليل ٧١/٢ مواهب الجليل ٤٨٠/٣
- (٥) حاشية الدسوقي ٢٤١/٢ .

ثم اختلفوا في الوقت الذي يقع فيه الفرقة - هل تقع بمجرد ردة  
أحدهما أو بانقضاء العدة ؟

١ - ذهب الحنفية والمالكية والظاهرية وبعض الزيدية الى أن الفرقة  
تقع حالا بمجرد ردة احدهما سواء كانت الردة قبل الدخول أو  
بعده (١) وهو رواية عن الامام أحمد (٢) .

٢ - ذهب الحنابلة والشافعية وبعض الزيدية والامامية الى التفصيل  
وهو : ان كانت الردة قبل الدخول وقعت الفرقة بمجرد الردة حالا ،  
وان كانت بعد الدخول وقعت بعد انقضاء العدة (٣) فان أسلم  
المرتدة قبل انقضائها فبطل على النكاح ودام بينهما ، وان لم يسلم  
حتى انقضت العدة وقعت الفرقة بينهما وبانت منه (٤) ويجوز للرجل  
أن يتزوج بأخت المرتدة وبأربع غيرها اذا انقضت عدتها (٥) .  
ونجد من هذين الفريقين الاتفاق على وقوع الفرقة بمجرد الردة  
حالا في غير المدخول بها كما هو ظاهر .

- 
- (١) فتح القدير لابن الهمام ٤٢٨/٣ البحر الرائق ٢٣٠/٣ الصسوط  
٤٩/٥ المدونة ٢٢٠/٢ المحلى ٣١٢/٧ البحر الزخار ٧٠/٤ ٢٠٨  
(٢) المغني ١٧٤/٧ الانصاف ٢١٦/٨ المحرر ٣٠/٢  
(٣) المغني ١٧٣/٧ - ١٧٤ الانصاف ٢١٥/٨ - ٢١٦ المحرر ٣٠/٢  
المجموع ١٩٨/١٥ الأم ٤٢/٥ الشرواني وابن قاسم ٣٢٧/٧  
مغني المحتاج ١٩٠/٣ البحر الزخار ٧١/٤ شرائع الاسلام ٢٩٤/٢  
(٤) المغني ١٧٤/٧ المجموع ١٩٨/٢٥ مغني المحتاج ١٩٠/٣  
(٥) الأم ٤٣/٥ بتصرف .

- ٣ - وذهب ابن أبي ليلى (١) الى أنه لا تقع الفرقة برودة أحدهما قبل الدخول ولا بعده حتى يستتاب (٢) فجعل رحمة الله الفرقة بعدم التوبة .

### الأدلة على ذلك :

- ١ - أدلة القائلين بوقوع الفرقة بمجرد الردة مالا :

استدلوا بأدلة منها :

- ١ - ان الردة تنافي النكاح واعتراض الصافي للنكاح موجب للفرقة بنفسه كالمحرمة (٣) .
- ٢ - أن ما أوجب فسخ النكاح استوى فيه ما قبل الدخول وبعده كالزواج (٤) .

- ٢ - أدلة القائلين بوقوع الفرقة بانقضاء العدة في المدخول بها :

استدلوا بأدلة منها x

- ١ - قصة أبي سفيان رضي الله عنه (٥) مع زوجته في غزوة

(١) ابن أبي ليلى هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ابن بلال الانصاري

الكوفي قاض فقيه من اصحاب الرأي ولي القضاء والحكم بالكوفة لبني أمية

ثم لبني العباس ، واستمر ٣٣ سنة مات بالكوفة سنة ١٤٨ هـ ( الاعلام ٦٠/٧ )

(٢) المبسوط ٤٩/٥

(٣) المبسوط ٤٩/٥

(٤) المغني ١٧٤/٧

(٥) ابو سفيان هو صخر بن حرب بن أمية والد معاوية كان رئيس المشركين

يوم أحد ورئيس الأحزاب يوم الخندق اسلم زمن الفتح قبل دخول

النبي ( صلى الله عليه وسلم ) مكة وتوفي سنة ٣١ وأو ٣٢ هـ .

( تهذيب التهذيب ٤١٢/٤ ) .

الفتح وهو أنه أسلم بمصر الظهران قبل دخول النبي (صلى الله عليه وسلم) مكة ، وامراته حينئذ بمكة مشركة ثم أسلمت بعد دخول النبي (صلى الله عليه وسلم) مكة ، وبقيت على نكاحها<sup>(١)</sup> .

٢ - ان هذا اختلاف الدين بعد الدخول فلا يوجب الفسخ في الحال كما لو أسلمت الحربية تحت الحربي (٢) فان اسلام احد الحربين ان كان قبل الدخول تعجلت الفرقة ، وان كان بعد الدخول وقعت الفرقة على انقضاء المدة ، فان أسلم الآخر قبل انقضائها فهما على النكاح ، وان لم يسلم حتى انقضت المدة حكم بالفرقة (٣) .

٣ - أدلة القائلين بوقوع الفرقة بعد الاستتابة :

فقد قالوا : ان اسلام احد الزوجين الكافرين واباء الآخر بعد عرض الاسلام عليه موجب للفرقة بينهما .

\*

والذي يظهر هو رأى القائلين بوقوع الفرقة بعد انقضاء المدة ، فان أسلم قبل انقضائها فهما على النكاح ، والا وقعت الفرقة بعد انقضائها . لأن الرسول (صلى الله عليه وسلم) أقبل لا أبي سفيان وامراته على نكاحها بعد أن أسلمت قبل انقضاء عدتها مع أنها قد اختلفا في الدين قبل اسلامها . والله أعلم .

(١) انظر السيرة النبوية لابن هشام ج ٣ - ٤ ع ٤٠٢ - ٤٠٣ الروض

الألف ٩٤ - ٩٢/٧

(٢) المجموع ١٩٩/١٥ مفني المحتاج ١٩٠/٣ المفني ١٢٤/٧

(٣) المجموع ١٢٩/١٥



حكم المهر بعد الفرقة :

إذا وقعت الفرقة بينهما فما حكم المهر . هل يجب على الزوج دفعه اليها أولا ؟ فيه تفصيل وهو اما أن يرتد أحدهما بعد الدخول بها أو يرتد قبله .

١ - فان ارتد أحدهما بعد الدخول بها فانه يجب لها الصداق الذي سمي لها كاملا لأن الوطء قبل الردة قرر ذلك ، وهذا مما اتفق عليه العلماء (١) .

قال تعالى ( وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض وأخذن منكم ميثاقا غليظا ) (٢) .

٢ - وان ارتد أحدهما قبل الدخول بها ففيه تفصيل : فان كان الزوج هو الذي ارتد فانه يجب لها نصف المهر لأن فساد النكاح كان من قبله ، وان كانت الزوجة هي التي ارتدت فلا صداق لها لأن فساد النكاح كان من قبلها فكانت كالناشزة (٣) .

---

(١) المدونة الكبرى ١٨٠/٢ نهاية المحتاج ٣٠٧/٦ فتح القدير لابن الهمام ٤٣٠/٣ البحر الرائق ٢٣٢/٣ شرح مشيئة الارادات ٧٦/٣ البحر الزخار ١٠٣/٤ شرائع الاسلام ٢٩٤/٢

(٢) سورة النساء ٢١

(٣) نهاية المحتاج ٣٠٧/٦ البحر الرائق ٢٣٢/٣ فتح القدير ٤٣٠/٣ المبسوط ٤٩/٥ الانصاف ٣١٥/٨ المغني ١٧٤/٢ المحرر ٣٠/٢ مواهب الجليل ٤٨٠/٣ شرائع الاسلام ٢٩٤/٢ .

٢ - ردة الزوجين معا :

وإذا ارتد الزوجان معا هل يفسخ النكاح بردتها أولا ؟ فيه رأيان للعلماء :

١ - أنه يفسخ النكاح بردتها كارتداد أحدهما ، وهو ما ذهب اليه الحنابلة والشافعية والمالكية وزفر من الأحناف (١) لأنهما ردة طارئة على النكاح فوجب أن يتعلق بها فسخه كما لو ارتد أحدهما ولأن في ردتها ردة أحدهما ، وهي منافية للنكاح (٢) .

٢ - أنه لا يفسخ النكاح بردتها بل هما على نكاحهما استحسانا وهو ما ذهب اليه الحنفية والزيدية لأنه لم تختطف طيتهما (٣) .

ووجه الاستحسان هو أن بني حنيفة ارتدوا ثم أسلموا ولم يأمرهم الصحابة بتجديد الأنكحة ، ولما لم يأمرهم بذلك علمنا أنهم لم اعتبروا ردتهم وقعت معا ، إذ لو سقطت على التعاقب لفسدت أنكحتهم ولزمهم التجديد ، وعلمنا من هذا أن الردة إذا كانت معا لا توجب الفرقة فان قيل : الارتداد لم يقع منهم دفعة ؟ أجيب : بأن الارتداد واقع / منهم معا حكما لجهالة التاريخ ، فان التاريخ إذا جهل لم يحكم بتقدم شيء على شيء وإنما يجعل في الحكم كأنه وجد بعبارة واحدة (٤) .

(١) المفني ٣٧٣/٦ المجموع ٢٠٠/١٥ الأ<sup>م</sup> ٤٢/٥ حاشية

الدسوقي ٢٧٣/٤ بدائع الصنائع ٤٣٨٧/٩

(٢) المجموع ٢٠٠/١٥

(٣) بدائع الصنائع ٤٣٨٧/٩ المسوط ٤٩/٥ البحر الرائق ٢٣٢/٣

البحر الزخار ٧١/٤

(٤) فتح القدير لابن الهمام ٤٣١/٣ البحر الرائق ٢٣٢/٣ المسوط

والذي يظهر هو رأي الجمهور الذين قالوا بالفسخ بارتدادهما لأن  
في ردتها ردة أحدهما وزيادة ، وهي منافية للنكاح . والله أعلم .  
وان أسلم قبل انقضاء المدة فهما على نكاحهما اجماعاً (١) لأن  
لم تختلف الملة ولم يأمر النبي ( صلى الله عليه وسلم ) من أسلم بتجديسه  
النكاح . وان أسلم أحدهما دون الثاني : انفسخ النكاح اجماعاً (٢) .

### المبحث الثالث - طلاق المرتد :

قد عرفنا أن الردة تفرق بين الرجل وامرأته ، ولكن لو طلقها في حال  
ردته فهل للطلاق أثر في ذلك أولاً ؟ فيه اختلاف بين العلماء :  
١ - ذهب الشافعية إلى أن طلاقه موقوف ، ان رجع إلى الاسلام  
وهي في المدة : وقع ذلك ، وان لم يرجع حتى تنقضي عدتها  
أو تموت : لم يقع (٣) وكذا حمله موقوف ، ان أسلم في المدة  
صح ، والا فلا لانقطاع النكاح بالردة (٤) .

وأضاف الشافعية أنه ان ارتدت المرأة بعد الدخول وطلقها  
زوجها ثلاثاً ، وأراد أن يتزوج أختها أو عماتها أو خالتها بمسند  
الطلاق فانه يصح ذلك ، لأنها اما بائن منه بالردة أو بالطلاق .

---

(١) البحر الزخار ٧٢/٤ فتح القدير لابن الهمام ٤٣٠/٣ المبسوط ٤٩/٥

المجموع ٢٠٠/١٥

(٢) البحر الزخار ٧٢/٤

(٣) الأم ١٥٠/٦ مخني المحتاج ١٩٠/٣

(٤) الشرواني وابن قاسم ٤٦٨/٧ .

ولأننا ان تزوج أختها أو عمتها بعد الردة وقبل الطلاق في المدة  
فانه لا يصح لأنه يجوز أن ترجع الى الاسلام فتكون زوجة (١) .

٢ - وذهب الحنفية الى وقوع طلاقه ونفوذها ، لأنه لا يفترق الى  
نظام الولاية وهذه من المسائل المتفق عليها عند الأحناف فسي  
نفوذها (٢) .

٣ - وذهب المالكية الى أن ما طلق في رده لا يلزمه وما طلق قبلها  
يلزمه (٣) .

فإذا طلقها ثلاثا قبل رده ثم ارتد أسلم فهل تسقط الردة  
هذه الطلقات فتحل له قبل زوج غيره ؟ ذكرت المالكية ان الردة  
لا تسقط طلاقا ثلاثا قبلها فلا تحل له الا بعد زوج غيره ولو في  
زمان رده الا ان ارتدا جميعا بعد طلاقه ثلاثا ثم رجعا الى الاسلام  
فانه يسقط عنهما الطلاق الثلاث ، ويجوز له أن يتزوجها قبل زوج  
لأن أشر الطلاق قد بطل بالردة (٤) .

\*

والذي يظهر لي أن طلاقه موقوف ، لأن رده تفرق بينه وبين زوجته ،  
ان اسلم قبل انقضاء عدتها فهما على النكاح ووقع طلاقه وان لم يسلم حتى  
انقضت عدتها وقعت الفرقة بينهما وبانت منه ولم يقع طلاقه . والله أعلم .

(١) المجموع ٢٠٠/١٥

(٢) فتح القدير لابن الهمام ٨٢/٦

(٣) مواهب الجليل ٢٨٤/٦

(٤) الخرشبي ٦٩/٨ شرح منح الجليل ٤٧٤/٤

المبحث الرابع - رجعة المرد :

عرفنا أن الزوجين إذا ارتد أحدهما وقعت الفرقة بينهما وسواء كانت بفسخ أو طلاق كما سبق ، ولو راجعها في حال رده فهل تصح رجعتها أو لا ؟

ذهب الشافعية والحنابلة إلى أنه لا تصح رجعتها في الردة ، لأن الرجعة استباحة بضع مقصود به ، والرجعة كإنشاء النكاح فلا تصح ، غير أن الحنابلة لهم تفصيل فقالوا : إن قلنا بوقوع الفرقة بمجرد الردة لم يصح الاحتجاج لأنها قد بان ، وإن قلنا بعدم وقوعها بمجرد ما فالصحيح من المذهب أنه لا يصح أيضا لأن الرجعة كإنشاء النكاح فلا تصح (١) .

\*

والذي يظهر لي أنه لا تصح الرجعة في كل حال كما هو ظاهر لأن الرجعة استباحة بضع مقصود به ، وإنشاء النكاح ، ونكاح المرد لا يصح باثاق ، فلا تصح رجعته ، والله أعلم .

وفي مدة هذا التوقف يحرم عليه وطؤها ، فإن وطئها لا حد عليه لشبهة بقاء النكاح ، واليه ذهب الشافعية والحنابلة (٢) .

---

(١) مغني المحتاج ٣/٣٢٦ الشرواني وابن قاسم ٨/١٤٩ الانصاف

٩/١٥٢ شرح منتهى الإرادات ٣/١٨٤

(٢) الشرواني وابن قاسم ٧/٣٢٨ مغني المحتاج ٣/١٩٠ المغني

٢/١٢٥ .

وأضافت الحنابلة : ان قلنا بتعجيل الفرقة فعليه مهر مثلها  
لهذا الوطء ، وان قلنا بتوقف الفرقة فان ثبت أحدهما على السردة  
حق انقضت عدتها فعليه مهر مثلها لأنه وطء في غير نكاح ، وان  
أسلم المرتد منهما أو أسلمت جميعا في عدتها فلا مهر لها عليه  
بهذا الوطء لأننا تبينا أن النكاح لم يزل (١) .

---

(١) المفتي ١٧٥/٧

## الفصل الثاني

### ولد المرتد

في هذا الفصل سند تعرف على حكم ولد المرتد ومسيره ، وهو اما أن يكون مولودا في الاسلام وقبل ردة أبيه ، واما ان يكون مولودا بعد ردتها .

#### ١ - المولود في الاسلام وقبل ردة أبيه :

إذا كان الولد قد ولد قبل ردة أبيه أو أحدهما فقد اتفق العلماء على أنه مسلم ، لأنه قد حكم بإسلامه تبعاً لأبيه فلم يزل إسلامه برديتهما (١) لقوله تعالى ( ولا تزروا زرة وزراً أخرى ) (٢) ولقوله ( صلى الله عليه وسلم ) : ( الاسلام يملو ولا يعلى ) (٣) ولأن تبعية الولد لأبيه إنما تكون في دين يقر عليه فلا تزول برديته أو ردة أبيه إلا ما روى عن الأحناف أنهم قالوا : لا يعلى له عليه إلى دار الحرب فإنه خرج عن الاسلام لأنه كان بالتبعية لهما أو للدار ، وقد انعدم الكل عند اللحق بدار الحرب - أي عدم التبعية لاسلامهما أو لدار الاسلام - فيكون الولد فينا ويحبر على الاسلام إذا بلغ كما تجبر الأم عليه ، ولكن لا يقتل لأنه كان مسلماً بإسلام أبيه تبعاً لهما . فلما بلغ كافراً فقد ارتد عنه ، والمرتد يجبر على الاسلام إلا أنه لا يقتل

(١) المجموع ٢٠/١٨ المغنى ١٦/٩ الخرشى ٦٦/٨ شرح منيع الجليل

٤٦٦/٤ مواهب الجليل ٢٨١/٦ البحر الرائق ١٤٨/٥ البخر الزخار

٤٢٦/٦ شرائع الاسلام ١٨٤/٤

(٢) الانعام ١٦٤

(٣) البخارى بشرح فتح البارى ٢١٨/٣ المحلى ٣١٤/٧ وهو من قول ابن

عباس رضي الله عنهما ورواه الدارقطني بهذا اللفظ مرفوعاً ٢٥٢/٣ .

لأن هذه ردة حكيمية لا حقيقية لوجود الايمان حكما بطريق التبعية لا الحقيقة ، فان كان الأب ذهب به وحده والأُم مسلمة في دار الاسلام : لم يكن الولد فيثا/بقي مسلما تبعا لأُمه (١) .

## ٢ - المولود في الردة

اذا ولد الولد بعد ردة أبويه فهو إما أن يكون حملا قبل الردة وإما أن يكون في الردة :

أ - فان كان حملا قبل الردة ففيه اختلاف :

١ - فذهب الشافعية في قول والمالكية في قول وبعض الحنابلة والزيدية الى أنه مسلم (٢) تبعا لاسلام أبويه قبل الردة ولا يتبعهما في الردة لأن الاسلام يعلو ولا يعلو عليه ، غير أن الشافعية قالوا بذلك فيما اذا كان أحد أبويه مسلما أو كانا مرتدين يسرى وليس في أصوله مسلم لبقاء علاقة الاسلام فيهما ولم يصدر منه كفر (٣) .

٢ - وذهب الحنابلة في قول والشافعية في الآخر عندهم الى أنه مرتد تبعا لهما (٣) وأصل الشافعية ان هذا اذا لم يكن <sup>وأضافت</sup> في اصول أبويه مسلم فان كان في اصول أبويه مسلم فهو مسلم تبعا له وقالوا : انه لا يقتل حتى يبلغ ويستتاب ، فان أصر قتل (٤) .

- 
- (١) البحر الرائق ١٤٨/٥ بدائع الصنائع ٤٣٩٤/٩ المبسوط ١١٥/١٠  
 (٢) الشرواني وابن قاسم ٩٨/٩ نهاية المحتاج ٤٠٠/٧ المجموع ٢٠/١٨  
 الخروشي ٦٦/٨ شرح منح الجليل ٤٦٧/٤ شرح منتهى الارادات  
 ٣٩٤/٣ البحر الزخار ٧٢/٤ ٤٢٦/٦  
 (٣) الشرواني وابن قاسم ٩٩/٩ مغنى المحتاج ١٤٢/٤ نهاية المحتاج  
 ٤٠٠/٧ الانصاف ٣٤٤/١٠  
 (٤) المراجع السابقة للشافعية .



٣ - وذهب الشافعية في قول الى أنه كافر أصلي لتولده بين  
كافرين ولم يباشر الردة حتى يغلظ عليه ، فيعامل معاملة  
ولد الحربي ، أن لا أمان له (١) .

٤ - وذهب بعض المالكية الى تفصيل آخر وهو : أن من  
ولد حال ردة أبيه ان أدرك قبل بلوغه أجبر على الاسلام ،  
وان لم يدرك حتى بلغ : ترك على كفره لولادته عليه (٢) وأطلقوا  
ذلك سواء كان حملا قبل الردة أو بعدها .

٥ - وذهب الحنفية الى أن الولد يكون بتبعية والديه أو الدار  
فكل ارتدا ولحقا بدار الحرب فولدت ولدا فالولد في\* ، ويجبر  
على الاسلام وان حملت به في دار الاسلام لتبعية لأبيه ،  
بخلاف ما لو طالت الأب مسلطا عن امرأة حاملا فارتدت ولحققت  
فولدت بدار الحرب فالولد مسلم تبعا لأبيه ، وكذلك لو ولدت  
في دار الاسلام (٣) .

\*

والذي يظهر لي انه مرتد تبعا لأبيه لأنه ولد في ردتها . والله أعلم .

ب - وان كان حملا بعد الردة :

فقد ذهب اكثر العلماء الى أنه كافر (٤) لأنه ولد بين كافرين وأضاف  
الزيدية أنه لو ولدت لدون ستة أشهر من يوم ردتها فالولد مسلم (٥)

(١) المراجع السابقة للشافعية

(٢) شرح منح الجليل ٤٦٧/٤ مواهب الجليل ٢٨١/٦

(٣) حاشية رد المختار ٢٥٦/٤ - ٢٥٧

(٤) المجموع ٢١/١٨ المغني ١٧/٩ بدائع الصنائع ٤٣٩٥/٩ البحر

الزهار ٢٠٩/٦ شرائع الاسلام ١٨٤/٤

(٥) البحر الزخار ٧٢/٤ .

٣ - استرقاق ولد المرتد :

أما استرقاق ولد المرتد فهو إما أن يكون قد ولد قبل الردة أو بعدها ؛  
أ - فان ولد قبل الردة فإنه لا يجوز استرقاقه لأنه مسلم ، وهو ما ذهب  
إليه الحنابلة والشافعية (١) وهو ظاهر ما ذهب إليه المالكية (٢) .

ب - وان ولد بعد الردة ففيه قولان للحنابلة والشافعية ؛  
قول : انه يجوز استرقاقه لأنه كافر وليس بمرتد ، فإذا وقع في  
الأسر فتحكمه حكم سائر أهل الحرب ، فللام أن يمن عليه أو يفادي  
به أو يسترقه ، وإذا استرق لم يجز إقراره على الكفر إلا ما روى عن  
الحنابلة في رواية حيث قالوا بجواز إقراره على كفر بجزية كالأولاد الحرمين  
لاشتراكهما في جواز الاسترقاق .

وقول : انه لا يجوز استرقاقه لأنه لا يسترق أبواه ولا يقران  
بالجزية فلم يسترق ، فعلى هذا أنه لو بلغ استتيب فإن تاب قبلت  
توبته والا قتل (٣) وهو ظاهر ما ذهب إليه المالكية (٤) .

وأما الأحناف فلهم وجهة أخرى فقالوا : يجوز استرقاق الصغار  
من أولاده لأن أمهم مرتدة وهي تحتل الاسترقاق ، والولد تبع للام  
في الرق والاسترقاق ، وأما الكبار فلا يسترقون لا نقطاع التبعية بالبلوغ

---

(١) المفني ١٦/٩ شرح منتهى الإرادات ٣٩٤/٣ مفني المحتاج ١٤٢/٤  
الشرواني وابن قاسم ٩٩/٩

(٢) شرح منج الجليل ٤١٦/٤ مواهب الجليل ٢٨١/٧

(٣) المجموع ٢٠/١٨ المفني ١٧/٩ الانصاف ٣٤٤/١٠ المحرر ١٦٩/٢

(٤) حاشية الدسوقي ٢٧١/٤

ويجبرون على الاسلام (١) وأكثر نصوص ال<sup>أ</sup> حناف علقت جواز الاسترقاق  
باللحق بدار الحرب ولم تفرق بين أن يكون الولد قد ولد في دار  
الاسلام أو دار الحرب .

فإذا لحق بدار الحرب بولدهما الصغير ثم ظهر عليه المسلمون  
فالولد في<sup>أ</sup> لأنه خرج من أن يكون مسلماً حين لحق بالدار الحرب ،  
فان ثبوت الاسلام للصغير باعتبار تبعية الابوين أو الدار ، وقتئذ  
انعدم كل ذلك حين ارتد ولحقا به بدار الحرب (٢) .

وأما اذا مات مسلم عن امرأته وهي حامل فارتدت ولحققت بدار  
الحرب فولدت هناك<sup>ثم</sup> ظهر عليها المسلمون فانه لا يسترق لأنه مسلم  
تبعاً لأبيه (٣) . وكذلك لا يكون فيثا اذا كان الأب ذهب به وحده  
لدار الحرب ، والأُم مسلمة في دار الاسلام لأنه بقى مسلماً تبعاً  
لأمه (٤) .

وأما الزيدية والامامية فلمهم قولان في جواز استرقاقه وعدمه ،  
وأطلقوا ذلك سواء كان قد ولد قبل الردة أو بعدها (٥) .

\*

والذي يظهر لي أنه لا يسترق لأنه لا يسترق أبواه فلا يسترق هو تبعاً  
لهم . والله أعلم .

---

(١) بدائع الصنائع ٤٣٩٦/٩

(٢) المبسوط ١١٥/١٠

(٣) بدائع الصنائع ٤٣٩٣/٩

(٤) المبسوط ١١٥/١٠ البحر الرائق ١٤٩/٥

(٥) البحر الزخار ٢٠٩/٦ شرائع الاسلام ١٨٤/٤

## الباب السادس

اثر الردة على عبادات المرتد

٣٥٢ - ٣٦٥

### الباب السادس

#### أثر الردة على عبادات المرتد

للردة أثر خطير على عبادات المرتد ، فإذا ارتد شخص - والمياد بالله - وقد عمل أعمالاً خيرة كثيرة في اسلامه ومات على رده فان رده أبطلتها وأحبطت ثوابها . قال تعالى ( ومن يكفر بالايمان فقد حبط عمله وهو فسي الاخرة من الفاسرين ) (١) .

وقبل أن اتكلم عن عباداته تفصيلاً أحب أن أبين أولاً في هذا الباب حكم ذبيحته لأن الردة لها تأثير في ذبيحته ، فأقول مستعينا بالله .

#### (١) ذبيحة المرتد :

اتفق العلماء على أن ذبيحة المرتد لا تحل ، فلا يجوز لنا أن نأكلها لأنه لا طه له ، ولا يقر على ما انتقل اليه من دين سماوى أو غيره (٢) وقال اسحاق (٣) : ان تدن يدن أهل الكتاب حلق ذبيحته ، ويحكى ذلك من الاوزاعي (٤) .

---

(١) سورة المائدة ٥

(٢) القرشي ٣/٣ شرح منح الجليل ٥٦٥/١ فتح القدير لابن الهمام ٨٢/٦

المفتي ١٣/٩ الانصاف ٣٩٠/١٠ مغني المحتاج ٢٦٦/٤ الاُم

١٥٥/٦ المحلى ٤٥٦/٧ البحر الزخار ٣٠٤/٥

(٣) اسحاق هو اسحاق بن راهويه وقد سبق ترجمته

(٤) الاوزاعي هو عبد الرحمن بن عمرو بن محمد الاوزاعي من قبيلة الاوزاع

ابو عمرو ، امام الديار الشامية في الفقه والزهد ، ولد في بعلبك سنة ٨٨ هـ

وتوفي ببيروت سنة ١٥٢ هـ . له كتاب " المصنف " في الفقه " والمسائل "

السنن

( الاعلام ٩٤/٤ ) .

لأن علياً رضي الله عنه قال : " من تولى قوماً فهو منهم وأجاب  
الجمهور عن ذلك بأن قول علي رضي الله عنه " فهو منهم " أنه لم يرد منه  
أنه منهم في جميع الأحكام لأنه كافر لا يقر على دينه كالوثني ولا أنه لا تثبت  
له أحكام أهل الكتاب إذا تدبر بنينهم ، فإنه لا يقر بالجزية ولا يسترق ولا  
يحل نكاح المرتدة ، ولأن علياً رضي الله عنه لم يكن يرى حل ذبائح نصارى  
بني تغلب ولا نكاح نسائهم مع توليتهم للنصارى ودخولهم في دينهم ومع إقرارهم  
بما صولحوا عليه ، فلأن يعتقد ذلك في المرتدين أولى (١) قال علي رضي الله  
عنه : " لا تأكلوا ذبائح نصارى بني تغلب فإنهم لم يتمسكوا بشيء من النصرانية  
إلا بشرب الخمر " (٢) .

## (٢) ثواب الأعمال :

اتفق العلماء على أن الردة تحبط ثواب الأعمال (٣) فلا نصيب للمرتد  
في الآخرة من ثواب أعماله الحسنة التي قام بها في الدنيا ، ومصيره إلى  
النار ، قال تعالى : ( وقد منا إلى ما عطاوا فجعلناه هباءً منثوراً ) (٤) .

(١) المشني ١٣/٩

(٢) مسند الإمام أحمد بهامشه منتخب كثر العمال ٤٨٣/٢

(٣) نهاية المحتاج ٣٩٣/٧ بجبرم على الخطيب ٢٠٠/٤ الشرواني وابن

قاسم ٨٠/٩ فتح القدير لابن الهمام ٩٨/٦ الخروشي ٦٨/٨ شرح

فتح الجليل ٤٧٢/٤ ، الانصاف ٣٩٣/١

(٤) سورة الفرقان ٢٣

(٢) حبوط الاعمال التي كان يعطيها في اسلامه :

من المتفق عليه أن ثواب اعماله التي كان يعطيها في الاسلام قد حبطت بمرده ولكن اختلفوا هل كانت أعماله نفسها قد حبطت بمجرد رده أم لا ؟ بمعنى أنه يجب عليه اعادتها بعد رجوعه الى الاسلام أولا ؟

١ - فذهب الشافعية والحنابلة : الى ان الردة تحبط الأعمال ان اتصلت بالموت ، والا فلا تحبطها ، فلا يجب عليه اعادتها بعد رجوعه الى الاسلام (١) .

وروى عن بعض الشافعية ان الردة لا تحبط العمل وان مات كافرا بمعنى انه لا يعاقب عليه في الآخرة ، وهو قول غريب تعقبه الآخرون حيث قالوا : بل الصواب احباطه وان فعل حال الاسلام لأن شرط عدم العقاب موت الفاعل مسلما ، والا صار كأنه لم يفعل فيعاقب عليه (٢) .

٢ - وذهب الأحناف والمالكية : الى ان الردة تحبط الاعمال بمجرد حدوثها ولا يشترط اتصالها بالموت (٣) .

الأدلة على ذلك :

١ - استدل القائلون بحبوط الأعمال بالاتصال بالموت بقوله تعالى :

( ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة ، وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون ) (٤) .

- 
- (١) مجبري على الخطيب ٢٠٠/٤ مغني المحتاج ١٣٣/٤ نهاية المحتاج ٣٩٣/٧ الانصاف ٣٩٣/١ شرح منتهى الارادات ٣٩٣/٣
- (٢) الشرواني وابن قاسم ٨٠/٩
- (٣) البحر الرائق ١٣٧/٥ بدائع الصنائع ٢٩٢/١ تفسير القرطبي ٤٨/٣
- احكام القرآن لابن العربي ١٤٧/١
- (٤) سورة البقرة ٢١٧

فمعلق سبحانه الحيوط بشرطين : الردة والموت عليها ، والمعلق بشرطين لا يثبت بأحدهما ، ولأنه لا يكون خاسرا في الآخرة إلا إذا مات كافرا (١) .

وتعقب المالكية : انه انما ذكر الله الوفاة شرطا هنا لأنه علق عليها الخلود في النار جزاء ، فمن توفي على الكفر خلده اللع في النار بهذه الآية ، ومن اشرك حبط عمله بالآية الأخرى ، فهما آيتان مفيدتان لمعنيين وحكمين متغايرين (٢) .

- ٢ - واستدل القائلون بحيوطها بمجرد الردة بما يلي :
- أ - قوله تعالى ( ومن يكفر بالايمان فقد حبط عمله ) (٣)
- ب - قوله تعالى : ( لئن اشركت ليحبطن عملك ) (٤)
- ج - قوله تعالى ( ولو أشركوا لحبط عنهم ما كانوا يعملون ) (٥) .
- فهذه الآيات عطلت حيوطها بنفس الاشراك (٦) .
- وأجيب : بأن هذه الآيات مطلقة ، وأية " ومن يرتد منكم عن دينه فيمت وهو كافر " مقيدة ، فيحمل المطلق على المقيد (٧) .

- 
- (١) المجموع ٦/٣ نهاية المحتاج ٣٩٣/٧
- (٢) القرطبي ٤٨/٣ احكام القرآن لابن العربي ١٤٨/١
- (٣) سورة المائدة ٥
- (٤) سورة الزمر ٦٥
- (٥) سورة الانعام ٨٨
- (٦) بدائع الصنائع ٢٩٢/١
- (٧) المجموع ٦/٣



والذى يظهر لي هو رأى القائلين بحبوطها باتصالها بالموت ،  
لأن الآتية التي علقت حبوطها بالموت مقيدة ، وهي تقيد الآتية المطلقة  
ولأن الردة حصلت بعد الفراغ من القرية فلا تبطل الا ثوابها والله أعلم .

#### (٤) تأثير الردة على المبادات :

تقد علمنا ان الردة تحبط الاعمال سواء كانت تحبطها بمجرد حدوثها  
أو بالموت ، فعلى القول بحبوطها بمجرد حدوثها : انه عليه اعادة اعماله  
اذا رجع الى الاسلام . وعلى القول الثانى انه لا يجب عليه اعادة تهنئته  
ويظهر هذا الخلاف في مسألة الحج ، وهو انه اذا كان قد حج فى الاسلام  
قبل رده فارتد ثم رجع الى الاسلام فهل يجب عليه اعادته ثانيا ام لا ؟

١ - ذهب الشافعية والحنابلة في الصحيح من المذهب والمالكية  
فى قول والظاهرية والامامية : الى انه لا يجب عليه اعادته ، بل يجزئ منه  
الذى فعله قبل رده (١) .

٢ - وذهب الاحناف والمالكية على المشهور والحنابلة في قول والزيدية :  
الى انه يجب عليه اعادته ثانيا لأن وقته باق ومتسع لآخر العمر ويجب عليه  
بخطاب مبتدأ لأنه قد صار كالكافر الاصل (٢) .

وأما ادلة الفريقين على ذلك فهي الادلة السابقة التي استدلووا بها  
على حبوط العمل وعدمه .

(١) مفتي المحتاج ١٣٣/٤ الانصاف ٣٣٨/١٠ المحرر ٢٩/١ المفتي ٢٨٩/١  
شرح منح الجليل ٤٧٢/٤ مواهب الجليل ٢٨٣/٦ المحلى ٢٧٧/٧ ،  
شرائع الاسلام ٢٢٨/١ .

(٢) البحر الرائق ١٣٧/٥ بدائع الصنائع ٢٩٢/١ فتح القدير ٩٨/٦ الخوشي  
٦٨/٨ شرح منح الجليل ٤٧٢/٤ تفسير القرطبي ٤٨/٣ مواهب الجليل  
٢٨٣/٦ احكام القرآن لابن العربي ١٤٨/١ المدونة ٢٢١/٢ الانصاف  
٣٣٨/١٠ المحرر ٢٩/١ - البحر الزخار ٢٨١/٣ .

وأما إعادة سائر العبادات من الصلاة والصيام والزكاة فقد ذهب الفقهاء إلى سقوطها وعدم أعادتها (١) إلا الصلاة التي قد صلاها ثم ارتد ثم رجع إلى الإسلام في وقتها ففيها اختلاف :

- ١ - فذهب المالكية والحنابلة والشافعية إلى وجوب أعادتها (٢) .
  - ٢ - وذهب الحنابلة والشافعية إلى عدم وجوب أعادتها (٣) .
- (٥) قضاء الغوايت :

الفائتة أما أن تكون في إسلامه قبل رده ، وأما أن تكون في حال رده ففي كلتا الحالتين إذا أسلم المرتد هل يجب عليه قضاؤها ؟

- ١ - الفائتة في إسلامه قبل ردته

اختلف العلماء في قضاائها :

- أ - فذهب الأحناف والشافعية والحنابلة في الصحيح من المذهب إلى وجوب قضاائها ، لأن ترك الصلاة والصيام معصية ، والمعصية تبقى بعد الردة ولأن ما تركه قبل رده كان واجبا عليه ومخاطبا به فيسبق الوجوب عليه بحاله (٤) .
- ب - وذهب المالكية إلى سقوطها وعدم وجوب قضاائها لأنه صار كالكافر الأصلي ، ولأن الإسلام يجب ما قبله ، غير أنهم قيدوا هذا فيما إذا لم يقصد بالردة إسقاطها ، وإلا فلا تسقط معاملة بنقيض قصده (٥) وإلى هذا ذهب الحنابلة في قول (٦) .

- 
- (١) بغير من على الخطيب ٢٠٠/٤ الخرشني ٦٨/٨ شرح منح الجليل ٤٧٢/٤ البحر الرائق ١٣٧/٥
  - (٢) بدائع الصنائع ٢٩٢/٢ فتح القدير ٩٨/٦ شرح منح الجليل ٤٧٢/٤ مواهب الجليل ٢٨٣/٦
  - (٣) المحرر ٢٩/١ الانصاف ٣٣٨/١٠ المجموع ٦/٣
  - (٤) البحر الرائق ١٣٧/٥ المجموع ٦/٣ الانصاف ٣٩١/١ المغني ٢٨٩/١
  - (٥) الخرشني ٦٨/٨ شرح منح الجليل ٤٧٢/٤
  - (٦) الانصاف ٣٩١/١

والظاهر انه يجب عليه قضاؤها لأنها كانت واجبة عليه قبل رده  
وهو مخاطب بها قبلها . والله أعلم .

٢ - الفائدة في رده :

اختلف العلماء في قضائها :

١ - فذهب الحنفية والحنابلة في الصحيح من المذهب والمالكية  
الى عدم وجوب قضائها ، لأنه لا يجب عليه شيء من العبادات  
وصار كالكافر الأصلي في جميع أحكامه ، فلا يقضى ما فاتته من  
رده بعد اسلامه (١) .

٢ - وذهب الشافعية والحنابلة في قول الى وجوب قضائها لأنه  
مخاطب في حال رده بجميع ما يخاطب به المسلم ، وهو ملتزم  
بالاسلام فلا يسقط عنه بالجهود كحق الأديسي (٢) .

\*

والذي يظهر لي هو رأي القائلين بوجوب قضائها ، لأنه مكلف مخاطب  
بالتزامه بالاسلام ، ولذا يجبر على الاسلام ويستتاب .  
وأضافت الحنابلة والشافعية انه لو جن بعد رده : لزمه قضاء العبادة  
ومن جنونه اذا أسلم بعد الافاقة ، خلافا للمرتدة اذا هاضت في ردها فانه  
لا يجب عليها قضاؤها بعد اسلامها باتفاق ، لأن الصلاة غير واجبة عليها  
في تلك الحال (٣) .

---

(١) البحر الرائق ١٣٧/٥ الانصاف ٣٩١/١ ٣٤٢/١٠ المغني ٢٨٩/١

شرح منح الجليل ٤٧٢/٤

(٢) المجموع ٦-٤/٣ الانصاف ٣٤٣/١٠ المحرر ٣٠/١ المغني ٢٨٩/١

(٣) الانصاف ٣٤٣/١٠ المجموع ٩/٣ بجيزي على الخطيب ٣٦٠/١

(٦) تأثير الردة على الطهارة :

١ - تأثيرها على الوضوء :

ذهب الأحناف الى ان الردة لا تبطل الوضوء ، لأنه طهارة  
مخصوصة شرطت لاستباحة الصلاة ، وليس بعبادة محضة لكنه  
يصير عبادة بالنية ، والردة تحبط كونه عبادة ، لا كونه طهارة  
فيبقى من حيث أنه طهارة تصح به الصلاة (١) .

وأما سائر العلماء من المالكية والحنابلة والشافعية فلهم  
قولان في المسألة :

قول : انها تبطله ، وهو الراجح عند المالكية والحنابلة  
لأن الردة تبطل الايمان فوجب أن تبطل ما هو شرطه (٢)  
ولأن الطهارة عبادة لا تصح مع الردة ابتداء فلا تبقى معها  
دواما كالصلاة اذا ارتد في أثناءها .  
والقول الآخر : أنها لا تبطله - كالأحناف - لأنها  
ردة بعد فراغ العبادة فلم تبطلها كالصوم والصلاة بعد الفراغ  
منهما (٣) .

\*

والذى يظهر لي أنها تبطله لأن الردة تبطل الايمان فتبطل أيضا ما هو  
شأنه ، لأن الوضوء عبادة لا تصح مع الردة ابتداء فلا يبقى معها دواما . والله  
أعلم .

---

(١) البحر الرائق ١٥٩/١ - ١٦٠

(٢) لأن الطهارة شرط الايمان كما قال عليه الصلاة والسلام : ( الطهور شرط  
الايمان ) مسند الامام احمد ٣٤٤/٥

(٣) الخروشي ١٥٢/١ شرح منج الجليل ٦٨/١ مواهب الجليل ٣٠٠/١

الانصاف ٢١٩/١ شرح منتهى الارادات ٦٩/١ المحرر ١٥/١

المجموع ٥/٢ بجبرمي على الخطيب ١٢٣/١ .

تأثيرها على التيمم :

٢

إذا ارتد وهو متيمم فقد اختلف فيه العلماء :

١ - ذهب الأحناف الى أنه لم يبطل برده حتى لو رجع الى الاسلام له أن يصلّي بذلك التيمم ، لأن الاسلام عندهم شرط وقوع التيمم صحيحاً لا شرط بقاءه على الصحة ، ولأن التيمم وقع طهارة صحيحة فلا يبطل بالردة لأن اثر الردة في ابطال العبادات ، والتيمم ليس بعبادة عندهم ولكنه ظهور في الردة لا يبطل صفة الطهورة كما لا تبطل الوضوء ، واحتمال الحاجة باق لأنه مجبور على الاسلام (١) وهو قول للشافعية (٢).

٢ - وذهب زفر والشافعية في قول الى أنه يبطل لأن الكفر ينافيه ، فيستوى فيه الابتداء والبقاء ، فيشترط فيه الاسلام ابتداءً وبقاءً ، ولأن التيمم لا يرفع الحدث ، وإنما تستباح به الصلاة ، والمراد ليس من أهل الاستباحة (٣) وهو ظاهر ما ذهب اليه الحنابلة (٤) والمالكية (٥) .

\*

والذي يظهر لي ان الردة تبطله كالوضوء لأنه يشترط فيه الاسلام ابتداءً وبقاءً والكفر ينافيه فيجب عليه اعادته بعد ان اسلم . والله أعلم .

(١) بدائع الصنائع ١٩٨/١ فتح القدير لابن الهمام ١٣٢/١ البحر الرائق

١٥٩/١

(٢) المجموع ٣٠٥/٢

(٣) فتح القدير لابن الهمام ١٣٢/١ بدائع الصنائع ١٩٨/١ المجموع ٣٠٥/٢

بجبري على الخطيب ١٢٣/١

(٤) المغني ٢٠٠/١

(٥) شرح منح الجليل ٩٢/١ الخرشبي ١٩٦/١

٣ - تأثيرها على الغسل :

ذكرت الشافعية والمالكية في الراجح عندهم انه يبطل بالردة ،  
 لتقديره كافرأ أصلياً لم يتقدم منه اسلام ، وكأن غسله منه كان حال الكفر  
 فيصيده بعد الاسلام ، لأنه عمل حبط بالردة (١) وهو ظاهر ما ذهب  
 اليه الحنابلة (٢) وفي قول للمالكية انه لا يبطل (٣) وهو الراجح عند  
 الشافعية فلا يجب اعادته بعد ان اسلم ، لأن الردة وردت بعد الفراغ  
 من العبادة فلا تبطله (٤) .

\*

والذي يظهر لي انه لا يبطل لأن الردة وردت بعد الفراغ من  
 العبادة فلا تبطله والله أعلم .

٤ - غسل المرتد بعد اسلامه :

المرتد اذا تاب ورجع الى الاسلام هل يجب عليه الاغتسال ام لا ؟  
 اختلف فيه العلماء :

- ١ - فذهب الحنابلة الى وجوب الغسل عليه (٥)
- ٢ - وذهب المالكية والحنفية والشافعية وأبو بكر من الحنابلة الى  
 استحبابه اذا لم يجنب في كفره فان أجنب في كفره ثم أسلم  
 فيجب عليه اغتساله . لأن الاسلام لا ينافي بقاء الجنابة فيلزمه  
 الاغتسال بعد اسلامه (٦) .

- 
- (١) بجير من على الخطيب ١٢٣/١ الخرشي ١٥٢/١ شرح منح الجليل ٦٨/١
  - (٢) كشف القناع ١٣١/١
  - (٣) شرح منح الجليل ٦٨/١ مواهب الجليل ٣٠٧/١
  - (٤) المجموع ٥/٢
  - (٥) المغني ١٥٢/١ الكافي ٧٢/١
  - (٦) الخرشي ١٦٥/١ بدائع الصنائع ١٦٠/١ المغني ١٥٢/١ الكافي ٧٢/١  
 المجموع ١٥٦/٢

وقال بعض الأحناف : انه لا يجب لأن الكفار غير مخاطبين بشرايع

هي من القربات ، والغسل يصير قرينة بالنية فلا يلزمه (١) .

الأدلة على ذلك :

- ١ - استدلال القائلون بوجوبه بما يلي :
  - أ - حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : بعث النبي ( صلى الله عليه وسلم ) خيلا قبل نجد ، فجاءت برجل من بني حنيفة يقال له ثمامة بن أثال (٢) ، فربطوه بسارية من سواري المسجد ، فخرج اليه النبي ( صلى الله عليه وسلم ) فقال : أطلقوا ثمامة ، فانطلق الى نخل قريب من المسجد ، فاغتسل ، ثم دخل المسجد فقال : أشهد ان لا اله الا الله ، وأن محمدا رسول الله (٣) .
  - ب - حديث قيس بن عاصم (٤) رضي الله عنه قال : أتيت النبي ( صلى الله عليه وسلم ) اريد الاسلام فأمرني ان اغتسل بماء وسدر (٥) . ففيه دليل واضح على ان من أسلم يؤمر بالغسل لأن امر النبي ( صلى الله عليه وسلم ) يدل على الوجوب (٦) .

(١) بدائع الصنائع ١/١٦٠

(٢) ثمامة بن أثال هو ثمامة بن أثال بن النعمان بن مسلمة بن عبيد بن ثعلبة بن يربوع بن ثعلبة بن الدؤل (أسد الغابة ١/٢٩٤)

(٣) البخاري بشرح فتح الباري ١/٥٥٥

(٤) قيس بن عاصم هو قيس بن عاصم بن سنان التميمي السعدي - ابو علي أسلم

سنة تسع وكان عاقلا حليما سمحا ، ومات ببصرة عن ٣٢ ذكرا

من اولاده . (تهذيب التهذيب ٨/٤٠٠) .

(٥) ابوداود بشرح عون المعبود ٢/١٩ النساء ١/٩١

(٦) عون المعبود ٢/١٩ المغني ١/١٥٢ .

- ٢ - استدل القائلون باستحبابه بما يلي :
- أ - حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه (١) أنه لما بعثه النبي ( صلى الله عليه وسلم ) الى اليمن قال له ( انك تأتي قوما من اهل الكتاب فادعهم الى شهادة ان لا اله الا الله واني رسول الله ، فان هم اطاعوا لذلك فأعلمهم ان الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة . . . ) (٢) ولو كان الفسل واجبا لأمرهم به لأنه اول واجبات الاسلام (٣) .
- ب - أنه أسلم خلق كثير ولم يأمرهم النبي ( صلى الله عليه وسلم ) بالغتسال ، ولو وجب لأمرهم به ، ولو أمر كل من أسلم بالغسل لنقل متواترا ولأنه ترك معصية فلم يجب معه غسل كالتوبة من سائر المعاصي (٤) .
- واجيب : بأن أمر البعض قد وقع به التبليغ وقد ثبت أمره ( صلى الله عليه وسلم ) لشامة بن اثال عند البيهقي (٥) وقيس بن عاصم عند أبي داود والنسائي وغيرهما وأمره ( صلى الله عليه وسلم ) أيضا لوائلة وقتادة والرهاوي عند الطبراني وعقيل بن أبي طالب عند الحاكم (٦) .

(١) معاذ بن جبل سبقت ترجمته

(٢) مسلم بشرح النووي ١٩٦/١

(٣) المغني ١٥٢/١

(٤) المجموع ١٥٧/٢ المغني ١٥٢/١

(٥) السنن الكبرى للبيهقي ١٧١/١

(٦) نيل الاوطار ٢٦٤/١ بتصرف



وأما دعوى عدم الأمر لمن عداهم فلا يصلح متمسكا لأن عدم العلم بذلك ليس علما بعدم<sup>(١)</sup>.

\*

والذى يظهر لى هو رأى القائلين بوجوبه لظاهر الأمر فى ذلك  
ولصحة حديث ثامة ، وأما حديث قيس بن عاصم فقد قال عنه الترمذى  
بأنه حديث حسن لا تصرفه إلا من هذا الوجه وأقر المنذرى<sup>(٢)</sup> تحسينه<sup>(٣)</sup>  
وصححه ابن السكن<sup>(٤)</sup> ذكره الشوكانى فى نيل الاوطار<sup>(٥)</sup> وسكت عنه  
أبو داود والحديث يحتج به . والله أعلم .

٥ - ما يفعل بالمرتد بعد موته :

إذا قتل المرتد أو مات على ردة فقد ذكر العلماء من المالكية  
والأحناف والحنابلة والشافعية : أنه لا يغسل ولا يصلو عليه ولا يدفن  
فى مقابر المسلمين لأنه مات كافرا<sup>(٦)</sup> .

(١) نيل الاوطار ٢٦٤/١ بتصرف

(٢) المنذرى : سبق ترجمته

(٣) تحفة الاحوذى ٢٢٥/٣

(٤) ابن السكن موسى بن عثمان بن سعيد بن السكن البغدادى ابو

على من حفاظ الحديث نزل بمصر وتوفي بها سنة ٣٥٣ هـ له

"الصحيح المنتقى" فى الحديث ( الاعلام ١٥٢/٣ )

(٥) نيل الاوطار ٢٦٤/١

(٦) شرح منح الجليل ١١٧/١ البحر الرائق ٢/٤٠٥ الانصاف ١/٤٠٥ المغنى

٢/٣٣٠ المجموع ٥/١١٥ الشروانى وابن قاسم ٩/٩٦ مغنى المحتج

٤/١٤٠ .

## وهل يدفن في مقابر الكفار ؟

قال الماوردي (١) : ولا يدفن في مقابر المسلمين لخروجه بالردة عنهم ، ولا في مقابر الكفار لما تقدم له من حرمة الاسلام (٢) . وقالت المالكية : انه يترك للكافرين الا أن تخاف ضيعته فيواري (٣) .

وعند الأحناف انه يلحق في حفيرة كالكلب ولا يدفع الى من انتقل الى دينهم الا اذا لم يكن له قريب كافر ، فان كان : غلى بينه وبين قريبه (٤) والاظهر عند الشافعية : انه لا مانع من دفنه في مقابر الكفار لأن حرمة الاسلام قد انقطعت بموته كافرا ، ويجوز اغراء الكلاب عليه اذا لا حرمة له ، والاولى دفنه لئلا يتأذى الناس برائحته (٥) .

هذا آخر المطاف لحماية المرتد في الدنيا ، وفي الآخرة يكون مسن الخاسرين اعاننا الله من ذلك وأمانتنا على دينه الذي ارتضاه لنا . والله أعلم .

(١) الماوردي : سبقت ترجمته

(٢) مغني المحتاج ١٤٠/٤

(٣) شرح منج الجليل ١١٧/١

(٤) البحر الرائق ٢٠٥/٣

(٥) مغني المحتاج ١٤٠/٤

### الخلاصة

تتمت جميع أحكام المرتد في مختلف المذاهب ، وفي كثير من المراجع ،  
، واستطعت أن أنسق بينها ، وأن أجعل منها رسالة متكاملة مرتبطة  
الأجزاء ، وقد توصلت الى ما يأتي :

- ١ - أوضحت الخلاف بين العلماء في المسائل التي اختلفوا فيها ،  
وبينت دليل كل منهم ، وأتبع ذلك بالافصاح عما اطمئن اليه  
قلبي في هذه المسألة .
- ٢ - أوضحت العقيدة الحققة التي جاء بها رسول الله ( صلى الله  
عليه وسلم ) التي تستنبط منها الشريعة من كل جوانبها ، وهي  
الصالحة في كل زمان ومكان .
- ٣ - أوضحت أن الردة من أخطر الآفات على هذه العقيدة  
وهي ثورة ضد الاسلام والمسلمين وتمر على نظامه واضعاف لجماعة  
المسلمين ، وتكثير لسواد الأعداء ، وجريمة من الجرائم التي يعاقب  
عليها .
- ٤ - أوضحت العوامل التي تدفع الشخص الى الارتداد عن دينه -  
من الأمراض النفسية او الاجتماعية او السياسية او الاقتصادية .
- ٥ - بينت شروط تحقق الردة وصحتها - البلوغ والعقل والاختيار -  
وأنها لا تتحقق من الصبي والمجنون والسكران المتعدي والمكسره  
على رده .
- ٦ - بينت أنواع الردة وهي ثلاثة : ردة في الاعتقاد وفي القول  
وفي الفعل .
- ٧ - أوضحت آراء العلماء في العقوبات التي ينالها المرتد في الدنيا  
وفي الآخرة ومن عقوباته في الدنيا نقص أهليته في التصرفات المالية  
والنفريق بينه وبين زوجته ، وقتله بالسيف .

٨ - أوضحت آراء العلماء في الجرائم التي يقتربها هو من اعتدائه  
على النفس أو المال أو العرض ، والجرائم التي يرتكبها الخير ضده  
على نفسه أو ماله أو عرضه . والله أعلم .

يا مقلب القلوب ثبت قلوبنا على دينك ، ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ  
هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة ، انك أنت الوهاب ، ربنا آتينا في الدنيا  
حسنه وفي الآخرة حسنة وثنا عذاب النار ، وصلى الله على محمد وعلى آله  
وصحبه وسلم . سبحان ربك رب العزة عما يصفون ، وسلام على المرسلين  
والحمد لله رب العالمين . آمين يا رب العالمين .

المراجع

١ - القرآن الكريم و تفسيره :

- ١ - القرآن الكريم
- ٢ - أحكام القرآن لابن العربي - ابوبكر محمد بن عبدالله المعروف بابن العربي المتوفى سنة ٥٤٣ هـ ط مطبعة عيسى البابي الحلبي
- ٣ - أحكام القرآن للجصاص - ابوبكر احمد بن علي الرازي الجصاص المتوفى سنة ٣٧٠ هـ ط الثانية دار المصنف بالقاهرة
- ٤ - أضواء البيان - محمد الأمين بن محمد المختار المكنى الشنقيطي المتوفى يوم الخميس ١٢/١٢/١٣٩٣ هـ ط الثانية ١٤٠٠ هـ
- ٥ - تفسير ابن جرير الطبري ( جامع البيان ) - الامام ابو جعفر محمد بن جرير الطبري المتوفى سنة ٣١٠ هـ ط دار المعرفة بيروت
- ٦ - تفسير ابن كثير - عماد الدين ابو الفداء اسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي المتوفى سنة ٧٧٤ هـ ط الثانية ١٣٨٩ هـ دار الفكر
- ٧ - تفسير أبي السعود - القاضي ابو السعود محمد المطاى الحنفى المتوفى سنة ٩٨٢ هـ ط مكتبة الرياض الحديثة
- ٨ - تفسير البحر المحيط - ابو عبدالله محمد بن يوسف الاندلسي الشهير بابي حيان المتوفى سنة ٧٥٤ هـ ط مكتبة النصر الحديثة الرياض
- ٩ - تفسير الخازن - علاء الدين علي بن محمد البفدادى الشهير بالخازن المتوفى سنة ٧٢٥ هـ ط الثانية ١٣٧٥ هـ مصطفى الحلبي
- ١٠ - تفسير الفخر الرازي - فخر الدين الرازي ابو عبدالله بن محمد بن عمر القرشي الطبرستاني الشافعي المذهب المتوفى سنة ٦٠٦ هـ ط الثانية دار الكتب العلمية - طهران
- ١١ - تفسير القرطبي - ابو عبدالله محمد بن احمد الانصارى القرطبي المتوفى سنة ٦٧١ هـ ط الثالثة دار الكاتب العربي - القاهرة .

- ١٢- تفسير القاسمي - ( محاسن التأويل ) - العلامة محمد جمال الدين القاسمي المتوفي سنة ١٣٣٢ هـ ط دار احياء الكتب العربية
- ١٣- تفسير القرآن الكريم - محمد عبد المنعم خفاجي ط الاولى دار المصنف الجديد .
- ١٤- الدر المنثور في الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي المتوفي سنة ٩١١ هـ الناشر : محمد امين دمع - بيروت
- ١٥- روح المعاني - ابو الفضل شهاب الدين السيد محمود الالوسي البغدادى المتوفي سنة ١٢٧٠ هـ ط دار الفكر بيروت سنة ١٣٩٨ هـ
- ١٦- فتح القدير - محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني ثم الصفاني المتوفي سنة ١٢٥٠ هـ ط الثانية مطبعة مصطفى البابي الحلبي .
- ١٧- فتح البيان - صديق حسن خان المتوفي سنة ١٣٠٧ هـ مطبعة العاصمة القاهرة
- ١٨- في ظلال القرآن - سيد قطب المتوفي سنة ١٩٦٦ م ط السابعة دار احياء التراث العربي بيروت
- ١٩- الكشف - ابو القاسم جلال الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي المتوفي سنة ٥٣٨ هـ ط مصطفى البابي الحلبي
- ٢٠- السراج المنير - الامام شهاب الدين محمد بن احمد الخطيب الشربيني المتوفي ٢٠٤ هـ المطبعة الخيرية

## ٢ - الحديث وشروحه :

- ٢١- اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان - محمد فؤاد عبد الباقي ط عيسى البابي الحلبي
- ٢٢- صحيح البخاري بشرح فتح الباري - الامام الحافظ ابو عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري المتوفي سنة ٢٥٦ هـ وشارحه هو الامام الحافظ احمد بن علي بن حجر المسقلاني المتوفي ٨٥٢ هـ .

- ٢٣- صحيح مسلم بشرح النووي - الامام ابو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري المتوفي ٢٤١ هـ وشارحه هو الامام الحافظ محي الدين ابوزكريا يحيى بن شرف بن مري النووي المتوفي ٦٧٦ هـ المطبعة الخيرية
- ٢٤- سنن أبي داود بشرح عون المعبود - الامام الحافظ ابو داود سليمان بن الأشعث بن اسحاق المتوفي ٢٧٥ هـ وشارحه العلامة ابو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي المتوفي ٢٧٥ هـ ط الثانية ١٣٨٨ هـ الناشر : المكتبة السلفية بالمدينة المنورة
- ٢٥- جامع الترمذي بشرح تحفة الاحوذى - الامام الحافظ ابو عيسى محمد بن عيسى بن سورة السلمى الضرير الترمذي المتوفي ٢٧٩ هـ وشارحه هو الامام الحافظ ابو العلقم محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري المتوفي ١٢٥٣ هـ ط الثانية مطبعة المدني القاهرة
- ٢٦- سنن النسائي - الامام الحافظ احمد بن شعيب بن علي ، ابو عبد الرحمن الشهير بالنسائي المتوفي ٣٠٣ هـ ط الاولى مطبعة مصطفى البابي الحلبي .
- ٢٧- سنن ابن ماجه - الحافظ ابو عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه المتوفي ٢٧٥ هـ ط عيسى البابي الحلبي ، تحقيق وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي .
- ٢٨- مسند الامام احمد - الامام ابو عبد الله احمد بن محمد بن حنبل المتوفي ٢٤١ هـ ط الثانية المكتب الاسلامي بيروت
- ٢٩- السنن الكبرى للبيهقي - الحافظ ابوبكر احمد بن الحسين بن علي البيهقي المتوفي ٤٥٨ هـ ط الاولى مجلس دائرة المعارف المشاطية - الهند
- ٣٠- سنن الدارقطني - الحافظ علي بن عمر الدارقطني المتوفي ٣٨٥ هـ ط دار المحاسن القاهرة .

- ٣١- سنن الدارمي - الحافظ ابو محمد عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي المتوفي ٢٥٥ هـ ط شركة الطباعة الفنية المتحدة .
- ٣٢- الموطأ بشرح الزرقاني - الامام ابو عبدالله مالك بن أنس الاصمعي المدني امام دار الهجرة المتوفي ١٧٩ هـ وشارحه هو : ابو عبدالله محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المتوفي ١١٢٢ هـ ط الاولى مطبعة مصطفى البابي الحلبي .
- ٣٣- المصنف - الحافظ ابو بكر عبد الرزاق بن همام الصفحاني المتوفي ٢١١ هـ ط الاولى المكتب الاسلامي بيروت
- ٣٤- مجمع الزوائد - الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي المتوفي ٨٠٧ هـ ط الثانية دار الكتاب العربي بيروت
- ٣٥- نيل الأوطار - الامام المجتهد محمد بن علي بن محمد الشوكاني المتوفي ١٢٥٠ هـ ط مصطفى البابي الحلبي .
- ٣ - كتب الحنفية :
- ٣٦- الاختيار لتعليل المختار - الامام عبدالله بن محمد بن محمود بن مودود ابو الفضل مجد الدين الموصل المتوفي ٦٨٣ هـ دار ومطابع الشعب القاهرة .
- ٣٧- بدائع الصنائع - علاء الدين ابوبكر بن مسعود احمد الكاساني المتوفي ٥٨٧ هـ ط مطبعة العاصمة القاهرة
- ٣٨- البحر الرائق - العلامة زين الدين بن ابراهيم بن محمد الشهير بابن نجيم المتوفي ٩٧٠ هـ ط الثانية دار المعرفة بيروت
- ٣٩- تبين الحقائق - العلامة فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي المتوفي ٧٤٣ هـ ط الثانية دار المعرفة بيروت
- ٤٠- تحفة الفقهاء - علاء الدين محمد بن احمد بن ابي احمد السمرقندي المتوفي ٥٣٩ هـ مطبعة جامعة دمشق .



- ٤١- حاشية رد المختار - محمد امين بن عمر بن عبد العزيز الشهير بابن  
عابد بن المتوفي ١٢٥٢ هـ ط الثانية - مصطفى البابي الحلبي
- ٤٢- حاشية الطحاوي - العلامة السيد احمد الطحاوي ط دار المعرفة  
بيروت ١٣٩٥ هـ
- ٤٣- شرح كتاب السير الكبير - محمد بن الحسن الشيباني المتوفي  
١٨٩ هـ ط شركة الاعلانات الشرقية .
- ٤٤- الفتاوى الهندية - للشيخ نظام وجماعة من علماء الهند الأعلام  
ط الثالثة دار المعرفة بيروت ١٣٩٣ هـ
- ط الثانية المطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمية - الناشر  
دار المعرفة .
- ٤٥- فتح القدير كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف  
بابن الهمام المتوفي ٦٨١ هـ ط الاولى - مطبعة مصطفى البابي  
الحلبي .
- ٤٦- الباب - الشيخ عبد الغني بن طالب الفني الدمشقي الميداني  
المتوفي ١٢٩٨ هـ ط الرابعة مطبعة المدني بمصر
- ٤٧- كتاب احكام الاوقاف للخصاف - الامام ابوبكر احمد بن عمرو الشيباني  
المعروف بالخصاف المتوفي ٢٦١ هـ ط الاولى ديوان عموم  
الاوقاف المصرية .
- ٤٨- الميسوط - الامام ابوبكر محمد بن احمد بن ابي سهل السرخسي المتوفي  
٤٨٣ هـ ط الثالثة دار المعرفة بيروت .
- ٤٩- مختصر الطحاوي - الامام المحدث الفقيه ابو جعفر احمد بن محمد  
بن سلام الطحاوي المتوفي ٣٢١ هـ ط دار الكتاب العربي القاهرة
- ٥٠- الهداية - شيخ الاسلام برهان الدين ابوالحسن علي بن ابي بكر  
بن عبد الجليل الرشداني المتوفي ٥٩٣ هـ ط مصطفى البابي الحلبي .

٤ - كتب الملكية :

- ٥١- أسهل المدارك - ابوبكر بن حسن الكشناوى المتوفى ( ) هـ  
ط الثانية مطبعة عيسى البابي الحلبي .
- ٥٢- أقرب المسالك - العلامة احمد بن محمد بن احمد الدردير المتوفى  
١٢٠١ هـ ط الثالثة مصطفى البابي الحلبي
- ٥٣- بلغة السالك - الشيخ احمد بن محمد الصاوى المتوفى ١٢٤١ هـ  
مطبعة مصطفى البابي الحلبي .
- ٥٤- هاشية الدسوقي - العلامة شمس الدين محمد بن احمد بن عرفة  
الدسوقي المتوفى ١٢٣٠ هـ ط المكتبة التجارية الكبرى توزيع دار  
الفكر . ط دار الفكر .
- ٥٥- جواهر الاكليل - الشيخ صالح عبد السمیع الايبى الازهرى ط دار  
احياء الكتب العربية
- ٥٦- الخرشي - ابو عبدالله محمد بن عبدالله بن علي الخرشي المتوفى  
١١٠١ هـ ط دار الفكر بيروت
- ٥٧- سراج السالك - السيد عثمان بن حسنين برى الجعلى الطالكي ط  
مصطفى البابي الحلبي
- ٥٨- شرح منج الجليل - العلامة الشيخ محمد بن محمد بن محمد عليش ابو  
عبدالله المتوفى ١٢٩٩ هـ الناشر مكتبة النجاح اسبيا .
- ٥٩- الشرح الصغير على اقرب المسالك - العلامة احمد بن  
محمد بن احمد الدردير المتوفى ١٢٠١ هـ ط دار المعارف مصر
- ٦٠- الشفا - القاضي ابو الفضل عياض الديلمي المتوفى ٥٤٤ هـ  
ط دار الكتب العلمية - بيروت
- ٦١- الفواكه الدواني - الشيخ احمد بن غنيم بن سالم بن مهنا النفراوى  
الازهرى المتوفى ١١٢٠ هـ ط الثالثة مطبعة مصطفى البابي الحلبي .

٦٢- قوانين الاحكام الشرعية - محمد بن احمد بن محمد بن جزي الشوناطي

المتوفي ٧٤١ هـ ط دار الملايين بيروت

٦٣- مختصر خليل - خليل بن اسحاق بن موسى ضياء الدين الجندی

المتوفي ٧٧٦ هـ ط مصطفى البابي الحلبي .

٦٤- المدونة الكبرى - الامام مالك بن انس الاصبهي المتوفي ١٧٩ هـ

من رواية الامام سحنون بن سعيد التنبوخي عن الامام عبد الرحمن بن

قاسم ط دار الفكر بيروت ١٣٩٨ هـ

٦٥- مواهب الجليل - ابو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المشري

المصروف بالحطاب المتوفي ٩٥٤ هـ ط الثانية دار الفكر .

٥ - كتب الحنبلية :

٦٦- الانصاف - العلامة علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان الرداوي

المتوفي ٨٨٥ هـ ط الثانية - دار احياء التراث العربي بيروت

٦٧- الاقناع - شيخ الاسلام ابو النجا شرف الدين موسى الحجاوي

المقدسي المتوفي ٩٦٨ هـ ط المكتبة التجارية الكبرى مصر

٦٨- التنقيح المشيع - علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان الرداوي

المتوفي ٨٨٥ هـ المطبعة السلفية .

٦٩- شرح منتهى الارادات - الشيخ منصور بن يونس بن ادريس البهوتي

المتوفي سنة ١٠٥١ هـ ط دار الفكر

٧٠- الصارم المسلول - شيخ الاسلام تقي الدين ابو العباس احمد بن عبد

الحليم بن عبد السلام الحواني المصروف بأبن تيمية المتوفي ٧٢٨ هـ

ط دار الفكر تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد .

٧١- الصلاة واحكام تاركها - الشيخ شمس الدين محمد بن ابي بكر الحنبلي

المعروف بأبن قيم الجوزية المتوفي ٧٥١ هـ ط مطبعة الامام بالقاهرة

- ٧٢- الكافي - شيخ الاسلام ابو محمد موفق الدين عبدالله بن قدامة  
المقدسي المتوفي ٦٢٠ هـ منشورات المكتب الاسلامي بدمشق .
- ٧٣- كشف القناع - العلامة منصور بن يونس بن ادريس الهوتى المتوفي  
١٠٥١ هـ الناشر : مكتبة النهر الحديثة
- ٧٤- كشف المخدرات - العالم الفقيه زين الدين عبدالرحمن بن عبدالله  
بن احمد البجلي المتوفي ١١١٢ هـ المطبعة السلفية
- ٧٥- المحرر - مجد الدين ابوالبركات عبد السلام بن عبدالله بن ابي  
القاسم الحراني المتوفي ٦٥٢ هـ مطبعة السنة المحمدية ١٣٦٩ هـ
- ٧٦- مجموعة الرسائل والمسائل النجدية - الامام محمد بن عبد الوهاب  
المتوفي ١٢٠٦ هـ وجماعة من العلماء مطبعة المنار بحمص
- ٧٧- مدارج السالكين - ابو عبد الله محمد بن ابي بكر المعروف بابن قيم  
الجوزية المتوفي ٧٥١ هـ مطبعة السنة المحمدية القاهرة
- ٧٨- مطالب اولى النهى - الشيخ مصطفى بن سعد بن عهده السيوطي  
المتوفي ١٢٤٣ هـ منشورات المكتب الاسلامي
- ٧٩- المحفني لابن قدامة - موفق الدين ابو محمد عبدالله بن احمد بن  
قدامة المقدسي المتوفي ٦٢٠ هـ الناشر مكتبة القاهرة ١٣٩٠ هـ
- والمحفني مع الشرح الكبير - للمؤلف منشورات المكتبة السلفية
- ٨٠- المنقح - الامام موفق الدين ابن قدامة المقدسي المطبعة السلفية
- ٨١- نيل المآرب - الشيخ الامام عبد القادر بن عمر الشيباني المتوفي ١١٣٥ هـ  
المطبعة الخيرية
- ٨٢- هداية الراغب - عثمان احمد النجدي المتوفي ١١٠٠ هـ مطبعة  
المدني .

٦ - كتب الشافعية :

- ٨٣- الأ م - الامام ابو عبدالله محمد بن ادريس الشافعي المتوفى ٢٠٤ هـ  
ط دار الشعب ١٣٨٨ هـ
- ٨٤- الاقناع - شمس الدين محمد بن احمد الشربيني الخطيب القاهري  
المتوفى ٩٧٧ هـ ط دار المعرفة
- ٨٥- الانوار لاعمال الابرار - الامام يوسف بن ابراهيم الاردبيلي المتوفى  
٧٧٩ هـ مطبعة المدني القاهرة ١٣٨٩ هـ الناشر : مؤسسة  
الحلبي .
- ٨٦- اعانة الطالبين - السيد ابوبكر المشهور بالسيد البكري عثمان بن  
محمد شطا الدمياطي كان حيا ١٣٠٠ هـ ط احياء الكتب العربية
- ٨٧- بجموع على الخطيب - الشيخ سليمان بن محمد بن عمر البجيرمي  
المتوفى ١٢٢١ هـ ط دار المعرفة ١٣٩٨ هـ
- ٨٨- حاشية ابراهيم الباجوري على شرح ابن قاسم - الشيخ ابراهيم بن  
محمد بن احمد الباجوري المتوفى ١٢٧٧ هـ ط دار الفكر بيروت
- ٨٩- حاشية البجيرمي على شرح منتهى الطلاب المسماة التجريد لنفع  
العبيد - ابويحيى زكريا بن محمد بن احمد بن زكريا الانصاري  
المتوفى ٩٢٥ هـ ط المكتبة الاسلامية بتركيا .
- ٩٠- حاشية الجمل - الشيخ سليمان بن عمر بن منصور العجيلي المعروف  
بسليمان الجمل المتوفى ١٢٠٤ هـ ط المكتبة التجارية الكبرى بحمص
- ٩١- حواشي الشرواني وابن قاسم - للشيخ عبد الحميد الشرواني والشيخ  
احمد بن قاسم المبادي المتوفى ٩٩٤ هـ ط دار صادر .
- ٩٢- روضة الطالبين - الامام ابوزكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي المتوفى  
٦٧٦ هـ ط المكتب الاسلامي

- ٩٣- شرح المهجبة - ابو يحيى زكريا الانصارى المتوفى ٩٢٦ هـ  
المطبعة الميمنية - مصر
- ٩٤- الفتاوى الكبرى للهيثمى - شيخ الاسلام ابو العباس احمد شهاب  
الدين بن حجر الهيثمى المكي الفقيه المتوفى ٩٧٤ هـ المكتبة  
الاسلامية - محمد اردمير تركيا
- ٩٥- فتح الجواد - شيخ الاسلام ابن حجر الهيثمى المكي ط الثانية  
مصطفى البابي الحلبي
- ٩٦- فتح الوهاب - شيخ الاسلام ابو يحيى زكريا الانصارى المتوفى ٩٢٥ هـ  
ط مصطفى البابي الحلبي
- ٩٧- فيض الاله المالك - السيد عمر بركات بن السيد محمد بركات الشامي  
البقاعي . مطبعة الاستقامة القاهرة
- ٩٨- قلوبى وعميرة - للامام الشيخ شهاب الدين احمد بن احمد بن سلامة  
القلوبى ابو العباس المتوفى ١٠٦٩ هـ والشيخ شهاب الدين  
احمد البرلسي الملقب بصغيرة المتوفى ٩٥٧ هـ ط / احياء الكتب  
المصرية .
- ٩٩- المجموع - الامام ابو زكريا محي الدين يحيى بن شرف النووي المتوفى  
٦٧٦ هـ مع تكلمته للاستاذ محمد نجيب المطيعي . توزيع المكتبة  
المالكية بالفجالة مصر
- ١٠٠- مفتي المحتاج - شمس الدين محمد بن احمد الشربيني الخطيب  
المتوفى ٩٧٧ هـ مصطفى البابي الحلبي .
- ١٠١- نهاية المحتاج - شمس الدين محمد بن ابي العباس احمد بن حمزة  
الرملى الشهير بالشافعي الصغير المتوفى ١٠٠٤ هـ الناشر x  
المكتبة الاسلامية .

٧ - كتب الظاهرية :

١٠٢ - المحلى - الامام ابو محمد علي بن احمد بن سعيد بن هزم  
الأندلسي المتوفي ٤٥٦ هـ ط دار الفكر

٨ - كتب الزيدية :

١٠٣ - البحر الزخار - الامام احمد بن يحيى بن المرتضى المتوفى ٨٤٠ هـ  
ط مؤسسة الرسالة بيروت

٩ - كتب الامامية :

١٠٤ - شرائع الاسلام - ابو القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن المتوفى  
٦٧٦ هـ ط الاولى مطبعة الاداب في النجف الأشرف

١٠٥ - فقه الامام جعفر الصادق - الامام جعفر بن محمد الباقر بن علي زين  
العابد بن الهاشمي القرشي المطب بالصادق المتوفى ١٤٨ هـ  
ط دار العلم للملايين بيروت .

١٠٦ - اللمعة الدمشقية - محمد بن جمال الدين مكي العاملي المتوفى  
٧٨٦ هـ ط الاولى مطبعة الاداب

١٠ - كتب اصول الفقه :

١٠٧ - الاحكام في اصول الاحكام للامدى - الامام سيف الدين ابو محمد الحسن  
علي بن أبي علي بن محمد الامدى الحنبلي ثم الشافعي المتوفى ٦٣١ هـ  
مطبعة محمد علي صبيح مصر ١٣٨٧ هـ

١٠٨ - اصول السرخسي - الفقيه الأصولي ابوبكر محمد بن احمد بن أبي سهل  
السرخسي المتوفى ٤٩٠ هـ ط دار المعرفة ١٣٩٣ هـ

١٠٩ - تيسير التحرير - العلامة محمد امين المعروف بأمير بادشاه الحسيني الحنفي  
الشراساني البخاري المكي مطبعة مصطفى البابي الحلبي .

١١٠- المستقصى - الامام ابو حامد محمد بن محمد الغزالي المتوفي ٥٥٠هـ .

مكتبة المثنى بغداد .

١١- كتب العقيدة :

١١١- شرح العقيدة الطحاوية - الشيخ علي بن علي بن محمد بن ابي العز

ط الرابعة المكتب الاسلامي

١١٢- شرح العقيدة الواسطية - محمد خليل هراس . رسالة العقيدة الواسطية

لشيخ الاسلام تقي الدين ابن تيمية المتوفي ٧٢٨هـ ط الثالثة

الناشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة .

١١٣- شرح الأصول الخمسة - القاضي ابو الحسن عبد البهار بن احمد بن الخليل

الهمداني المتوفي ٤١٥هـ ط الاولى مكتبة وشية مصر .

١١٤- العقائد النسفية - الامام ابو حفص عمر بن محمد النسفي المتوفي

٥٣٧هـ ط مكتبة المثنى بغداد

١١٥- العقائد الاسلامية - السيد سابق رئيس قسم الدراسات العليا الشرعية

بجامعة ام القرى حاليا ١٤٠٢هـ الناشر : دار الكتاب العربي بيروت

١١٦- العقيدة الاسلامية وأسسها - الاستاذ عبدالرحمن حسن حبنكة الميداني

الاستاذ بكلية الشريعة بجامعة ام القرى حاليا ط الثانية دار القلم

١١٧- كتاب الاربعين - الامام محمد بن عمر بن الحسن فخر الدين الرازي

الامام المفسر المتوفي ٦٠٦هـ ط الاولى مطبعة مجلس دائرة المعارف

عثمانية حيدرآباد ١٣٥٣هـ

١١٨- مجموعة التوحيد لابن تيمية و محمد بن عبد الوهاب من الرسالة الخامسة

عشرة الفرقان - للامام ابن تيمية رحمه الله ط دار الفكر

١١٩- معارج القبول - الشيخ حافظ بن احمد بن علي الحكيم المتوفي

١٣٧٧هـ المطبعة السلفية



١٢٠- المنحة الالهية في شرح العقيدة الواسطية - الاستاذ علي مصطفى

الخرابي مطبعة محمد علي صبيح الازهر ١٣٨٣هـ

١٢١- شرح الأصول الخمسة - القاضي ابو الحسن عبد الجبار بن احمد بن

الخليل الهمداني المتوفي ٤١٥ هـ ط الاولى مكتبة وحيبة ١٣٨٤هـ

١٢- كتب السير والتاريخ :

١٢٢- البداية والنهاية - الحافظ ابو الفداء ابن كثير الدمشقي المتوفي ٧٧٤هـ

ط الثانية مكتبة المعارف بيروت

١٢٣- سيرة النبي ( صلى الله عليه وسلم ) لابن هشام - ابو محمد عبد الملك بن

هشام بن ايوب الحميري المعافى المتوفي ٢١٣ هـ ط دار الفكر

بيروت .

١٢٤- البابات الكبرى لابن سعد - محمد بن سعد بن منيع البصري الزهري

ابو عبد الله المتوفي ٢٣٠ هـ ط دار صادر بيروت

١٢٣- الكتب الحديثة ( المصرية ) :

١٢٥- الاسلام وأوضاعنا القانونية :- الشهيد عبد النادر عودة المتوفي بالاعدام

في عهد جمال عبد الناصر عام ١٩٥٤م ط دار القرآن الكريم الناشر

الاتحاد الاسلامي العالمي للمنظمات الطلابية .

١٢٦- الاسلام بين جهل ابناءه وعجز علمائه - نفس المؤلف والمطبعة .

١٢٧- الاسلام في مواجهة التحديات المعاصرة - ابو الاعلى المودودي المتوفي

عام ١٩٧١م ط دار القلم الكويت .

١٢٨- الأسس الاخلاقية للحركة الاسلامية - ابو الاعلى المودودي ط دار الفكر

دمشق .

١٢٩- الأخلاق الاسلامية وأسسها - الاستاذ عبد الرحمن حسن هيئة الميداني

ط الاولى - دار القلم .

- ١٣٠- أساليب الفوز الفكري - الدكتور علي محمد جريشة وإستاذ محمد شريف الزبيبي كلاهما من اساتذة الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة . ط ١ : الأولى ١٣٩٧ هـ دار الاعتصام .
- ١٣١- أصول الدعوة - الدكتور عبد الكريم زيدان الاستاذ بقسم الدين بكلية الاداب بجامعة بغداد ط الثالثة ١٣٩٦ هـ
- ١٣٢- التشريع الجنائي - عبد القادر عودة المتوفي ١٤٠٤ م ط مؤسسة الرسالة بيروت .
- ١٣٣- الحضارة الاسلامية - ابو الأعلى المودودي ط الثانية دار العربية للطباعة والنشر .
- ١٣٤- حكم الاسلام في الاشتراكية - عبد العزيز البدر المتوفي ١٩٦٩ م الناشر : المكتبة العلمية بالمدينة المنورة .
- ١٣٥- حركات ومذاهب في ميزان الاسلام - فتحي يكن ط الثانية مؤسسة الرسالة .
- ١٣٦- الردة عن الاسلام وخسارها على العالم الاسلامي - عبد الله احمد قادري عميد كلية اللغة العربية بالجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة حالياً ط الاولى ١٣٧- صراع مع الملاحدة :- عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني ط الاولى دار القلم .
- ١٣٨- القادياني والقاديانية - الاستاذ ابو الحسن علي الحسيني الندوي مدير ندوة العلماء بالهند وعضو المجمع العلمي العربي بدمشق ط الثالثة الدار السعودية للنشر .
- ١٣٩- القاديانية - ثلاثة الأعلام - ابو الحسن علي الحسيني الندوي وابو الأعلى المودودي ، ومحمد الخضر حسين الناشر : رابطة العالم الاسلامي .

١٤٠- المخططات الاستعمارية لمكافحة الاسلام - محمد محمود الصواف ط الاولى

دار الثقافة

١٤١- الملكية ونظرية العقد - الأستاذ محمد ابوزهرة ط دار الفكر العربي

١٤٢- مشكلة الفقر وكيف عالجهما الاسلام - الأستاذ يوسف القرضاوى ط مكتبة

الانقاص - الأردن .

١٤٣- المذاهب المعاصرة وموقف الاسلام منها - الدكتور عبد الرحمن عميرة

ط الاولى دار اللواء للنشر والتوزيع الرياض ١٣٩٨ هـ

١٤٤- المؤامرة على الاسلام - أنور الجندى ط دار الاعتصام

١٤٥- نظام الحياة في الاسلام - ابو على المودودى ط دار القرآن الكريم

الناشر : الاتحاد الاسلامي العالمي للمنظمات الطلابية ١٣٩٧ هـ

١٤- كتب اللغزة :

١٤٦- تاج العروس - محب الدين ابوالفيض السيد محمد بن محمد الملقب

بمرتضى الحسيني الواسطي الزبيدي الحنفى المتوفى ١٢٠٥ هـ

١٤٧- لسان العرب - العلامة ابن منظور محمد بن مكرم بن على بن

أحمد الانصارى المتوفى ٧١١ هـ ط دار لسان العرب بيروت

١٤٨- مختار الصحاح - محمد بن أبى بكر بن عبد القادر الرازى المتوفى ٦٦٦ هـ

ط الاولى دار الكتاب العربى بيروت

١٤٩- مختار القاموس - الأستاذ الطاهر بن احمد الزاوى الدربلسي ط :

الاولى مطبعة عيسى البابى الحلبي

١٥٠- المصباح المنير - احمد بن محمد بن على المقرئ الفيومي المتوفى ٧٢٠ هـ

مطبعة مصطفى البابى الحلبي .

١٥١- محيط المحيط - المعلم بطرس بن بولس بن عبد الله اليستاني المتوفى

١٣٠٠ هـ .

١٥- الرسائل والبحوث :

- ١٥٢- الايمان ومبطلاته - رسالة الماجستير للأخ محمد حافظ صالح الشريدة  
الأردني من جامعة الملك عبد العزيز مكة المكرمة ، عام ١٣٩٤هـ
- ١٥٣- بحوث المؤتمرات العالمي لتوجيه الدعوة واعداد الدعاة - من بحوث  
اللجنة الخامسة بالجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة عام ١٣٩٧هـ
- ١٥٤- دليل الحاج والممتمر - من نشرات رئاسة ادارات البحوث العلمية  
والافتاء بالرياض ط شركة مكة للطباعة ١٣٩٩هـ
- ١٥٥- مجلة البلاغ - هي مجلة اسلامية سياسية جامعة تصدرها أسبوعيا  
مؤسسة البلاغ للصحافة والطباعة بالكويت .

وبالله التوفيق والهداية وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

فهرس محتويات الرسالة

الموضوع

الصفحة

المقدمة

أ - د

التمهيد

١ - ٣٥

الباب الأول - تحقق الردة

الفصل الأول - معنى الردة والدوافع اليها

٣٦ - ٤٧

المبحث الأول - معنى الردة

٣٦

المبحث الثاني - الدوافع الى الردة

٤٠

الفصل الثاني - شروط صحة الردة

٤٨ - ٨٧

الشرط الأول - البلوغ وعلاماته

٤٨

ردة الصبي واسلامه

٥٠

عقوبة الصبي المرتد

٦٠

الشرط الثاني - العقل

٦١

ردة المجنون

٦٢

ردة السكران

٦٦

اسلام السكران

٧١

الشرط الثالث - الاختيار

٧٢

الاكراه على الردة

٧٢

الاكراه على الاسلام

٨٠

ردة المكره على الاسلام

٨٤

الفصل الثالث - انواع الردة

٨٨ - ١٩١

الردة في الاعتقاد ٩٠ / الردة في الاقوال ٩٤ /

الردة في الافعال ١١٤ /

ارتكاب الكبيرة ١١٩ / السحر ١٢٧ / تعلم السحر

و تعليمه ١٤٢ / الامتناع عن التكليف - ترك الصلاة ١٤٥ /

ترك العبادات غير الصلاة ١٥٨ / اعتناق المذاهب

المعاصرة - الماسونية ١٥٩ / القاديانية ١٦٣ /

الاشتراكية ١٦٧ / الحكم بخير ما انزل الله ١٧٣ /

موالاة الكافرين ١٨٣ / الردة الجماعية ١٨٩

١٩٥ - ١٩٢	الفصل الرابع - ثبوت الردة
٢٤٥ - ١٩٦	<u>الباب الثاني - عقوبة المرتد</u>
٢١٤ - ١٩٦	الفصل الأول - عقوبة المرتد والاعذار اليه
	المبحث الأول : عقوبة المرتد ١٩٧ / استرقاقه ١٩٨ /
	المسؤول عن قتله ١٩٩
	المبحث الثاني - الاعذار اليه وحكم الاستتابة ٢٠٢ /
	الاستتابة ٢٠٨ / المناظرة ٢١٤
٢٣٣ - ٢١٥	الفصل الثاني - توبة المرتد وشروطها
	شروط توبة المرتد ٢١٦ / من الغتلف في قبول توبتهم
	توبة من تكررت ردة ٢١٨ / توبة الزنديق ٢٢٢ /
	توبة الساحر ٢٢٦ / توبة ساب النبي صلى الله عليه وسلم ٢٢٩ /
٢٤٥ - ٢٣٤	الفصل الثالث - المرأة وردتها
	قتل المرتدة او عدمها ٢٣٤ / الاعذار اليها ٢٤٣
	استرقاقها ٢٤٣
٣٠٣ - ٢٤٦	<u>الباب الثالث : احكام المرتد المالية</u>
٢٧٨ - ٢٤٧	الفصل الاول - املاك المرتد
٢٤٧	المبحث الأول : املاكه التي كانت قبل ردة
	املاكه التي كانت قبل موته ٢٤٧ / لحوقه بدار
	الحرب وماله بدار الاسلام ٢٥٣ / لحوقه بدار
	الحرب وماله بدار الحرب ٢٥٦ / مصير ما في موته -
	ارث الكافر من المسلم ٢٥٧ / ارث المسلم من
	الكافر ٢٥٨ / ارث المرتد اذا اسلم قبل قسمة
	تركة مورثه ٢٦٥ / مصير أمواله بعد موته ٢٧٠ /
٢٧٦	المبحث الثاني - املاكه التي كانت بعد ردة
٢٧٧	المبحث الثالث - اموال المرتدة
٢٨٤ - ٢٧٩	الفصل الثاني - المحقوق المتعلقة بأمواله
٢٧٩	المبحث الاول - دين المرتد
٢٨١	المبحث الثاني - نفقة الزوجة والاقارب
٢٨٣	المبحث الثالث - الزكاة

٢٠٢-٢٨٥ الفصل الثالث - تصرفات المرتد

البيع والشراء ٢٨٩ / الرهن والهبة ٢٨٩ / الاجارة ٢٩٠ /  
الوكالة ٢٩٠ / الشفعة ٢٩١ / الغزارة ٢٩٢ / شركة  
المفاوضة ٢٩٥ / الوقف ٢٩٦ / الوصية ٢٩٨ / تصرفه  
في عبده ٣٠٠ / تصرف العبد المرتد ٣٠١ /

٢٣٤-٣٠٤ الباب الرابع - احكام المرتد الجنائية

٢٢٠-٣٠٤ الفصل الاول - جنائية القتل

٣٠٤ المبحث الاول - جنايته على النفس

جنايته على النفس عمدا ٣٠٤ /  
جنايته على النفس خطأ ٣٠٧ /

٣٠٩ المبحث الثاني - جنايته على ما دون النفس

جنايته حال اسلامه ثم ارتد ٣١٠ / جنايته حال  
ردته ٣١٠ / جنايته ولحقه بدار الحرب ثم  
اسلم ٣١٠ / جنايته في دار الحرب ثم اسلم ٣١١ /

٣١٢ المبحث الثالث - جناية الغير على المرتد

جناية الغير عليه في النفس ٣١٢ /  
جناية الغير عليه فيما دون النفس ٣١٥ /

٣٢٤ - ٣٢١ الفصل الثاني - الجناية الحدية

٣٢١ المبحث الاول - الجناية على العرض

جناية الزنا ٣٢١ / جناية القذف ٣٢٧

٣٣٠ المبحث الثاني - الجناية على المال

الا تلاف ٣٣٠ / السرقة ٣٣١ / قطع الطريق ٣٣٢

٣٣٤ المبحث الثالث - الجناية على العقل

٣٥١-٣٣٥ الباب الخامس - احكام المرتد الزوجية

٢٤١-٣٣٥ الفصل الاول - زوجة المرتد

٣٣٥ المبحث الاول - عقده النكاح

٣٣٧ المبحث الثاني - ردة احد الزوجين أو هما معا

ردة احد الزوجية ٣٣٧ / حكم المهر بعد الفرقة ٣٤١ /

ردة الزوجين معا ٣٤٢ / طلاق المرتد ٣٤٣ /

رجعة المرتد ٣٤٥ /

٣٥١-٣٤٧ الفصل الثاني - ولد المرتد

المولود في الاسلام قبل ردة ابويه ٣٤٧ / المولود في

الردة ٣٤٨ / استرقاق ولد المرتد ٣٥٠ /

٣٦٥-٣٥٢

الباب السادس - أثر الردة على عبادات المرتد

ذبيحة المرتد ٣٥٢ / ثواب الاعمال ٣٥٣ / حبوط الاعمال التي  
كان يعملها في اسلامه ٣٥٤ / تأثيرها على العبادات ٣٥٦ /  
قضاء الفوائت ٣٥٧ / الفائة في اسلامه ٣٥٧ / الفائة فسي  
ردته ٣٥٨ / تأثير الردة على الطهارة - تأثيرها على الوضوء ٣٥٩ /  
تأثيرها على التيمم ٣٦٠ / تأثيرها على الغسل ٣٦١ / غسل المرتد  
بعد اسلامه ٣٦١ / ما يفعل بالمرتد بعد موته ٣٦٤ /

٣٦٦

الفاضة

٣٦٨

المراجع